



SAUD

UNIVERSITY

SAUD

Copyrighted by King Saud University

OVCC



شرح تلخيص المفتاح للغزويني ، تأليف السعد

التفتازاني ، مسعود بن عمر - ٥٧٩٣ هـ .

بخط ابراهيم بن محمد الشهير بالبخشي

الجلبي الحموي الشافعي الخلوتي ، ٥١١٥ هـ .

٤١٧ ق ٢١ س ٢٢ × ٥٥ ر ١٥ سم

٥٧٢٢

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد . طبع

الاعلام ٨ : ١١٣ ، ١١٤ د ا ر الكتب المصرية ٢ : ٢١٩

١ - البلاغة العربية أ - المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ د - المملول د - شرح التفتازاني

لتلخيص المفتاح .



هذا شرح النسخ المسمى بالمطول
 لعلامة الزمان الذي سبقت
 بفضائله الركبان وله من
 المجد حلة لا يبلى جديد
 فحاشها الملوك العلاء
 الثاني سعد الدين
 التفتازاني قدس
 سره ورفعه في
 عليين مقه
 آمين
 وو

دعوات حاشية السيد
 بطريقه من سره ونفعنا
 به والمسلمين
 آمين
 وو

مر

من محمد
 كتب الشيخ
 الجزوي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 ٥٧٢٢ ف ١١٧٦
 الرتبة:
 التبرعات:
 المؤلف:
 تاريخ النسخ:
 اسم النسخ:
 عدد الأوراق:
 ملاحظات:

مقدمه	الفصل الاول	الباب الاول	الباب الثاني
١٠	٣٦	احوال الاسناد	احوال المسند
الباب الثالث	الباب الرابع	الباب الخامس	الباب السادس
احوال المسند	في تعلقات	القصة	الانشاء
١١٢	١٥٣	١٤٣	١٨٠
الباب السابع	الباب الثامن	مطلب	مطلب
الفصل والاول	الايجاز والالا	علم البيان	التبيين
١٩٩	٢٢٩	٢٤٦	٢٥٣
مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
الحقيقة	الاستقاة	الاستقاة	الكنائية
٢٨٨	٢٩٩	٣٢٤	٣٣٣
مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
المجاز	علم البديع	المطابقة	المطابقة
٣١٥	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٦
ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
الاوصاف	المشاكله	العكس	الثورية
٣٥٨	٣٥٨	٣٦٠	٣٦١
ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
الاستخدام	النوع والشر	التعريف	الجمع مع
٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤
ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
الجمع والجمع	الجمع مع	التجديد	البالغة
٣٦٤	٣٦٥	٣٦٧	٣٦٨

ومع المعنوي
الجمع
٣٦٨

ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
المذهب	التفريع	التعليل	تاكيد المدح
٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢
ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
الاستيعاب	التوجيه	الادماج	المنفعة
٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧
ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
القول بالمو	الاضطراد	تجاهل الفا	التقديم
٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١
ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي	ومع المعنوي
الحكم	مطلب الرجوع	مطلب الرجوع	تاكيد الادماج
٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥
مطلب اللفظ	مطلب	مطلب	مطلب
وهو جمعة	الجناس	الجناس	الناقص
٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩
مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
المضامير	الاحق	الاحق	الجمع
٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣
مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
الموازنة	القلب	القلب	لوزوم ما لا يلزم
٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧
مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
السرقات	الاشارة	الاشارة	الانتهى وييسر
٣٩٨	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩

ملك العبد الفقير الى الله
من محمد بن الحسين
رقم بيده
المغارة
٣٧٦

ملك في ملك الفقير الى الله
الغني محمد ابن الحاج
وجب الشهير بان
القانوني بطريق
الاستيعاب الشرعي
عنق عنهما
والسليم
٣٧٦

ملك الفقير الى الله
عبد العبد الفقير الى الله
الحسيني لا شئ في كل
٣٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلنا حقايق المعاني ودقايق البيان
 • وخصنا ببدايع الايادي وروايح الاحسان
 • انقن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال
 • واورد برافقة فرق الانام في طرق الانعام والافصال
 • والصلوة على نبيه محمد خير من ينبع من ضئضئ الكرم
 • والسماحة • واسرف من ينبع من دوحه المسرور الفضا
 • وعلى الله واصحابه الذين بهم تلالا غرة وجه الحق
 • واسرف وجه الدين • واصمحل دجى الباطل ولمع نور
 اليقين **وبعد** فان احق الفضائل بالتقديم
 • واسبقها في استيجاب التعظيم • هو التحلي بحقايق العلوم
 • والمعارف • والتصدي للاحاطة بما في الصناعات
 من النكت والطلايف • لاسيما علم البيان • الطبع
 على نكت نظم القرآن • فانه كشاف عن حقايق التنزيل
 رايق • مفتاح كنوز لدقايق التاويل فايق • تبيان
 لدلائل العجاز واسرار البلاغة • ايضاح لمعالم الاجاز

وانار

وانار الفصاحة • تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله • بعض
 • تقريب للغوص على فرايد مجله ومفصله • قواعد كافية
 في ضوء المنصاح الى انوار التاويل • موارد شافية عن
 التصاب الاجاز الى اسرار التنزيل • به ظهرياب انوار كيبه
 وضعي ومنه عذب عباب بحار ساليبه وصفي • لا يدرك
 الواصف المطري خصايصه • وان يكن سابقا في كل ما
ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد
 فطفقوا يتعاطون من غير توثيق وتسديد • يعمون
 في تخريب مقاصده حول القيل والقال • ويقتصرون
 من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال • لا يخرج عن ريفه
 التقليد عناقرهم • حتى يسرع في رياض التحقيق احدا
 • ولا يرتفع غشاوة النقض عن بصائرهم • حتى
 ينطبع دقايق التعقل في ضمائرهم • كل بضاعتهم اللجاج
 والعناد • وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد
 • فميهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان • او التفضل
 للتحفة الخفية المكان **واني** بعدما قصيت من بعض القن
 وطري • واجلت في مستودعات اسرار قداح نظري
 بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال
 • وفرط الشغف باخذ العلوم من افواه الرجال فضل
 على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال المفاصل
 • ومخيم ارباب الفضائل • صرف الله عنها
 بوايق الزمان • وحررها عن طوارق الحداث
 فشرعت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم

والمعارف • واقتلاذ الناس من عيون اللطائف
 وصرفت شطرا من الزمان • الى الفحص عن دقائق
 علم البيان • اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب
 السبق في مضماره • وباحث الخلق الذين غاصوا
 على غرر الفرائد في بحاره • وكثيرا ما كان يخالج قلبي
 اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام القلاء
 هذه الاسلام • قدوة الانام • افضل المتأخرين •
 اكل المتبحرين • جلال الملة والدين • محمد بن عبد الرحمن
 القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شايب
 الغفران • واسكنه فرديس الجنان • اذ قد وجدت
 مختصرا جامع الغرر اصول هذا الفن وقواعده •
 حاويا لنكت مسأله وعوايده • محتويا على حقائق عجيبات
 اراء المتقدمين • منطويا على دقائق هي نتاج افكار المتأخرين •
 ما يلاعن غاية الاطناب ونهاية الاجاز • لا يحتاج علم
 مخايل السحر ودلائل العجاز • ففي كل لفظ منه روض من المنا
 • وفي كل سطر منه عقد من الدر • وكان يعوقني عن
 ذلك اخي في زمان امري العلم قد عطلت مشاهدته •
 • وسدت مصادره وموارده • وجلت دياره وسمه
 • وعفت اطلاله ومعالمه • حتى اشرق شمس الفضل
 على الافول • واستوطن الافاضل زوايا الخمول • يتلطفون
 من انداس اطلال العلوم والمعارف • والفضائل
 ويتأسفون من انعكاس احوال الادكياء والافاضل
 • وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الابرار

قوله تصيب السبق في عادة العربان
 يغزو واقصبة في اخر ميدان تشا
 بق الفرسان فمن عدا خرس
 واخذها عدسا بقا والكلام
 تمثيل حفيد

لكن لما رايت توفيرا خبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
 وتخصيله • وامتداد اعنائهم نحو الاحاطة بجملة تفصيله
 واكثرهم قد جرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
 الرموز والاسرار • اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
 خرايده الاستتار • تزي بعض متعاطيه قد التفتوا
 فهو من ظاهر المقال • من غير ان يكون لهم اطلاع على
 على حقيقة الحال • وبعضهم قد قصدوا السلوك طريقه
 من غير دليل • فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل
 • اختلست من اثنا التخصيل فرضا • مع ما اخرج
 من الزمان غصصا • وطفقت افتم مواردا السهر
 غايضا في لجم الافكار • والتقط فرائد الفكر من مطامير
 الانظار • وبذلت الجهد في مراجعة الفضل للشارح
 اليهم بالبيان • وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
 • لاستياد لآيل العجاز واسرار البلاغة • فلقد تبا
 في تصفحها غاية الوسع والطاقة • ثم **جمعت** شرح هذا
 الكتاب ما يزيل صعاب عويصة لا يبي • ويسهل طريق
 الوصول الى ذخاير كنوزه الخفية • واودعته فرائد شمس
 وشمت بها كتب القدياء • وفوايد شريفة سميت بها
 اذهان الادكياء • وغرائب نكت اهدت اليها بنو
 التوفيق • ولطائف فقر اخذتها من عين التحقيق
 وتمسكت في دفع اعتراضات بديل العدل والانصاف
 • وتجنبت فيه ما اورد عليه مذهب البغي والاعنسا
 • واشرت الى حل اكثر رموز المفتاح والايضاح •

وتفصيله •

هيت

ونهت علي بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة
 في شرح للفتاح . واومات الي مواضع زلت فيها اقدام
 الآخذين في هذه الصناعة . وانقضت عما وقع لبعض
 متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة . ورفضت التمسك
 بجماعة حظوا بتحقيق الواجبات . وما فرضت على نفسى
 سترهم في تطويل الواضحات . وحين فرغت عن تسويد
 الصمآيف . بتلك المطايف . رما في الدهر بالارزاق حتى
 فوادي في غشا من نبال . فصرت اذا اصابتنيها من
 تكسرت النصال على النصال . وذلك من توارده الاخبار
 بتفاهم المصائب في العساير والاحزان . عند تلام امواج
 الفتن في بلاد خراسان . لاسيما بلاد بها حل الشباب
 تميمي . واول ارض مسر جلدني قرايها . فلقد جرد الدهر
 على هالها سيف العدو . واباد من كان فيها من
 الاخوان السكان . فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم
 تتكلم من ام اوي . ولم يبق من خزيها الا قوم يلدخ في
 . كان لم يكن بين المحزون الي الصفي ايسر ولم يسر عكس اسر
 . فطرح لا وراق في زوايا الهجران . ونسجت عليهم
 عنابك الشياك . وضربت بيني وبينها حجابا مستورا
 . وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا . والله للشكلى
 من دهر اذا اساء . اصبر علي اساءته . وان احسن ندم عليه
 من ساعته . ثم الجاني فرط اللال . وضيق البال . الي ان
 تلفظني ارض الي ارض . ويحزني رفع الي خفض .
 حتى اختلفت حرة هرة حماها الله عن الاقات . ففتح الله

عيني

عيني منها على جنة النعيم . بلدة طيبة ومقام كريم . لقد
 جمعت فيها المحاسن كلها . واحسنها الايمان والامن .
 فشاهدت ان قد سطعت انوار العباد والهداية . وقد
 نيران الجمل والغوايه . وظل ظل الملك ممددا . ولو ان الش
 بالعزم معقودا . وعاد عود الاسلام الي رايته . وآض روض
 الفضل الي مائة . ونظم شمل الخلايق بعد الشتات .
 ووصل جملهم عقيب البقات . واستظل الانام بظلال
 العدل والاحسان . واربعوا في رياض الامن والامان
 . كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام . ظل الله
 على الانام . مالك رقاب الامم . خليفة الله في العالم .
 حامى بلاد اهل الايمان . ماحى آثار الكفر والطغيان
 . ناصر الشريعة القويمة . سالك الطريقة المستقيمة
 باسط مهاد العدل والانصاف . هادما اساس الجور
 والاعتساف . والي لواء الولاية في الافاق . مالك سر
 الخلافة بالاستحقاق . المجتهد في نصب سراق الامن
 والامان . المتمثل بنص ان الله يامر بالعدل والاحسان
 . الخالص طويته في اعلاء كلمة الله . الصادق نيتته في
 احياء سنة رسول الله . خليفة ملك الافاق سطوته
 . ولحق كان مداه اية سلكا . يحوم حول ذل العالمون
 كما تري الجميع بيت الله معتركا . يحوي نسيم رضائهم الزوا
 وكم . مكاني بلطف من سخطه هلكا . اطار صباغة من نضله
 فيها . الي السالك لواء الشرع قد سلكا . وصادف الرسل
 منها كل معشرف . قد كان في ظلال الغي منها كانه

نحو
الرشد

فالدین صار قریب العین مبتسماً. والملك قبل بالاقبال
 منتسكاً. علافاً أصبح يدعو القداً ملكاً. وريثاً
 فتوا عیناً غداً ملكاً. وهو السلطان الغازی
 المجاهد فی سبیل الله مع الحق والدین والذین
 غیاث الاسلام ومغیث المسکین. ابو الحسین محمد
 کزت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدنة
 واعضان الخیرات مورقة بسحاب رافقة.
 وهو الذی صرف عنان العنایة نحو حایة الاسلام
 وشهد بنیان الهدایة اثر ما اشرق علی الانهدام
 وامطر علی العالمین سحاب الافضال والانعام
 وخص من بینهم العالمین بمرید الاسیال والاکرام
 اقامت فی الرقاب له ایدیهی الاطواق والناس
 للحام. فقرات الخدیه الذی اذهب عنا الخزن وسیت
 بنسب ان الحبة والوطن. وصرت بعم لطفه مغنوا
 محظوظا. وبعین عنایتة ملحوظا محفوظا. فشد ذلك
 عضدکي. وهز من عطی حتی رجعت الی ما جمعت.
 وثمرت الذیل لتجیدة وترتیه. واستنهضت
 الرجل والخیل فی تنقیح وتهذیه. واضفت الیه ما سمح
 فی انشاء ذلك الفکر الفاتر. وخرج بعون الله للنظر
 القاصر. فجاء بحمد الله کثیراً مدفوناً من جواهر الفوائد
 وعرا مشحوناً بنفایس الفرائد. فجعلته تحفة خضیرة
 العلیة. وخدعة لسرنة السنیة. لازالت لمجا الطواق
 الانام. وملاد الهم من حوادث الايام. وحصنا

الورق

اعلام دولة محفوفة بالضر والتأید
 وخیام عظمیة کفوفة بالعر والتأید

هذا فی الاوقات
 التي لا یفوت فیها
 من الاوقات

حصینا

حصینا للاسلام بالنبی والک علیهم السلام. والک
 من خلای. وخلص اخواني ان یشیعونی بصالح الدعا
 یشکروالی ما عانیت فی هذا التألیف من الکد
 والعناء. الی الله انصرع فی ان ینفع به المحصلین
 الذین للمحقط البون. وعن طریق العناد ناکبون.
 وغرضهم تحصيل الحق المبین. لا تصویب الباطل
 الیقین. وهذا العری موصوف غریز المرام. قليل القوی
 فی هذه الايام. فلقد غلب علی الطباع اللدد والعناد.
 وفشا الخدال والحسد بین العباد. ولین فانتی من
 الناس الشناء الجیل فی العاجل. فحسب ما ارجو
 الثواب الخریل فی الآجل. وما توق فی الا بالله علیهم
 توکلت والیه انیب. قال المصنف رحمه الله تعالی
بسم الله الرحمن الرحیم فتع کتابه بعد التیمن بالتیمین
 بحمد الله سبحانه اداء الحق شیئ مما یحب علیه من شکر نعمایه
 التي تألیف هذا المختصر اثر من آثارها المحدثه الثانیة
 باللسان علی الجیل سوا. تغلق بالفضایل ام بالقول
 والشکر فعل ینبئ عن تعظیم المنعم بسبب الانعام
 سوا. کان ذکر باللسان اذ اعتقاداً ومحبة بالحنان
 او عملاً وخدمة بالارکان. فمورد الحمد هو اللسان
 وحده ومتعلقه یشکون النعمة و غیرها ومورد الشکر
 یعم اللسان و غیره ومتعلقه یشکون النعمة وحدها
 فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
 والشکر بالعکس ومن ههنا تحقق تضادهما فی

م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة
والتي لا يحيط بها
القلوب والافهام
ولا يستطيعون ان يدركوها
ولا يصفوها
ولا يحيطوا بها
ولا يحيطوا بها
ولا يحيطوا بها

قوله هو اسم للذات الواجبة بالذات
لانه المفهوم من الاطلاق وذكر الصفات
اعني الوجوب الذاتي واستحقاق
الحامد كانه تلويح بوجه لطيف الى
استماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتي فلانه يستلزم ما يوجب اختصاصا
بصفات الكمال وقد فرغ بعض من الحقيقة
بعضها عليه واما التحقيق انه يمكن تفرع
الكمال عليه واما استحقاق جميع صفات الكمال
فانها كمال كمال يستحق ان يمدح عليه
فلو شئت كمال عن الثبوت لم يستح
لم يكن مستحقا للحمد على هذا الكمال
فان لم يكن مستحقا لجميع الحامد واما
وجه استماع اسم الله تعالى لجميع
صفات الكمال ودلالته عليها فهو
انه تعالى اشهر هذه الصفات
في ضمن اطلاق هذا الاسم فيهم منه
وكذلك فرعون عادي موسى عليه السلام
اشهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق
هذا الاسم فيهم هذه الصفة منه ولا
اسم العلم على وكذا الايقاع
صفات الكمال في اسم الرحمن كما يعرف
من اسم الله تعالى فالجميع هو اسم
الله تعالى دون غيره وفيه ان الظاهر
ان اشهره تعالى بصفات الكمال
لا تقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم
غاية الامر ان يختص بلخصه تعالى
ولو استعمالا فينبغي ان يكون الرحمن
ايضا مستحقا الا ان يقال الرحمن
في الصفات فالذات فيه مبرهنة

الاستعمال لا يستلزم في المصادر وعند خفاء قرين
الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مستناه فاذا لا يكون مئة استغراق
وما في **على ما انعم** مصدرية لا موصولة اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعدد
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم تعلم مفعوله
ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم تعلم بدل من
الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد
على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من
الحمد على نفس النعمة ولم يتفرع عن النعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشئ دون
شئ ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم ان صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع ببيان ان الانسان مدني بالطبع
اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماع مع
اختلافهم بين نوعه وهم يتعاونون ويتشاركون في
الغذاء واللباس والسكن وغيرها وهذا موقوف على ان
يعرف كل واحد صاحبه موضوعا ما في ضميره ولاشارة
بالمعدومات والعقول الصرفة وفي الكتابة مثقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح للعر
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينظم بينهم
معاملة وعدل يتوقف الجميع عليه لان كل واحد يشتهي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة
والتي لا يحيط بها
القلوب والافهام
ولا يستطيعون ان يدركوها
ولا يصفوها
ولا يحيطوا بها
ولا يحيطوا بها
ولا يحيطوا بها

الاستعمال لا يستلزم في المصادر وعند خفاء قرين
الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مستناه فاذا لا يكون مئة استغراق
وما في **على ما انعم** مصدرية لا موصولة اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعدد
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم تعلم مفعوله
ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم تعلم بدل من
الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد
على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من
الحمد على نفس النعمة ولم يتفرع عن النعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشئ دون
شئ ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم ان صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع ببيان ان الانسان مدني بالطبع
اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماع مع
اختلافهم بين نوعه وهم يتعاونون ويتشاركون في
الغذاء واللباس والسكن وغيرها وهذا موقوف على ان
يعرف كل واحد صاحبه موضوعا ما في ضميره ولاشارة
بالمعدومات والعقول الصرفة وفي الكتابة مثقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح للعر
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينظم بينهم
معاملة وعدل يتوقف الجميع عليه لان كل واحد يشتهي

الاستعمال لا يستلزم في المصادر وعند خفاء قرين
الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مستناه فاذا لا يكون مئة استغراق
وما في **على ما انعم** مصدرية لا موصولة اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعدد
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم تعلم مفعوله
ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم تعلم بدل من
الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد
على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من
الحمد على نفس النعمة ولم يتفرع عن النعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشئ دون
شئ ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم ان صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع ببيان ان الانسان مدني بالطبع
اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماع مع
اختلافهم بين نوعه وهم يتعاونون ويتشاركون في
الغذاء واللباس والسكن وغيرها وهذا موقوف على ان
يعرف كل واحد صاحبه موضوعا ما في ضميره ولاشارة
بالمعدومات والعقول الصرفة وفي الكتابة مثقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح للعر
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينظم بينهم
معاملة وعدل يتوقف الجميع عليه لان كل واحد يشتهي

لكونه في اعلى مراتب البلاغة لا سيما على الدقائق
 ولا سرار والغواص الخارجة عن طوق البشر وهذه
 التي تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به
 ليقتفى أثره فيقارن بالسعادات الدنيوية والاخرية
 فيكون من اجل العلوم لكونه معلومة من اجل العلوم
 وغاية من اشرف الغايات وجلالة العلم لجلالة
 العلوم وغاية فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
 ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك العجايز
 هو الذوق ليس الا ونفس وجه العجايز لا يمكن كشف
 القناع عنها قلت معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن
 وصفه للغير كما للملحة وقد صرح بهذا وما ذكره ههنا
 لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا
 العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
 وليس المحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب
 تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشر اليه في مواضع
 من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه العجايز امر خارج
 عن جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه طول خدعة
 هذين العليين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول
 الكشف للقناع عن وجه العجايز من هذين العليين
 نعم لا يمكن بيان وجه العجايز وادراكه بحقيقة
 لا امتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
 فلا يدخل كنهه بلاغة القرائ الا تحت علم الشامل كما ذكر
 في المفتاح وتشبيه وجوه العجايز في النفس بالاشياء

المختصة

وذكر الوجه ايام
 العجايز بالصور
 والاشياء بالاشياء
 واستعاره بالاشياء

وفي بعض الى بعض كيف اتفق
 بخلاف نظم الخوف فانه يتواليا
 في النطق

صفة الفضل
 العلامة ابو يعقوب

ترتيا

المحتجة تحت الاستدلال استعارة بالكناية واثبات الاستدلال
 استعارة تخيلية وذكر الاستدلال قريش وقد جربنا
 في هذا على اصطلاح والقرآن فعلا في معنى مفتوح
 جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم
 ونظمه تاليف كلامه متروكة المعاني متناسقة الدلائل على
 ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق من غير اعتبار
 معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربيض لما ادي
 الى فساد وليس العجايز مجرد الالفاظ والالفاظ
 للطائفة العليين مدخل في لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ
 فلها اختيار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة
 واسارة الى ان كلمة كالدبر **ولما كان القسم الثالث**
فتح العلوم الذي سراج الملة والدين **بوسف السكاكي**
اعظم ما صنف خبر كان **فيه** اي في علم البلاغة وقول بعها **من**
الكتب المشهورة لما صنف **نفع** يتميز من اعظم **لكونه احسن**
 اي كونه القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
 الترتيب وهو وضع كل شئ في مرتبة فكل مسألة
 مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها في احسن
 وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ
 عبد القاهر تراها كانتا فقد قد انقص فتنا تريت لآلية
ولكونه انما تحريرا وهو تهذيب الكلام **ولكونه اكثر الاصول** ولقوا
 هو متعلق بخدوف يفسره **جمعا** لان معمول
 المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤل بان مع الفعل
 وهو موصول ومعمل الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه

وفي بعض الى بعض كيف اتفق
 بخلاف نظم الخوف فانه يتواليا
 في النطق

كتقدم جزء الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاضماره جائز
اذا كان المعول ظرفا او شبهه قل الله تعالى قلما بلغ
مع السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في
الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم
ما اول به مع ان الظرف ما يكفيه نتيجة من الفعل لان
له شأنا ليس لغيره لتنزه من الشئ منزلة نفسه لوقوعه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يش
يتسع في غيرها **لكن كان** القسم الثالث **غير مصون** اي محقق
عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه **و** عن **التناول** وهو الذي
على اصل المراد بلا فائدة ويسمى الفرق بينهما في ما لا يطأ
والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوهم على ذهنه تحصيل
معناه **تفصيل** خبر بعد خبر اي كان قابلا **لا يضاف** ما فيه
التناول **تفصيل** خبر اخر اي كان محتاجا **الى الابقاع** ما فيه
من التعقيد **و** الى **التجريد** عما فيه من الحشو **الفصل المختصر**
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر **بعض**
ما فيه اي في القسم الثالث **من القواعد** جمع قاعدة وهي
حكم كلي ينطبق على جزئية ليستفاد احكامها منه كقولنا
كل حكم القيمة الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان
زيد قائم وان عمرا ملك وغير ذلك مما يلحق الى المنكر
بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب
توكيده فيعلم انه توكيد **ويشتمل على ما يحتاج اليه** لا ما يستغنى
عنه ليكون محشوا **من الامثلة** وهي الجزئيات التي تذكر
لايضاح القواعد وايضا لما الي فهم المستفيد **والشواهد**

عن
قابلا

وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد كقولنا
من الترتيل او كلام العرب الموثوق به بينهم فهي اخفى
من الامثلة **ولم ال** من ال وهو التقصير **جهد** بالضم
والفتح الاجتهاد وعن الف الجهد بالضم الطاقة وبالف
المشقة وقد استعمل ال في قولهم لا الكوك جهدا معدي
الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا
المفعول الاول لان غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيق اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الاحداث
وتدريج اي تنقيح **وترتيب** اي المختصر **اقرب تناولا**
اي اخذا وهو في الاصل مبدأ ليدل على الشئ ليؤخذ من
ترتيب اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة
المصدر الى الفاعل والى المفعول **لم البالغ في اختصار**
لفظه اي المختصر **تقريبا** مفعول له لما تضمنه معنى
لم البالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطية اي تناوله **وطبعا السهل** **فهم** على طلبة **ولولم**
يؤول الفعل المنفي بال مثبت على ما ذكر كان المعنى ان المبالغة
في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لا مفر
وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه
ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوص
مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري
لقد افترط المصنف في وصف القسم الثالث بان

بعض

تأمل

في حشوا وتطويلا وتعقيدا تصيحها اولا وتلوها
 ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه
 بانه مختصر من سهل المأخذ اي لا تطول فيه ولا
 حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث **واضحت ذلك**
 المذكور من القواعد وغيرها فوايد عشت اي اطلعت
في بعض كتب القوم اي على القوايد **وقوايد** **الظفر** اي لم
 افتر في كلام احد من القوم **بالاصح** بها اي بالزوايد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
 تفصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم
 تعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا لبعض اعتراضات
 على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملقطات
 كتب الائمة فوايد ومخترعات خاطرة **زوايد وانا**
استلذه من حفظه لانعرف بتقديم المسند اليه
 هنا جملته حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتحقق
 فكانه قصد جعل الوال والخال فاقى بالجملة الاسمية
من فضل حال من **ان يقع** بها اي بهذا المختصر
كما يقع باصل وهو المفتاح او القسم الثالث **انه**
 اي الله ولي ذلك النفع **وهو جسي** اي جسي وكافي
 لا اسئل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول
 وانه اسئل بتقديم المفعول **ونعم الوكيل** عطف اما
 على جملة وهو جسي والمخصوص محذوف كما في قوله
 تعالى انهم العبد فيكون من عطف الجملة الاسمية
 الاخبارية واما على جسي اي وهو نعم الوكيل وفي

في حشوا وتطويلا وتعقيدا تصيحها اولا وتلوها
 ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه
 بانه مختصر من سهل المأخذ اي لا تطول فيه ولا
 حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث **واضحت ذلك**
 المذكور من القواعد وغيرها فوايد عشت اي اطلعت
في بعض كتب القوم اي على القوايد **وقوايد** **الظفر** اي لم
 افتر في كلام احد من القوم **بالاصح** بها اي بالزوايد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
 تفصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم
 تعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا لبعض اعتراضات
 على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملقطات
 كتب الائمة فوايد ومخترعات خاطرة **زوايد وانا**
استلذه من حفظه لانعرف بتقديم المسند اليه
 هنا جملته حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتحقق
 فكانه قصد جعل الوال والخال فاقى بالجملة الاسمية
من فضل حال من **ان يقع** بها اي بهذا المختصر
كما يقع باصل وهو المفتاح او القسم الثالث **انه**
 اي الله ولي ذلك النفع **وهو جسي** اي جسي وكافي
 لا اسئل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول
 وانه اسئل بتقديم المفعول **ونعم الوكيل** عطف اما
 على جملة وهو جسي والمخصوص محذوف كما في قوله
 تعالى انهم العبد فيكون من عطف الجملة الاسمية
 الاخبارية واما على جسي اي وهو نعم الوكيل وفي

فالحصوص هو المفعول المتقدم كما صرح به صاحب
 المفتاح وغيره في قولنا زيد بنم الرجل ثم عطف الجملة
 المفعول وان صح باعتبار تضمن المفعول معنى المفعول
 كما في قوله تعالى قالوا لا اصباح وجعل الليل سكنا على
 رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
 وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول مرتب
 المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور في اما
 ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا والثاني
 المقدمة والاقل ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخط
 في تادية المراد فهو الفن الاول وان كان الغرض منه
 الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
 فهو ما يعرف به وجوه التخصيص وهو الفن الثالث
 وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقلال وقيل رتبة على مقدمة
 وثلاثة فنون وتامة لان الثاني ان توقف عليه
 المقصود فمقدمه والا فثالثة والحق ان التامة انما
 هي من الفن الثالث كما سبق هناك ان شاء الله تعالى
 ولما اتمم الكلام في آخر المقدمة على انحصار المقصود
 في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفة مجزاة
 المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم
 يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدم** اي هذا مقدم
 في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصار علم البلا
 في علم العا والبيان وما يتصل بذلك مما ينشأ اليه
 الكلام وتحصوها ان يعرف على التحقيق والتفصيل

فالحصوص هو المفعول المتقدم كما صرح به صاحب
 المفتاح وغيره في قولنا زيد بنم الرجل ثم عطف الجملة
 المفعول وان صح باعتبار تضمن المفعول معنى المفعول
 كما في قوله تعالى قالوا لا اصباح وجعل الليل سكنا على
 رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
 وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول مرتب
 المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور في اما
 ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا والثاني
 المقدمة والاقل ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخط
 في تادية المراد فهو الفن الاول وان كان الغرض منه
 الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
 فهو ما يعرف به وجوه التخصيص وهو الفن الثالث
 وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقلال وقيل رتبة على مقدمة
 وثلاثة فنون وتامة لان الثاني ان توقف عليه
 المقصود فمقدمه والا فثالثة والحق ان التامة انما
 هي من الفن الثالث كما سبق هناك ان شاء الله تعالى
 ولما اتمم الكلام في آخر المقدمة على انحصار المقصود
 في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفة مجزاة
 المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم
 يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدم** اي هذا مقدم
 في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصار علم البلا
 في علم العا والبيان وما يتصل بذلك مما ينشأ اليه
 الكلام وتحصوها ان يعرف على التحقيق والتفصيل

تعريف
 العرفية

لا يخفى تعدد مطلق العيني الشامل للشمس والذهب
 وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا
 الوجه مما لم يجد في كلام الناس لكنه اخذ من اطلاقهم
 واعتبارهم نعم فحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم يجد
 في كلام الناس ما يصلح لتعريفها به بانه لا مدخل في
 في تفسير اللفاظ ولا يحتاج الى وهم ان يحاج عينه بان
 تلمذ بالناس للناس المعروفون كالشيخ والسكاكي لما
 كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة
 لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
 ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة
 الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والقرابة
 ومخالفة القياس اللغوي اي المستنطق من استقرار
 اللفظة حتى لو وجد في كلمة شئ من هذه الثلاثة لا تكون
 فصيحة فالتنافر وصف في الكمال يوجب نقلها على اللسان
 وعسر النطق بها منه ما يوجب التناهي فيه نحو الجمع
 بالحاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترفع
 الجمع ومنه ما هو دون ذلك نحو مستشرق في قول
 امير القيس عند آية اي ذوا ييه جمع غديره والغدير

مستطبر

الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان
الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذي
قد يحصل بغيرها فكان يحيط بالالفاظ
فطرف المعاني هو الالفاظ بناء
على ان المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد
بهذه الالفاظ وتقص ببقائها فكان
الالفاظ قوالب يصيغ فيها المعاني بقدر
وما الثاني صدر وكتب الميزان يذكر
حده وبيان غايته وهو موضوعه

المحصل المجموع من الشعر ومثنى مفتول يعني ان ذوا يائه
مشدودة على الرأس بحيط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومثنى ومرسل وللاول يغيب في الآخرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا
النقل في مستشرق هو توسط السنين المعجمة التي هي من
الرموسه الرخوة بين التاء التي هي من الرموسه والزا
المعجمة التي هي من الجمرة ولو قال مستشرق لزال ذلك
النقل وهو سهل ان الراء المملة ايضا من الجمرة
فيجب ان يكون مستشرق ايضا متنا فرائد منشا
النقل هو اجتماع هذه الحروف الخمسة قال ابن الاثير
ليس التنا في سبب بعد الخارج وان الانتقال من
احدها الى الآخر كالطرفه ولا سبب قريبا فان الانتقال
من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لا يجد غير متنا فمن
القريب المخرج كالجيش والشي وفي التنزيل الم اعهد
ومن البعيد ما هو بخلافه كلع بخلاف علم وليس ذلك سبب
الاخراج من الحلق الى الشفة اليسرى من ادخاله من الشفة الى
الحلق لا يجد من حسن بلع وغلب وحمل بل هذا امر
ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيل متعسر النطق فهو
متنا فسهل ان كان من قرب الخارج او بعدها او غير ذلك
ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولي ان يحال الى سلامة الذوق
وقد سبق الى بعض الادهام ان اجتماع الحروف المتقارب
المخرج سبب النقل المحل فصاحه الكلمة انه لا يخرج الكلام

الحاصل المجموع من الشعر ومثني مفتول يعني ان ذوايبه
مشدودة على الرأس بجيوط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومثني ومرسل والاول يغيب في الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا
الثقل في مستشرق هو توسط السنين المجمع التي هي من
المهموسة الرخوة بين الناء التي هي من المهموسة والراي
المجمع التي هي من الجمورة ولو قال مستشرق لزال ذلك
الثقل وهو هو لان الراي المملة ايضا من الجمورة
فوجب ان يكون مستشرق ايضا متنا فرائد متنا
الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال بن الاثير
ليس التنا في سبب بعد المخارج وان الانتقال من
احدها الى الاخر كالطفره ولا سبب قرنها فان الانتقال
من احدها الى الاخر كالشقي في القيد لما نجد غير متنا فمن
القريب المخرج كالجيش والشقي وفي التنزيل الم اعرب
ومن البعيد ما هو بخلاف كعلم بخلاف علم وليس لك سبب
الاخراج من الحلق الى الشفة اليسر من ادخاله من الشفة الى
الحلق لما نجد من حسن بلع وغلب وحلم ولم يل هذا امر
ذو في فكل ما عده الذوق الصحيح ثقلا متعسر النطق فهو
متنا فسرول كان من قرب المخرج او بعدها او غير ذلك
ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولي ان مجال الى سلامة الذوق
وقد سبق الي بعض الادهام ان اجتماع الحروف المتقار
المخرج سبب الثقل المخل فصاحه الحكمة وان لا يخرج الكلام

من الفصح
فان فصحته
تخرج من الكلام
على ما

المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سور فيها
الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء
وصف الجز كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف
الكلمة وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ما خرج
في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيح عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء
من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس
على وقوع مفرد عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع
وتوسم فالعناية عند الاستلوب والنظم ولوسم فباختار
المعظم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة
منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة
منه فصيح فافين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه
لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها
مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتغال القرآن
كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيح مما يقود الى نسبة
الجهل والعجز الى الله تعالى الله عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والقرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
للعنى ولا ما تؤول الى استعماله منه ما يحتاج في معرفة
الى ان ينقد ويبحث عنه في كتب اللغة البسيطة
كتكا كانتم وافر نفقوا في قول عيسى بن عمر الخوي جعي
سقط من الغار واجتمع الناس عليه ما لك تكا كانتم
على تكا كوكم على ذي جنة افر نفقوا على اي اجتمعتم
تنفوا على كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جابر الله

عربي
سم

في

في الفايق انه قال الجاحظ مترا بولقة ببعض طرق البصر
وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابرهامه
ويؤذون في اذنه فافلت من ايديهم فقال مالك
تكا كانتم على تكا كوكم على ذي جنة افر نفقوا على
فقال بعضهم دعوه فان شيطانك يتكلم بالهندية
ومنه ما يحتاج ان يخرج له وجه بعيد نحو مسير في
قول العجاج ومقلة وحاجبا من حجاب اي موقفا
مطولا وقاحا اي شعرا اسود كالخمر وخرسنا اي
انفا مسرجا اي كالسيف المستريح في الدقة والاستواء
وسيرج اسم فحين ينسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللحان وهذا قريب من قوله سرج حية
بالكسرة اي حسن وسرج الله وجهه ايضا برهجة وحسنة
واما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انه لم يعرفوا
على هذا الاستعمال وان يكون هذا مؤلفا مستحدثا
من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله تعالى
ايضا من باب الغرابة واما صاحب جمل اللغة فقد
قال سرج الله وجهه والوجه ثم انشد هذا المصراع
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم قوم والو
هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة
العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يجني
تفسير بالوحشية بل بالوحشية قد زائد لفظة
المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم

للم

اي حسنة

الاستعمال

حشية دون م

ولذا الواجب
في المفردات

ان الغرابه بذلك المعنى تقل بالفصاحه لاننا نقول
 هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا
 الوحشي منسوب الى الوحش الذي يتكلم القفا
 استعيرت الالفاظ التي لم يوسل استعمالها والوحشي
 قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن
 هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن
 وحشيا عندهم وذلك مثل شربيت واشجور واظفر
 وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب
 القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله
 مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون
 مع كونه غريب الاستعمال ثقيل على السمع كرميها على
 الذوق ويسمى المتوقفا ايضا وذلك مثل وحشي للفرد
 واطمنح الامر وجفجت وامثال ذلك وقولنا غير
 ظاهرة المعنى ولا ما نوسه الاستعمال تفسير للوحشية
 فمنع كونه مخرجا بالفصاحه المتداوله فيما بينهم ظاهر
 الفساد وان اردت بالفصاحه معنى اخر
 ان شئت من التناظر والغرابه والمخالفه لا يخل
 بها فلا مشاقه والمخالفه ان تكون الكلمه على خلاف
 القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
 الفاظهم الموضوعه او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال
 في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما
 يشتمل عليه علم التصريف واما نحو اي ياي وعور بقور
 واستغوذ وقطط شعره وال وما شبه ذلك من

من المرفعات التي اجريت
 بحكمه الكلمه الواحده

المشواذ

وما

المشواذ الثابته في اللغة فليس من المخالفه في شئ
 لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم التثنيه
 وكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الاصوات
 بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبتت عن الواضع
 نحو لا جلال بكك الادغام في قوله لخيرته العلى
 الاجل انت ملك الناس ربا فاقبل والقياس
 الاجل قيل فصاحه المفرد خلوصه مما ذكر ومن
 الكراهه في السمع بان يتبدل السمع من سماعه
 كما يتبدل من سماع الاصوات المنكره فان اللفظ
 من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلزم النفس
 السمع سماعه ومنها ما تستكره نحو الجرشي
 في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة الحمد
 على مباركه الاسم اقر القرب كريم الجرشي شريف القرب
 فالاسم مبارك لموافقته الاسم اسم الامام امير
 المؤمنين على رضي الله عنه واللقب مشهور بين
 الناس لا غير من الخيل الابيض الجمه نعم استعير لكل
 واضح معروف وفيه نظر لا يخاد احد تحت الغرابه
 المفسر بالوحشية لظهور ان الجرشي اتمام من قبل
 تكالته وافرقتوا او الحيش واطمنح وقد ذكر
 ههنا وجوه اخر الا اولها اذا ادت الى العقل
 فقد دخلت تحت التناظر والا فلا تخر بالافصاحه
 والثاني ان ما ذكره هذا القابل في بيان هذا
 الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد

اي النفس

لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضع
 وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكثرة
 في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره
 في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منك
 وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
 وصوت منك طيب وليس بشئ للقطع باستكراه
 الجرس دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غير
 وكذا جفت وملح دون فخرت وعلم الرابع ان مثل
 ذلك واقع في التنزيل للفظ ضميري ودرس ونحو ذلك
 وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفضا
 ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان مفردات
 الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجي في
 الخاتمة ولفظ ضميري ودرس كذلك والفضاحة في
 الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
 والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه
 اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلامه واحترازه من
 نحو زهير اجل وشعر مستشعر وبنغم مسرح ولا
 يجوز ان يكون خلاص من الكلمات في تنافر الكلمات
 لانه يستلزم ان يكون كلامه مشتمل على الكلمات الغير
 الفصيحة متنافرة كانت ام لا وضحا لانه صادق عليه
 انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
 فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف اتفاق
 المعنى المشترك فيما بين معظم اصحابه حتى يتسنع عند المن

كالاضمار

قبل الذكر لفظاً ومعنى نحو ضرب علامة زيداً فانه غير فصيح
 وان كان مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل من
 المفعول به مما اجازته الاخفش وتبعه ابن جني لشدة
 اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
 جزى ربى عنى عدي ابن حاتم جزى الكلاب العاوية
 وقوله ولما عصى اصحابه مصعباً ادي اليه الجول صاعاً
 وروى بان الضمير المصدر المدلول عليه بالفعل اي رب
 الجزا واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدوا لهم
 لتقوى واما قوله جزى بنوه ابو الغيلان عن كبر
 وحسن فعل كما يحزى سنمار وقوله الالبست شعري
 هل يلوم قومه زهير على ما جزى من كل جانب
 فساد لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات
 ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله
 وليس قرب قبر حرب قبر صدم وقبر حرب مكان فز
 اي خال من الماء والكلا ومنه ما هو دون ذلك
 مثل قوله اي اي تمام كريمة متى امدحه امدحه وقوله
 معجب واذا ما لمة لمة وحدي الوري مبتدأ جزى
 والواو والمحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما
 يستحق المذم دون الملامه وفي استعمال اذا والفعل
 الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايها ثبوت الدعوى
 كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد في مقابلة الله
 باللوم دون الذم او الهجا مما عابه الصاحب قال
 المصنف فان في امدحه ثقلاً لما بين الحاء

وقد فعل
 بصاع

والهاء من القرب ولهذا اراد منه ان فيه شئ من الثقل
 فاذا انضم اليه امدح الثاني تضاعف ذلك الثقل وال
 التنافر المحل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدح
 غير فصيح ولا فحش واقع في التثنية خوفاً من الثقل
 باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترى عليه
 المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو قول من عاب
 هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدح
 امدح مع الجمع بين الهاء والهاء وهما من حروف الخلق
 خارج عن حد الاعتدال فافترس التنافر ولو قال فان
 في تكرار امدح ثقلان كان اولى وبين المثالين
 فرق آخر وهو ان منشا الثقل في الاول نفس اجتماع
 الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم
 ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها
 كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الهامى مثلاً
 وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما
 يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون
 الكلام معقداً على ان المصدر من المعنى للفعل
 ان لا يكون الكلام ظاهراً للدلالة على المراد لخلل
 واقع اما في نظم ياق لا يكون ترتيب الالفاظ
 على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير اي
 حذف او اضممار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم
 المراد وان كان ثابتاً في الكلام جارياً على القواني
 فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور

كلها

المعنى

كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان
 يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها لكنه مع اعتبار
 الجميع يكون أشد وقوي فذكر ضعف التاليف
 يكون مغنياً عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم
 كقول الفرزدق في مدح خالد هشام بن عبد الملك
 وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزرجي
 وما مثله في الناس الا مملوك ابوامة حتى ابو يقاربه
 اي ليس مثله في الناس حتى يقاربه اي احديثه
 في الفضائل الا مملوك اعطى الملك والمال اعني هشام
 ابوامة اي ام ذلك الملك ابو اي ابو ابراهيم المدح
 والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احداً ابن اخته
 الذي هو هشام ففيه فضل بين المتداخر اعني
 ابوامة ابو الاجنبي الذي هو حتى وبين الموصوف
 والصفة اعني حتى يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوامة
 وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حتى
 ولهذا نصبه والا فالجواز البديل فهذا التقديم
 شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
 فبالمثل مبتداً وحتى جزء وما غير عامل على اللغة
 التيمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر
 وكلا الوجهين يوجب قلقاً في المعنى يظهر بالتأمل
 في قولنا ليس مما مثله في الناس حياً يقاربه او ليس حتى
 يقاربه مما مثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم
 وفي الناس جزء وحتى يقاربه بدل من مثله ففيه

المدح

بين البدل والمبدل منه وأما في الانتقال أي لا يكون
 ظاهراً للدلالة على المراد للخلل في انتقال الذهن من
 المعنى الأول المفهوم بحسب اللفظة إلى الثاني المقصود
 وذلك الخلل يكون لا يبرأ اللوازم البعيدة المقفلة
 إلى الوسايط الكثر مع خفاء القرآين الدلالة
 على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن النخعي
 سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسك
 أي نصبت بالرفع هو الرواية الصحيحة المنبث عنها
 كلام الشيخ في دلائل الإعجاز والنصب توهيم
 عيناى الذموم لتجمل جعل سكب الذموم وهو
 البكا كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن
 وأصاب لأنه كثر ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاف
 واضحكى أي ساءنى وسرتنى أبكافى الدهر وبأرتها
 اضحكى الدهر بما يرضى ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجب
 دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور مجموع
 العين فان الانتقال من جمود العين إلى تحريكها بالذموم
 حال إرادة البكا وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة
 لا إلى ما قصد الشاعر من السرور الحاصل بملاقات
 الأصدقاء ومواصلة الأحبة ولهذا لا يصح أن يقال في
 الدعا لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك
 ويقال سنة حماد لا مطر فيها وناقصة حماد لا لبن لها
 كأنها بخالان بالمطر واللبن قال الخماسي إلا أن عيناى
 لم يجديوم واسطه عليك بجاري دمعها الجمود فان

عما
 ما
 عما

فيل

فان قبل استعمال الجمود في مطلق خلق العين من الذموم
 مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كفى به
 المستر لكونه لازماً لها عادة قلبنا هذا أنما يكفى
 لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج من التعقيد
 المعنوي لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة
 والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال
 فيه من معناه الأول إلى الثاني ظاهراً حتى يتجمل
 إلى السامع أنه من حاق اللفظ وما الكلام الذي
 ليس له معنى ثان فهو بمنزلة المساقط من درجة الاعتبار
 عند البلغاء كما ستعرفه من بحث بلاغة الكلام ومعنى
 البيت أن عادة الزمان والأحوال لا تلبس بنقص
 المطلوب والجريان على عكس المقصود وأتى إلى لأن
 كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل إلا الحزن والفراق
 فغير هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والصال
 وأطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا
 أن نصبت نسك على تقدير أن يكون عطفاً على بعد
 الدار وإن رفقة كما هو الصواب فالمعنى أبكى وأحزن
 لأن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب
 والوصال وحسب لا يدخل سكب الذموم تحت
 الطلب لكنه أكت عليه ولازمة ملازمة البعد المطلوب
 ليظن الدهر أنه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى
 المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على أحد ما فيه من
 التكليف والتعسف ومنشأه عدم التقوى في اللغة

فهمهم

قوله والصحيح انه اذا بطل الفراق طيب
 النفس قبل الصواب انك امر بغيره
 في العيشة للسفر ليتوصل به الى اسباب
 معاشرتها في الخضار بالاموال يقتصر
 طيبا القوافي ويتمتع بالوصال والى
 مثل هذا الغرض اشار المتبحر حيث قال
 لعل الله يجعله يصير يعين على الاقامة
 في ذركا والاطلاع على ما قصده
 انك امر يتوقف على انكشاف جلية
 حاله في انشائه فان كان متعلقا
 بالارحام بقرينة حال او مقالا للمعنى
 ما فاده هذا القائل والافان كان
 الشاهد من الحكمة المتكلمين بالحكم
 والحقايق فالانساب ما في الايام
 الامحاز وان كان من المظفر فاء
 المستطرفين للتداول والغرائب
 فالمشهور سيد قدس سره

وقلة التصريح لكلام المهر من السلف والصحيح انه
 اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطئها عليه
 حتى كان امر مطلوب والمعنى ان اليوم اطيب نفسا
 بالبعد والفراق واوطئها على مقاسات الاخران
 ولا شواق واجتمع غصصها واحتمل لاجلها حزنا
 يفيض الدموع عن عيني لا تسبب بذلك الى وصل
 يدوم ومرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج
 ومع كل عسر يسرا ولكل بداية فيها به هذا هو المقوم
 من دلائل الامحاز وعلى هذا السبيل في ساطع
 البحر التاكيد على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
 سنكت ما قالوا وغير ذلك فصل فصاحة الكلام
 خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء
 مرة بعد اخرى وكثرة التكرار ان يكون ذلك فوق
 الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي
 اي الطيب وتسعدني في عمره بعد عمره والغرض ما يفهم
 من الماء والمراد الشدة سبوح فقول بمعنى فاعل
 من السبح وهو سرعة عدو الفرس يستوي فيه المذكر
 والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تنعب
 راكبها كأنها تجري في الماء كما صفة سبوح منها
 حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل
 الظرف اعني لها الاعتماد على الموصوف والضمائر
 كلها السبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة
 على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن يابك

حمامة

حمامة جري حمامة الجندل اسبحي ففيدة حمامة
 الى جري وهي ارض ذات ومن مستوية لا تنبت شيئا
 تانبث الاجرع قصورها للضوء واطراف جري الى
 حمامة وهي معظم الشيء واطراف حمامة الى الجندل وهي
 ارض ذات حجارة والسبح هدر الحمام ونحوه وثامه
 فانت بمرأي من سعاد ومسبح اي بحيث قراك
 سعاد وتسبح صوتك يقال فلان بمرأي مني وتسبح
 اي بحيث امره وتسبح قوله كذا في الصحاح وفيه
 نظر لان كلاما من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
 ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه
 بالتناثر والافلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال
 عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن
 يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القادر
 قال صاحب التال والاضافات المتداخلة فانها
 لا تحسن وذكر انها تستعمل في الجمال كقوله يا علي بن حمزة
 ابن عامر انت والله تلح في خياره ثم قال الشيخ
 لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستدلال
 على ولطف كقوله فظلت تدبر الكاس ابي جاذر
 غناق دنا بيرا الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور
 في علم البديع كقوله بعثت به بن الحارث بن شهاب
 وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ
 بانه جعل تتابع الاضافات اعم من تكون مترتبة
 لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت

ان

او غير مرتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا
لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان
اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات
المرتبة وكثرت التكرار بالنسبة الى امر واحد
كما في البتني والحديث سالم من هذا لانا نقول
هنا ايضا ان اوجبا ثقلا وبساعة فذلك والا
فلا جهة لا خلا لهما بالاضافة كيف وقد وقع في
التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله
ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما سواها
فالمراد بغيرها وتقويها والاضافة في الكلام ملكة
هي قسم من مقولة الكيف ورسم القديما الكيف بانها
هيئة قاترة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة في
مقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار قسمة
والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقاهرة الثابتة في
المحل فخرج بالقيود الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكمية وبالثالث باقي الاراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقضية
للقسمة والنسبة بل سقطة اقتضاها محاذ ذلك الامور
ما ذكره المتأخرون وهوانه عن لا يتوقف قصوره
على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللافتة في محله
اقتضاها اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات

النفس

19
الا نفس تسمى كيفية نفسانية وحسنان كانت رتبة
في موضعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكه كيفية
راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفضا
من الهنات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ
فصبح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحيا في الاطلاق 2
قوله يقدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر
اشعارا بانه يسمى فصيحيا حاله النطق وعدمه
اي سوا كان من ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في
زمان من الارضنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة
الاقدار ولو قيل يعبر لا يختص بن ينطق بمقصود
في الجملة هكذا يجب ان يفهم ههنا هذا الكلام وقوله
بلفظ فصيح ليعلم المقدر والمركب وذلك لان الكلام في
المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد التكلم
وامراده فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة التكلم
ان يقدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح
بحال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه بالكلام
كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة
ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى
غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول
بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعلم المقدر والمركب
سواء ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدره
على الادراك والحيوة ونحوها مما يتوقف عليه الاقدار
المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط

ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي للنبأ
 الي الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في
 الكلام مطابقة لمقتضى الحال المراد بالحال لا المراد
 الى التوكيد على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام
 الذي يورد في به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى
 الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحال يقتضي تأكيد
 والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقة له ان الحال ان اقتضى
 التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان ما
 عن التاكيد وهو ان اقتضى حذف المسند اليه حذف
 وان اقتضى ذكره ذكر اليه في ذلك من التفاصيل المشتمل
 علم العالم مع فصاحة اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة
 انما تحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال
 يختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام
 متقاربا المفهوم والتفاسير بينهما اعتباري فان الامر
 الداعي مقام باعتبار توقع كونه محلا لوجود الكلام فيه
 على خصوصية ما وحال باعتبار توقع كونه زمانا له
 وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام
 مقام التاكيد والاطلاق والذكر والحذف والحال الى
 المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلق الذهن وفي
 ذلك تعدد تفاوت المقامات تختلف مقتضيات
 المقام ضرورة فان الاعتبار اللائق بهذا المقام من
 الاعتبار اللائق بذلك واختلافهما يعني اختلاف
 مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات

منه
 ضرورة
 ان

مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال في
 ذلك ان مقتضى الحال كما ينبغي اعتبار مناسب الحال
 والمقام وهو ما ان يكون مختصا باحوال جزاء الجملة
 او بالجملة فصاعدا ولا يختص بشئ من ذلك ما
 الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد كونه عاريا
 عن التاكيد او مؤكدا استغناء او وجوبا تأكيدا وحلا
 او اكثرا الى المسند اليه كونه محذورا او ثابتا معروفا
 او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشئ من
 التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخر مقصورا الى
 المسند اليه او غير مقصورا الى غير ذلك او الى المسند كما
 ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة فعلية
 او اسمية او شرطية او ظرفية مقدرا بتعلق او غير مقيد
 على ما سنفصل واما الثاني فلو فصل الجملتين او فصلها
 واما الثالث فكم المساواة والايجاز والاطناب على
 الوجه المذكور في بابيه وهذا حديث اجمالي يفصله
 على المعاني اذا تم هذا فنقول مقام التاكيد اي المقام
 الذي يناسب تأكيد المسند اليه او المسند ببيان مقام
 تعريف ومقام اطلاق الحكم ببلجي او التعلق او المسند
 اليه او المسند ومتعلقة ببيان مقام تفصيل بمؤكد
 او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه
 ومقام تقديم المسند اليه او المسند ومتعلقة ببيان
 مقام تاحيزه وكذا مقام ذكره ببيان مقام حذفه
 وهذا معنى قوله مقام كل من التاكيد والاطلاق والتقدير

والذكر بيان مقام خلافة اي خلاف كل منها وانما هذا
قوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل لاسر من احد
التنبية على انه باب عظيم الشأن ورفيع القدر حتى
حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والى
انه من باب الاحوال المختصة بالكرم من جملة وفصل قوله
ومقام الايجاز بيان مقام خلافة اي الاطناب والمساواة
لكونه غير مختصة بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير
المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الاجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينسب اليه الكلام مقام فان
لكل من الاجاز والاطناب لكونهما نسبتين حدودا
ومرتب متفاوتة ومقام كل بيان مقام الآخر ولكن
خطاب الذي مع خطاب العبي فان مقام الاول بيان
مقام الثاني فان الذي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة
والعالية الدقيقة الخفية ما لا يناسب العبي وكان الانسب
ان يذكر مع العبي الفطن لان الزكاشرة قوة للنفس
معدنة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن في
تهيئتها المنصورة ما يرد عليها من غير الفطنة والغباء
عدم الفطنة مما من شأنه فقابل العبي هو الفطن ولكل
كلمة مع صاحبها اي مع كلمة اخرى صوحت معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصدا قترانه بالشرط فله مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات
الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا
كانت

كلام الاستفهام والمسند اليه كمن يد مثالا مع المسند
المعروا اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام
ومع الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية
مقام آخر والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية وما هو
حكمها وايضا مع المسند السببي مقام ومع الفعل مقام
آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام
لجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق
والتيقيد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع
شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقة الاعتبارات
المناسبة والخطاطة اي الخطاط شأنه بعدمها
اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبارات المناسبة والمراد
بالاعتبارات الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تركيب البلغا يقال
اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله في اعتبار
هذا الامر في المعنى والا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واما في الكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة
الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغز الفصيح واما بالحسن
الحسن الذاتي الداخلة في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمعنى
الحال هو الاعتبارات المناسبة للحال والمقام هو
مقارنتها المقروم وهي كائنا متغايرين بحسب الاعتبارات
كالحسن كالتاكيد والتاكيد والاطلاق وغيرهما

ما عدناه وبه يصح لفظ المفتاح ويستعمل هذا
 زيادة تحقيق والفاء في قوله **وهي** تقتضي الحال
 يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجته وبيان ذلك
 انه قد علم ما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح
 بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافته
 المصدر تفيد الحصر كما يقال خضرتي في الدار زيد
 ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالمبالغة وهي
 مطابقة الكلام الفصيح لقتضي الحال في فصل هنا
 مقتضيان ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
 المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
 لقتضي الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
 واحدا والابطال احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر
 وهذا اعني تطبيق الكلام لقتضي الحال هو الذي يسميه
 الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توفيق
 معاني النظم فيما بين الكلمات على حسب الاغراض التي يصاغ
 لها الكلام وذلك لانه قد كثر في مواضع من كتابه ان
 ليس النظم الا ان تضع كلامك في الموضع الذي يقتضيه
 علم النظم وتعمل على قوانينه مثال ان تنظر في الخبر
 مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
 ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
 وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في السطر
 ولجز الخوان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان
 تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل
 جاء

قوله والابطال احد الحصرين او كلاهما الخ
 بطلانها على تقدير التباين بين الاعتبارات
 المناسب ومقتضى الحال والعموم من وجه
 وبطلان احدهما على تقدير عموم من وجه
 مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخصر واما
 قوله وفيه نظر فوجهه ان الحصر في
 الاعم من وجه مطلقا لا يوجب تناول
 جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصرين
 او الحصر في الاخصر قيل وايضا على
 تقدير صحة التقديمتين لا يلزم الا
 المساواة في الصدق بين مقتضى
 الاعتبار والناسب والظاهر هو
 الاتحاد في الغنوم وانت تعلم ان
 تفريع قوله يقتضي الحال هو الاعتبار
 المناسب على ما تقدم وجعلنا
 له لا يستلزم عموم الاتحاد في الغنوم
 وان مثل هذا التركيب ليس صريحا
 في الاتحاد مفهوم ما به سيد

جاء زيد مسرعا او يسرعا او وهو مسرعا او وهو
 يسرعا او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل واحد
 من ذلك موضع وتحت به حيث ما ينبغي له وتظهر
 في المروف التي تستلزم في معنى ينفرد كل منها بخصوص
 في ذلك المعنى فتضع كلا منها في خاص معناه نحو
 ان تاتي بما في نفي الحال وبيان في نفي الاستقبال
 وبيان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون
 وبإدائها علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد
 فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي
 الوصل موضع الفاء والفاء من تم الى غير ذلك
 وتنصرف في التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير
 والحذف والتكرار والظهار والاضمار فتصيب
 لكل من ذلك مكانه وتستعمل على الصحة وعلى ما
 ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
 والتشكيك والتقديم والتأخير راجعة الى الالف
 انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب
 المعاني والافراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
 موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها
 مع بعض فربما تشكيك مثلا له منزلة في لفظ
 وهو في لفظ آخر في غاية القيمة بل هذه اللفظة
 منكرو في بيت آخر فيجاء والى هذا اشار المصنف
 بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لان
 لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار ارفاقه

الواو من

المعنى يعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادة وذلك لما مر من انها عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر
ان الكلام من حيث انه اللفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب
لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق
ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق
المعنى والاغراض التي يصاغ بها الكلام وكثيرا ما
نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما
للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يلبس على ما ذكر في
الكشاف في قوله تعالى فليلا ما تشكرون اي في
كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة ايضا وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوقف من كلام الشيخ
في دلائل الاحجاز فانه ذكر في مواضع من ان
الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل
عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
ان فضيلة الكلام للفظ لا المعنى حتى ان العا
مطروحة في الطريق يعرفها الا عجمي والعربي والفروي
والدروكي ولا شك ان الفصاحة من صفات
الفاضل فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى
فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من
صفات

٢٣
صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار
افادتها المعنى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وحيث لا تناقض
لتفاير محلى النفي والاثبات ثبات هذا خلاصة كلام
المصنف فانه لم يتصفح دلائل الاحجاز حق
التصنيف ليطالع على ما هو مقصود الشيخ فان لم
كلامه كونه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة والآخر في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع
التفاضل ويثبت الاحجاز وعليه تطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شامل ذلك والآخر ايضا
في ان الوصف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ
فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا
هذه الفضيلة ومحملها هو اللفظ ام المعنى والشيخ
ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدرك
فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدرك بلفظه
على معناه اللغوي ثم يخبر بذلك المعنى دلالة ثانية
على المعنى المقصود فثبت ان اللفظ ومعاني اول ومعاني
ثوان فالشيخ يطلق على المعنى الاول بل على ترتيبها
في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على هذا
اسم النظم والصورة والخاص والمزايا والكيفيات
ومحذو ذلك ويحتمل قطعا بان الفصاحة من الالفاظ صفات

الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
 ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما
 شاكل ذلك انما هي في غيرها الا في الالفاظ المنطوقة
 التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
 التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها
 بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني
 يريد بها تلك المعاني الاولى وحيث ينبغي ان يكون
 من صفاتها ما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
 وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرفين
 ويسوي فيها بين الخاصة والعامة ولست انا
 اهل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال
 لما كانت المعاني تبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب
 المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق ثم زوا
 فعتروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ بحرف
 الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تجميعه
 لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
 دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها
 او صافوا المعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاولى
 اعني الزوائد والكيفيات والخصوصيات
 فجعلوا كالمواصفة بينهم ان يقولوا اللفظ هو
 يريدون الصورة التي حدثت في المعنى واللفظ
 والخاصية التي تحدثت فيه وقرئنا صورة تمثيل
 وقياس لا نذكره بقولنا على ما نذكره باصنافنا

فيما

فلا

فكما ان تبين انسان في انسان يكون بخصوصية
 توجد في هذا دون ذاك كذلك تبين جديتين
 المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فغيرنا
 عن ذلك الفرق بان قلنا المعنى في هذا صورة غير
 صورة في ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو
 مشهور في كلامهم وكفاك قول الحافظ وانما الشعر
 صياغة وضرب من التصوير ينذر ما ذكره الشيخ
 ثم انه شدد التكرار على من زعم ان الفصاحة من
 صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ
 وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو
 وصف للنشئ في نفسه وبين ما هو وصف له
 من اجل امر عرض في معناه فلم يجعل انا المعنى
 الفصاحة التي تجب للفظ لامن اجل شئ يدل
 في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالسمع بعد
 سلامة من اللحن في الاقارب والخطا في الالفاظ
 ثم انما لا تنكر ان يكون مضافة للحروف وسلا
 مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما
 تنكر ان يكون الا تعجازه ويكون هو الاصل
 والعهده ومما وقع في الشبهة انهم لم يسمع عاقل
 يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
 التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة
 انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبا
 عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على

هذه

م

ط

انه

مرة

فذلك الفضيلة فيتمتع ان يوصف بها المعنى كما
يتمتع بانه وال ولها طرفان اعلى اليه تنتمي البلاغة
كذا في الايضاح وهو حد الانحياز وهو ان يبرق
الكلام في بلاغة الى ان يخرج من طوق البشر
ويخرجهم عن معارضة فان قيل ليست البلاغة
هو المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم
البلاغة كقول ما تمام هذين الامرين فمن اتقنه
واحاط به لم لا يجوز ان يراهما حق العجايب
فيما في الكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
ولو بقدر اقصى سورة قلنا لا يعرف هذا العلم
الا ان هذا الحال يقتضيه هذا الاعتبار مثلا
واما الاطلاع كية الاحوال وكيفية ادرعاية
الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو
سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بعز علام
العيوب ممنوع كما في متر وكثير من متهمة هذا
المقن فراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ
فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب
منه فظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى
هو حد الانحياز وما يقرب من حد الانحياز
وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو في
المراتب العلية ولا جهة لجعل من الطرف الاعلى لذي الية
تنتمي البلاغة اذ المناسب ان يوحى ذلك حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالانحياز فان قيل المراد ان

الطرف

ان يبرق
اي البلاغة
في الكلام

ذلك

على

الطرف الا على حد الانحياز في كلام غير البشر وما يقرب منه
في كلام البشر الاول حد لا يمكن البشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكن ان يحاوزه او المراد ان الاعلى
هو نهاية الانحياز وما يقرب منه النهاية وكلاهما
انحياز قلب اما الاول فشي لا يفر من المحض مع
البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى
كونه كلام بشرا وغيره واما الثاني فلا يدفع الفساد في
ان الحق هو ان حد الانحياز بمعنى مرتبة اي مرتبة البلاغة
ودرجة هي الانحياز والاضافة للبيان بوقوع قول في
صاحب الكشاف في قوله تعالى لو جردوا فيه انما
كثيرا اي لكما الكثيرية مختلفا قد تفاوتت نظرية ولا
فكان بعضها بالغ حد الانحياز وبعضها قاصرا عنه
يمكن معارضة ومما الرمت بين النور والليظة
ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضرر في منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الانحياز اي الطرف
الاعلى هو ما يقرب منه في البلاغة مما يمكن معارضة
هو حد الانحياز وهذا هو الموافق لما في المقام من
ان البلاغة تنزل الى ان تبلغ حد الانحياز وهو
الطرف الاعلى وما يقرب منه فانه وما يقرب منه
كلاهما حد الانحياز لا هو حد كذا في شرحه ولا يخفى
ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان
لجميع مشتركة في امتناع معارضة وفي نهاية
الانحياز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز

اللفظ

مع

واسفل وهو ما اى طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه
الى مادونه اى الى مرتبة هو ادنى منه وانزل التثنية
الكلام وان كان صحيحا لم يرب عند البلاغ باصوات
الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير
اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد
ويبينها اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورمزية
الاعتبارات والعدد من اسباب الاختلال بالفصاحة
ويتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخرى سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تهذيبا للاختصاص
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام
عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تنبها اشعار ان
هذه الوجوه انما تعد بحسنة بعد مراعاة المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل
من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة
يقدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفرع على ما تقدم
وتهذيبا لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيانات انحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعرض لصاحب
المفتاح حيث لم يجعل لبلاغة مستلزما للفصاحة و
مرجعا في المعاني والبيانات دون اللغة والصرف والحق معنى
علم ما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او كلاما
فصحا لان الفصاحة ما خوزة في تعريف البلاغة على ما

سبق

سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر في
ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
الى طباق الحكم للواقع ولا طباق الى ما به يتحققان
ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد
والا لربما ادى الى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى
تمييز الكلام الفصيح من غيره والى لربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا
لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الحقائق
الفصيح من غيرها لتوقيف عليها فان قلت قد
يفسر مرجع البلاغة بالعلّة الغائية لها والغرض منها
فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد
بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف في
المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصحا هو الاحتراز عن الخطا في اداء
المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفاسد
واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به
بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلا
المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما
ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالمرجع الى الحق
فالاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين ولا

اى ص

قدار

وتخوها مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية
على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
اللفظ يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار
هذه الخفية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتكثير
والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا
ولم يخرجه علم المعاني البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا
وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا
يجب عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني
تقتضي ايراد تشبيه واستعارة او كناية او نحو ذلك
فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر والحذف هي
ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها
قلت قد تساوى في القول بان مقتضى الحال هو
التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي
بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق
كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى
هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان

الكلام

الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك
الكلام ويصدق هو عليه صدق الكل على الجزئيات مثلا
يصدق على ان زيد قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم
انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الملال والله
انه كلام حذف منه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال
هي التي يتحقق مطابقة هذا الكلام لها هو مقتضى الحال
في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من اجل
اللفظ باعتبار ان كون الجمله مؤكدة او غير مؤكدة
اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعري مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العري لا غير وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني انه علم تتبع خواص تركيب
الكلام في الافاده وما يتصل بها من الاستغناء وغيره
ليحترز بالوقوف على الخطا في تطبيق الكلام في
ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس
بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريفه من العلوم به
الثاني انه فسر التركيب بتركيب البلغاء حيث قال
واعني بتركيب الكلام التركيب لصاحبه من اخص
تميز ومعرفة وهي تركيب البلغاء ولا يخفى في ان
معرفة البلغاء من حيث هو يبلغ متوقفة على معرفة
البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ
المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفيقه
التركيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والمثل

بالسبع المعرف

على وجهها فان اراد بالتركيب في تعريف البلاغة التركيب البلاغي
وهو الظاهر فجزء الدور وان اراد غيرهما فلم يبينه واجيب
الاول بانه اراد المعرفة المتبع كما صرح به في كتابه اطلاقا
للملزم على اللازم تنبيهه على انه معرفة حاصلة من تتبع تركيب
البلاغة حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني
وتعريفها الا بامشجونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم كلام السكاكي
على انه فسر التركيب بتركيب البلاغة بان المراد بها تركيب البلاغة
الموصوفين بالبلاغة ومعرفة لا تتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان تعرف بحسب عرف الناس ان امر
القيس مثلا بليغ فتتبع خواص تركيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقرها والبلاغة فتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان اللغة
علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية
وهو ظاهر واول لا يعرف من قوله توفية خواص التركيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في
المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل
مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكيا او منكرا
وواسه انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضريتا فيما اذا كان
المخاطب حاكما مشوبا بصواب وخطا لان خاصية
ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية
زيدا ضريتا ان يكون لمصروف تخصيص الى غير ذلك فتوفيةها حقها
ان يورد التركيب في مورد وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق
الكلام لمقتضى الحال معنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد

كل كلام

كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة
تركيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني
وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والحكاية على
وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وحكاية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس
المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومجازاتها على
وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والوعظ
المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة العربي
المتكلم بتركيب البلاغة فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قوله السكاكي
تما يفتيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال
ويختص اي المقصود من علم المعاني ثمانية ابواب اخصار
الحكم في اجزائه لا الحكم في جزئياته ولا الصدق علم المعاني على كل
بأظهار هذا الكلام مشعرات العلم عبارة عن نفس القول
على ما مر وتعرف العلم وبيان الاختصار والتبسيط في حقها
عن المقصود احوال الاسناد الجزري احوال المسد اليه
احوال المسند احوال متعلقا بالفعل القصير لا نسا الفصل
والوصل لا يجاز ولا طناب والمساواة واما الاختص
فيها لان الكلام اما خبر او نسا لانه لا محالة يشتمل
نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها
بوقوع النسبة اولا وقومها او بايقاع النسبة وانما
خطا في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة لانسانه فلا

قوله وليس العنر على انه يورد تشبيهات
البلاغة ومجازاتها على وجهها **اقول** اعترض
عليه بانه الا ف وفي هذا المعنى اذا اراد
بالتشبيهات والمجازات انواعها بل
هو الحق واما الف وفيه اذا اراد بها
اشخاصها المعينة الواردة في تركيب
البلاغة وقال بعضهم المراد بالتركيب
البلاغة في تصريف البلاغة التركيب البليغة
في تصريف اضافة الخواص اليها فلا
يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم
على معرفة بلاغة الكلام ولا عكس
فالادور وورد بان السكاكي لم يعتبر
بلاغة الكلام في كتابه فيلزم الابهام
في تعريف بلاغة المتكلم

قوله ثم الاوضح في تعريف المعاني انما كان اوضح
لا شغلا من العربية الحقيقة على اعتبار
الحقيقة اذ قد صرح فيه بما هو المقصود
بخلاف تعريف المصنف ولا يلزم بوجه
عليه ذلك الا اشكال الذي اوردوه
على تعريف السكاكي لاحتاج الى
رفع من يرد قوله

بصر التقسيم بل النسبة ههنا هي تعلق احد جزئي الكلام
 بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او
 سلبا او غيرهما مما في الانشائيات والكلام ان
 كان النسبة خارجة في احد الاثنتي عشرة الثلاثة اي يكون
 بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
 تطابق اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكون
 ثبوتيا او سلبيا او لا تطابق بان يكون ثبوتيا او سلبيا
 ثبوتيا والآخر سلبيا فخر في فالكلام خير والا اي
 وان لم يكن له نسبه كذلك فانشأ وسيروا هذه
 وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه
 وسند واسناد والمسند قد يكون له معلقات اذا كان
 فعلا او في معناه كالصدر واسم الفاعل والمفعول
 والطرف ونحو ذلك وهذا الاجتهاد لتخصيصه بالجزلان
 الانشأ ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون مسنده ايضا
 متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او
 قصر وكل جملة قرئت باخرى اما معطوفة عليها او غير
 معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
 احترازية عن التطويل على ما ينبغي ولا حاجة اليه بعد تقييد
 الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى
 الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد
 هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من
 القصر والوصل والفصل والايجاز ومما يليه مما هي
 من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يرمي به

في قوله تعالى
 والذين هم
 عن الله
 واليوم
 الآخر
 لا يعلمون

ان يبين سبب افلا هذه الاحوال لها سبق وجعل كل واحد
 منها بابا بارساء والا فنقول كل من المسند اليه والمسند
 مقدم او مؤخر يعرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال
 فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام
 تفريق هذا بالتفريق بين النفي والاثبات ففساد كلامه
 واظهر فلا قرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
 الجملة هي التالاول والمفرد اما عدة او فصلة والعرف
 مسند اليه او مسند فحصل هذه الاحوال الثلاثة ابوابا
 ثلاثة تميز بين العدة والفضل المسند اليه والمسند
 لها كان من هذه الاحوال ماله مزيد غرض وكثرة
 وتعدد طرق وهو القصر فربا باخماسا وكذا من احوال
 الجملة مالا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيها وكالاته
 وتفاير كثير جعل بابا سابعاً وهذه كلها احوال يشر
 فيها الخبر والانشأ ولما كان هذا الجاهات لاجعة الى الانشأ
 خاصة جعل الانشأ بابا ثامنا فاختصر في ثمانية ابواب
 تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكرها
 في قوله تطابقه ولا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون نسبته
 خارج في احد الاثنتي عشرة الثلاثة تطابقه ولا تطابقه فالخبر
 على هذا المعنى الكلام الخبرية كما في قوله ثم الصدق هو الخبر عن
 الشيء على ما هو به بدليل تعدية بمعنى فلا دور وانظر
 الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمشكك والمذكور
 وتعرف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبة كواقع
 وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة الكلام

في قوله تعالى
 والذين هم
 عن الله
 واليوم
 الآخر
 لا يعلمون

قوله والذکور فی تعریف الخبر صفة الكلام
الى قوله فلا دور **اقول** قد يتوهم ان ما
هو صفة التكلم راجع الى صفة الكلام
حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق
معناه صادق كلامه او موقوف على
ما هو صفة الكلام بناء على ان
معناه كون التكلم بحيث يكون
كلامه صادق بالدور لازم وجوابه
ان الكذب وان اخذ في التعريفين على
ذلك النقطة لا يمكن الخبر متعديهما
بالايتين فلا دور نعم لو فسر الاخبار
في دفعه الوجه عاد الدور واجبة
فهو ان صدق التكلم على الثاني
يتوقف على معرفة هذا الشيء
وليس بشئ من معرفة الكلام وصدق
صدق التكلم وان موقفا على
التكلم بالخبر وان فسر صدق
به توقف على معرفة الشيء بما هو
ولا محذور فيه وان كان بمعنى الاخبار
او اللازم هو توقف صدق التكلم على
فلا دور في صدق الكلام ولا عكس

فلا دوروا تفقوا على انحصار الجز في الصادق والكاذب خلا
للمحافظة ثم اختلف القائلون بالاخصار في تفسيرها ذهب
الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الجز مطابقة
اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والمكذب الى الحكم
او لا وبالذات والى الجزئيات وبالواسطة للواقع وهو
الخارج الذي يكون نسبة الكلام الجزئي وكذبه عن
اي عدم مطابقة للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي
دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان
هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم
يكن فطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهوم من
الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا شيئين
او سلبين او سلبيتين صدق وقدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت ابيع وارادت به الاخبار الحالى فلا بد له من
وقوع بيع خارج حاصل بعينه هذا اللفظ يقصد
مطابقته لذلك الواقع بخلاف بيعت لا نشأ في فانه
لا خارج له يقصد مطابقته بل ابيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود ولا يقصر في ذلك
ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لتفرق
الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وقول
القيام له امر يتحقق موجود في الخارج فاننا لو قطعنا

النظر في ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل في هذا
 معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قايلا النظام
 ومن تابعه صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد المخبر
 ولو كان ذلك لا اعتقاد خطأ غير مطابق للواقع
 وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقة لا اعتقاد المخبر
 ولو كان خطأ نقول القائل السماء مختصا معتقدا
 ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذا
 والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي
 لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد به اعتقاد الحكم
 الذهني الجازم او الراجح فيعلم العلم وهو حكم جازم لا
 يقبل التشكيك والاعتقاد المشكوك وهو حكم جازم
 يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
 والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه
 الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق
 فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين
 والتردد بينهما غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا
 كاذبا وتثبت بواسطة الله ان يقال اذا انتفى
 الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا
 لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا وكاذبا لانه
 لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح
 ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشك
 بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه
 لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة

[illegible]

الجزية وقال زيد في الدار مثلامع الشك فكلامه خبر لا
محالة بل اذا اتفق ان زيد ليس في الدار وقال زيد
في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بذلك قوله نعم اذا جازاك المنافقون قالوا لشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
المنافقون كما ذبوت فانه سجل عليهم بانهم كاذبون
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح
هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى كاذبون في الشهادة
و ادعاهم فيها المواطاة فالتكذيب يرجع الى قولهم لشهد
باعترافهم بضمته خبر كاذبا هو ان شهدتنا هذه هي
القلب وخلص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين
الذين يقولون باقوا هم ما ليس في قولهم وما قبله انه
راجع الى قولهم تشهد وانه غير مطابق للواقع ليس بشئ لانا
لا نسلم انه خبر بل انشا او المعنى انهم كاذبون في تسمية
اي تسمية هذا الاخبار الخالي من المواطاة شهادة لان
المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا
يكون غلطاً في اللفظ لا كذباً لان تسمية شئ بشئ ليس
باب الاخبار ولو سلم فاشترط المواطاة في مطلق
الشهادة ممنوع واصل الجواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستنداً بهذين الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المستحق

الشهادة ممنوع وما اصل الجواب منع كوي التاكيد
مراجعا الي قولهم انك لرسول الله مستندنا بهذين القهرا
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او الله

وصدقة فاصابني هم لم يغيبني مثله قط جلست في البيت
فقال لي عمي ما اردت الي ان لك برك رسول الله صلى الله
ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فنبذ اليه
البنى صلى الله عليه وسلم فقرا فقال ان الله صدقك

وازيد الجاحظ انكر انحصار الجز في الصدق والكذب
 واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الجزا قام مطابق
 لتوافق اولها وكل منهما اتمام اعتقاد انه مطابق او
 اعتقاد انه غير مطابق او يدرون الاعتقاد فهذه ستة
 اقسام واحده منها صادق وهي المطابق لتوافق مع
 اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
 مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا
 كاذب فغيره صدق الجز مطابقة لتوافق مع الاعتقاد
 بانه مطابق وكذب الجز عدمها معه اي عدم مطابقة
 لتوافق مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول
 مطابقة الجز للاعتقاد وفي الباقي عدمها ضرورة توافقي
 التوافق والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
 مع اعتقاد الامتطابقة او يدرون الاعتقاد وعدم المطابقة
 مع اعتقاد المطابقة او يدرون الاعتقاد ليس بصادق
 ولا كاذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه
 بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين
 الذين اتفقوا بواحد منهما فليست بغير فكثيرا ما يقع
 الخط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد
 وقع هنا في شرح المقام ما يقتضي منه العب فاستدل
 الجاحظ بذلك قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة
 لان الكفار خصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
 بالحشر والنشر الا فتر او لا اخبار حال الجنة على سبيل
 منع الخلق ولا شك ان المراد بالثبوت اي لا اخبار حال

نسخ
 الثاني



الجنة غير الكذب لانه قسمة اي لان التأسيس الكذب والمعنى
 الكذب ام اجزاء الجنة وقسم الشيء يجب ان يكون غير
 وغير الصدق لانهم لم يعتدوا اي الصدق فظهر
 تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو من اجل
 اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر
 وايضا لادلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق
 بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فزادهم يكون
 كلامه جزا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فيهم
 عقلا من اهل اللسان عارفين باللغة فيجب ان يكون
 من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه
 بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فليكن الا قرا من
 بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق
 ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا
 على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
 على ما قررنا والفرق ظاهر وورد هذا الدليل بان المعنى
 اي معنى ام به جنة ام لم يفرق فغيره اي عن عدم
 الا قرا بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا اقتراله لانه
 الكذب في عدم ولا احد للمجنون والثاني ليس قسما للكذب
 بل هو اخص منه اعني الا قرا فيكون هذا حصرا للجنون
 الكاذب في نوعه اعني الكذب في عدم والكذب لا عن
 عدم ولو سلم ان الا قرا بمعنى الكذب فالمعنى اقصد
 الا قرا اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد
 لما به من الجنة فان قلت الا قرا هو الكذب مطلقا

لما به

والتي قد خلاها أصل فلا يصار إليه بل لا دليل فلهذا
المعنى اقترى أم لم يقترب به جنون وكلام المجنون ليس
بجملته لا قصد له بعتدته ولا شعور فيكون مرادهم
حصصه في كونه خبرا كاذبا وليس خبر فلا يثبت خبر لا يكون
صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد بنقل
أمة اللغة واستعمال العرب ولا نسأل أن المقصد
والشعور مدخلا في جزئية الكلام فأن قول المجنون
أو النائم أو الساهي زبد قائم ليس بكلام انشاء فلو
جوز ضرورة أنه لا يعرف بينهما ولا سطة وفيه بحث
وأعلم أن المشهور فيما بين القوم أن احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات
الغلام الذي يزيد ويأزى لفاضل وتوذلك مما يمتثل
على نسبة وذكر بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في المركب
الخباري وغيره إلا أنه ان هجر عنها بكلام تام يسمى
خبرا وتصديقا لقولنا زيد نسيان أو فرس أو البسبي
مركبا تقيديا وتصويرا كما في قولنا يا زيد الإنسان والفرس
وأيما كان المركب ما مطابق فيكون صادقا أو غير
مطابق فيكون كاذبا فيأزى زيدا أنسا صادقا ويأزى
الفرس كاذب ويأزى لفاضل محتمل وفيه نظر لوجه
علم المخاطب بالنسبة في المركب التقيدي دون الخباري
حتى قالوا إن الأوصاف قبل العلم بها أخبار كما أن
الأخبار بعد العلم بها أوصاف فظهر الفرق ثم الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ إنما يتجهان إلى ما قصد المتكلم

صوابه
كلام ليس
بالإنشاء

اثباته

اثباته أو نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم
فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام هو
العمد في تفسير اللفاظ أعني اللغة والعرف وإن أريد
تحديد اصطلاح فلا مشاحة البيان الأول أحوال السند
الخبري وهو ضمة كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث
يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى
أو مفهوم عنه وهذا أولى به تعريف بأنه الحكم بمفهوم
لمفهوم بأنه ثابت له أو منفى عنه كما في المقام للقطع
بأن السند إليه والمسلم من أوصاف اللفاظ في غيرهم
وأما ابتداء بالبحاث الخبر لكونه أعظم شأننا وأعم فأن
لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثير وفيه يقع الظاهر
العجيب ويوقع غالبا المزايا التي بها التقاضل وتكون
أصلا في الكلام لأن الانشأ إنما يحصل منه باستفان
كالامر والنهي أو نقل كعسى ونعم وبعث واشترى
أو زيادة أداة كالأستفهام والتثنية وما أشبه ذلك
ثم قد تم بحث أحوال الأسناد على أحوال السند إليه
والسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين لأن
المعاني إنما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه سندا
إليه وسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق
الأسناد لأنه ما لم يسند أحد اللفظين إلى الآخر لم
يكن أحدهما سندا إليه الآخر سندا والمتقدم على النسبة
أنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك أن
قصد المخبر أي من يكون بصديق الأخبار ولا علام

مخالفة

مطلب الأسناد الخبري

نسخه
أحمد

لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فإنه كثير ما يورد الجملة
لا غرض سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله تعالى حكاه
هي امرأة عمران ربت ابني وضعتها انثى اظهارا للتخسر
على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتخسر الى ربتها
لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكر وقوله تعالى
حكاه عن زكريا عليه السلام ربت ابني وهن العظمى
اظهارا للضعف والتخسر وقوله تعالى لا يستوي
القاعدون من المؤمنين الآية اذ كاد لما بينهما من
التفاوت العظم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه
عن الخطا منزلة ومثله هل يستوي الذين يعملون
والذين لا يعملون تخريجا للحمية الجاهلية ومثال
هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكر
قول الامام الميرزوي في قومي هم قتلوا امير احمى
هذا الكلام مخزن وقبيح وليس باخبار لكنه اذا
كان يصدر الاخبار فلا شك ان قصده بحجبه
إفادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف
انه قائم او كونه اي الخبر ما لم يأت به الحكم كقولك
قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع
النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر
إفادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا
لوا يرد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لا متناع ان
يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق النقيض
على ان مدلول الخبر ما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الالفاظ

بمعنى

وبعد منه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانقضاء
والا لما وقع شك من سماع في خبر يسعه بل علم
ما ثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افا
العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد
منه الضرب لئلا يلزم اخلاا اللفظ من معناه
الذي وضع له ولا يتحقق الكذب ايضا والزم
التناقض عند الاخبار بامر من متناقضين
قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت
فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحمل عدم الثبوت والافانكار
دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفاية معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا انه المعنى منه ولا شك
انك اذا سمعت خرج زيد ففهم منه انه خرج وعدم
الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين
تقول هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفقود
القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء كما مفقود جميع
القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفقود زيد
قائم زيد ليس بقائم تناقض لا متناع تحقق المتناقضين
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس مدلوله بل هو تقيضه وقولهم يحتمل لا يرد
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمل من حيث هو اي لا يتنع عقلا ان لا يكون

اصلا

انه عالم به لحي زان يكون خبره مظنوناً او مشكوكاً او
موجوداً او كذا بما يحضنا قلنا ليس المراد بالعلم هنا
الاقتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا
الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدي
للاخبار وقد يتوكل المخاطب العالم بهما اي بفائدة
الجزء ولازمها منزلة الجاهل فيبقى اليه الجزء وان كان
عالمه بالقابض لعدم جريه على موجب العلم فان من
لا يجري على مقتضى العلم هو الجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبه لان موجب
العلم العمل والوسائل العارفين بما يبي يدركها هو
هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله
هو عصا في جواب وما نك يمينك ونظاير
كثيره بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب الفتاوى
وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا ان
اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبس ما شرباه
انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف
اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخر
بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان ثبت ان
تعرف ان العالم بالشئ اعم من فائدة الجزء وغيرها
ينزل منزلة الجاهل بها لا اعتبارا بمرات خطائية لان
الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الجزء ولازمها
منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بترك الشئ لا امتنعوا منه اي ليس لهم

به فلا يمتنع وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام
يلوح عليه اثر الاحتمال او على ان قوله ولقد علموا الآية
خبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاحتمال
او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر الملقى اليهم مع علم
به لان هذا الخطاب لمحرو واصحابه ولا دليل على كونهم
عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجوه لان قوله
ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجوه
الشئ سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه
فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شئ
واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد
المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر
الحاجة حذرا عن اللغو واسارا الى تفصيله بقوله
وان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والترددية
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا قوتها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة لا فاعلان ما سبق اليه
الاوهام من انه لا حاجة الي قوله والترددية لان
الحال من الحكم يستلزم الخلو من الترددية ضرورة ان
التردد في الحكم يوجب الحكم في الذهن ليس بشئ الا يري
انك تقول ان زيد في الدار كما يتردد في انه هل هو
فيها ام لا ولا يحكم بشئ من النفي والاثبات بل الحكم
الذهني والتردد متنافيان لا يمكن اجتماعهما قط
استغنى عن لفظ المبني المفعول عن موكلات الحكم
ان واللام واسمية الجملة وتكريرها في اسمية الجملة

لجعل الانكار كلاً انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
 الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتكرره وكثيراً ما مضى
 الطرف او المصدر اي حيناً كثيراً او اخرجاً كثيراً
 يخرج الكلام على خلافة اي خلاف مقتضى الظاهر
 يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
 الي مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلاً
 فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي غير
 السائل ما يلوح له اي غير السائل بالجنس اي يشير
 اليه فيستشرف له غير السائل له اي للغير يعني
 ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر
 اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
 استشرف المتروك الطالب نحو ولا تخاطبني في
 الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك
 واستد فاع العذاب عنهم بشفا عتك فهذا الكلام
 يلوح بالخرم مع ما سبق من قوله واصنع الفلك
 يا عبينا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في
 انهم هل صاروا محكوم عليهم بالاعراق ام لا
 ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم موقوفون
 مؤكدا اي محكوم عليهم بالاعراق والمراد ان الكلام
 المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس
 اليقظ والفهم المتسارع تكاد تتردد فيه وتطلبه
 لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية ومثله
 وما ابرئ نفسي ان النفس لا مارة بالسوء

عليه

عليهم ان صلواتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
 ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي
 بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جراً وقال
 الشيخ عبد القاهر في هذه المقامات لتصحح الكلام
 السابق والاحتجاج له وبيان وجه القابضة فيه وتغني
 غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمكرر اذا لاح اي ظهر
 عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول
 هبل بن نضله جاء شقيق اسم رجل هارضا رجة واضعا
 على العرض من عرض العود على الانا والسيف على الفخذ
 فهو لا ينكر ان في بني عمه رما حاكماً لكن بحجة واضعا الر
 على العرض من غير التفات وتسمى اشارة انه يعتقد
 ان لا ربح فيهم بل كلهم عزل لاسلام معهم فنزل منزلة
 المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك منهم
 رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا
 بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماردهم في الغفلة
 والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
 ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما
 ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل
 المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع
 المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول
 المنكر لا سلام الا سلام حق من غير تأكيد لها معه من
 الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها
 ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ التما هنا

وجوه متعسفة لا فايده في ايرادها وقوله نحو لا ريب في
 ظاهر في التمثيل لما نحن بصدره فان قيل التمثيل به
 لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفى
 الريب بالكلمة مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
 فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصير
 والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب
 فيكون مما الكد في الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم
 ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد
 جعل انكار المنكر كلاً انكار تعويلاً على ما يزيله فتراه
 في التاكيد كما جعل الريب بناءً على ما يزيله كلاً ريب
 حتى صح نفى الريب بالكلمة مع كثرة المرتابين فيكون
 نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتماداً على
 يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل
 الاستفراق مع كثرة المرتابين ذكره له تاويلين احدهما
 ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلاً ريب فيها
 تعويلاً على ما يزيله ولا يكون مثلاً لما نحن فيه وثانيها
 ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه
 بمعنى ان احداً لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محالاً لوقوع
 الارتباب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
 بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
 ان يرتاب انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره
 كثير من الاشقياء فيبغون ان يؤكد لك ترك تأكيد لانهم
 جعلوا لغير المنكر لها مخرج من الدلائل المزيلة لهذا
 الامتياز

في

الانكار لو تأملوها وهوانه كلام معجزاتي به من دل على
 نبوته بالمعجزات الباهرة ومن الثاني ان المذكور في
 بحث الفصل والوصل انه منزلة التاكيد المعنوي ووزنه
 وزان نفسه في اعجبني زيد بنفسه دفعتوه الموهو
 او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل
 الامتياز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بياض
 وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبت له
 ومنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
 فتعبد مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
 المفاتيح ان اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر يستفي عن
 البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى مكر ومه
 فما وجه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام
 لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام
 والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابق ظاهر
 الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك
 المقام لانه هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه
 المذكور وينتقل عنه اليه مثلاً قولك لمنكر الاسلام لا
 حق مجرد عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره
 كلاً انكاراً ونزلته منزلة خالي الذهن مما ينتقل عنه
 الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكتاب
 شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة حده
 اثر النجاة ساطع البرهان ان قوله اثر النجاة
 ساطع البرهان جملة مستأنفة جواباً عن سؤال كانه

نحو لا ريب في
 الكلام مع التاكيد
 على ما في المتن
 سلام

فيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه مريض في المهد
 ففي هذه الجملة اخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر
 لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الخبر
 ونزوله مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي
 ويوجه الى السؤال من بيان كيفية بيان صدقه
 فسبق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرق
 الى كيفية بيانه المشرَّب الى ساطع برهانه وقس على هذا
 البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
 السابقة من قبيل الاثبات سوي قوله لا ريب فيه اشار
 الى المقدم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبار
 النفي من التوهم الموكدات في الابتدائي وتقوية
 بؤكد استحضارنا في الطلبي وجوب التاكيد بحسب الانكار
 في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها
 على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا
 بحث لا بد من التنبيه له وهوانه لا يتخصص فائدة ان
 في تأكيد الحكم نفيا لشك او ردة الانكار ولا يجب في كل
 كلام ان يكون الغرض منه ردة انكار محقق او مقدر
 وكذا المحرر عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد دخل
 كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من التكلم في الذي كان
 انه لا يكون كقولك المتي وهو مبرئ ومسمع من المخاطب
 انه كان من الامر ما تروي واحسنت اني فلان ثم انه
 فعل جزاي ما تروي وعليه ريب اني وضعتها انني و
 ان قوي يعلون كذبون ومن خصا بصرا ان لصير

مؤكد

البيان

البيان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها اخوانه
 من يتفق ويصير الآية وانه من يعمل منكم سق او انه لا
 يفعل الكافرون ومنها ثمينة النكرة لان نصيب مبتدا كقوله
 ان سواد ونشوة وحسب البارز الاموي وان كانت
 النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهر
 يلف شمل بسعدي لزمان يتر بالاحسان ومنها حذف
 الخبر نحو ان ملا ان ولدا وان عمرا فلو سقطت ان لم
 يحسن الحذف او لم يحسن انتم كلامه وقد يترك تأكيد
 الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تأكيد ثبوت
 غير معتقده اولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ
 التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والواجب
 قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
 قالوا امنا فاذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
 ليس ما خاطبوا به المؤمنين جدير باقوي الكلامين
 واوكد هما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا
 في ادعاء انهم اوحديون في اقالان انفسهم لا يساعد هم
 عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه
 لا يروج عنهم لو قالوا على لفظ التاكيد والمبالغة ولما
 مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات
 على اليهودية فمنهم في علي صدق رغبة ووفور نشا ط
 وهو راجع عنهم متقبل منهم وكان مظنة التحقيق
 ومثبتة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب
 ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك

زيدا وان
 فتح

لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا لشهدا نك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب
في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده توكل الحكم
وان لم يكن بمخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه
قوله ان المناقضة كاذبون واما قوله تعالى وانه
يعلم انك لرسوله فانما الكد لانه مما يجب ان يبالغ
في تحقيقه لانه لرفع الابهام والافحام اطرب عالم به وبلا زيه
وتأمل واستخرج من امثال هذا مما يناسب المقام تخ
الاسناد مطلقا سواء كان خبرا او انشائيا ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير ليعود الى الاسناد الجزري
منه حقيقة عقلية لم يقل ما حقيقة واقعا مجازا لان من
الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجازا كانه كما اذا لم يكن المسند
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكله قال بعضه
حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة
والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال انما اختراها لان نسبة الشيء الذي
يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لفظة بلا واسطة
وعلى قولها لا شتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد
يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية بما هي باعتبار ان
ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوزا لابه والحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون وضع اللفظة فان ضرب مثلا لا
يصير خبرا عن زيد بوضع اللفظة بل من قصدا ثبات الضمير

عقلية

فعلاه

الذي دون

فعلاه وانما الذي يعود الى الواضع انه لا ثبات الضمير
دون الخروج وفي الزمان المستقبل فالاسناد ينسب الى
العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناد
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر تحت الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعل صاحب المفتاح ومن
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف
كالتيكيد والخبر يدعي المؤكديات وفيه نظر لان علم
المعاني مما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة
والمجاز العقليين ليس من هذه الخبيثة فلا يكون داخلا
في علم المعاني والحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من
احوال المسند والمسندين وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل ومعناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المنتهية واسم التفضيل والظرف واحترز
بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل ومعناه له اي لذكر
الشيء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمر والمفعول به
فيما بنى له نحو ضرب عمر فان الضارمية لزيد والمضمر
لعمرو بخلاف زماره صائم فان الصوم ليس للزمار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا يدخل فيه
يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا

فادرج بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل ومعناه له عند المتكلم
فما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه قائم به وصف له وحقيقته
بسنده سواء كان مخلوقا له او غيره وسواء كان
صادرا عنه باختياره كضرب او لامكات ومرض
ولا يشترط صحة حمل عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا
فقد دخل فيه ما يطابق الواقع ولا اعتقاد كقول المتكلم
ابنت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل ابنت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط
كقول المعتزلي لم لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق
الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
لذلك في الحقيقة وهذا المثال غير المذكور في المتن
وما لا يطابق شيئا منه ما نحو قولك جاء زيد وانت
اي والجان انك خاصة تعلم انه لم يجر دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند في الظاهر لا
الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله
نعم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بان لم يجر فانه حينئذ لا يتبعى كونه حقيقة
بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بان
لم يجر عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجر والثاني ان لا يكون

عالمها

عالمها به والا ول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا
يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا
والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعود في الحقيقة ولا
في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المتن
بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم
عالم بان لم يجر يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سواه ونسيان وانما عدل عن تعريف
صاحب المقام وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لا مورد الاول انه
جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه
غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه
نحو الحيوان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا
وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ
عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد
بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لوجه عنه الثالث انه غير
منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقول الثاني الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا
على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز ولا صلا يلحق
اليه في التعريفات بل جوابه اننا لا نسلم عدم صدقه
على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم

من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة ام في الظاهر بل لا
 على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرار ولقائل ان
 يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول
 فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف
 الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي بقى عليه
 الشيخ في دلائل المجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
 غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في
 ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدير كأنها تجسدت
 من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه
 اذ لو قلنا ان يدانما هي ذات اقبال وادبار فسرنا
 الشعر على النفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي
 مردول لا مساع له عندهم هو معنى الزوق والمعرفة
 نسبة للعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان
 الكلام قرحا به على ظاهره ولم تقصد المبالغة
 المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه
 مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
 الملايسر اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح
 به فيما سيجي وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ
 عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وانما الثاني فلعدم صدقه
 على نحو ما قام زيد وما ضرب عمر من المنفيات فان
 اسناد القيام والضرب ليس الى ماهولة في الحقيقة
 ولا في الظاهر وان اردنا اسناد القيام والضرب
 المنفيين

او قد لا

الماهولة

المنفيين فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي
 ماهو منفي نحو ما صام يومى وما نام ليلي قال الشاعر
 قمت وما ليل المطى بنائم وحاصل الاسكال ان الاسناد
 اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي والاثبات
 الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو
 عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو لم يكن
 الكلام مجردا عن النفي واذا بصورة الاثبات لكان
 اسنادا الى ماهولة لان النفي فرع الاثبات فلا اسناد
 في قام زيد الى ماهولة فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته
 وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام
 بنهارى فاما اسناد المجاز لما هو له فيكون مجازا
 سواء اثبت ونفى وكذا الكلام في سائر الانشآت
 مثل انهارك صائم وليت بنهارك صائم وما اشبه
 ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي
 ويسمى مجازا حكما ومجازا في الاثبات واسنادا
 مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل ومعناه
 الى ملايس له غير ماهولة اي غير الملايس الذي ذلك
 الفعل ومعناه له يعني غير الفاعل فيما بنى للفاعل
 وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق
 باسناده وحقيقة قولك تناولت الشيء انك تطلب
 ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه
 من العقل لان اولت وتناولت فعلت وتفعلت
 من آل الامر الى كذا يؤول اي انتمى اليه والمآل

صدره
 لقد ملئتني بالأم غيلان في السرى

المرجع كذا في دلائل العجاز وحاصله ان ينصب قرينة
صارفة للاسناد من ان يكون الى ما هو له وقد
اشار الى التعريف بقوله وله اي للفعل فلا يست
شئ مختلف جمع شئت كمرضى ومرضى يلا بس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب
ثم تعرض للمفعول معه والحال ونحوها لان الفعل
لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به
اذا كان مبنيا الى اي للفاعل او للمفعول به يعني ان
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا الى والى المفعول به
اذا كان مبنيا الى حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو
له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي
الى غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبنى
للفاعل وغير المفعول في المبنى للفعل لا لالابسة
يعني لا لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملائمة
الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغرض مشابهة
اياه في الملائمة كما استعير للرجل اسم الاسد لمساواة
اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شئ من
طريق الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال
الاستعارة الاصطلاحية كافي دلائل العجاز ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما
هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى
الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل
قولنا

تفسير

قولنا شبه ما ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان
الغرض بيان تقدير قدره في نفوسهم ووجهه راعوا
في اعطائها حكم ليس في العمل لقوله عيشة راضية
فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذا العيشة مضمرة
وسيل مفعول في عكسه اذ المفعول اسم مفعول من افوت
الا ناء ملائمة وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والاولي ان يمثل بنحو جده لان الشعر
وان كان على لفظ المصدر فهو معنى المفعول لا بمعنى
تألف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة
ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان
يشتقوا من لفظ الشئ الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه به تأكيداً وتشبيهاً على تنهايه
ذلك قولهم ظل ظليل وداهية داهية وشعر شاعر
ومنازع صائح في الزمان ونهر جار في المكان
وبني الامير المدينية في السبب الامر وضربه التناوب
في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهل
لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي ان
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر بنحو
عدل وانما هي قبالة وادبار على ما مر والثاني وصف
الشئ بوصف محدد وصاحبه مثل الكتاب الحكيم
والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلا يستد ذلك المستند
بل فعل آخر رافعه مثل انشأت الكتاب وكلامه

في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان
 يكون مما يلائم ذلك المسند وكلاما اسنادا الى المصدر
 الذي يلائم فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال
 البعير والعذاب الاليم فان البعير انما هو الضال
 والاليم انما هو المعذب فوصف به فعلة مثل جده
 كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما
 يلائم ذلك المسند ويمكن للجواب عن الاول
 بانه ليس محله مجازا كما انه ليس بحقيقة وعي الثاني
 بان الملازمة اعم من ان يكون بواسطة حرف او
 بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذا اصل
 هو حكم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله
 وعذابه فتكون مما يبنى للفاعل واسناد الى المفعول
 بواسطة فتاقل وفس عليه نظايره والمعتبر عند
 صاحب الكشاف تلبيس ما اسند اليه الفعل بفاعله
 الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء
 يتلبيس بالذي هو في الحقيقة له كالتلبيس الخمار بالمشرين
 في قوله تعالى فامزجت خمارهم ولك ان تجهل امثال
 هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كبر اما
 يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف
 من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
 وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا
 اعجبت ابناء الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى
 ولا تطيعوا امر المسرقين وقولنا نوقت ليلة واجريت

النهر

النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والافاقية
 فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
 الاسنادية او غير هاف كما ان اسناد الفعل الى من
 ما حقه ان يسند اليه مجازا فكذا ايقاعه على غير ما
 حقه ان يوقع عليه وازدافه المضاف الى غير ما
 حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضع الاصل
 فالذكر في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في
 الاسناد خاصة والمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد
 المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بقصر
 كما من او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه
 جعل فيها البين شاقا والليل سارقين ما كرم الليل
 مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي
 تميزا لقوله تعالى او ليك شر مكانا واضل سبيلا لان
 التميز في الاصل فاعل قد تكرر فانه بحث نفيس
 واعلم ان هذا المجاز يدل عليه صريحان مما قد يكون
 كناية كما ذكرنا في قولهم سئل الهموم انه من المجاز
 العقلي حيث جعل الهموم مع مخزونة بقربية اضافة
 السلب اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على
 ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
 بتاول يخرج نحو ما من قول الجاهل ائت الربيع
 البقل رايا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان
 الى غير ما هو له لكن لا بتاول فيه لانه مراده ومقتضاه
 وكذا شفي الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق

والنهار

قد مر

كان

دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا
تاويل فيها فان قلت اي ستر في بيان فائدة هذا
القدر وليس هذا من عادة في هذا الكتاب ثم اي ستر
في التفرغ لاجل نحو قول الجاهل دون الاقوال
الكاذبة وهذا القدر يخرجها جميعا قلت السرفية ان
صاحب المفتاح عرف الخوار العقلي بانه الكلام المفاد
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف
ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمنع طرده بثل
قول الدهري انت الربيع البقل وعكسه مثل قولنا
كسا الخليفة الكعبه اذ ليس في العقل امتناع ان
يكسو الخليفة نفسه الكعبه وانما قلت لضرب من
التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف
بانه لا يستلزم بطلان طرده بما ذكره وجه بقوله لضرب
من التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد
بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان
معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرفضه
لا ما يحضر عنده ويرسم فيه ونحو كس الخليفة الكعبه
خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاويل
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبه كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ولقال بل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في
نفس الامر لا مكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير

به عنه

به عنه وح ينفع الاعتراض الاول اذ لا امتناع في
ان يشتمل التعريف على قدين ينفر كل منهما بقائه
خاصته مع اشتراكهما في فائدة خاصته اخرى يكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضرا ولا
يكون هذا تكرارا فخرج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند
الي كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاويل
لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر
والقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانطب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
ليلا يمنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد
وضوح المقصود ليست من ذاب المحصلين
فان قلت ما ذكرت من تقرير المصنف مشعر بان
مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر
وح برده عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف
حاله ما انت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
واصل الكافز بالتاويل والقصدي الى انه اسناد الى
السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة
ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن
تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقربه ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبه بقوله عند المتكلم في الظاهر
بتاويل ضايعا واسنادا خارج نحو قول الجاهل اليه
فاسد قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهوم

هو الظاهر الا ان ما يصدق عليه انه اسناد الى غير
 ما هو له بوجه ما اعني المخاير في الواقع او عند المتكلم
 في الحقيقة او في الظاهر وحيث يدخل نحو قول الجاهل
 والا قول الكاذب لكون الاسناد فيه الى غير ما هو
 له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له
 عند المتكلم فافرح جميعا بقوله بتاويل وبقي التعريف
 سالما فيخرج عنه ما لا تاويل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
 انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاويل
 لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
 انبت الربيع البقل بتاويل عند حفاء حاله من
 الدهري واظهر انه غير معتقد لظاهره بل انما
 اسند الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم
 لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
 تبين فساد فكيف يجوز ان يراد غير هذا ما هو
 اهم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في
 الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
 مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
 تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادة الا في ضمنه
 وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة
 الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام
 فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام وكهل
 اني ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا شرط
 التاويل فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلطان العبد

ويدخل فيه

اسباب

اسباب الصغير وافنى الكبير كوالغداة والعشي
 على المجاز اي على ان اسناد اسباب وافنى الى كثر
 الغداة وعشي المجاز ما دام لم يعلم او يظن
 ان قابله لم يرد ظاهره لعدم التاويل بل حصل
 على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
 في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما هو اسناد
 يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
 مثل الاستدلال على ان اسناد مير الى حبيب
 الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيام ندر
 على ذنبا كذا لم اصنع من ان رأت راسي كراس
 الا صلح مير عنه قمر عا عن قمر ع وهو الشعر
 المجتمع في نواحي الراس حذب الليالي اي مضيتها
 واحتلامها وفي الاساس حذب الشراي مضت
 عاقته ابطى اذا سرى حال من الليالي على تقدير
 القول او كون الامر معنى الخبر ويجوز ان يكون
 منقطعا اي اصنع ما شئت ايته الليالي فلا يتفاوت
 الحال عندك بعد ذلك ولا ابا الى مجاز خبر ان تتعلق
 باستدك عقيب اي عقيب قوله مير عنه قمر ع
 عن قمر ع اقناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله
 اي سره وارادته للشعر اطلق حتى اذا دار الى
 افق فارجمي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل
 لله وانه المبدي والمعيد والمنشي والمغني فيكون
 الاسناد الى حذب الليالي بتاويل بناء على انه زمان

اي بعد
 قمر ع

بقوله

او سبب فاقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه
وهما المستداليه والمستداليه حقيقيان وضعيان
تخالفان باعتبار البقل او مجازات وضعيا تخا حيا
الارض شيا ب الزمان فان المراد با حيا الارض
زهر القوى النامية فيها واحداث نضارها بانواع
النبات والاحيا في الحقيقة اعطاء الحيوه وهي صفة
تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن ^{في} 2
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهي في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
يكون حرارته الغريزية مبثوثة اي قوته مشتعلة
او مختلفان تخالفان باعتبار البقل بشباب الزمان فيما
المستد حقيقه والمستداليه مجاز واحيا الارض الزهر
في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله حال سائر
الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة
لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة
ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار
الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف
لانه اشترط في المستدان يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا مستعمل اما حقيقة او مجاز فالجواز
في قولنا زبد نهام صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير
النهار وكذا في قولنا الحبيب احيا في ملاقاته المجاز

اسناد

اسناد احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا
الى مبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا قلنا
عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل
قوله او نحو قوله تعالى ايها ما لا اقتباس وان المعنى
اذا قلت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز
العقلي في القرآن كثير والمقصود ان اسناد زادتهم
الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات
سبب لها تليج ابناء هم نسب الى فرعون المتدين
الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر يزع عنهما كيا
نسب نزع الياس عن آدم وحقا وهو فعل الله حقيقة
الى بليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين
يوما نصب عليا انه مفعول به لتقوت اي كيف تقوت
يوم القيمة ان بقيته على الكفر يوما يجعل الولدان
شيا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا
كناية عن شدة وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه
يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طول
وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخه واخرجت
الارض انقا لها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما
فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخير كما
يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره

سما

في احوال الاسناد الخزي بل يجري في انشاخي يا هاما
ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجكما من الجنة فاد البنا
فعل العلة وهما مان سبب امر وكذا الاخراج
فعل الله وابليس سبب ومثله فليبت الربيع
ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما شبه
ذلك مما اسند الامراء انتهى الي ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا
تقطع امر فلان على ما اشترنا اليه وكذا البيت التهر
جار واصولك تامر ك ونحو ذلك ولا بد له اي
للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره
لان المتبادر الي الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما من في قول ابي النجم من قوله افتاه قيل الله
او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمستد
المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث
لا يدعى احده من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به
لان العقل اذا خلت ونفسه بعدة بحالة كقولك مجتهد
جاءت في اليك او عادة اي من جهة العادة نحو
هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من
ان يكون كجبهة صدوره عنه كضرب وهزم او غير
كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على
استحالة اي وكصدور الكلام عن الواحد فيما يدعي
الموحد الحق انه ليس ببقائه بالمذكور وان كان الدهري
المبطل يدعي قيامه به مثل اسباب الصغير البيت

وانبت

وانبت الربيع يقول مثل هذا الكلام اذا صلح هو احد
يحكم بان اسناده مجاز لان الواحد لا يعقد انه
الي ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيل العقل
والله اذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتمنا
في ابطاله الي الدليل ومعرفة حقيقة يريد ان
الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له قائل او
مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما من احد عباره عن اسناده الي غير ما هو له
فما هو له هو القائل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم
ان يكون له حقيقة لجواز اسناده الي ما هو له قطعا
كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا
استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون
له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة قائله
او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما
ظاهره كما في قوله تعالى فامرجت تجارتهم اي فاذبحوا
في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل
كما في قولك سررتي رويتك اي سررتي الله عذرتي
وقوله اي قول بن المعز يرينا صفحتي من
يصوق سناها القمل يري بك وجهه حسنا اذا
ما ردتة نظرا اي يري بك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد
التأمل والامعان وكقولك اقدمني بذكر حق
لي على فلان اي اقدمني نفسي لاجل حق في عليه

ومحتك جاءت في اليك اي جاءت في نفسي اليك
لمحتك وقول الشاعر وصبري هو كذا وفي كذا
يضرب المثل اي صبري الله بسبب هو كذا بهذه
الحال وهو ان يضرب المثل في الهلاك في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس وهذا مراد علي الشيخ
عبد القاهر وتقرض به حيث قال اعلم انه ليس
بواجب ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت
نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى
فما زحمت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمي
بذكر حق لي على انسان فاعله سوى الحق وكذا
لا تستطيع في وصبري ويزيدك ان تزعم ان له
فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو حقه
فلا اعتبار اذا ان يكون المعنى الذي يرجع اليه
الفعل موجودا في الكلام على حقيقة فان القدم
موجود حقيقة وكذا الصبر ويزيدك وان
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الحالة واحسن
ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون
له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لاهن فاعل
فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز ولا
فيه تقييد وانكره اي المجاز العقلي السكاكي

وقال

وقال الذي عندي نظره في سلك الاستعارة بالحق
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل
نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله
داها الي ان مائة من الامثلة ونحوه استعارة بالحق
وهي منه ان تذكر المشبه وتزيد المشبه به بواسطة
قرينة وهي ان تنسب اليه من القوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تنسب المنيبة بالسبع ثم تقرر هذا
بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فنقول
فخالب المنيبة ثبت بفلان بناء على ان المراد بالسبع
الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة
نسبة الانبات الذي هو من القوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الرابع وعلى هذا القياس قوله
اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو النا
الحقيقي بقرينة نسبة الشفا اليه وكذا المراد وكذا
بالامير المذهب لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة
الهزيمة اليه والمأصل ان يشبه الفاعل المجازي
الذكر بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به
ثم يفرق بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل
الحقيقي وفيه اي فيما ذكر السكاكي نظرا لانه يستلزم
ان يكون المراد بعينه في قوله فهو في هيئة راضية
صاحبها لما ساق في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس
كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عينة ولا

النا

معنى لقولنا خلق من شخص يرفق الماء اي يصبه
 في قوله تعالى خلق من ماء اذفق و يستلزم ان
لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل الحقيقي
 نحو نهارة صائم لطلان اضافة الشيء الى نفسه
 الملازمة من كلامه لان المراد بالنهار في قوله
 نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة و وقوعها
 قال الله تعالى فان رجعت تخارتم او قوله فان
 ليلى و تجلي هي لكان ادفع للشعب لان قوله نهارة
 صائم مما يناقض فيه بان الاستعارة انما هي في
 ضميره المستتر لا في نهارة كالاستحرام في علم البتبع
 لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحققين
و يستلزم ان لا يكون الاقرب بالبناء في قوله تعالى
يا هامان ابن لي صرنا لها مان لان المراد
 هو العمل انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب
 معه و يستلزم ان يتوقف نحو ثبت الربيع العقل
 وشي الطبيب المريض وسررتي رديتك مما يكون
 الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من
 السامع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق
 عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
 السامع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب
 صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من السامع
 او سمع يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا في تنقيح
 كونه من باب الاستعارة بالخاية لان انتفاء اللام

المجازي الى

و ان من يقول تعالى يا هامان ابن لي صرنا لها مان

يوجب

يوجب انتفاء اللوازم و جوابه ان مبنى هذه
 الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
 بالخاية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة
 وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالخاية في قولنا
 في الخاية المشبه لشيء بطلان السبع حقيقة بل المراد
 الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ الخاية
 مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
 في تحقيقه تدعي اسم الخاية استعمال السبع مرادفا له
 بارتكاب تاويل وهو ان الخاية تدل في جنس
 السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
 بالخرابة السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
 شيئا غير سبع و قد يكون المراد بهيئة صاحبها
 بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء
 الصابمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل
 الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لها مان كما ان
 النداء بادعاء انه مان وجعله من جنس العمل
 لفظ المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله
 تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به
 حقيقة هو الربيع بادعاء انه قادر مختار من
 اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر يفهم على
 مذهب في الاستعارة بالخاية اعتراض قوي
 يذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي
 مذهب اليه السكاكي يتنقص بخونه صائم

ضميمة ما الى الاول فقال فللاعتزاز عن العيب
اذ القرينة دالة عليه فذكر عيب لكن لا بناء على
الحقيقة وفي نفس الامر بناء على الظاهر والا
فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون
ذكر عيبا وقيل معناه انه عيب نظر الى ظاهر
القرينة فاقتراني الحقيقة فيجوز ان يتعلق به عرض
مثل التبرك والاستلزام والتنبه على غياوة السامع
وتحذرك او تخيل العدول الى اقوي الدليلين
من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
على دلالة العقل وهو اقوي لاستقلاله بالدلالة
بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت
فقد خيلت انك عدلت من الدليل الى الضعف
الى الدليل الاقوي وانما قال تخيل لان الدال عند
الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن
والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخر الى العقل فلا
عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند
الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت
عليك لم يقل انا عليك للاعتزاز والتخيل المذكورين
او اعتبار تنبيه السامع عند القرينة هل تنبيه
ام لا او اختيار مقدار تنبيه هل ينبيه بالقرائن
الحقة ام لا او ايهام صوته اي المسند اليه عن
لسانك تعظيما له وانما او عكسه اي ايهام صوته

لسانك

لسانك عنه تحقير له واهانة او تأتي الانكار وتيسر
لذكر الحاجة نحو فاسق فاجري زيد ليتيسر لك
ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاه اي
التعيين او تحذرك كضيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب ضجر وسيامة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما شبه ذلك
كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال
هذا غزال فاصطادوه وكالا حقا من غير السامع
من الحاضر ومن جاء وكاتباع الاستعمال الوارد
على تركه مثل رمية من غير رام وشئنة اعرفها من
اخزم او على تركه نظائره كما في الرفع على المدح او
الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه
المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد
ان يذكر وارجلاني من شأنه كذا وكذا وبعد
ان يذكر والديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه
طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل ويحجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الفرض الداعي الى الحذف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود
ان يقتل لئلا يؤمن من شره وقد يكون حذف
الشئ شعرا بان يبلغ من الغمام مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي

محمد بن

محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد
يذكر المسند اليه للتشديد او التفتيح او الاشهاد في
قضية او التسهيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما
يجعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون
الجزء عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعنى نحو زيد قائم وعمود ذهب وخالد في الدار
واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة
تدل عليه ان حذف فعموم الجزاء واردة التخصيص
بمعنى لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينظم اليها
امر ثالث كالترك والاشتداد ونحو ذلك ليتخرج
الذكر على الحذف وان لم تقع قرينة كان ذكره واجبا
لاقتفاء شرط الحذف لا اقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لاقتفاء قرينة الحذف
وتحقيقه لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق
الفاجر يفهم ان المراد كل احد ولا نفى بالقرينة
سوى ما يدل على المراد وقبل مراده فيكون ذكره
واجبا لا تركا والمقتضى ما يكون مرجحا لا متوقفا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان مقتضى اعم من الواجب والمترج

عموم النسب إلى غير ذلك من الأوصاف وقد
يذكر المسند إليه للتحويل أو التفتيح أو الإشهاد في
قضية أو التسهيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل إلى الإنكار هذا كله مع قيام القرينة وما
يجعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر أن يكون
الجزء عام النسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه
بمعنى نحو زيد قائم وعمود ذهب وخالد في الدار
واعترض المصنف عليه بأنه إن قامت قرينة
تدل عليه أن حذف فعموم الجزاء وإرادة التخصيص
بمعنى لا يقتضيان ذكره بل لا بد أن ينضم اليها
أمثال كالتبرك والاستلزام ونحو ذلك كيتفرج
الذكر على الحذف وإن لم تقع قرينة كان ذكره واجبا
لاقتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وإرادة التخصيص وجوابه أن عموم النسبة
وإرادة التخصيص تفصيل لاقتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لأنه إذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء يفهم منه أن المراد هو الله وإن كان عام

العهد الخارج كالضيق الغائب في الاختصاص
 تحقيقا او تقديرا فيما بعد فالاول ان يحترز
 الي ما بعده كما فعله ومنهم من زعم ان
 المشرك فانه لا يقتضي احضار العلم
 اليه بعينه في ذمه من السامع بعد المشرك
 لكن يقتضي احضار العلم اليه بعد المشرك
 فانه يحسب كل واحد من وضعه
 يحسبها معناه بعينه واما مقتضى
 الضابط فيقول مقتضى مقتضى مقتضى
 يخرج عنه الاعلام لا يقتضي مقتضى مقتضى
 وفيه بحث لان الاعلام لا يقتضي مقتضى مقتضى
 احضار العلم اليه بعينه واما مقتضى مقتضى مقتضى
 احضار العلم اليه بعينه واما مقتضى مقتضى مقتضى
 احضار العلم اليه بعينه واما مقتضى مقتضى مقتضى

[illegible]

موقوف

卷之四

אברהם

31

لا طلع

غفره ادا و

卷之六

في العلم

عن أبي عبد الله

انما هذا القيد الاول
الخاص بالظواهر
فقد اخرج القيد من القصور
بانه في الاخر ان تابع
وصح ما يلي بان التابع
والاخر ان تابع
العامة والاهلية
القديسات تتبع في جميع
الاخر ان تابع القيد
فلا بأس ان يتأخر هذا
ما يصح به ان يتأخر هذا
الناس ما يخرج بغيره
مخرج

قوله قد ثبت الرتبة قبل حذفها
التزم الادغام وان يكون على قياس
تحقق الرتبة ويكون على قياس
تخالفا للقياس هو سيد التزام الادغام

قوله ثم جعل علما قبل جعل علما اما
بطريق الوضع ابتداء واما بطريق
العلية المقدرة في الالهة
الرحمن من الصفات العلية عليه
قد يرمي وذلك لا ينافي اختصاص
و الرحمن به تعالى فتأمل
سيد قدوسه

الفيلان ان يكونا
البرهان ان
كانت الحجة
كانت الحجة
كانت الحجة

1

1

1

1

1

المنخفض

五

mi
2
6

٤٦

11

11

22

三

卷之四

الاول

35

الحمد لله

三

卷之四

三

三

...

كل منهما بان التعريف
انما هو تعريف معرّف
المخاطب وانشاء في
علمه، كمال اللفظ
ووصفه في وصفه
ولهذا قال الاول
المعريف ما يعرفه
حاجته وبيانك
منه توضيح له بما
يتبعه هو سيد ذي
الكرامه

قوله لا يكون من الكناية في شئ لقيل
ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا
بذلك الاسم وملزوما لكونه جهنيميا
صادكونه جهنيميا مما يفهم من هذا الكلام
فجاز ان يكون كناية عنه بخلاف قوله
هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى
واذا اراد به ذلك الشخص بعينه ولا
يعنى ذلك فان حاشا اذا اطلق على
سماه فهم منه كونه جوادا اذا اطلق على
بهذا الرجل لم يفهم وتوضيح ان انما
في ضمن ما اشتهر به من اطلاق اسمي
الحب وحاشا عليهما فهما من حيث انهما
مدلولان على اسمي الوصفين فجاز ان يكون
بهذه الاسماء الوصفين فجاز ان يكون
اسماء الوصفين فجاز ان يكون
اسماء الوصفين فجاز ان يكون

قوله فقوله لقيت من ضربته الى **قوله** فوق
 بين الموصولة والموصوفه فيها اشارة الى
 الواحد بان التخصيص في الاول وضع دون
 الثانية وتلخيصه ان الموصولة فيها
 اشارة الى علم المخاطب بمعيه في حيث هو
 معين عنده بخلاف الموصوفه فان وجود
 علمه بالنسبة الى الموصوفه لا يقتضي تعيين
 الموصوفه عنده وايضا الموصولة مستقلة في
 ذلك المعين اما لا نهى موضوعا للمعنيات
 وضعها عاما واما لا نهى موضوعا للمعنيات
 كان يستعمل في قرينة العينة والموصوفه
 مستقلة في مفهوم كل واحد كان متصرفا
 في مفهومه فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطب
 واستعملت الموصولة كان قصدك الى معنى
 فالأدنى قرينة يتعين بها ما قصدت به
 فان احتاج الى المخاطب استفسره لظن
 القرينة عليه كان ذلك استفساره لظن
 الذي هو المقصود بعينه وان
 استعملت الموصولة كان قصدك مفهوما
 كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب قرينة فلو
 فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا
 بالقصد لموضوع بل بافراء ذلك المعنى
 المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن
 معين منها سيد قدس سره

فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقوله لقيت من
 ضربته اذا كانت من موصولة فمعناه لقيت الانسان
 للهود يكون مضربا بالک وان جعلتها موصوفة
 فكانك قلت لقيت انسانا مضربا بالک لكنه ليس
 بحسب الوضع لانه موضوع للانسان لا تخصص فيه
 بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص
 بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام
 الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل
 الباعث الموجب له او المخرج بقوله لعدم علم المخاطب
 بالحوال المختصة به سوى الصلة لقوله الذي كان
 معنا من رجل عالم ولم يتقرر لهما لا يكون للعلم
 او لكثير ما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرف
 لا اعرفهم او لا تعرفهم لقلة خبري هذا الكلام دقة
 ونبرة وقوة واستحسان التصريح بالاسم او
 التقريري تقريرا لغرض المسوق له الكلام نحو وادته
 التي هو في بيته عن نفسه اي راودت زليخا
 والمراد المفاعلة من راو ورجاء وذهب وكا
 المعنى خادعة عن نفسه وفعلت فعل المخادع بها حبه
 عن الشيء الذي يريد ان يخرج من يده بمحال
 عليه ان يغلبه وياخذ منه وهي عبارة عن التحمل
 لما فقه اياها فالكلام مسوق لغرضه يوسف
 عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور ادق من
 امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيته موثوقا لها

مخرج

يوجب قوة تمكنها من الماروده ونيل المراد فابا و
 عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في الغرابة
 من الغشا وقيل معناه زيادة تقرير المسند لا
 كونه في بيته زيادة تقرير الماروده ثمانية من
 فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند
 اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا
 وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتبين
 مثله في التي هو في بيته لانها واحدة معينة
 مشخصة ومما هو نقص في زيادة تقرير الغرض
 المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط
 اعباد المسيح بخاف صبحي ونحن عبده من خلق
 المسيح فانه ادل على عدم حق فهم النصاري من
 ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان اللاتقي
 مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المقام
 انها مثال لها ولا استهجان التصريح بالاسم لانه قال
 او ان يستحسن التصريح او ان يقصد زيادة التقر
 نحو وادته التي راو ثم قال والعدول عن
 التصريح باب من البلاغة واورده حكاية شريح فلو لم
 يكن مثلا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكا
 قافهم او التقرير في فخيرهم من اليم ما غشيم
 ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس
 ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واستمرت سرج اللطم
 وبلغت ما بلغ امر بشبايه فاذا غصارة كل ذكرا ثم

ديوان ابي العلاء الموري

لايم

اساموا

خلاصة

منصف وعلو ظاهره مستقر
عنه لان الجبر وان كان
موصوفا بانه مبني لكن لا
دخل في الالزام فان

قوله في قوله ان الذي سمك السماء اياه
الى ان الخبر المبنى عليه الخ قوله ثم فيه
تعريف الخ **قوله** لا نزاع في كون هذا
الكلام مثملا على الالمام وذكره وعلى
وعلى التعريف بتعظيم شأن الخبر
الا ان ذلك الالمام لا مدخل له في افادة
قوله ففيه ايماء الى طريق بناء ما ينبغي
عنه الخيبة والخراب وتوقيف شأن شبيب
هذا صريح صحيح لكن ليس ذلك الالمام
ذريعة الى تعظيم شأنه لبقائه على
حاله في قوله قد خسر الذين كذبوا شبيب
بل الذي يستفاد منه تعظيم ويتوصل
به اليه هو نسبة الخراب الى تكذيبه
وكذلك اهانة المصنف الفقير واهانة
من عدم معرفة المصنف الفقير استفادة
الشیطان من خراب من يتبعه وحقيق
ذوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة
واما كون فاحته الكلام منبهة للخط
على خاتمته فهو مفقود فيما اذا اخط
لوصول وبتدل الجملة الاسمية بالفعل
ان تلك الامور مستفادة منها بالفعل
الها ونعلم قطعا ان مستند
الصور وذر يعتمها
تذكر بين

قول والفاضل العلامة قدس في شرح الفتح
 الخ **قول** ان فسر الوجه بما هو عليه وسبب
 لثبوت الخبر المسند اليه اشكال الامر في نفسه
 الذي سمك وان الذي ضربت اشكال الامر في نفسه
 هو علمه وسبب الاستداده اليه وان فسر بما
 يكون طوره في الفكر وكان لغفل البناء عليه
 موقع فان علمه ببناء الخبر ودرجته بالبناء
 قد يكون علمه بنبوته له كما في حق الذي يشكك
 عن عبادة سيدخلون جهنم واخليل فان
 الاستكبار علمه للدخول في نفس الامر فان
 حامل وعلمه باعته للتكليم في نفس الامر فان
 وبنائه عليهم وقد تكون معلومة اليه ان
 ان التضرع فان الضرب المذكور كما في قوله
 لنزول الحبة مع ان الضرب المذكور حاصل
 الحبة بهما وبنائه سبب المذكور كما في قوله
 ماله نوع ادبها به اما بالجملة كما في قوله
 ان الذي سمك السماء فان سمكها وان لم يكن
 علمه بالخبر المذكور ولا معلوما له كما في قوله
 اياه وعلمه حاملا للتكليم على ربط ذلك الخبر
 واما بالمضادة كما في قوله ان الذين شربوا
 اخوانكم فان علمهم لا يسر علمه لكون الصريح
 شعاعا فانه علمهم لا يسر علمه لكون الصريح
 الظاهر وبنائه عليهم قد جعل ذريعة
 ثم ان ذكر علمه بنبوته عليه ودرجته
 الى العظيم والاهانة والتحقق والنبوة
 على الخطا بالا اشكال فان لم يشترط
 في البناء تقدم المشي عليه بل جعل محض

البيت ففيه اية من غير تحقيق الخبر وقد جعل ذريعة
 الى التنبه على الخطا كما مر فاحسن التامل في هذا
 المقام فانه من مطامير الانظار والفاضل العلامة
 قد فسر في شرح الفتح الوجه في الايمان الى وجه بناء
 الخبر بالعلم والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان
 الذين آمنوا لهم درجات اليهم ثم صرح بان قوله
 ثم يتفرع على هذا اعتبارا لطيفة ربما جعل ذريعة
 الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
 مومنا الى وجه بناء الخبر فاشكال عليه الامر بخواتم
 الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذي
 تروهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك
 ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلم
 لكن هرب من الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على
 هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير
 اعتبار الايمان بلزم ان يكون في الايات المذكورة
 ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي
 عند المستصف وقد يقصد بالموصول الخ على
 التقظيم او التحقير او التهم او نحو ذلك كقولنا
 جاء الذي الرمك او هانك او سبي اولاده ونحو
 امواله وقد يكون التهم نحو يا ايها الذي نزل عليه
 الذكر انك لمجنون ولطائف هذا البناء لا تكاد تضبط
 وبلا اشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم
 اشارة متى صلح المقام له وانصلبه غرض اما المقام
 الصالح

فان كان البناء على ما هو عليه
 فانه لا يكون له رتبة
 في البناء تقدم المشي عليه بل جعل محض

الصالح فهو ان يصح اضراره في ذهن السامع بوجه
 الاشارة اليه جتاً فان اصل اسماء الاشارة ان
 بها يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد
 فان اشرعها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يتجمل
 احساسه ومشاهدته فلتصير كالمشاهد وتنفرد
 الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب
 له او المزمع فقد اشار الى تفصيله بقوله لتبينه اي
 المسند اليه اكل تمييزه بقوله اي ابن الرومي هذا
 ابو الصقر فورا نصب على المذبح والحال في محاسنة
 من نسل شيبان بن الفضال والسلم وهما شجران
 بالبادية يعني يقيون بالبادية لان فقد العز في الحضر
 او التفرغ بعبادة السامع حتى كانه لا يدرك غير
 المحسوس لقوله اي الفردق اولئك اباي فحين
 بمثلهم هذا الامر للتعبير لقوله تعالى فائق بسورة من
 مثله اذا جمعنا يا جبريل الجامع او بيان حاله اي
 المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك
 هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه
 انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون
 وذلك للبعد وذاك للتوسط مما يقره الوضع
 واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما
 يثبت عن الرايد على اصل المراد قلت مثله كثر في
 علم المعاني كالمزجاة في التعريف والتوابع وطرق
 القصود غير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من

قول فان اصل اسماء الاشارة ان
 بها يشار بها الى مشاهد محسوس
 فان اشرعها الى محسوس غير مشاهد
 احساسه ومشاهدته فلتصير كالمشاهد
 الاشارة العقلية منزلة الحسية
 له او المزمع فقد اشار الى تفصيله
 المسند اليه اكل تمييزه بقوله اي ابن
 الرومي هذا ابو الصقر فورا نصب على
 المذبح والحال في محاسنة من نسل
 شيبان بن الفضال والسلم وهما شجران
 بالبادية يعني يقيون بالبادية لان
 فقد العز في الحضر او التفرغ بعبادة
 السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس
 لقوله اي الفردق اولئك اباي فحين
 بمثلهم هذا الامر للتعبير لقوله تعالى
 فائق بسورة من مثله اذا جمعنا يا
 جبريل الجامع او بيان حاله اي المسند
 اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك
 هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر
 التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق
 الطرفين فان قلت كون ذلك للبعد وذاك
 للتوسط مما يقره الوضع واللغة فلا
 ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني
 لانه انما يثبت عن الرايد على اصل
 المراد قلت مثله كثر في علم المعاني
 كالمزجاة في التعريف والتوابع وطرق
 القصود غير ذلك وتحقيقه ان اللغة
 تنظر فيه من

التي وضعتها انني لكنه ليس مستدالية والذكر اشارة
 الى ما سبق كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في
 بطني محررا فان لفظة ما وان كانت تعبر بالذكر
 والانات لكن التحريم وهو ان يعتق الولد لخدمة
 بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
 وهو مستداليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم الخا
 به بالقرابي فخرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير
 واحد وكقولك لمن دخل البيت اعلق الناء وقد
 تكون للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي
 واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او
 للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المستمي من غير
 اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل
 خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعربات
 نحو الانسان حيوان ناطق والحكمة لفظ موضوع
 مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي
 التعريف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
 محددية في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة
 يعني يطلق التعريف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
 للحقيقة المتحددة في الذهن وجزئيات من جزئيات
 تلك الحقيقة مطابقا لايها كما يطلق الكل الطبيعي
 على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على
 ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي
 هي بل من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل
 بعضها

الامير
 لا

في
 قوله
 رب
 اني
 نذرت
 لك
 ما
 في
 بطني
 محررا

الوجود
 من حيث

بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخا
 فان قولك ادخل قرية دالة على ما ذكرناه وتحقق
 انه موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن وانما اطلق
 على الفرد الوجود منها باعتبار ان الحقيقة موضوع
 فيه في التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوجود
 والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس
 للاستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة
 ولقيت اسلا فاسند موضوع لواحد من اجاد
 فاطلاقة على الواحد اطلاق على اصل وضعه
 واسامه موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن
 فاذا اطلقتهما على الواحد فانما اردت الحقيقة
 ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود
 التعدد ضمنا فلذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم
 بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
 المعروف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة
 واللفظية مستفادة من القرينة كالادخول مثلا
 فهو كناية مخصوص بالقرينة فالجود ووذو اللام
 اذا بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها
 تحتلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى
 كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان اللفظ
 يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
 وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
 لعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطر

قوله فاسند موضوع الواحد
 اجاد جنس الى قوله الفرد بين
 اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره
 منقول في كلام الشيخ ابن الحاجب
 في شرح الفصل وانما يستعمل على
 ما قول في جعل اسم الجنس موضوعا
 للوحدة الماهية مع وحدة
 لا بينهما وتسمى فردا امثرا واما
 انه يجعل موضوعا للماهية مع وحدة
 فهو فعنده كل من اسم الجنس
 وعلمه موضوع للحقيقة المتحددة في
 الذهن وانما اطلاقه حيث ان
 علم الجنس يدل بخووه على كون
 تلك الحقيقة معلومة للمخاطب
 مفهومه عنده كما ان الاعلام الشخصية
 تدل بخووه على كون الاشياء
 يدرك على ذلك بخووه بالاشياء
 ان كانت هي سيد فردا

في المعنى ان يكون الفرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادة منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريدت
به الحقيقة ولزم من ذلك التقدير باعتبار الجوهر
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار اليها الى الحقيقة الاستغراق
تحو ان الانسان لفي خسر اشهر باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع
بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعض
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر الله للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلق على ما يقصد به المعلوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحديث للجنس دون الاستغراق والى هذا
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على

الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا
ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان هو
الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف باللام الحقيقة
اولى من هوادة الى مطلق المعرف باللام كما يشعر
به لفظ الايضاح وكون هذا المعرف في المعنى
كالنكر يعامل معاملة النكر كثيرا فيوصف بالكل
كقوله ولقد امرت على النبي يستني وفي التنزيل لكل
الشارع يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للشارع وفيه
الاستضعاف من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس شئ
بعينه كزاي الكشاف وهو صريح في ان اللام في
المستضعفين حرف تعريف كما سذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان
الوصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر
صاحب الكشاف ان الذين انعت عليهم لا توقيت
فيه فهو كقوله ولقد امرت على النبي فيصير ان يقع النكر
اعني قوله غير المفضوب عليهم وحاصله فان قلت
المعرف باللام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على
واحد نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلا
مقبلة احقيقة هوام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم
يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الحكم

في المعنى ان يكون الفرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادة منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريدت
به الحقيقة ولزم من ذلك التقدير باعتبار الجوهر
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار اليها الى الحقيقة الاستغراق
تحو ان الانسان لفي خسر اشهر باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع
بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعض
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر الله للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلق على ما يقصد به المعلوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحديث للجنس دون الاستغراق والى هذا
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على

في المعنى ان يكون الفرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادة منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريدت
به الحقيقة ولزم من ذلك التقدير باعتبار الجوهر
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار اليها الى الحقيقة الاستغراق
تحو ان الانسان لفي خسر اشهر باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع
بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعض
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر الله للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلق على ما يقصد به المعلوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحديث للجنس دون الاستغراق والى هذا
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على

في المعنى ان يكون الفرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادة منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريدت
به الحقيقة ولزم من ذلك التقدير باعتبار الجوهر
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار اليها الى الحقيقة الاستغراق
تحو ان الانسان لفي خسر اشهر باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع
بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعض
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر الله للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلق على ما يقصد به المعلوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحديث للجنس دون الاستغراق والى هذا
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على

في المعنى ان يكون الفرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادة منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريدت
به الحقيقة ولزم من ذلك التقدير باعتبار الجوهر
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار اليها الى الحقيقة الاستغراق
تحو ان الانسان لفي خسر اشهر باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع
بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعض
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر الله للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلق على ما يقصد به المعلوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحديث للجنس دون الاستغراق والى هذا
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على

نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
علم الجنس كاسامه واقا على حصة معينة منها
واحد او اثنين او جماعه وهو العهد الخارجى
علم الشخص كريد واقا على حصة غير معينة
العهد الذهنى ومثله النكر كرجل واقا على كل الافراد
وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكر ولا
خفاء في تميز بعضها من بعض الا في تعريف
الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من
حيث هو لم يميز من اسما الا جناس التى
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية فخرج
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة
اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يميز من تعريف
العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اوردناه
المفتاح على هذا المقام وجوابه اننا لانستعمل
من تعريف العهد على هذا التقيد لان النظر في
المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعه بخلاف
الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم
باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى
غير معتبر في اسم الجنس النكر وعدم اعتبار الشئ
ليس باعتبار كونه وهو اي الاستغراق صريحا
حقيقى وهو ان كل فرد مما يتناول اللفظ يجب
اللفظ هو علم الغيب والشهادة اي كل غيب

وشهادة وعرفى وهوان يباد كل فرد مما يتناول
اللفظ بحسب متفاهم العرب لقولنا جمع الامير الصانع
اي صانع بلد او مملكة لان المفهوم عرفا لا صانع
الدينا فان قلت الصانع جمع صانع واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازي فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلل
انما هو في اسم الفاعل او المفعول بمعنى الحروف
لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا
وان كان بمعنى ارض واماما ليس في معنى الحروف
لانهم يقولون نحو المؤمن والكافر والصانع والحاد
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا
وكلام المفتاح والكشاف يفصح عن ذلك في غير
موضع ولو سلم فالمراد بولس كالمراذ تقسيم مطلق
لا استغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين
ياقونك الا زيدا واضرب القايى لا عمرو وهذا
ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثني والجمع لانه
يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثني انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يباين في فرد
الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعه
ولا يباين في خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا
رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان

وعددها كما يكون جوهرا فاما ان
فيه بالامالة على اسم فاعلم ان
اذا دخلت اللام على اسم فاعلم ان
باربها الى حقيقة معينة منه فاعلم ان
افراد امدة كونه حقيقة او تقديرها الى
لام العهد الخارجى اما ان يقصد الجنس
نفسه وح اما ان يقصد الصفات والخواص
الجنس نفسه كما في التعريفات والام الحقيقة
فه حيث هو كماله والام الحقيقة
الرجل خير من المرأة وسبب لاه الحقيقة
والطبيعة واما ان يقصد الجنس في
حيث هو موجود في ضمن الافراد بقية
الاحكام الجارية عليه الشائبة له في
ضمنها اما في جميعها كما في المقام المطابق
وهو الاستغراق اى بعضها وهو
المعهود الذهنى فان قلت هلا العهد
الخارجى كالذهن والاستغراق اى
بعضها كما جسا الى الجنس قلت لان
معرفة الجنس غير كافية في تعيين شئ

[illegible]

باعتبار مجموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنى ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين
من الاحاد والاثنى مع واحد اخر من المجموع والتقدير
ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان
زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار مجموع
الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاني جمع من
باعتبار مجموع فرد او فردين منه فهو متوجع بل هو
المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المقام في
قوله تعاربت ابي وهن العظم مني انه ترك جمع
العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا الصفة حصول وهن المجموع بوهن البعض
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صبغة
لجميع نحو هنت العظام عند حصول الوهن لبعض
من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في الفرد
وذلك لاننا لا نسلم صحت قولنا هنت العظام
باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في

فقط بطلان ما ذكره
 في قوله لا ينفك
 عن الجنس
 في قوله لا ينفك
 عن الجنس
 في قوله لا ينفك
 عن الجنس

في ان هذه العظام
 التي هي اجزاء
 من العظام
 هي اجزاء
 من العظام

في افراد العظام ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد
 هو الدال على معنى الجنس وقصد الى ان هذا الجنس
 الذي هو العود والقوام واشد ما تركب منه الجيد
 قد اصابه الوهن ولو جمع كان القصد الى معنى اخر
 وهو انه لم يرس منه بعض عظامه ولكن كلها بمعنى
 لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه
 الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كان وقع
 من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
 في الكلام ناظر الى تقي ما يقابله وهذا غير مناسب
 لتتمام هذا الكلام صريح في انه يصح وهنت العظام
 باعتبار دهن بعض العظام وذلك كل فرد فالتساخي
 بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لاضافات
 بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو
 جمع كان قصدا الى ان بعض عظامه لم يصبه الوهن
 ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو والبعض
 بقي خارجا كالواحد والاشين ومنشأ هذا التوهم
 سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع
 المعلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم
 الاصول والنحو وكلامه في الكشاف مشهور ايضا
 حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين ان
 ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله بريد
 للعالمين انه ذكر كلاما وجمع العالمين على معنى ما يريد
 شيئا من الظلم لاحد من العالمين وفي قوله تعالى ولا
 تترك
 خلقه فالنعم

ولا تكن للثانيين خصما اي ولا تخصم عن خاتين
 وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما
 يستحق بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا
 العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول
 والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراد
 ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد قصد هذا
 الى معنى آخر وهو التنبية على كون العالم اجناسا
 مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد
 شمول الاجناس وذلك انه اذا لم يكن الجمع مفيدا
 لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفردة كيف يكون العالمين
 العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل
 هذا الاتهام وايضا دلالة لقوله ليشمل كل
 جنس على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
 ماهيات مختلفة فتناولها الجمع بخلاف العظام
 وذلك لان هذه التفردة لا يوردها عقل ولا نقل
 وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل
 واحد من الافراد مثبتا كاف او منقيا مما قرر في
 ويشهد به الاستعمال وصريح به صاحب الكشاف
 في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
 صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد ومع
 في المعرف باللام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد
 صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
 الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب

في ان هذه العظام
 التي هي اجزاء
 من العظام
 هي اجزاء
 من العظام

فان هذه التفردة الى
 تناول الافراد المشتركة في مفهوم متوهم
 وهذا هو المراد من قيد الجنسية
 المقيدة في تعريف الجمع وان تلك الا
 فراد ماهيات مختلفة او امور
 متفقة فلا اعتبار به اصلا فكان الجمع
 والمفرد استغراقا حكما ولان الاحاد
 المتفقة كذلك يتناولون المختلفة
 لا سيد

وتضمنها لسان الضأ اليه أو المضاف وغيرهما
 كقولك في الأول عهدي حضر وفي الثاني عهدي
 ركب وفي الثالث عهدي سلطان عهدي تعظيما
 لسان المتكلم بأن عهدي سلطان عنده وهو وان
 كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما
 اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله أو غيرها
 أو لتضمنها تخبر المضاف نحو ولد الحجام حضر
 أو للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر وغيرهما
 نحو ولد الحجام يجالس زيدا ويأديه وقد تكون
 الأضاف لا غنايا عن تفصيل فتعذر نحو اتفق
 اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
 كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقدم بعض
 على بعض من غير من جم نحو حضر اليوم على البلد
 وكالتصريح بزمهم واهانتهم نحو علماء البلد
 فعلوا كذا وكسامة السامع أو المخاطب نحو حضر
 اهل السوق أو لتضمن الأضاف تحريضا على الكرم
 أو اذلال أو نحوها نحو صد يهلك أو عدوك
 بالباء ومنه قوله تعالى لا تضاربوا آلهم بولدها ولا
 مولود له بولدها فانه لما نهيت المرأة عن المضارب
 اضيف الولد اليها استعظافا لها عليه وكذا
 الوالد أو لتضمنها استهزاء أو تهكما نحو ان ركب
 الذي ارسل اليكم لجنون أو اعتبارا لطيفا بما زيا
 وهو الأضاف بأدق ملائمة من غير تلك واختصار

نحو

نحو كوكب الخرفاء أو لانه لا طريق الي احضار سوى
 الأضاف نحو غلام زيد بالباء أو لافادة الأضاف
 وتعميما كقولهم تدرك على خزاي الأرض النقم من
 لم يجتهدا يعني على جنس الخزاي وذلك لان الاسم
 المفرد حامل لعن الجندية والفردية فاذا اضيف
 اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان
 القصدير الي الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى
 ولا طائر يطير بجناحيه على ما ينبغي ان شاء الله
 تعالى وأما تنكيره فلا فرادى تنكير المسند اليه المقصد
 الي فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل
 من اقصى المدينة يسقى أو النوعية أي القصد
 الي نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة أي نوع
 من التعظيم غير ما يتعارفه الناس وهو غشاوة
 التعالي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم أي غشاوة
 عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية ويحول بينها وبين
 الإدراك لان المقصود بيان بقدر حالهم عن الإدراك
 والتعظيم ادل عليه واو في بتادية أو التعظيم أو
 التو التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه أو
 انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله أي قول
 ابن ابي السمط له حاجب أي مانع عظيم في كل
 امر يشينه أي يعيبه وليس له من طالب العرف
 أي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم أو التكرار
 كقولهم ان له لا بلا وان له لغنا أو التقليل نحو

الغنية

قوله أو لانه لا طريق الي فيه نظر لان
 النسبة الأضافية يجب ان تكون معلومة
 للمخاطب ايضا وهو إشارة الى نسبة
 خبرية فامكن الأضاف بطريق المعنى
 صوليه فيقال الذي هو غلام لزيد
 بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى
 هذا الوجه في الأيضاح ايضا لذلك
 مع انه مذكور في المفتاح هو سيد

المستفاد

نوع ۴

قوله اي كل فرد من افراد الدوائر
نظفة معينة او كل نوع من انواع
يخلق الى ان كل فرد من افراد النوع لم
الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد
الدوائر في شخص من الاشياء في هوبس

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بقدر من الافراد

المتصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال

او لكون الوصف مدحا او ذمما او ترها نحو قوله

زيد لعالم او الجاهل او الفقير حيث يفتي الوصف

اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعريف اما

بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون

المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف واشترط

هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تائيدا اذا

كان الموصوف متضنا لعني ذلك الوصف نحو

امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف

لبيان المقصود وتفسير كاسيا في ومنه قوله تعالى

وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه

الا امس حيث وصف طائرا ودابة بما هو من خوا

الجنس لبيان ان القصد فيها الى الجنس دون

الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة

التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجنا

وصفي مذكورين مثل امس الدابر واعلم ان

الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الوصف

لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب صحة

وقوع المفرد موقعا والمفرد الذي يسبك من

الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يات

التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان

الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص

الحاصل في المعارف نور زبد التاجر
او الرجل التاجر عندنا فانه كان
يحتل التاجر وغيره فلما وصفته
رفعت الاحتمال

وهو قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
فلا تبال وما نه واجبه ولا طائر الا ان كان فاذنك
ص وما من دابة في الارض ولا طائر الا ان كان فاذنك
لجناحيه قلت ذلك زيادة في الاضمار ليطير
الاحاطة كان قبل وما نه واجبه في التعيين و
الارضين السبع وضع طائرا ودابة قط في جميع
حيه من جميع ما يطير بجناحيه في جميع
ذلك ان النكرة في سياق النفي تقيدها في جميع
لكن نحو زانيراد به ما هو من الاعراب امس الدابر
واحدة وطين رجوا واحد فيكون
عربا فذكر وصف واحد فيكون
اي ارض كان وصف نسبة الجميع و
سم السوء فانصهر ان الاستغناء عن
وكلاهما في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
فلا تبال وما نه واجبه ولا طائر الا ان كان فاذنك
ص وما من دابة في الارض ولا طائر الا ان كان فاذنك
لجناحيه قلت ذلك زيادة في الاضمار ليطير
الاحاطة كان قبل وما نه واجبه في التعيين و
الارضين السبع وضع طائرا ودابة قط في جميع
حيه من جميع ما يطير بجناحيه في جميع
ذلك ان النكرة في سياق النفي تقيدها في جميع
لكن نحو زانيراد به ما هو من الاعراب امس الدابر
واحدة وطين رجوا واحد فيكون
عربا فذكر وصف واحد فيكون
اي ارض كان وصف نسبة الجميع و
سم السوء فانصهر ان الاستغناء عن

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

كاشفا عن معناه لقولك الجسم الطويل المريض

الصحيح يحتاج الى فراغ يستغل ويخفى في الكشف

قوله اي نحو هذا القول في مجر كون الوصف

لا في كونه وصفا للسند اليه قول اوس بن حجر

مرثية فضالة بن كلدة من قصيدته اولها ايتها

النفس اجلي جزعا ان الذي تخدرين قد وقع

الى قوله ان الذي جمع الساحة والخلة والبروق

بمعناه الالهي الذي يطن بك المظن كان قد

وقد سمعنا الالهي واليلعي الذي المتوقد وهي

اقام رفوع جرات او منصوب صفة لا سمعان او

بتقدير اعي وحيوات في قوله بعد عدة آيات

اودي فلا تنفع الاشاعة من امر لمن يجاول البد

فلا لعل ليس حسدا اليه وقوله الذي يطن بك المظن

الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن

الاصمعي انه سئل عن الالهي فانشد البيت ولم يزد

عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق

اذا امسه الشرحزوعا واذا امسه الخمر منوعا فان العلم

سرعة الخمر عند منس المكره وسرعة المنع عند

منس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يقع

تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النخاعة

التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل

النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع

احتمالا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان
 لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب
 عالم بانصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
 وانما يجيء بها ليخبر المخاطب الموصوف ويخبره
 عنده بما كان يعرف قبل من انصافه بمضمونها الصفة
 فيجب كونها صفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
 حصوله قبل ذكرها والا نشأته ليست كذلك
 فوقعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول
 فان قيل قد ذكر صاحب المفاتيح انكشاف
 في قوله تعالى وان منكم من ليبطئن ان التقدير
 اقسام بالله ليبطئن والقسام وجوابه صلة من
 قلنا من اذان الصلة هو الجواز المؤكد بالقسام وهي
 جملة خبرية محتملة للصدق والذب ولذا يقال في
 تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو
 نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم
 بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف
 الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان
 وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
 ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها
 الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة
 معلومة للمخاطب فيحتمل انهم ظنوا ذلك بان
 سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
 نار وقودها الناس ثم قال وانما جاءت النار هنا
 معرفة

هذه هي جملة ما يجب ان يتبين من قوله تعالى
 فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
 ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب
 فيحتمل انهم ظنوا ذلك بان سمعوا قوله في
 سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نار وقودها
 الناس ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة

وسبب ان في قوله تعالى
 فاتقوا النار التي وقودها
 الناس والحجارة ان الصلة
 يجب ان تكون قصة معلومة
 للمخاطب فيحتمل انهم ظنوا
 ذلك بان سمعوا قوله في
 سورة التحريم قوا انفسكم
 واهليكم نار وقودها الناس
 ثم قال وانما جاءت النار
 هنا معرفة

معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة
 التحريم نزلت اولاً بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
 بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً
 بها الى ما عرفت اولاً قلنا يمكن ان يقال ان
 يجب ان يكون معلوم التحقيق عند المخاطب
 والخطأ في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
 ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والشرك
 لما سمعوا الآية على ذلك فيوطئوا في سورة البقرة
 واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي
 تحقيق مفهومه وقد تولى اعمى جعله مستقراً تحقفاً
 ثانياً بحيث لا يظن به غيره نحو جلة زبد يد اذا
 ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند
 او حمله على غير معناه ومثل هذا وان امكن حمله
 على دفع التجوز او السهولكن فرق بين القصد
 الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهيم على ما
 اشار اليه صاحب المفاتيح حيث قال بعد دفع
 دفع التوهيم ومربحاً كان القصد الى مجرد التقرير كما
 يطلق عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل
 وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد مجرد تقرير
 الحكم ولم يبيّن ان اي موضع من بحث التقديم
 والتأخير يطلقنا عليه وهو خلافاً لما صدر به في نحو
 لا تكذبوا ان من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
 المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد

قوله قلنا يمكن ان يقال في قوله تعالى
 ان العلامة تصدى لبيان وجه تنكير
 النار في احدى الايتين وتفسيرها في
 الاخرى كما دل عليه قوله وانما جاءت
 النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم
 نكرة وبين ذلك بان الآية في سورة التحريم
 نزلت اولاً بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
 بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً
 بها الى ما عرفت اولاً قلنا يمكن ان يقال ان
 يجب ان يكون معلوم التحقيق عند المخاطب
 والخطأ في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
 ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والشرك
 لما سمعوا الآية على ذلك فيوطئوا في سورة البقرة
 واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي
 تحقيق مفهومه وقد تولى اعمى جعله مستقراً تحقفاً
 ثانياً بحيث لا يظن به غيره نحو جلة زبد يد اذا
 ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند
 او حمله على غير معناه ومثل هذا وان امكن حمله
 على دفع التجوز او السهولكن فرق بين القصد
 الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهيم على ما
 اشار اليه صاحب المفاتيح حيث قال بعد دفع
 دفع التوهيم ومربحاً كان القصد الى مجرد التقرير كما
 يطلق عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل
 وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد مجرد تقرير
 الحكم ولم يبيّن ان اي موضع من بحث التقديم
 والتأخير يطلقنا عليه وهو خلافاً لما صدر به في نحو
 لا تكذبوا ان من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
 المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد

[A large section of the manuscript page containing dense handwritten text in Arabic script.]

قوله او انك جعلت الخ **اقول** وذلك
لتعاونهم واشتراك مصالحهم واشتراك
مضادهم ووضوكلهم بما فعل بعضهم وعلى
هذا الوجه لا يكون توهيم عدم الشمول
في لفظ القوم اذ علم انه اريد به الكل
لكن توهيم عدم الشمول في لفظ القوم
اذ علم انه اريد به الكل لكن توهيم ان
الفعل المنسوب الى الكل لم يصدق عليهم
لعمم بعضهم وانما نسب الى كلهم بما ذكرناه
في التاكيد في الكلام مجازا اذا استدلوا بما ذكرناه
في المجاز بكل واخوانه وضع لتوهم
ان جاء في الحديث فانك اذا

[illegible]

ان قصد يعطى الي ان قصد به وضع
الاسماء لم يغير الاضغاض
ولا يوجب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

كلام الخفاء وتقدير ذلك ان لفظ الهي حامل للمعنى
 الجنسية اعني الآلهة ومعنى العدد اعني الاثنينية
 وكذا لفظ اله حامل للمعنى الجنسية والوحد والفر
 المسوق له الكلام في الاول النسخ من اتخاذ الاثنين
 من الآلهة لانه اتخذ جنس الآلهة وفي الثاني ان
 الواحد من الآلهة لا اثبات جنسه فوصف الهين
 باثنين واليه واحد ايضا حال هذا الغرض وتفسير
 وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال
 الاسم الحامل للمعنى الافراد والتثنية لانه على شيئين
 على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة
 على ان المعنى منهما والذي يساقيه الحديث هو
 العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي
 يقرره ويحققه ولم يخصصه تأكيد صناعي لانه انما
 يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فيها
 وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف
 ان الهين اثنين ونسخة واحدة من التاكيد الصانع
 ليس بشئ اذ لا دلالة للكلام عليه بل اورد في الفصل
 قوله نسخة واحدة مثلا لوصف المؤكدين من الدابر
 فالحق ان كلام الاثنين وواحد وصف صناعي
 للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في
 الارض ولا طائر يطير بجناحه حيث جعل في
 الارض صفة لدابة ويطير بجناحه صفة لطائر ليدل
 على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في

في
 والتفسير

باب

باب الوصف فالآية تستلزم ان الوصف فيها
 للبيان وتقرقان من حيث انه في الهين اثنين
 واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس
 وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحه لبيان ان
 القصد الى الجنس دون العدد وتقرر بهذا البحث
 على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه يتبين ان
 لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب
 المفتاح والمصنف على ما توجه القوم واستدل القلاء
 في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
 معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه
 تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن
 الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية
 والوحدتين في متبوعها لكونا وصفين بل
 ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعها الى احد
 جزئيه اعني التثنية والوحد دون الجزئية
 اعني الجنسية فكل منهما تابع في صفة يوضح متبوعه
 فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريدانه
 لم يذكر الابدال على معنى متبوعه فلا يصح التفسير
 على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او
 تأكيد او مدح او تحذير وان اريد ذكر ليدل على
 هذا المعنى ويكون الغرض من دلالة عليه شئ اخر
 كالتمخيص والتاكيد وغيرها فيجوز ان يكون
 ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحد

في
 به انه
 في

[illegible]

قوله وهو الذي يكون الخ **الاول** يكون
قد توم عكس ذلك فسمائنا الخامسة
البدل يسمى يدل الكل من البعض وتتمثل
لم بقوله نظر الله اعظمها وفنوها بحسن
طلوع الطلحات ونحو تلك نظر الى القمر
اذا جعل القمر جزء من الفلك وانت
تعلم ان ذلك اثبات باب ما
يحتل غيوه يبد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

دون البعض لان ما صدق عليه ثلثي هو عين ما
صدق عليه الهمزة وسلب عرو ثوبه في بدل الهمزة
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا يقضيه
ويكون المبدل منه مشتقاً عليه لا كما اشتكال المظرف
على المظرف بل من حيث كونه دالاً عليه ومتقاضياً
له لوجه ما بحيث يبقى لنفسه عند ذكر المبدل منه
منشوقاً الى ذكره منتظرة له فيجى هو مبتدأ وخاضع
لها اجل اولاً وسكت عن بدل الفلظ لانه لا
يقع في غير الكلام فان قلت لم قال هذا الزيادة
التقرير فكيف التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا
من لفظ المفتح على حادة افتناناً في الكلام
وهو من اضافة المصدر الى المفعول واضافة

في العلم بالذات في بيان توابع المعاد بالذات
 وهو لا يغفل عن ايضاح ما لما قصد بهما فيكون
 المقصود ما قدم بهما في ايضاح
 والاضحى في الايضاح
 علم ما ذكره في الايضاح
 في العلم بالذات في بيان توابع المعاد بالذات
 وهو لا يغفل عن ايضاح ما لما قصد بهما فيكون
 المقصود ما قدم بهما في ايضاح
 والاضحى في الايضاح
 علم ما ذكره في الايضاح

بوجه و انبیا بن بعضه
فی باب العطف و نه
ما عناه من الاعتراف
بحسب القوة والضعف
او الحال او الشغل
فان المبرور فی قوله
مررت بنجد و حماد
بعد عرفا مرورا
واحد و فی قوله مررت
بنجد فحماد بعد مرور
دین هو سید

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله

انما هو الذي لا يملك
 ان يملكه الله تعالى
 انما هو الذي لا يملك
 ان يملكه الله تعالى
 انما هو الذي لا يملك
 ان يملكه الله تعالى

حتى خالده هذه الثلاثة تسترك في تفصيل المسند
وتختلف من جهة ان القارئ يدرك على ان لا يسه
الفصل للتابع بعد ملايسة المتنوع بلامه
ونتم لذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه
دلالة على ان ما قبلها مما يتقضي سنا فتبا الى ان
يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوي
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارج عن الجواز
ان يكون ملايسة الفصل لما بعدها قبل ملايسة
الاجزاء الاخرى نحو مات كل اب لي حتى آدم اوفي
اثنا بها نحو مات الناس حتى الانبياء اوفي زمان
واحد نحو جاء في القوم حتى خالد اذا جاء اول
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فغني تفصيل
المسند في حتى انه يعتبر في الذهني تعلقه بالمتنوع
اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوي اجزاء المتنوع
واضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء
وتم وحتى يشمل على تفصيل المسند ايضا فكل
الاحسن ان يقول اول تفصيلها معا قلت ذكر
الشيخ في دلائل العجز ان النبي اذا دخل على كلام
فيه تعقيد بوجه ما يتوجه الي ذلك القيد ولذلك
الاثبات وحلة الامران ما من كلام فيه امر لا يبد
على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو
العرض الا وهو العرض الخاص والمقصود من الكلام

فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلو ويراد
به التابع نحو اهجيني زيد اذا اهجيك على خلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فتخرجان زيد
غلامه او اخوه او هماره بدل غلط لا بدل اشتراك
على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاستعمال لا يتخلو عن ايضاح البتة لما فيه من
التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الجاهل
الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما
مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة فاعرف
والايضاح كما وقع في المفتح واما العطف
اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل

قوله فكان الاحسن الخ **اقول** الفعل بان
ذكرهما معا احسن كلام حسن واحسن
منه ان يذكر احدهما في ذلك الى ما يتفرع على اختلاف
العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقدير
والايضاح المبدل في التمثيل بيدل الاشتمال
واودع بيدل البعض واخر منهما بيدل الكل
ببناء علوان الايضاح في بدل الاشتمال
اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل
الكل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان
الكلام في تخصصات المسند اليه والتخصيص
في الاولين اظهر والمضغ لما اقتصر على
التقرير ابتداء في التمثيل بيدل الكل اظهر
فيه وعقبه بيدل البعض لانه اقرب
اليه في ذلك منه بيدل الاشتمال فكلما

المستداليه مع اختصار نحو جاني زيد وعمرو فان
فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لثبوت
الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او
تاخر او مقية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو
جاني زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع انه ليس من عطف المستداليه بل من عطف الجملة
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد
المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او
متزامنا كذلك اي مع اختصار واحترز به عن
نحو جاني زيد وبعده عمرو بيوم او سنة وما
ذلك نحو جاني زيد ففروا وثم عمرو او جاء القوم

Handwritten manuscript page from the Voynich manuscript, featuring dense script in a single column. A prominent red initial or marker is visible near the center.

في إني قد فعلت
 وبتحريه اليه مع
 الخلف العام الذي قام
 بتغيير المسند في القديم
 فإني أستبعد من البعد
 بالظن في الإتيان العطف
 وليس في الكلام باعت
 بتغيير المسند أيضا
 صريح الاستاذ هو

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript. The text is dense and written in a cursive style. A prominent red word, possibly "قوله" (Qawlu), is visible in the center-left area.

قوله واما على مذهب الجمهور في الكلام هو المنفي ولم يعرف
 ان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يعرف
 الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يتكلموا
 يقال الحكم هو المنفي حيث يعتقد نسبة
 اعم منه ان يكون اشياء او نفيها فمفاد
 المنفي الى الاول نفيها ثم صرف عنه الى الثاني
 اشياء او جعل الاول في حكم السكوت عنه
 واما من يقول ان المنفي منف عن الشيء ثابت
 للتابع ولا وجود للصرف على قول هو

في نسخة ١٢٩١
 في نسخة ١٢٩٢
 في نسخة ١٢٩٣
 في نسخة ١٢٩٤
 في نسخة ١٢٩٥
 في نسخة ١٢٩٦
 في نسخة ١٢٩٧
 في نسخة ١٢٩٨
 في نسخة ١٢٩٩
 في نسخة ١٣٠٠

في نسخة ١٣٠١
 في نسخة ١٣٠٢
 في نسخة ١٣٠٣
 في نسخة ١٣٠٤
 في نسخة ١٣٠٥
 في نسخة ١٣٠٦
 في نسخة ١٣٠٧
 في نسخة ١٣٠٨
 في نسخة ١٣٠٩
 في نسخة ١٣١٠

التيوت له ففني ما جاني زيد بل هو بل ما جاني
 فقدم بحرف وحقق وجر زيد و عدم مجيء في الكلام
 او مجيء متحقق فصرف الحكم في مثبت ظاهر وكذا
 في المنفي على مذهب الميرزا واما على مذهب الجمهور
 ففيه اشكال فان قلت قد صرح بن الحاجب
 بان بل في مثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب
 الميرزا لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل
 الفلظ قلت معارض بما ذكره بعض المحققين
 من النجاة ان بدل الفلظ مع بل فصيح مطرد في كلامهم
 لانها من صيغة لتذكر مثل هذا الفلظ او الشك
 من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع
 في الشك نحو جاني زيد او عمرو او الاربعة نحو انما
 او اياكم لعل هدي او في ضلال مبين او للتخيير او
 للاباحة نحو ليدخل الدار زيدا وعمرا والفرق بينها
 ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدها فقط بخلاف
 الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث
 مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومساعدة السكاك
 من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان
 ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقعها تفسير
 للتخيير المجزوم من غير عادة الجار والتضيق المتصل
 المرفوع من غير تأكيد وفصل بقوي مذهب الجمهور
 وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب
 المسند اليه بضمير الفصل وانا جعله من احوال

المسند اليه

المسند اليه لانه يقرن به اول اولاد في المعنى عبارة عنه
 في اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول قال لانه
 لتخصيص المسند اليه بالمسند منها هو تخصيص المسند
 بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في الفتاوى
 انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند
 على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند
 على ان التحقيق ان فائدة راجع اليها جميعا لانه
 يجعل احدهما مخصوصا ومقصورا والاخر مخصوصا
 به ومقصورا عليه فلتخصيص اي المسند اليه بالمسند
 يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا
 زيد هو القيام ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز
 الى غيره ولهذا يقال في تأكيد الامر فان قلت الذي
 يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
 هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه
 بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن
 غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور
 هو المذكور بعد ليا على طريقة قولهم خصصت
 فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من
 بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل
 هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
 مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا
 معنى قصر المسند عليه الا ترمي الى قولهم في اياك
 نعيد معناه تختصك بالعبادة لا نعيد غيرك

في نسخة ١٢٩١
 في نسخة ١٢٩٢
 في نسخة ١٢٩٣
 في نسخة ١٢٩٤
 في نسخة ١٢٩٥
 في نسخة ١٢٩٦
 في نسخة ١٢٩٧
 في نسخة ١٢٩٨
 في نسخة ١٢٩٩
 في نسخة ١٣٠٠
 في نسخة ١٣٠١
 في نسخة ١٣٠٢
 في نسخة ١٣٠٣
 في نسخة ١٣٠٤
 في نسخة ١٣٠٥
 في نسخة ١٣٠٦
 في نسخة ١٣٠٧
 في نسخة ١٣٠٨
 في نسخة ١٣٠٩
 في نسخة ١٣١٠

بمحرر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

کون

الملك لان التخصيص بالملك
 هو آتوم المسند اليه
 او اخذ غاية ما يقارن
 في تخصيصها ان الضمير
 هو كان موحدا في الحكم
 فتخصيص الاشياء بالملك
 ليس دأ عنه ذلك الا في
 فكلان فتخصيص الاشياء
 قد تفوق ما يتفحص
 واذداد به هو يميز

بغيره وما انت عليه بوجيل ومات بطار الد
اموا ونحو ذلك مما الخريفه صفة لافعل وفيه
لظهور ان المحصر في قولهم منهم خفوف غير مناسب
للمقام واجيب ايضا بان لا يريد بالتحصيل هنا
المحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون
الخبر مأم النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعنى وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القادر
اورد في دلائل الا حجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد
التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي عليه اي قصر الخبر الفعلي
عليه والتقييد بالفعل بما يقع من كلام الشيخ وان لم
يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالمحصر فيما اذا كان
الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بغيره ان ولي
عرف التقي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي
بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا
قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم
يفيد نفى الفصل عن المذكور وثبوت لغيره على الوجه
الذي نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا
الا في شئ ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى
كونك القائل لا نفى القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك قابلا لان التخصيص انما هو بالنسبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهل البيت
عليهم السلام

قوله نحو ما انا قلت هذا الخ **اقول** التقديم
في هذا المثال لما افاد نفع الفعل من المذكور
اعنى السند اليه وبشوة لغوه لم يكن
مفيدا تخصيصه بالخبر الفعلي بل تخصيصه
غيره به وتلخيص ان النزاع اذا وقع
في فعل واديد تخصيصه بذلك التخصيص
مستل على اثبات ونفي فربما يصح
بالاثبات وحده وينفي فربما يصح
بالانفاس في حاجتك وبما يعكس كقولك
انا قلت هذا وبما يصح وبما يعكس كقولك
خلاف المقام وعلى كل تقدير
تخصيص الفعل بما
لا مانع

منه هـ والله اعلم
بنيته صلى الله عليه وسلم
والله اعلم بالصواب
هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الحلي رحمه الله تعالى
في تفسير القرآن الكريم
وهو كتاب نفيس
يشرح فيه آيات
القرآن الكريم
معتمداً على
التفسيرين المشهورين
الذين هما التفسير
الطبرسي والتفسير
القمي مع إضافة
إليه ما وجد في
أصول الحديث والفقهاء
الحنابلة وغيرهم
من المفسرين
والكتاب مشتمل
على جميع الآيات
التي هي في القرآن
الكريم وهو كتاب
مفيد جداً للدارسين
والمتبحرين في علوم
الدين

جاء في نسخة أخرى
من هذا الكتاب
أنه قد كان
بالشيخ المذكور
هذا الكتاب
في سنة ١٢٠٥
هجرياً الموافق
لسنة ١٨٢٠
ميلادياً

الي من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او
 انفرادك به دونك لا بالنسبة الي جميع من في العالم وهذا
 اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن
 المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري
 لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قابلية
 هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري
 نفى قابلية عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند
 قصد هذا المعنى ان يوفق المسند اليه ويقال ما قلته
 انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على نفي
 التقديم لغيره من آخر غير التخصيص كما اذا طلق المخاطب
 بك ظنتي فاسد بين احدهما انك قلت هذا القول
 والحق انك تعتقد ان قابله غيرك ويقول لك انت
 قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري فضلا
 الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه
 وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال
 بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري
 فانه لا يصح ولا ما انا بنيت احدا لانه يقتضي ان
 يكون انسان غير المتكلم قد راي كل احد لانه قد نفي
 عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان
 يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال
 المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد
 من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقييد
 بثبوت لغير المذكور هو بجئته الفعل الذي نفى عن المذكور

وفيه نظر لانا لا نسلم أن النفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الأول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي إثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكر في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه مراد من الكاتب والصواب ما اننا رأيت كل احد واعتذر بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن بمنزلة بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما اننا رأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا هو دخول بين عليه وعود خبر الجمع اليه في قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله وكما منكر من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى كسنت كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس منبئا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما نوهه البعض وظاهر كلام الصحاح انه يجب وضع اللغز لانه قال هو اسم لمن يصطاد ان يجا طيب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على

[illegible]

مختار

۱۰

[illegible]

الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
 هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى
 منه زيد فلا استثناء انما هو من اثبات دون النفي
 فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت
 لست الذي ضرب الا زيد فكأنه اعتقد ان انسا
 ضرب كل احد الا زيدا وانما ذلك الانسان فقيت
 ان تكون انت ذلك الذي التعيين به ان ما ذكره
 المصنف ليس مخالفة له بل هو الذي لا يبين
 اثرها في قولنا ما انت كذا فلو كان في سورة
 الفاتحة فانه لا احتجاج فيه عند المصنف لحواله
 ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة
 وعندهم يتبع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة
 للشك في غير مقروءة له لما مر هذا محال ولا عطف على
 ان وفي حرف النفي والعنان ولي المسند اليه المقدم
 النفي فهو يفيده التخصيص فطعا سواء كان منكرا او
 معر فامظرا او مضرا وان لم يلزم حرف النفي بان لا
 يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا فت او يكون لكن
 قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما فت
 فقد يفيد التخصيص وقد يفيد النفي واليه اشار
 بقوله فقد ياتي اي التخصيص للتخصيص ردا على من
 انفراد غيره اي المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي
 او زعم به مشاركة اي الغيرية اي في الخبر الفعلي نحو
 انا سعت في حاجتك لم زعم ان غيرك انفر بالسعي

تنفي

في حاجته او كما شاركك فيه فيكون على الاول قصص
 وعلى الثاني قصصا فراد ويؤكد على الاول بنحو لا يفر
 مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
 وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا
 وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد
 دفع شبهة خالجت قلب السامع والتبهي في الاول
 ان الفعل صدر من فرك وفي الثاني انه صدر منك
 بمشاركته الغيرية لا اليه صريحا ومطابقة على دفع
 الاول بنحو لا غيري وعلى دفع الثاني بنحو وحدي
 العكس وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع
 دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان
 تقر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء
 الجزيل لا الى ان فيه لا يفعل ذلك وسبب تقوية
 تكرار الاسناد كما نذكر في باب كون المسند جملة وكذا
 اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت
 ما سعت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي
 وقد ياتي للنفي ولم يقل المصنف الا به ليقرب
 عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه يحمل
 الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه
 استلحق الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت
 مع انه فيه تأكيد ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد
 المحكوم عليه لا اله الا الله لعدم كونه فقولنا لا تكذب
 نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكده على

قوله والشايع العلامة الخ **القول** وذلك لانه ان قصد ما ذكره
المعنى الجاهل ومنه فان لم تعرف فانه كان سهوا على ما يقتضيه
كلامه حيث قال فيكون سهوا ان لم تعرف وان عرفت ونسب
كان ضياعا وان قصد به معنى اخر لازما لذلك المعنى كان يجوز
واعلم ان الشايع العلامة جعل الضمير في قول بل اذا تلت ابتداء
راجعا الى المثالين وبالذكور والمقول وجعل قول غير نون
بمخوف او سهوا او ضياعا متعلقا بقول صحيح غير ان كتاب
ولهذا قال في تفسيره صحيح غير ان كتاب مخوف او سهوا او ضياعا
والفعلية عن مرجع الضمير وهو المثال الاخر على التي اضعفت في
هذه الورقة وقد تعرض لبيان حال انا اضعفت في ما جعلنا
في الاصل او سكت عن بيان حال اضعفت في ما جعلنا او سكت

قال انما بعثت في الامم
الانبياء لنزولهم في الدنيا
في الامم على الافانمة وبعث
الاسمى غير ظاهري وبعث
الانبياء على الافانمة وبعث

مؤلف

بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدركه الرجل
 هوام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد
 فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال
 ولم يدركه امرجل هوام رجلا او اعتقد انه رجلا
 ولفظ دلائل الى انما هو مخصص عن انه لا يدخل في تخصيص
 الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاني على معنى
 ان الجاني من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
 ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بين المصنف على انكر
 فهو للتخصيص قصدا وليس في كلام الشيخ ما يشعر
 بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار
 في موضع من دلائل الاما الى ان البناء على المنكر
 ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس
 او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند
 تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاك
 على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه بقيد التخصيص
 لكن خالفه في شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ
 على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص
 قطعا ولا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
 مضرا كان الاسم او مظهرا معرقا او منكرا مثبتا كان
 الفعل او منفيًا وعلى ما ذكره المصنف ان كان الاسم
 نكرة فهو ايضا كالمعرف للتخصيص قطعا وظاهر
 كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه
 قائل بالحصر في خواصه ببسط الرزق والله يستهزئ
 بهم

لكن

والله يستهزئ بهم واحتماله ما للسند اليه مظهر معرف
 ومذهب السكاك انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
 ان لم يمنع منه مانع كما سيبي وان كان معرفة فان
 كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البته وان كان
 مضرا فان قدور كونه في الاصل مؤخر فهو للتخصيص
 والا فالتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي
 حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم
 بين النوعين ان قد اتاك آت قولنا قد يدركه نحو
على ان قد اتاك آت انا ما قطع لا يجهل التقديم وكبره
 فن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد نفى
 والى هذا اشار بقوله اما انه قال التقديم بقيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخر على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قد اتاك آت فانه يجوز ان يقدر
ان اصله مت انا فيكون فاعلا في المعنى وان كان
في اللفظ كائدا للفاعل والي انما بقوله وقدر
عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخر على
انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرط
فلا يفيد التقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرط
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير
كما اشار اليه بقوله جاز تقدير التاخير كما مر
في نحو انا قد اتاك آت ولم يقدر اولم تجز اصلا تخويز
قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم

انا

لما سئل عنهما كما مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون
 نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
 تقدير كونه في الاصل مؤخر على انه فاعل بمعنى فقط
 لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
 زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التوكيد
 مثل زيد قام استثناء السكالي واخرج من هذا
 الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
 ليكون فاعلا مضمونا في قوله اذا جاءني رجل
 قوله واستثنى المنكر من باب واستر وانه
 المنكر الذي ظنوا اي على القول بالابدال من
 الضمير يعني قدر ان اصل جاءني رجل على ان رجلا
 يدل من الضمير في جاءني لا فاعله وانما جعله من
 هذا الباب ليلا يتفي التخصيص اذ لا سبب له
 سواء اي سوي تقدير كونه مؤخر في الاصل على
 انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم
 يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعروف فانه يجوز
 وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا
 يرتكب الا هذا الضرر وهو في المنكر دون المعروف
 ثم قال بشرطه اي شرط المنكر من هذا الباب
 واختار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص
 مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر اي معناه
 رجل جاءني لا امارة او لارجلان دون قولهم
 شراهم ذاتا فان فيه مانعا من التخصيص
 اتم

اي التخصيص

اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا
 ان يواد المهر شر لا غير لان المهر لا يكون الا شر
 اظهره الخ لعل لا يهر ولا يفزعه واما على
 التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد
 فلينبه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
 اي موارد استعمال قوله شر اهر ذاتا لان
 لا يستعمل عند القصد الي ان المهر شر لا شر
 وهذا ظاهر فاذا قد صرح الآية بتخصيصه حيث
 تناولوا بما هو ذاتا شر فالوجه اي وجه الجمع
 بين قول الآية بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من
 التخصيص تقطع شان التثنية اي جعل التثنية
 للتقدير والتحويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى
 شر قطيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع
 من التخصيص الجنسي والفرد فينبغي التوفيق
 بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مختصة
 بالوصف المقدار المستفاد من التنكير لان الآية قد
 صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تناولوا بما هو
 ذاتا شر الا شر ولقائل ان يكون يقول بعد ما جعل
 التنكير للتقطيع للمحصل النوعية لا بد من اعتبار
 كونه في الاصل مؤخر على انه فاعل بمعنى فقط كما
 هو مذهبه ليفيد الحصر فينبغي التوفيق والتكريم
 الموصوفه يصح وقوعها مبتدا كالعرف فلا يصح فيها
 انكأب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعروف

واحد

لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا المبدأ يقال انه
 اشترط اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة التقديم
 والحصر هنا ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف
 بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفى الحكم
 تمامه فقولنا رجل طويل معناه لا قصر من غير
 تقدير كونه مؤخر يدل على هلا انه قال بالتخصيص
 الحصري في نحو قولنا ما ضربت الكراهي تلك وهو
 معنى ما ضربت اياك الا كبر وفيه اي فيما ذهب اليه
 السكاكي واجتبه لذهب نظر اذ الفاعل اللفظي والمفعول
 كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على
 حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
 امتناع التقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما
 فلا امتناع في تقديمهما وانما كان يجوز تقديم المعنوي
 دون اللفظي تحتمل لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم
 بوجه والتابع محتمل على سبيل الضم من التابعية
 وهو جائز كما في جرح فظيفة واخلاق ثياب وقول
 المؤمنين العايدات الطير لانا نقول لانسلم ذلك
 بل انما يمنع تقديم ما دام فاعلا واما اذ جعل مبتدأ
 واقعة مقامه ضمير فلا ويجوز الضم في التابع دون
 الفاعل تحتمل ولا استدلال بالتوقع فاسد لان هذا
 اعتبار محض منافكا تغير في جرح فظيفة فلنغير في
 زبد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
 مستبعد بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه

حال

حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
 بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشعر
 فان كله تاكيد لذلك الشعر والعطوف في قوله عليك
 ورحمة الله السلام على وجه وببيت الخامسة
 لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الا حيا بعدد من شدة
 ثم اشكتك لاشكائك وسأكنه قبحا بسجارا وقبر على فائدة
 فان قوله وسأكنه عطف على قبر فغوا نوات وهو في
 قولنا انا فت وابت قت وهو قام عند التخصيص ليس
 مبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحا مقدم عليه
 فغلبه وكذا رجل جاني يدل اصطلاحا قلت امتناع تقديم
 التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير
 في قوله والمؤمن العايدات الطير عطف باللعان اذا
 لا موصوفا ولا تقفوا على امتناع ما جاء في هذا اخوك
 احد بالرفع على البدل لا امتناع تقديم البدل ومنع
 هذا محض مكابر ودليل اختراع تقديم الفاعل وهو
 التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا
 كله ذلك الشعر فيجوز ثبوت كون البيت مما يستشهد
 بحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة
 قوله قبل المحاق على الشعر وكان قوله ذلك الشعر بدلا
 وتفسيره ولو سلم فيكون شاذ او محمولا على الضم
 فلا يدل على جواز في السعة ولو سلم فيه تقديم
 على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على الفاعل
 ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو

الكدر
 سنجار وقهد
 مواضع

في بعض النسخ لا يضاف معنى
عادف السند والفظا هو
عادف السند واللفظ
تماما كونه هـ سبب

३४

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

الجزئية اتم منها الصدق عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا انسان لم يقع موجب ممله معدولة المحول يكون
معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة الممله المعدولة المحول في قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع نحو لم يقع بعض الانسان بمعنى
انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في الممله
بنفي الصدق القيام عما صدق عليه الانسان اعم من
ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق
نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق
انسان لم يقع صدق لم يقع بعض الانسان وبالعكس
اذا التقدير وجود الموضوع ففي قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفى الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
الموجودة الموضوع ايجابا يكون الحكم منقيا عن كل
فرد من الافراد او بان يكون الحكم منقيا عن بعض
الافراد ثابتا البعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منقيا عن
البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقع
يدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كانت
تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقع نفى الحكم عن كل
فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول

واما

واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقع انسان سالب
ممله لا سور فيها والسالبة الممله في قوة السالبة الكلية
المقتضية النفي تحولا شئ من الانسان بقاء وانما قال
في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة
الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض
وثبوت لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفى الحكم عن جملة
الافراد فامار يلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة
الكلمية فانها تقتضي بصرها نفى الحكم عن كل فرد ولما
كان المقرر عندهم ان الممله في قوة الجزئية وقد حكم
هنا باتمام في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشاد
اليه بقوله لو ردد موضوعها اي موضوع الممله
نكرة غير مصدرة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة
كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة
كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي
تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في
الاثبات كالمصدر بلفظة كل فعند ورودها في
سياق النفي انما يفيد نفى العموم لا عموم النفي لان رفع
الايحاء الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة
الممله في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقع انسان
نفى الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظه كل وقلنا لم
يقع كل انسان فلو كان معناه ايضا نفى الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معناه نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا

عن كل فرد

قوله وانما قال في الاول المستلزمة وهنا
المقتضية الخ **اقول** العبارة العارضة
ان يقال كان مفهوم السالبة العارضة
منحيا نفى الحكم عن بعض الافراد
وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد
ولكنه مستلزمة لان يحتمل الخ والاقرب
ان يجعل عطفا على اخرت هو سيد

فالحاصل ان التقديم قبل كل سلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب ليكون كل التأسيس للتأكيد
والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يتناول
افادة احد هذين المعنيين ففقد انتفاء احدهما ثبت
لاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل
انسان لم يقع لا فادة النفي عن الجملة ولم يقع كل انسان
لا فادة النفي عن كل فرد لانسانه يجب ان يكون كل
انسان لم يقع لا فادة النفي عن الجملة ولم يقع كل انسان
لا فادة النفي عن كل فرد تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة
الاولى اعني المرجية المهله المعروفة المحمول نحو انسان
لم يقع وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة
المهله نحو لم يقع انسان انما افادة لا اسناد الى ما
اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك
اي الاسناد المضاف لهذا المعنى بالاسناد اليها اي
الى كل لان انسانا قد صار مضافا اليه فلم يبق مستند اليه
فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا
مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تأسيسا لا تأكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفاده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقع وعن كل فرد في لم يقع
كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل استي
ليكون كل تقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا

بان

بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل افادة معنى
كان حاصله بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشاري
منع آخر على تقدير ان يكون التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهله نحو لم يقع
انسان اذا افادة النفي عن كل فرد فقد افادة النفي
عن الجملة فاداحت كل على التأسيس على افادة النفي
عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقع كل انسان نفي
القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تأسيسا بل
تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصله
بدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلناها للنفي عن
فرد وقلنا لم يقع كل انسان لعموم السلب مثل لم يقع
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس اذ لا
تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيد
على الآخر والحاصل ان لم يقع انسان لما كان مفيدا
لنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكل
المعنيين حاصل قبل كل فعل ايها هل يكون تأكيدا
لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل
على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس
لا يقال دلالة قولنا لم يقع انسان على النفي عن جملة
الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقع كل انسان
بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانا نقول اما ان
يشرط في التاكيد اتحاد الداليتين او لا بشرط

معنى م

فان لم يشترط لزوم ان يكون كل في قولنا لم يقع كل انسان
 تأكيد سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
 لزوم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقع عند
 جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيد لان دلالة قولنا
 انسان لم يقع على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر
 وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما
 بان يكون منقيا عن كل فرد او بان يكون منقيا عن
 بعض الافراد ثانيا للبعض الآخر او بان يكون محتملا
 للمعنيين والمستفاد من لم يقع انسان هو القسم الاول
 فقط فالجمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا
 لم يقع كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد
 على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد
 على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا قطعيا لان هذا
 المعنى لم يكن حاصللا قبله فليتنامل ولان التاكيد للنفي
 اذا عمت كان قولنا لم يقع انسان سائبا كلية لا ماملة
 كما ذكره هذا القائل بل لانها قد بينت فيها ان الحكم مستلزم
 عن كل واحد من افراد من افراد الموضوع لا يقال
 سماء ماملة باعتبار احوال السور اعني اللفظ الدال
 على كلية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب
 القوم ان الماملة هي التي يكون موضوعها كلها وقد
 اهل فيها بيان كلية افراد الموضوع لا يقال سماء اي
 لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد
 الموضوع او بعضها والكلية هي التي بينت فيها ان

كل فرد

كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على قولنا لم
 يقع انسان انها هو تعريف الكلية دون الماملة
 واما انه لا سور فيها فنوع اذا التقدير انه بين
 فيها ان الحكم مستلزم عن كل فرد فلا بد لهذا
 البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نغني بالسور
 الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلية
 لا شي ولا واحد فلم يقصدوا الاختصاص فيها
 بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية لقولنا
 طرا واجمعي وخذ لك نصا عليه الشيخ في الاشياء
 وهما يجوز ان يكون هيئة القضية وكون المتور ٤
 نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية
 انه في الوجه سور الجزئية على ما قال في الاشياء
 ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما او
 ادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا ماملة في
 لغة العرب وقال عبد القاهر في تقريران كل
 نكرة تكون لشمول النفي واخرى لنفي التثنية ان
 كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرب عن ادائه
 سواء كانت معمولة لاداء النفي ولا وسواء كان
 الجز فاعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يمتنى المرء
 يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير
 نحو قولك ما كل متنى المرء حاصل او حاصل على
 اللغة المحاذية او التميمية او معمولة للفظ النفي
 اما ان يكون عطفيا على داخلة في حيز النفي واما

يراد ان بعضها كان وبعضها لم يكن وفيه نظر لانا
 نخبره حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله
 تعلى واسه لا يجب كل مختار فخور واسه لا يجب
 كل كفار انهم ولا تنفع كل خلاف مربي فالحق ان
 هذا الحكم الذي لا كلي والا اي وان لم يكن داخله
 في خبر النفي بان قد تمت على النفي لفظا ولم تقع
 معمولة للفعل المنفي ثم النفي كل فرد مما اضيف اليه
 كل وافاد نفي اصل الفصل عن كل فرد كقول النبي
 عليه السلام لما قال له دو اليدين اقصرت الصلاة
 بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسبت يا رسول الله
 كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحدا منها لا القصص
 ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل
 فرد ورد قوله اي قول ابي النعمان قد اصبحت ام
 الخبار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى
 لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المصنف
 العتد في اثبات المطلوب الحديث وشعر في النعم
 اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
 السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد
 ثبوت احدهما على الايهام في اعتقاد المستفهم فجاز به
 اما بالتعيين او بنفي كل منهما مرة اعلى المستفهم ونحوه
 له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الحكم لانه لا يصدق
 ثبوتها جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا
 لكل منهما والثاني انما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل
 ذلك

ذلك
 لم يكن قال له دو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
 كل ذلك لم يكن سلبا كلييا لهما مع بعض ذلك قد كان
 رداله لانه انما ينفي في كل منهما والقصر والنسيان
 لا ينفيهما جميعا اذ لا يحجب الجزى برفع السلب الكلي
 لا السلب الجزى واما الاحتجاج بشعر في النفي فلا
 فصيح والسابع فيما اذا لم يكن الفعل مستغالا بالضمير
 ان ينصب الاسم على المفعول به مخوذا ضربت
 وليس في نصب كل منهما ههنا ما يكسره وزنا
 وسياق كلامه انه لم يأت بشئ عليه هذه المراكلة
 كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد
 لم يعدل الشاعر لفصيح عن النصب السابع الى
 الرفع المحتاج الى تقدير ضمير من غير ضرورة
 ولما قيل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
 لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت
 الى المضمر يستعمل في كلامهم لا تأكيد او مبتدأ لانقول
 جاني كلمي ولا ضربت كلمي ولا ضربت بكلمتي ونظيره
 بعينه ما ذكره سيبويه في قوله تلك كلمتي قتلت عملا
 ان الرفع في كلمتي على الابتداء وحذف الضمير من الخبر
 جازي على السعة اذ لا ضرورة تجيء اليه لامكان ان يقول
 كلمتي قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه
 مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا
 وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر
 يستعمل لا تأكيد او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل

مما ادعت

نحو هي هذيلحة وفانها لا تعني الا بصار قصدا
 الى المطابقة لا الى انه مل جمع الى ذلك الموضع ولم
 يسمع هي الا مير بن عرفة وهي زيد عالم وان كان
 القياس يقتضي جوازها وانما لم يتقرر في المصنف
 نحو قولهم ياله رجلا وياله اقصه ومرتة رجلا
 وقوله تعالى ففقتضين سبع سموات لانه ليس من
 السند اليه ليتمكن تقليل وضع المضمر موضع النظر
 ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يعقب على عقيب
 في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه
 اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع
 ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جيل الله النفوس
 عليه من التشويق الي معرفة ما قصد به الله فيمكن
 السمع بعد في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل
 بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في
 القلب محل ومكانة لا تكون لما يحصل بسهولة
 ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
 يقتضي به فلا يقال هو الزباب يطير وهذا اعني
 قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم
 هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو
 يقتضي التزام ما هو المحصور في باب نعم لكنه
 قد جاء تقديمه لقول الا خطل ابو موسى فذكر
 نعم خيرا وتبين لي خالك نعم خلا وهو قليل
 ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم
 معنى

سنة ١٢٩١
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في
 باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
 ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع النظر في باب نعم
 بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع
 النظر لا شئ اخر ووضع امره كقوله تعالى انا انزلناه
 اي القرآن اوله بلع من عظم شانه الى ان صار
 متعقلا الادهان نحو هو الما في اول دعاء ان الذي
 لا يلتفت الى غيره لقوله في المطلع زارت عليها المظالم
 برواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر
 فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم إشارة
 فلكل العناية بتمييزه اي تمييز السند اليه لاختصاصه
 بحكمه بديع لقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل قال
 هو وصف العاقل الاول يعني كامل العقل متناه
 فيه كما يقال مرت برجل رجل اي كامل في الرجل
 اعنت اي اعيتت بمعنى اعزته او اعيت عليه وصعبت
 مذاهبة طرق معاشه واجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
 هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم البحر برزديقا
 كافرا نافيا للمصانع فابلا له كان له وجود لما كان الامر
 كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس هو
 كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام
 المضمر لكنه لما اختص بحكمه بديع عجيب الشأن وهو
 الاوهام حائرة والعالم المتقن زمر يقاومت غيابة
 المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يركب

تمامه
 وفي النجوم
 قلايد ونطاق

التقين من نخل العلم
 تقنه

السامعين ان هذا السق المتعين المتبر هو الذي له
 تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم
 البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرفوقا
 فعني اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه
 ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي
 ولا يخفى ما فيه من النقص او التهلكة عطف على
 كمال الغاية اي او التهلكة بالسامع والسخرية كما يقال
 اذا كان فاقدا للبصر او لا يكون ثمرة مشار اليه اصلا
 او النذا على كمال بلا دقة بانه لا يدرك غير المحسوس
 او فطانت بانه غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
 او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي
 على وضع اسم الاشارة موضع المضمحل ادعاء كمال
 ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن
 دمينه تعاليت اي اظهرت العلة والمرضى في استحي
 كي اخر من شئ يشي على حد علمي وما استحي اني
 فهو متعدي يقال شئ في هذا الامر اي اخرني وما
 بك علة تريد من قتل قد ظفرت بذلك اي يقتل لم
 يقتل به لا ادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالامر
 الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع
 موضع المضمحل غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التكرار
 اي كمال المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد
 الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في
 الخواج ونظير من غيره اي نظير قل هو الله احد الله

الصمد

الصمد في وضع المظهر موضع المضمحل زيادة التكرار من
 غير باب المسند اليه قوله تعالى والحق انزلناه وبالحق نزل
 اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقضية لانزاله وما
 نزل لا بالحكمة لاستعماله على الهداية الى كل خير او اذ خال
 الروح في ضمير السائل مع وتربية الهابة او تقوية دواعي
 الامور الى ما يكون داعيا الى امره بشئ الاشارة الى
 به مثالها اي مثال العقوبة وادخال الروح مع التربية
 قول الخطا امير المؤمنين يا مراك بكذا مكان انا امر
 وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمحل تقوية دواعي
 الامور من غير اي من غير باب المسند اليه فاذا
 عرفت بعد المشاورة فتق كل على الله حيث لم يقل على
 لما في لفظ الله من تقوية داعي البني صلى الله عليه وسلم
 الى التق كل عليه لدلالة على ذات موصوفة بالقدرة
 الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاء اي طلب
 العطف والرحمة لقوله الله عبدك العاصي انا
 مقربا بالذنوب وقد دعا كما فان نظرفانت لذلك
 اهل وان تقدر في رحم سواك حيث لم يقل انا العاصي
 استيك على ان يكون العاصي بدلالا في ذكر عبد
 من استحقاق الرحمة وتروى الشفقة ما ليس في
 لفظ انا وفيه ايضا تكن من وصفه بالعاصي كما في
 قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
 جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
 يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وفي

١٠٣
 قوله وادخل الروح الخ لم يدخل بينهما
 حرف العناد لانها متغايران فان الاول
 ادخال الحرف ابتداء والثاني استرواء
 ووضع الراي
 قوله حيث لم يقل انا العاصي استيك على ان
 يكون العاصي بدل الخ قوله هذا مبني على
 مذهب الاخصر حيث يجوز ابدال المظهر
 بضمير المتكلم او الخطاب بدل المظهر
 نحو المسكين او الخطاب بدل المظهر
 واستدل بمرور وعليك الكرم القول
 لاوب يقول تعالى ليعلم الكرم القول
 على ان الذي خسر واهلك في يوم القيمة
 الدائم انما هو نوع الخسران وهو الباقون
 على ما قطع عنه بال كلف مقطوع مع موضوع
 كما في قوله تعالى وبال كلف مقطوع مع موضوع
 ان يكون كمال الخسران واسترواء

او ضير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصير
 بيدك وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتاء يا ايها
 لان الاسم المظهر طريق غيبه ومنها تكرير الطريق
 الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت
 فان الالتفات انما هو في اياك تغيد والباء جار
 على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
 عن معنى بطريق بعدا للتعبير عنه بطريق آخر ومنها
 نحو يا من هو عالم بحق في هذه المسئلة فانك الذي
 لا نظيره في هذا الفن ونحو قوله يا من يغز علينا
 ان تفارقه وهدانا كل شيء بعدكم علم فانه
 لا الالتفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول
 ان يكون بلفظ الغيبه وحق الكلام بعد المبادي
 ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقه وتعلم
 جاز على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام
 من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات
 والقياس امنتم فليس بشئ قال المزدني في قوله
 انا الذي ستمنى اني حيدر كان القياس ان يقول
 ستمنى حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه
 لما كان المقصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر
 هو الاول لم يبال بمرء الضمير على الاول وحمل الكلام
 على المعنى لانه من الالباس وهو مع ذلك فيجوز
 التخوين حتى ان قال لولا اشتها مودعه وكثرة
 لردته ومن الناس من زاد لاجزاء بعض ما ذكرنا
 قدرا

يا قنود

الحاذق

قدرا وهو ان يكون التعبيران في كلامي وهو غلط
 لان قوله تعالى باركنا حوله ليريه من آياتنا فيمن قرأ
 بيا الغيبه فيه المتقاة من التكلم الى الغيبه ثم من
 الغيبه الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس كلام
 آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتناه وهذا
 اخضع اي الالتفات بتفسير الجمهور اخضع منه
 بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون
 قرع عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق
 آخر او يكون مقتضى الظاهر للتعبير عنه بطريق منها
 فعول الى الآخر وعند الجمهور يختص بالاول فكل
 الالتفات عندها المتقات عندهم من غير عكس كما في
 قوله تعالى اولئك بالامم والامم الخلق ولم تر قد
 وبات وبات له ليلة كليله ذي العاثر الارمد
 وذلك من بناء جاني وخبره عن ابي الاسود
 فانه الالتفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
 السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتان
 وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرئ القيس
 التفاتان في ثلاثة ابيات ظاهرة ان مذهب السكاكي
 موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدهما في بات
 والآخران في جاني احدهما باعتبار الانتقال من
 الخطأ في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبه
 الى الخطأ لان الكاف للخطأ والثالث في جاني باعتبار
 الانتقال من الخطأ الى التكلم فيصح ان فيه ثلاث التفاتات

او يخطئ الشاعر في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبه

على مذهب الجمهور ايضا فالجواب من الاول ان الانتقال
انما يكون في شيء حاصل وافي عليه اسلوب الكلام بعد
الانتقال من الخطأ في تلك الى الغيبة في بآث قد اقبل
الخطأ فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى المكاره جازيا في الامور الغيبة وحدها ومن
المتأان لا نساه ان الكاف في ذلك خطأ لنفسه حتى
يكون المعترضة واحدا بل هو خطأ لمن يتلقى منه الكلام
كما في قوله تعالى عفو اعلم من بعد ذلك ثم توليتكم
من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلك مثال الالتفات
من التكلم الى الخطأ ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكا ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعترضة واحدا قلت نعم ولكن المراد
بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا
تعبدون الذي فطركم كما ينبغي فالمعترضة في الجمع هو
المخاطبون فان قلت في يكون قوله ترجعون واردا
على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من
خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نساه ان قوله ترجعون
على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب
الكلام بل يجري اللاحق على سبيل السابق وهذا الخطأ
مثال التكلم في قوله من نساء جاءني وقد قطع المصنف
بانه وارد على مقتضى الظاهر وهذا مستعرا بمخضار
فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثله ترجعون
وجاءني في الآية والبيت التقاعد السكاكي وفيه

فولان

في قوله
ترجعون
ليس خطابا
لنفسه
بل للمخاطبون

فولان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصرت الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه
ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون
وجاءني من خلاف مقتضى على ما حققناه والى
الغيبة انا اعطينا الكون فضل لم يك مكالنا
وقد كثر في الواحد من التكلم لفظ الجمع بقطعه اليه
لعدم المقطع كالجاعة ولم يجر ذلك للتغاييب والنما طب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن
الخطأ الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طمأيتك
ذهب بك قلب في السأطروب قال المرزوقي معني
طروب في الحسان له طروب في طلب الحسان ونشاط
في مرادتها بعيد الشيا اي حين ولي الشيا وكاد
ينصرف عصر حان ميثيب اي زمان قرب الميثيب
واقباله على المحرم يكلفني ليلي فيه التقاء من الخطأ في
طمانك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب ويلي مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلي ويطا النبي بوصفها وروي بالنساء الفوقانية
على انه مسند الي ليلي والمفعول محذوف اي سدايد
فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التقاء آخر عند
السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي تعدد ليلتها
اي قريتها وعادت عواد تبتنا وخطوب قال المرزوقي
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كالقصور

الشمعون

في قوله
ترجعون
ليس خطابا
لنفسه
بل للمخاطبون

والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل مراد
يعود اي عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الي
ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا انتم في القل
وهرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الي التكم الله
الذي ارسل الرياح فتسير سحابا فسفناه ككاف
والي الخطاب ما لك يوم الدين اياك نعبد مكان
ايه نعبد وذكر صدره فاضل في غرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الما
واحد كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام
وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو منزلة المخاطب
به لان ذلك يجري من العبد مع الله لامع عنه بخلاف
قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالتجاء
اغثنى يا فداك ابي وامى بسبب منك ذوارتياج
فانه ليس من الالتفات في شئ لان المخاطب بالبيت
الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة
فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلام
هل يزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاء الوك
فيه التفات عند الجمهور فقول ابي العلام من الخطاب
في يزجركم الى الغيبة في اولاءك بمعنى اولياء وهم
قال انه اضرب فن خطاب بني كنانة الى الاخصر
عنهم وان كابرني من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب
بهم يزجركم بنو كنانة ويقول اولاءك انت وقد تطلق
الالتفات على معنيين آخرين احدها تعقيب الكلام
بجملته

قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور
يقال ما ذكره القوم من الفائدة العامة
للافتات يدل على اعتبار هذه القيد
اي كون المخاطب واحدا في الحالين عند
الجمهور وايضا وان لم يصحوا به فلا
فرق بين تفسيره وتفسيره فلا
لانا نقول تلك الفائدة انما هو بالخصوص
سر الى السامع فلا بد وان يكون بالقبول
ليفيده الالتفات تطرية اشاط
ولا يلزم من ذلك ان يكون للمخاطب
واحد من الجوان تعدده وحدة
السامع مريد

بجملته مستقلة متلافة له في المعنى على طريق المثل والد
او نحوها كما في قوله تعالى وهق الباطل ان الباطل
كاذن وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي
كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصم الظهر
وفي قول جرير متى كالغياض ندي طلوع سقيت الغيث
انتسبي يوم تصقل عارضها بقرع بشامة شقي البشا
والثاني ان تذكر مقني فتتوهم ان السامع اخذ
اختلج شئ فقلت الى كلام يزول اختلاجه ثم ترجع
الى مقصودك لقول ابن ميادة فلا صرهم يندوا
وفي الياسر مائة ولا وصله يصفولنا فنكاريمة
كانه لما قال فلا صرهم يندوا قيل له وما تصنع به
فاجاب بقوله وفي الياسر مائة ووجهه اي وجه حسن
الالتفات الى المطلق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كاحسن نظرية اي تخديرا واحدا ثا
من طرقت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصفا اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختصر قول
بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا
الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة
المقام كما في سورة الفاتحة فان اذا ذكر الحقيق
بالحمد من قلب حاضر يجرد ذلك العبد من تقسيم
محمدا لا قبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
اجري عليه حصة من تلك الصفا العظام قوي ذلك
المحرك الى ان يول الامر الى خاتمتها اي خاتمة

العبد

في قوله تعالى
والتفات الى
الخطوب صارت
يعود اي عادت
ما كانت عليه
وهرين بهم
الذي ارسل
والي الخطاب
ايه نعبد
من شرط
واحد كقوله
وان لم يخاطب
به لان ذلك
قول جرير
اغثنى يا فداك
فانه ليس
الاول امرأته
فهذا اخص
هل يزجركم
فيه التفات
في يزجركم
قال انه اضرب
عنهم وان كابرني
بهم يزجركم
الالتفات على
بجملته

تلك الصفا وهي قوله ما لك يوم الدين المصداق انه اي
 ذلك الحقيق بالحر ما لك الامر كله في يوم الجزا لانه
 اضيف ما لك الى يوم الدين على طريق الانتساع والمعنى
 على الظرفية اي ما لك في يوم الدين والمفعول محذوف
 دلالة على التعميم في وجوب ذلك المحرك لتناهي في
 القوة لا في الكمية اي على ذلك الحقيق بالحر والخطاب
 بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
 والباد في تخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبة
 بالذم اذا دعوت له مواجهة والمعنى بوجوب ذلك
 المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحر بما يدل على
 تخصيصه بان العبادات وهي غاية الخضوع والتذلل
 له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا
 غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة وان
 ان يراد الاستعانة على اداء العبادات ويكون اهدى
 بيانا للمعونة ليتلوا الكلام وتكون العبادات للزلة الاولى
 الى طلب الخراج والاستعانة في المهمات فالطيف
 المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيهها
 على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قارئا
 على وجه يجرد من نفسه ذلك الحر المذکور هذا الذي
 ذكر المصنف جارا على طريقة المفتاح وطريقة الكتاب
 هو انه لما ذكر الحقيق بالحر واجري عليه تلك الصفا
 تعلق العلم بعلوم عظيم الشأن حقيق بالتنا والعبادة
 فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فضيل اياها
 يا من

يا من هذه صفاته فغير ليكون الخطا اول على ان
 العباد له لا لاجل غيره ذلك التميز الذي لا يحق
 العباد له الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف
 فيه فكان تعليق العباد به تعليق بلفظ التميز
 ليسهر بالعلم ويمكن ان يقال ازدياد ذكر لوزن
 الشئ وخوصه بوجوب ازدياد وضوح وتكرره
 والاعلم به فلما ذكر ان الله توجه النفس الى الذات الحقيق
 بالعبادة فكما اجري عليه صفة من تلك الصفات
 العظام ازداد ذلك وقد وصف اولابا المذموم
 للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنوية
 والاخرية ليستظهر لهم امر العاش ويستعد والامر
 المعاد وثالثا بانه المالك لعالم العيب واليه معاد
 العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وقوة
 وتميزه بحسب هذه الصفات فخطب تنبيهها على ان
 من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند
 العبد متقرا عن سائر الزوات حاضرا في قلبه بحيث
 يراه ويتشاهد حال العبادات وفيه يقطن الامر بالعبادة
 وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر لانه يشاهد
 مره وبراه ولا يلتفت الى ما سواه ولها اجر كلامه
 الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المخاطب
 الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه بسبب حمل
 كلام المتكلم المخاطب على خلاف ما امراده تنبيهها
 على انه اي على ان ذلك الغير هو الاول بالقصد

وادعى ان مقتضى الظاهر ان يتلقى المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المتكلم المخاطب على خلاف ما امراده تنبيهها على انه اي على ان ذلك الغير هو الاول بالقصد

اي ذلك الغير هو الاول بالقصد ان
 الصريح ان الضمير في قوله علم انه راجع
 الى خلاف مراده وجعله رافعا الى غير
 ما يترقب مما توجه به هو ظاهر كما لا
 يخفى على ذي فطنة وقد صرح بذلك حيث
 قال فيه علم ان الحمار على الفرس الاول
 هو الاول بان يقصده الامر به

والارادة كقول القبيضي للحجاج وقد قال له حال
 كون الحجاج متوقفا على الادهم لا اتملك على الادهم يعني
 القيد مثل الامير هل على الادهم والاشبه هذا
 مقول قول القبيضي فابرز وعيد الحجاج في مرض
 الوعد وتلقاه بغير ما يتوق بان حل الادهم
 في كلامه على الفرس الادهم اي الذي قلبه
 سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضع اليه
 الشرب اي الذي قلب بياضه حتى ذهب بياضه
 من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنه على ان
 الحل على الفرس الادهم هو الاول بان يقصد الاميرة
 اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد
 فدير بان يصنف اي بان يعطى المال ويحب من
 المصنف لا ان يصنف اي يقيد ويوثق من صفته
 وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد ففاك
 لان يكون حديد خير من ان يكون بغير الحديد
 ايضا على خلاف مراده والسائل عطف على الحجاب
 اي تلقى السائل بغير ما يطلب بتحويل سؤاله
 منزلة عزة اي غير ذلك السؤال تنبيه على انه
 اي ذلك الغير الاول بحاله اي حال السائل او
 المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هي من
 للناس والي سألوا عن السبب في اختلاف الفرس
 في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال
 الكلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتراب قليلا
 قليلا

بعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى السواد
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من السواد الى البياض
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى البياض

بعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى السواد
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من السواد الى البياض
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى البياض

بعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى السواد
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من السواد الى البياض
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى البياض

بعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى السواد
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من السواد الى البياض
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى البياض

بعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى السواد
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من السواد الى البياض
 وبعضهم يقول ان الادهم هو الذي
 يغير لونه من البياض الى البياض

اي جمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحسب
 وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان
 قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
 كما يكون بمعنى الماضي والحال وحيث يكون معنى الواقع
 يقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة
 الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما
 عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال
 يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف
 في ان اسم الفاعل والمفعول فيما يقع كالمستقبل
 محال وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الحاضر عند
 الاكثرين فتتبدل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير
 بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر
 وان ثبت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع
 وذلك يوم يجمع له الناس وقوله ان الدين يقع
 وذلك يوم يجمع له الناس لتعبر على الفرق ومنه اي
 خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
 اجزاء الكلام مكان الآخر وهو ضربان احدهما ان
 يكون الداعي الى اعتبار من جهة اللفظ بان يتوقف
 صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما
 هو في موقع الاستبدال كره وما هو في موقع الخبر مع
 كونه في قبل التفرق باضباعا ولا يك موقف منك
 الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني
 ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى المتوقف متجذبة عليه

في قوله تعالى وان الدين لواقع

في قوله تعالى وان الدين لواقع

ويكون

عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الخوض
 والمعنى عرضت الخوض على الناقة لان المعروض عليه منها
 ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرتب عنه
 ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في
 الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والجمع
 والرأس ظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يوق
 بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالظروف
 نحو الظرف وهنا الامر بالعكس فلبوا الكلام رعاية
 لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
 اظني كان امك ام حمار اي ذهب السواد من
 الناس وانصفوا بصفات اللبام حتى لو بقوا على
 هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اجهينا كان
 ام غيرهم قيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان
 ظني مرفوع بكان المقدرا لا بالابتداء لان الاستفهام
 بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في
 قوله ولايك موقف منك الوداعا ويجصل
 المعادلة بين ما وقع بعدام وما وقع بعد الهزم
 بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر ولانه غير
 مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد
 الهزم هو ظني لا الفعل العامل فيه وهو معادل
 لما وقع بعدام والحق ان ظني مبتدأ وكما امك
 خبره وصح لا مبتدأ لوقوعها بعد الهزم نحو ارجل
 في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظني لان

قوله لا يبالي انسان منهم اجهينا كان
 ام غيرهم صحيح الصحة في الناس والخيال
 انما يكون من قبيل الام واذا كان الاب
 متيقنا والام ليست كذلك كان الولد
 صحيحا

دخول المخرج في الاسم أكثر من أن يحصى ويحصى في الاستفهام
 حسن قولنا زيد قام على أن يكون زيد مبتدأ
 بخلاف هل زيد قام في قلبه من جهة اللفظ
 لأن اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل
 شريف كان أباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لأن
 المخرجة في الأصل هو الأتم والمعنى على اطلبيا كان
 أمك أم حمارا لأن المقصود التسوية بين أن
 يكون أمة طيبا وأن يكون حمارا فافهم وقيل
 أي القلب السكالي مطلقا إنما وقع وقال أنه مما
 يورث الكلام ملاحظة ويستخرج عليه كمال البلاغة
 وأمن اللباس ويأتي في المحاورات وفي الأشعار
 وفي التنزيل ورده غيره أي غير السكالي مطلقا
 والحق أنه ان تضمن اعتبار الطيف غير نفس القلب
 الذي جعله السكالي من اللطائف قبل كونه أي
 قول ربه ومثله أي مفارقة مغبرة متلوثة بالغبرة
 أرجاء وه أطرافه ونواحيه جمع جمع مقصودا كان
 لون أرضه سماوية وههنا مضاف محذوف أي
 لون سماوية وهذا معنى قوله أي لونها فالمصراع
 الأخير من باب القلب والمعنى كان لون سماوية
 لغزتها لون أرضه وفي القلب من المبالغة ما ليس
 تركه لأشعاره بأن لون السماء قد بلغ من الغيرة إلى
 حيث يشبه لون الأرض في الغيرة والآي وأن لم
 يتضمن اعتبار الطيف لأن العدول عن مقتضى

الظاهر

الظاهر من غير ذلك تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام
 لمقتضى الحال وهو على قسمين أحدهما أن لا يتضمن
 ما يوهى عكس المقصود كقوله أي قول القطا في نصف
 ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن طيرها كما طينت
 من طينت السطح بالفدن أي بالقصر لسياحها
 الطين بالثنين والمعنى كما طينت الفدن بالسياح
 وجواب لهما قوله بعده وأمرت بها الرجال لياخذوها
 ونحن نعلم أن لن تستطاعا ولقائل أن يقول إنه
 يتضمن من المبالغة في سمن الناقه ما لا يتضمنه قولنا
 كما طينت الفدن بالسياح لا يهامه أن السياح قد
 بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار منزلة الأصل والفد
 بالنسبة إليه كالسياح بالنسبة إلى الفدن والثبات
 يتضمن ما يوهى عكس المقصود فيكون أدخل في الر
 كقوله ثم انصرفت وقد انصرفت ولم أصب جزع
 البصيرة قارح الأقدام والمعنى قارح البصيرة جزع
 الأقدام على أنه حال من الضير في انصرفت ولم أصب
 بمعنى لم أجزع وذلك لأن الجذوة حادثة السن
 والقروح قديمة وتناهيه فالمناسب وصف
 الراي والبصيرة بالقروح ووصف الأقدام ولا
 في المعارك بالجدوة كما يقال أقدم غرة وراي مجرب
 فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه إيهام
 لعكس المقصود وأجيب بأنه ليس من باب القلب
 لأن قوله جزع البصيرة حال من الضير في لم أصب

لانه اقرب ومعناه لم ألف من اصببت الشيء الفية
 ووجدة اي لم ألف بهذه الصفة بل وجت بخلافها
 جذع الاقدام قارع البصيرة وليس معناه لم اخرج
 لان ما قبله من الايات يدل على انه جرح وتخرج
 منه الدم ولان فخي الكلام الدلالة على انه جرح في
 يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للجراح وحيث
 على ترك الفكر في العواقب ورفض التخرج خوفا
 من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله
 وقد اصببت اي جرحيت يصلح قرينة على ان لم اصب
 بمعنى لم اخرج واما جعله بمعنى لم ألف فلا قرينة
 عليه لما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على
 اثبات الجرح لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع
 البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اخرج في
 هذه الحارة بل جرحت جذع الاقدام قارع البصيرة
 على انه لما جعله بمعنى لم ألف فلا نسب ان يجعل
 جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاحالا لانه احسن تارة
 للمقصود والجواب المردى ما اشار اليه الامام المزيدي
 وهو ان جذع البصيرة حاك من الضمير في انصرفت
 وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرة التي كان
 كان عليها اولاً ولم يعرض للدلالة ندم في الاقتحام ولم
 يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وفروح الاقدام عبارة
 عن انه قد طالت تمارسته للحروب وذلك لانه قال
 المعنى ثم انصرفت وقد نلت من الاعداء ولم ينالوا ما

ارادوا

ما ارادوا متى وانا لم بصيرت الاولى لم يبد لي في
 الاقتحام ولا طلب في اختياري التطرف بالفاء ولا
 بل قد صار قدامي في الحروب قارحاً الطول مما ربي
 وتكررت مبارزتي **الباب الثالث** احوال المسند
 اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قارح في المسند
 حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو
 العدة العظمى والركن الاقوم ومسبب الحاجة اليه اشد
 واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكان ذكره حذف
 قضاء الحق المقام بقوله اي قول ضائي بن الحارث
 البرصبي ومن يد اسمى بالمدينة رحله فاني وقيل
 بها الغريب في الاساس الماء في رحله في منزله وما
 وقيل اسم جمل لفظ البيت جرح ومعناه التمسك على
 الغربة والتوجه من الكربة حذف المسند من الكلام
 والمعنى اني لغريب وقيل ايضا غريب لقصد التمسك
 ولا حراز من العتب في الظاهر مع ضيق المقام بسبب
 التمسك ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب
 جرحاً عنهما بافراة لاقتناع العطف على محل اسم
 قبل معنى الجزم بخوان زيدا وعمرو منطلقان وفي
 ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم
 ان قبل معنى الجزم لان الجزم مقدم تقدير فيكون
 العطف بعد معنى الجملة ولا يلزم ارتفاع الجزم بعلم
 مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل
 منهما حيزا آخر والثاني ان يرفع بهما بتدا والحروف

مطلب احوال المسند

اي قول ضائي بن الحارث البرصبي اقول
 يقال ضايت في الارض ضياء وضوء
 اذا اختشيت فيها قال الاصمعي
 وصعق الارض ومنه بسم الرجل ضايبا
 والبراج قوم من تميم قال ابو عبيدة
 تميم او لا وحفظت بن مالك بن عمرو بن
 تميم يقال لهم البراج وهو في الاصل المغا
 صل الواسع من المغاصل واحدها برجة
 تميم

به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف في
 لا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان
 فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فيا المكان زيد
 والتميم تقديمه لثابتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في
 نحو خرجت فاذا زيد بالباء اذ لا معنى لقولنا فيا المكان
 زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان
 من محلا وان في السفر اذ مضوا مهابلا السفر جمع سافر
 كصحب وصاحب ومهابلا اي بعدا وطولا اي ان
 لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الي الآخرة ام محلا والسفر
 الرفاق قد تفرقوا في الماضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
 من قريب فحذف السند وهو محذوف قطعا بخلاف
 ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
 الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لا طرا في الحذف
 في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمره وقد
 وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان
 ولدا قال عبيد الله بن وهب سقطت ان لم يحسن الحذف
 او لم يحسن لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة
 عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني الحاقه على الشعر
 والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق
 بقوله ان زيدا وان عمره قال وعليه قوله ان محلا وان
 يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبرات
 المكررة ظرفا ولم يقصد ان يدور ضيق المقام
 فافهم قوله نقض في كل لو انتم تملكون خبرا من رتبة

قوله وان في السفر مضوا مهابلا
 ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى
 الوقت جعلته بدل لانه السفر في
 في السفر في زمان نفيسهم وابن جعلته
 ظرفا بدله في قوله بالسفر والمضى
 واحد هيب

مزي

مزي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول
 من ضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم
 لتقدير الاتصال لسقوط ما يتصل به فالتقدير المحذوف
 ههنا فعمل وفيما تقدم اسم او جملة او الفرض منه
 عن العيب اذ المقصود من الايات بهذا الظاهر
 تفسير المقدير فلما ظهرت لم يحجج اليه وانما صير اليه
 لان لو انما دخل على الفعل دون الاسم فانت فاعل
 الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون
 التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد
 من حذف الجملة ولاه لا يقدح حذف المؤكد والعامل
 مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه
 علم العرب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم
 تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم
 هم المختصون بالشيء المتبالي لان الفعل الاول
 سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر
 يعني ان قولنا انا صنعت وهو مبتدأ وخبر يفيدالا
 فكذلك لو انتم تملكون لانه مثله في الصورة فالحجج
 استدرك هذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص
 جملة فعلية وانما ليس بمبتدأ بل تأكيد متقدم وهذا الكلام
 صريح في منافضة فهو جملة علم لاله وقوله تعالى فصر
 جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصر جميل اهل
 او حذف المسند اليه اي فامر ي صر جميل ففي الحذف
 تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين

من
 وحدث على ما
 النسخة ما
 هذه النسخة الخط
 ضرب عليه
 بيد شيخه

قوله وجمله على حذف البدأ موافقا
 لقول وذلك لكون المصغ فعلًا للشك
 منسوبًا إليه كما في حال المصدرية

خلاف ما لو ذكر فانه يكون نصًا في احدهما والصبر
 هو الذي لا يشكوي فيه الى الخلق ويرجع حذف المسند
 اليه بانه الكثر فالعمل عليه اولى وبان سوق الكلام الى
 المدح بمحصول الصبر والاحسان بان الصبر الجليل
 اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصاد
 المنصوب اي صبرت صبرا جميلا وجملة على حذف
 المبتدأ موافقا لدون حذف الخبر وكان قيام الصبر
 قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على حصول
 حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا
 نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في لا يجوز الحذف
 اصلا والقرينة ههنا هوانه اذا اصاب الانسان
 مسكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام
 ما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويخرج حذف المبتدأ ايضا
 ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه
 اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف
 فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان
 كانت النكرة موصوفة وبان قولنا صبرا جميلا اجمل
 انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على
 انه اجمل من الجزع وثبت الشكوي وما يحتمل الامر
 قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا وفي التوراة
 الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او
 المميزا ولا تقولوا لله والمسيح وامة ثلاثة اي مستويون
 في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اراد الخلق ان يثبت

المفعول من

١١٥

لو اخرج في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة فحذف المبتدأ
 قال صاحب الفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
 على ان ذكره يخرج الى ما ليس مراد كقولك ازيد عندك
 ام عمرو فانك لو قلت ام عمرو عندك او ام عندك
 عمرو لم يخرج من التصار الى الانقطاع وذلك لانه اذا
 وليت ام والخبر جملتان مشتركتان في احد الخبرين
 اعني المسند والمسد وتقدر على ايقاع مفرد بعدام
 نحو اقام زيد ام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد
 وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو قائم منقطعة
 لا متصلة لانك تقدر على التبيان بالمفرد بعدام هو
 اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بقدر
 كلام واحد من غير انقطاع فالعقول الى الجملة دليل
 الى انقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد اجمل زعم
 نحو الفعليتين المشتركين في الفاعل نحو اقامت ام فقد
 واقام زيد ام فقد لان كل فعل لا بد له من فاعل
 فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
 ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للمخبر
 من قرينة كقوله الكلام جوابا لسؤال محقق نحو من
 سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
 اي خلقهن الله في حذف المسند لان هذا الكلام عند
 تقدير تبوت ما فرض من الشرط يكون جوابا عن
 سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل
 والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان

قوله وانك لو قلت ام عندك عمرو وام
 عمرو عندك لخرج ام من الاتصال الى
 الانقطاع **اقول** اما على الاول في الاتفاق
 لان الجملتين الواقعتين بعدام والهمزة
 اذا اختلفا يكون احدهما اسمية والآخرى
 فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قائم والآخرى
 ويتقدم خبر احدي الاسمين دون
 الاخرى سواء كانتا مشتركيتين في خبر
 نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ام
 لا كقولك اقام زيد ام عمرو قاعد
 فان ام هناك منقطعة بلا خلاف
 واما على الثاني فالظاهر كونها
 منقطعة لان الجملتين الواقعتين بعدام
 اذا كانتا فعليتين مشتركيتين في الفعل
 نحو اقام زيد او قام عمرو واسمين
 مشتركيتين في المسند اليه نحو ازيد قائم
 ام هو قاعد او في المسند نحو ازيد
 عندك ام عمرو عندك ولم يكن هناك
 اختلاف بين الاسمين في تقدم الخبر
 في احدهما دون الاخر كما في تقدير
 المثالين فالاول ان ام في هذه الصور
 تلك منقطعة كما ذكرنا بقوله لانك
 تعدو الى واما قوله تعالى سواء

[illegible]

ف
لايمان تقدير القاعل اطي
تقدير للمبادر

قوله والجواب في حمل الكلام على جملة اولية
جملة على جملتين طافية في الزيادة
تلك الزيادة تشمل على تكرير الاسناد
وتقويته وعلم مطابقة الجواب للسؤال
في كون كل منهما جملة اسمية خبرها
جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم
عندهم كما هو جوابه في ماذا صنعت
فالحمل على الجملتين اولي واما قول وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية
فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة
على ترك المطالعة المهمة والحق
في الجواب ان يقال ان السؤال جملة
اسمية صورية وفعلية حقيقة بيان
ذلك ان قولك نه قام اصله قام
لا اريد قام ام عمرو ام خالد الى غير ذلك
لان الاستفهام بالفعل اولي كقولهم
متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما
اريد الاقتصاد وضع كلمة نه

ضاد ۲۲

والله سبحانه وتعالى اعلم بما قلنا وما نؤمن به وما نقول وفعلنا ونعم الله علينا

يا ابراهيم وغير ذلك او ان يهتدي كونه اي المسند
اسما او فعلا فيفيد الثبوت او النجس كما سنذكر
او ان يدل على قصد التفتي من المسند اليه لقولك
زيد يقيم الاسد عند قيام القرابين كسر سيفه وطلب
ثوبه ونحو ذلك وحصول التفتي بدون الذكر ممنوع
لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تفتي المتكلم
للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده

قوله بسلامته من المحذوف والاضمار **قوله**
قد يقال اذا كانت القرينة على المحذوف
ظاهرة وكان معنى الكلام منها اليه
بحيث لا يستعج على احد كما في مثالنا هذا
كان المحذوف والاضمار كثير المعنى بتقليل
اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث
الاستيفاء وهذا الوجه كان في محسنات
الكلام وفي مرجحاته على خلافه واما
قولهم القتل انق للقتل فليس المحذوف
بتلك النهاية في الظهور وانصاب
نحو الكلام اليه فلذلك رجع عليه
قوله تعالى ولكم في العقاص حيوه
بسلامته من المحذوف هو سيد

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

افادة نقوي الحكم اذ لو كان سميّا مخوزيد قام ابو
او مفيداً للتقوي مخوزيد قام فهو جملة قطعاً واما
مخوزيد قائم فليس مفيداً للتقوي بل هو قريب من زيد
قام في اعتبار التقوي كما مرّ في قوله مع عدم افاد
تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي

الحكم فحذف فاعل المصدر فخرج ما يفيد التقوي بحسب
التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا
قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح وهو
تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل
مع عدم المقصد التقوي كما يتعرب لفظ المفتاح ليشير
صورة التخصيص نحو اننا سعت في حاجتك ورجل

جاءني وما انا قلت هذا فانه تم يقصد به التقوي
لكنه يقيد ضرورة تكرار الاسناد فعدم افادة التقوي
اعم من قصد عدم التقوي واجيب لصاحب المفتا
بان محو انا سعت عند قصد التخصيص جملة فعليه
فانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسلم مقرر لاجله كافي

سحبنا أنا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله عن سببتي
موقع الفعل في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف
لان صاحب المفتاح قد فسر الفعل بما يكون مفعول
محمول عليه بالثبوت للسند اليه او بالانتفاع به ضرر
ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه

ولفائيل اي يقول لانسان صدق هذا التفسير علي

بان تجعلنا انا سبتنا
 عزت خيرة اليعقوب الا
 يعقوب الحكم وبلا عت
 الثاني وهذا ان يقد
 انا موصى بها يعقوب
 الخصم فان يقد
 الحرة الا فادة في
 يعني انهم بالاعت
 الثاني يعقوب المعقوب
 انجنا هـ

المعقود المجهول فكل عدم
فصل المعقود لهذا السبب
طعن في العلم فان افادة المعقود
المجهول في عدم قصد المعقود فيكون عدم افادة المعقود
المتخلف فلا يرد نقصا على ما ذكره المصنف
في احوال السند كما يرد على المالكي وبما نوه
ان فاعال قوله ليشال واجمع الى عدم قصد المعقود
اي لم يقبله كونه شاملا ويذهب ما حرر في قوله
سالكنا في معنى هذا المصنف عند من لم يوفق عليه
بقرينه ايضا انه يرد في بعض النسخ لفظ
مجهول على سبيل ما يرد في بعض النسخ لفظ
الكلال مذهب

التقوى في خروج ما يفيد التقوى على
بطلان الأفراد إذا قصد اذلال
اضيف اليه العدم اعترافا
التقوى في دخول في عدم افادة
التقوى بل في تلك الضابطات ولو
قال في دخول اي في عدم افادة
التقوى كان اظهر في افادة
سياق كلامه لكنه انما تعرض لخروج
عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه
بواسطة افادته تقوى الحكم بالتقوى
يندرج في افادة التقوى ويخرج عن
عدمها بل عن الضابطات ايضا

بالبسوت للمسنذالين في
عن قول بالبسوت بدل
نكر في العالم اذا
سوته سيد

هذا هو المستند في قوله اذا كان المستند فعلة اذا لزم
للمعدول الى المضارع وترك لفظه اذا في موضع
الالتباس مع رعاية في الاقرب الذي لا التباس
فيه اعني قوله اذا كان المستند سببيا ثم الظاهر من
لفظ المضارع ان المستند السببي في زيد ابو منطلق
هو منطلق وفي عمرو ضرب اخر هو ضرب فانه
قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جمله كما في قولنا زيد ابو اطلق وليس في كلامه
ما يدل على ان نفس المستند السببي يجب ان يكون
جمله بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام
مستند سببي يجب ان يكون مستند ذلك كلاما
وهذا هو كما مر من ان المستند السببي لا يكون الا في
جمله وقعت مستندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان
في قوله هو ان يكون مضيا فاحذروا فاجاب الزمان
وضمير هو ما يدل الى المستند السببي والى قوله اذا كان
المستند سببيا والمعنى ان المستند السببي يكون اذا كان
مفهوم المستند كذا او وقت كون المستند سببيا وقت
كونه كذا وحين يكون المستند السببي هو الماخوذ من مجموع
كلامه وهو نفس الجملة لما ذكرناه اولا واما كونه اي
كون المستند فعلا فالتقدير للمستند باحدا لا زمين للثبات
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده وبعد هذا
الزمان والحال وهو جزء من اواخر الماضي واوائل

المستقبل ان يقول اذا كان المستند فعلا اذا لزم
للمعدول الى المضارع وترك لفظه اذا في موضع
الالتباس مع رعاية في الاقرب الذي لا التباس
فيه اعني قوله اذا كان المستند سببيا ثم الظاهر من
لفظ المضارع ان المستند السببي في زيد ابو منطلق
هو منطلق وفي عمرو ضرب اخر هو ضرب فانه
قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جمله كما في قولنا زيد ابو اطلق وليس في كلامه
ما يدل على ان نفس المستند السببي يجب ان يكون
جمله بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام
مستند سببي يجب ان يكون مستند ذلك كلاما
وهذا هو كما مر من ان المستند السببي لا يكون الا في
جمله وقعت مستندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان
في قوله هو ان يكون مضيا فاحذروا فاجاب الزمان
وضمير هو ما يدل الى المستند السببي والى قوله اذا كان
المستند سببيا والمعنى ان المستند السببي يكون اذا كان
مفهوم المستند كذا او وقت كون المستند سببيا وقت
كونه كذا وحين يكون المستند السببي هو الماخوذ من مجموع
كلامه وهو نفس الجملة لما ذكرناه اولا واما كونه اي
كون المستند فعلا فالتقدير للمستند باحدا لا زمين للثبات
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده وبعد هذا
الزمان والحال وهو جزء من اواخر الماضي واوائل

منه في قوله اذا كان المستند سببيا والمعنى ان المستند السببي يكون اذا كان مفهوم المستند كذا او وقت كون المستند سببيا وقت كونه كذا وحين يكون المستند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة لما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المستند فعلا فالتقدير للمستند باحدا لا زمين للثبات اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده وبعد هذا الزمان والحال وهو جزء من اواخر الماضي واوائل

وهو الزمان الذي قبل زمانه اقول ربما يعترض فيقال كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لزمان يكون الزمان زمانا ظرفا لنفسه وان كذلك يترقب والاعلى اخر هو ظرف زمان فيلزم ان يترقب وجود زمان مستقبل

والمستقبل ويلزم احد المحذورين وان جعل يترقب بمعنى الحال كان كلفه الحال والاستقبال ما خذ في تعريف الاخر وهكذا يتدفق

المستقبل متعاقبة من غير ملء وتراخ كما يقال زيد يصلي
والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فيجعلوا
الصلوة الواقعة في الآيات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على احصاها بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس
او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة وامتناع
الفعل فاحد الامثلة جزء مفهومه فهو بصيغة يدل
عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل فاحد الامثلة جزء
مفهومه فهو بصيغة يدل عليه وتجدد الفعل وحده
يقضي تجدد الحال وحده وظواهر الزمان غير
قائمة الذات لا تتجدد اجزاء بعضها مع بعض لقوله
اي قول طرف ابن كيم او كيم او كيم عكاظ وهو
مستوفى للعرب كانوا يجتمعون فيه فينتا سادون
ويتفازون وكانت فيه وقائع قبيلة يعقوب التي
عرفت عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهد
وعرف يتوهم اي يتفرس اليه ويأملها تحت
منه ذلك التوهم شائفا وبصيرة النظر لحظته
فلمحظة يعنى ان كل قبيلة جنات في وروا عكاظ
طلبني الكافل باسرها واما كونه اسما فلا فائدة
اي عدم التقيد المذكور وافادة التجدد بل الافادة
الثبوت والروام لا غرض تتعلق بذلك كما في مقام
المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسب الروام في الثبوت
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرنا لكن يمر عليها

الجزء

قوله

وتجدد الجزء وحده وتقتضي تجدد وحده **اقول** هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب في الزمان وغيره متجدد حادث بتجدد جزاء الذي هو الزمان وليس بمقصود وانما المقصود بتجدد المستند الذي هو المحذوف وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقا رنه بل المقارن للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون متجددا حادثا فيه كضرب زيد وان يكون ذلك مستمرا وهو ما يحويه كعلم الملك والمصور الذي في خول الزمان الذي في شأنه التقدير في مفهوم الفعل بدون اعتبار التجدد في الحدث وذلك لان المناسبة بينهما اكثر واعتبار الاقتران على

هذا هو المستند في قوله اذا كان المستند فعلا اذا لزم للمعدول الى المضارع وترك لفظه اذا في موضع الالتباس مع رعاية في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المستند سببيا ثم الظاهر من لفظ المضارع ان المستند السببي في زيد ابو منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخر هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابو اطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المستند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مستند سببي يجب ان يكون مستند ذلك كلاما وهذا هو كما مر من ان المستند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مستندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضيا فاحذروا فاجاب الزمان وضمير هو ما يدل الى المستند السببي والى قوله اذا كان المستند سببيا والمعنى ان المستند السببي يكون اذا كان مفهوم المستند كذا او وقت كون المستند سببيا وقت كونه كذا وحين يكون المستند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة لما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المستند فعلا فالتقدير للمستند باحدا لا زمين للثبات اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده وبعد هذا الزمان والحال وهو جزء من اواخر الماضي واوائل

ادواة اي حروف الشرط في سماءه من التفصيل
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه
وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل
مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني الكرمك
بمنزلة قولك الكرمك وقت الكرامك اياي ولا يخبر
الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الجزية
والاشائية فالجزا ان كان جزا فالجملة جزية ونحو
ان حبتي الكرمك الكرمك وقت محبتك وان كان
اشيا فالجملة اشائية ونحو ان جاءك زيد فاكرمه اي
اي الكرمه وقت محبته فقول صاحب المفتاح ان
الجملة الشرطية جملة جزية مقيدة بقيد مخصوص
محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه
في بحث تقييد المسند الجزية واما نفس الشرط بدون
الجزا فليس خبر قطعا لان الحرف قد اخرج الى
الاشياء كالا استفهام ولذلك لا يتقدم عليه ما في خبره
فلا يصح عموما ان تضرب اضربك واما ما ذكره
المشايخ العلامة من ان مراده ان الجزا جملة
جزية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا
الي ذاتها محذرة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد
على ما ظن ان التقييد بالشرط يخرجها عن الجزية
وهو احتمال الصدق والكذب في نفسها اي نظرا
الي ذاتها محذرة عن التقييد بالشرط ولهذا
قيد بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط الكلام

اهل

اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها افعال الصدق
والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
وقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا
محتمل للصدق ولا للكذب وكذا قولنا فالنهار موجود
عند وقوعه جوبا للشرط وعليه منع ظاهر وهو
انا لا نسلم ذلك في الجزا لان قولك الكرمك ان حبتي
بمنزلة قولنا الكرمك على تقدير محبتك او وقت محبتك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية يجب
اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم
به والشرط قيد ومفهوم القضية ان الوجود
ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر
ان الجزا باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزا ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزا للشرط وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين
قد تخلع عن الجزية واحتمال الصدق والكذب
وقالوا انها تشارك الجملة في انها قول جازم موضوع

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

للتقديري والتكذيب وتخالفا بان طرفها مؤلفا
تاليفا جزيا وان لم يكونا ختمين وبان الحكم فيها ليس
بان احدا الطرفين هو الاخر بخلاف الخلية الا يري
ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار يتقيد
بمفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس
وعند النخاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت
طلوع الشمس وظاهرا به جملة خبرية قيد مسند
بمفهوم فيه فلم يبين المفهومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من تفاسير المباحث ولكن لا بد
ههنا في ان واذا ولو لذكره مباحثا الشريعة
المهملة في علم النخى فان واذا للشرط في الاستقار
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد
المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية
او على ضرب من التاويل فاصل اذا الجزم بوقوع
في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فلماذا يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكر جميع النخاة وصرحوا انما يستعمل
في المعاني المحتملة المشكوك فلم لم يتعرض له المصنف
قلت لان الغرض بيان وجه الافراق بين ان واذا
بعدا شرا لهما في كونها للشرط في الاستقار وذلك
بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم
الجزم بلا وقوع الشرط فمستلزام بينهما فليتأمل
ولذا ذكر في الفتح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

بوقوع الشرط بخوان تكلمني اكرمك حيث لا يعلم القائل
انكره ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم
باللا وقوع وكذا قال في بخوان لم انكد ابا كيف
تراعي حتى مستعجلة في مقام الجزم لئلا يظاهرات
الجزم ههنا انما هو بلا وقع وقوع الشرط لان الشرط
هو انتفاء كونه ابالة فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا
لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سها الفاضل
السابع ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط
ولذلك اي لان الاصل عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا
غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستقار
مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظر
الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان
بالنظر الى المعنى على الاستقار لان اذا الشرطية
تقبل الماضي الى معنى المستقبل مثلال نحو فاذا
جاءتني اي قوم موسى الحسنة اي الخصب والهم
وقالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقون
انها وان تصبرم سنية يطيروا موسى اي يتسامحوا
بها ويقولوا هذا بشر موسى ومن معه من المؤمنين
شرا حتى في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان
المراد الحسنة المطلقة التي هي لها مقطوع به ولذا
تتفاوت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستقار

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

وان كان تعريف الجنس بطول عليها وجنس الحسنه
 وقوعه كالواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل
 نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنه فانه لا يكثر
 كثرة جنسها ولهذا حتى بان دون اذا فيما قصد
 به النوع لقوله تعالى وان تصبهم حسنة وليكن
 اصحابكم فضل من الله وقرنا بحد وهو ان عدم
 التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع
 معين او فرد معين واما في نوع من الانواع
 وفرد من الافراد كما يدل عليه التكرار فلا لان
 القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
 نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في صنفه
 فالفرق بين نفي اذا جاء ثم الحسنه ونفي وان تصبهم
 حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع محض
 والمصنف قد قطع بكون تعريف الجنس رتبة اعلى
 صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريفه
 وزعم انه اقضى الحق البلاغة وذلك لانه اذا المراد
 به المهر على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
 ذكر الحسنه لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
 اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حقيقة
 معينة من الجنس والمقدران المراد الحسنه المطلقة
 المقطوع بها كثره وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد
 ما قيل انه اقضى الحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله
 وعنايته حيث جعل الحسنه المعهودة التي حقها ان

يشك



يشك في وقوعها كثره الوقوع قطعية الحصول مع
 جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان المراد
 المهر على مذهبه بناء على ان الحسنه المطلقة نزلت
 منزلة المعهودة الحاضرة في الذهن حتى كانها نصب
 اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم
 ويكون اقضى الحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى
 هذا المعنى وهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه
 وبهذا يبطل ما ذكره الشارح من ان
 تعريف المهر اقضى الحق البلاغة اما معنى فلكونه
 ادل على سوء معاملتهم لان الحسنه وهي الخصب
 والرخا قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم منزلة
 المعهودة الحاضرة وفي تعريف المهر دلالة على ان
 هذا دلالة الذين يدعون انهم احق باختصاص
 هذه العظام من الحسنات ولا يشكون الله عليها
 فهم اقم الناس اعتقادا واسوهم معاملته ولا يلزم
 ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
 القليل لدعوى استحقاق الكثير لانه قد ساد دون
 الثاني ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير
 فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلا
 اذا قصد بها المهر يكون واقعة موجودة فهي
 فيوافق لفظا اذا جاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم
 وقوعها من حيث هو جنس على انما نقول انهم اذا
 ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنه

الاول

قول وبهذا يبطل ما ذكره الشارح
 اقول اي بما ذكرته ان المقدران المراد
 بالحسنه الحسنه المطلقة المقطوع كثره
 وقوعها واتساعها يبطل قوله ان المراد
 ان المقصود بهما نوع معين منها هو الخصب
 والرخا اثم اذ ذكره في بطلان ارادة المهر
 على مذهب الجمهور ويبطل قوله لا يشك
 المطلقة على طريقه الكافي ولو امكن لبيح
 فكيف يكون اقضى الحق البلاغة هو سبب

فقد دخل فيه العهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر
على الجنس تركه على العهود وغيره فيكون اسوء
وايضا وقوع جنس الحسنه ليس لا وقوع افرادها
واما من حيث هي فمتنع فدخل اذا عليها يكون
متنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنه هي الواقعة
الموجوده لم يكن المراد مطلق الحسنه كما هو المقدر
ويحيطر فساد ما قيل انه اقضى الحق البلاغه لكونه
انعد عن الانكار وادخل في الالتزام لكونها شارة
الى حاضره معهود لا يمكن انكاره والحاصل ان
القول يكون المراد بالحسنه المعهوده ينافي
القول يكون المراد بالحسنه المطلقة وليكن الجواب
بان معنى كونها معهوده انها عبارة عن حصه
نعيه من الحسنه وهي الخصب والرخا ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخا
من غير تعيين بعض وهذا يظهر صحة ما قيل
في كونه اقضى الحق البلاغه والسنة نادرة بالنسبة الى
الشيء اي جوي في جانب السنة بلفظ المضارع مع
ان لان السنة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنه
المطلقة ولهذا ذكرت ليدل تنكيرها على تفليها
فان قلت قد جاء استعراق الماضي مع اذا في السنة
فمنكر في قوله تعالى فاذا مس الناس ضرر دعانا ومقرنا
في قوله تعالى فاذا مسه الشر فزد دعاء عرضي فما
وجه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ المس الذي

عن

في قوله تعالى فاذا مسه الشر فزد دعاء عرضي فما وجه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ المس الذي

في قوله تعالى فاذا مسه الشر فزد دعاء عرضي فما وجه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ المس الذي

عن معنى القلة والي تنكير ضرر المفيد للتقليل والي
الانبياء المستحق ان يلحقه كل ضرر لمعه عن
الحق وار تكابه الفضالات فنية بلفظ اذا والما
على ان مساس قدر يسير من الضرر لانه حقيقة
يكون المقطوع به واقعا الثاني فلان الضرر في مسه
للا انسان العرض التنكير المدلول عليه بقوله واذا
انعمنا على الانسان اعرض وناوي بجانبه فنية
بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان
بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان
في مقام الجزم بوقوع الشرط بخاها لا اقتضا
المقام التماثل كما اذا سئل العبد عن سيده هو في
الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخر
فيتماهل هو فاما من السيد وكما اذا استطلت ليل
فتقول ان يطل الصبح وينقضي الليل افعل كذا
فتتماهل توكلها وتقصرا وتسر على هذا او لعدم
حزم المخاطب كقولك لن يلد بك ان صدقت
فماذا تفعل او تنزله اي لتنزله المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفة مقتضى العلم كقولك
لمن يؤذي اباه ان كان اباك فله تودعه مع عكابه
ايه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي
لتعير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لا
على ما يقبل الشرط من اصله لا يصل ذلك المقام
الا لفرضه اي الشرط كما يفرض الحمار لغرض يتعلق

هلم

لك

شماله

بفرضه كالتيكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
تحتي انضرب عنكم الذكر اي انهم لم ينضرب عنكم
القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعود والوعيد
صحا اعراضا والاعراض او معرضين ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قل ان بالكسر فان الشرط
وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن
حتى بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتوضيح
ان الاسراف عن العاقل في هذا المقام يجب ان لا
يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
لا شتم المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو منزلة
المحال ادعاء بحج مقتضى المقام لا يقال المستعمل
في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كافية قوله
تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لي يعني الاصنام دون
ان لها من ان يشترط فيها عدم الجرم بوقوع
الشرط دلا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه لا يقال
ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول
ان الحال في هذا المقام ينزل منزلة مالا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارجاء العنان لقصد التيكيت
في هذا يصلح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله فقد فان آمنوا بثل ما استمر به فقد اهتدوا
انه من باب التيكيت لان دين الحق واحد لا يوجد
له مثل فني بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير

51

اي ان حصلوا دينيا آخر مساويا لدينكم في الصفة
والساد فقد اهدوا وفي قوله ان كان هذا
هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان
كان حقا فمنا على انكاره والمراد نفى حقيقة
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده باطل
تعلق بالجمال ومنه قوله تعالى قل ان كالمزح
ولذا فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف
به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام
قطعي للحصول بالنسبة الي بعض غير قطعي بالنسبة الي
اخرين فتقول للجميع ان قسم كان كذا تغليب لمن
لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم
القيام قطعا وقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا بان مع المرتابين يحتملها اي يحتمل ان يكون
للتبويح على المرتباب وتصور ان المرتباب مما لا
ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لا اشتراط القيام
على ما ينزله ويفلح عن اصله وهو الايات الدالة
على انه منزلة من عند الله او يكون لتغليب غير المرتا
بين المناطيين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عنادا فاجعل الجميع كانه لا ارتيا
لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط
ح يكون مقطوعا به فلا يعم استعماله لما مر لا
بقائه الشرط انما هو وقوع الارتباب في الاستقبال
وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهرا ان

ب
لا يقال الشط انما هو نوع الارتياب **اقول** اي
لا يقال في جواب من التغلب متطوع في الحال لكنه
في الاستقبال وهو مع اندفاعه كما ذكر من عليه
اشكال وهذا الجواب لان احتمال وجود الارتياب
ان التغلب في الحال مثله ان لم يجب الاستصحاب في الماضي والحال
وعدمه في المستقبل كما هو عليه في الماضي هو سيد

منها دون الغرض فلا يلزم الاشارة الى الغرض في قوله تعالى
تعلق بقوله بعد واذا كان من الغرض الى الغرض
اذ ليس تغليب احدها على الاخر بان يجري عليها التفسير
المشترك بينهما على طريقة اجلية على الذكر خاصة بل
بان يجعل احدها متفقا للاخر في اسمه ثم يتي ذلك
الاسم **فان قلت** لا يكتفي في المتن الاتفاق في اللفظ
بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيد
بالمستثنى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الخفيين
لا على طهر وحض **قلت** هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فمن
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من
المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الاثر في ان
القائمتين موضوع للذكر ولا الموضوعين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكر والانات اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاثنية
ومنه تغليب الجنس لكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس على الجميع كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عدو من الملائكة لتكون جنبا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الأقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثركقوله تعالى
حكاية لخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من
قريبتنا او لتقودن في ملتنا ادخل شعيب بكلم التغليب
في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود
اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على

منها دون الغرض فلا يلزم الاشارة الى الغرض في قوله تعالى
تعلق بقوله بعد واذا كان من الغرض الى الغرض
اذ ليس تغليب احدها على الاخر بان يجري عليها التفسير
المشترك بينهما على طريقة اجلية على الذكر خاصة بل
بان يجعل احدها متفقا للاخر في اسمه ثم يتي ذلك
الاسم **فان قلت** لا يكتفي في المتن الاتفاق في اللفظ
بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيد
بالمستثنى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الخفيين
لا على طهر وحض **قلت** هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فمن
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من
المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الاثر في ان
القائمتين موضوع للذكر ولا الموضوعين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكر والانات اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاثنية
ومنه تغليب الجنس لكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس على الجميع كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عدو من الملائكة لتكون جنبا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الأقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثركقوله تعالى
حكاية لخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من
قريبتنا او لتقودن في ملتنا ادخل شعيب بكلم التغليب
في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود
اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على

هذا المعنى كقولهم لا تعلق بقوله بعد واذا كان من الغرض الى الغرض
تعلق بقوله بعد واذا كان من الغرض الى الغرض
اذ ليس تغليب احدها على الاخر بان يجري عليها التفسير
المشترك بينهما على طريقة اجلية على الذكر خاصة بل
بان يجعل احدها متفقا للاخر في اسمه ثم يتي ذلك
الاسم **فان قلت** لا يكتفي في المتن الاتفاق في اللفظ
بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيد
بالمستثنى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الخفيين
لا على طهر وحض **قلت** هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فمن
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من
المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الاثر في ان
القائمتين موضوع للذكر ولا الموضوعين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكر والانات اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاثنية
ومنه تغليب الجنس لكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس على الجميع كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عدو من الملائكة لتكون جنبا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الأقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثركقوله تعالى
حكاية لخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من
قريبتنا او لتقودن في ملتنا ادخل شعيب بكلم التغليب
في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود
اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على

منها دون الغرض فلا يلزم الاشارة الى الغرض في قوله تعالى
تعلق بقوله بعد واذا كان من الغرض الى الغرض
اذ ليس تغليب احدها على الاخر بان يجري عليها التفسير
المشترك بينهما على طريقة اجلية على الذكر خاصة بل
بان يجعل احدها متفقا للاخر في اسمه ثم يتي ذلك
الاسم **فان قلت** لا يكتفي في المتن الاتفاق في اللفظ
بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيد
بالمستثنى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الخفيين
لا على طهر وحض **قلت** هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فمن
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من
المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الاثر في ان
القائمتين موضوع للذكر ولا الموضوعين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكر والانات اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاثنية
ومنه تغليب الجنس لكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس على الجميع كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عدو من الملائكة لتكون جنبا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الأقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثركقوله تعالى
حكاية لخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من
قريبتنا او لتقودن في ملتنا ادخل شعيب بكلم التغليب
في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود
اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

ايها الناس والانعام في هذا التدبير والفعل لما فيه
من التكرار والتوالي والتناسل فتواكفون والمنع
للثبوت والتكثير فقولته يذروكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيب وفيه تغليب
المخاطب على الغائب والا لما صرح ذكر الجميع اعني
الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب
وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صرح خطاب الجميع
بلفظ تم المختص بالعقلاء ففي لفظ تم تغليب ان وكذا
التغليب لكان القياس ان يقال يذروكم وايها
كذا في الكشاف والفتاح وغيرها ولما قيل ان يقول
جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لاحاجة اليه لان
الفرض اظهار القدرة وبيان اللطاف في حق الناس
والخطا مختص بهم والمعنى يترككم ايها الناس في هذا
التدبير حيث ملئكم من التوالد والتناسل وهياكل
من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير
التوالد والانعام خلقها لكم فيها رفق ومنافع ومنها
تاكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقايلكم وتدرؤم بدرايلكم
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا انب ينظم الكلام مما قدره اي وجعل للانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على المالم يوجد
كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترك الوجود
فينجعل الجميع كانه وجد لقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمعاد المنزل كله وان لم ينزل الا
بعضه

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه لقوله تعالى ذلك بما قدرت ايديكم
ذكر لا يدي لان التوالد اعم ازواجا بالايدي ففعل
الجميع كالواقع بالايدي تغريبا ولكونها تغليب لقوله
كان كل قدم لتبوت الحكم من اول امره معللا فيكون
له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تغلبه بعده
اي ولكون ان واذا التعليل امر هو حصول مضمون
الجزا بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره على معنى انه جعل حصول الجزا مرتبا
ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
ان يتعلق بتعليل امر لان التعليل انما هو في
زمان التكلم لا في الاستقبال الا تترك انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حرة فقد عقلت الحرية على
الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من خلق
كل من ان واذا بمعنى الشرط والجزا فعلية استقبالية
اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع نبوة ومضيه واما الجزا فلان حصوله متعلق
على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تغليب حصول
الحاصل الثابت على حصول مالم يحصل في المستقبل
ويجب ان يتنبه ان الجزا يجوز ان يكون طلبيا نحو
ان جاءك زيد فاعلمه لانه فعلى استقبالي لدلالة
على الحدوث في المستقبل ويجوز ان يترتب على امر
بما يخالف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

لا يكون طلبيا فانهم ولا يخالف ذلك لفظا الالكتة
 تطبيقا للفظ بالمعنى وتغاديا عن مخالفة مقتضى
 الظاهر من غير ان يقتضيهما شئ وقوله لفظا اشارة
 الى المجلتين وان جعلت كلتا هما اوحدهما اسمية
 او فعلية ما ضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا
 ان اكثر متي لان فقد كسر متكر امس معناه ان يقيد
 بالكرامك اياي الاتي فاعتد بالكرامك اياك امس
 وقوله نعم وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
 معناه فلام تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
 وقوله نعم لا تنصروا فقد نصروا الله اذا اخرجوه
 الذين كفروا معناه ينصروا من نصروا قبل ذلك فليس
 على هذا فقد مر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الظلي
 بالجزى وهم لانه ليس بفروض الصدق كالشرط بل هو
 مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل في غير الاستقبال
 اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنت في ريب وان
 كنت في شك كما مر وكذا اذا جئ بها في مقام التاكيد
 مع واو الحاك لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له
 له حين اخو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى
 جاهالين وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
 فيا وطني ان فاتني بك سائق من الدهر فليغم لسالكك
 البار وقوله ايضا وان ذهلت عما احسن صدورها
 فقد اهيت وجدا نفوس رجاك لظهور ان المعنى على
 المعنى دون الاستقبال وقد تستعمل اذا الماضي لقوله
 نعم

منتهى الاستقبال
 كقولك انك ستفعل
 كقولك انك تفعل
 كقولك انك تفعل
 كقولك انك تفعل
 كقولك انك تفعل

تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين
 الصدقين حتى اذا جعله نارا او لا استمرار لقوله
 تعالى اذا تقوا الذين امنوا قالوا امنا كما بارر غير
 الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة
 في حصوله بخوان اشتريا كذا حال انقضاء اسباب
 الاشترا او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز
 غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باولائها
 كلها على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
 اي يكون ما هو المتوقع كالواقع كقولك ان آتيت
 مت فما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي
 تنبها على تحقق وقوعه او التناول او اظها را
 في وقوعه اي وقوع الشرط بخوان ظفرت بحسن
 العاقبة هذا يصلح مثلا للتناول واظهار الرغبة
 ثم اشار الى بيان ان اظها را الرغبة يقتضى ابراز
 غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
 اذا عطف رغبته في حصول امر يكبر تصويره اياه
 اي تصوير الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك
 الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا وعليه فيعتبر
 عنه بلفظ الماضي دلالة على توقع الرغبة وعليه اي
 على اظها را الرغبة في الحصول والوقوع ويرد قوله
 ولا تذكر هو فتيا كرم على النفا ان اردت تخصصنا
 حتى بلفظ الماضي دلالة على توقع الرغبة في ابراز
 التحقق فان قيل تطبيق التمر على الاكراه باراد تهي

كقولك انك ستفعل
 كقولك انك تفعل
 كقولك انك تفعل
 كقولك انك تفعل
 كقولك انك تفعل

فصل الام

بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفاها
اجيب بوجوده الاول لاننا ان التعليل بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفاه والاستدلال بان
انتفاء الشرط يوجب انتفاء الشرط لانه عبارة
عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه
غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط اللغوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل وجود هو المذكور
بعد ان لا خواتمة معلقا عليه حصول مضمون الجملة اي
حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما
منقول من معناه اللغوي فبقا شرط عليه كذا اذا
جعل علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزا مع ان كونه حيوانا لا
يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفاه بل الامر
بالعكس لان الشرط اللغوي في الغالب ملزوم والخ
لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليل بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاه اذ لم يظهر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدة في الآية للمبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهم اذا اردوا العفة فقلوا
احق بارادتها اولان الآية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرهن الموالى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا
معناه يحرم الاكرام اذ اطلب ملك الكف من الاكراه
وعند ارادة عدم التحصن تستفي حرمه الاكراه او
طلب الكف من الاكراه لانه انما يكون على فعل يرد
الفاعل

الفاعل يقتضيه فعدم ارادتهن الامتناع هو الزنا
لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل
على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى معنى
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهرية
بالقاطع قال السكاكي او القريض اي ابراز فيه
الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكرنا والتعريض
بان ينب الفصل الى احد والمراد غيره بخلافه
ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك ليس اشرك
ليحطن عليك فالخطاب ل محمد عليه السلام وعدم
اشراكه مقطوع به فكيف يلفظ الماضي ابرازا
للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تقرضا بين عرض صدر عنه الاشراك بانه قد حبط
اعمالهم كما اذا شتمك احد فنقول والله ليس شتمني
الا ميرلاضربه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يقتضي
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء
والضعف نسبته الى السكاكي والا فمضى قد ذكر جميع ما
تقدم ثم قال وتظهره اي تظهر ليس اشرك في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع للشرط للتعريض
قوله تعالى وما لي لا اعد الذي فطرني اي وما لي لا
تصدون الذي فطرتم بربيل واليه ترجعون اذ لو
التعريض لكان المناسب سياق الآية ان يقال واليه
ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض سماع

المتكلم المخاطب الذي هو اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
 ذلك الوجه غضبه وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح
 بنسبته الى الباطل ويعني عطف على يزيد وليس هذا
 من كلام السكاكي على وجه يعين على قبوله اي قبول
 الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في المحاضرات
 حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمي هذا
 النوع من الكلام النصف لان كل من سمعه قال
 للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف
 من نفسه حيث حط مرتبة عن مرتبة المخاطب
 ويسمى ايضا الاستدراج لا استدراج الخصم الى الازعان
 والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثرت في
 التنزيل والاشعار والحوارات فان قلت في
 قوله تعالى ان يتفقوا على ان يجردكم مشركوا مكة
 ويظفروا بكم يكونون لكم اعداء خالفى العداوة ويسقط
 اليكم ايديهم والشهيد بالسوق اي بالقتل والضرب
 والقتل وودوا المتكفرون اي تمنوا ان تزدوا
 من دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال
 وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جملة
 متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي
 نكته في ذلك قلت فيه وجهان احدهما هو المذكور
 في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا
 قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
 ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار

يعني

ان

ان يريدوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز
 عليهم من ارواحهم لانهم يبدلون الارواح دون
 وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادهم
 ان يردهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل
 من الشهادة مالا ما يحتمل لزوم الاولين لها اعني
 اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والاسن اليهم
 لانها في صحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادهم
 لكفر المؤمنين ثابتة بالثبوت ولا احتياج اليهم من كفر
 لكونه اضرا لاشياء المؤمنين وانفسهم للمسلمين
 لا لحسام مادة مادة الخاصة وارتفاع المقاتلة
 والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي ولا
 فانه يجوز اتفاقهما لدى المصادفة لتذكر ما بينهما
 من القرابة والمعارفة ولما نشأوا عليه من قوتهم
 اذا مالكت فاسحج واما انتفاء ودادة كفرهم بان
 يسلم المشركون ايضا فمن وان كان ممكنا محتملا
 لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا
 عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما
 ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
 ويصح وقوعه جزاء فخرات تاتيني اعطاك واليك
 والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه
 ان يرجع الامير استاذنته وخرجت كذا في دلائل
 الالهية في الآية ان كان من الضرب الثاني يكون
 مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في

١٣٠
 ان يريدوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز
 عليهم من ارواحهم لانهم يبدلون الارواح دون
 وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادهم
 ان يردهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل
 من الشهادة مالا ما يحتمل لزوم الاولين لها اعني
 اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والاسن اليهم
 لانها في صحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادهم
 لكفر المؤمنين ثابتة بالثبوت ولا احتياج اليهم من كفر
 لكونه اضرا لاشياء المؤمنين وانفسهم للمسلمين
 لا لحسام مادة مادة الخاصة وارتفاع المقاتلة
 والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي ولا
 فانه يجوز اتفاقهما لدى المصادفة لتذكر ما بينهما
 من القرابة والمعارفة ولما نشأوا عليه من قوتهم
 اذا مالكت فاسحج واما انتفاء ودادة كفرهم بان
 يسلم المشركون ايضا فمن وان كان ممكنا محتملا
 لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا
 عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما
 ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
 ويصح وقوعه جزاء فخرات تاتيني اعطاك واليك
 والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه
 ان يرجع الامير استاذنته وخرجت كذا في دلائل
 الالهية في الآية ان كان من الضرب الثاني يكون
 مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في

المفتاح وان كان الضرب الثاني يكون الاول لم يكن
 في تقييد وداده الكفر بالشرط فايده لانها حاصله
 ظفروا بهم اولم يظفروا فالاولي ان يكون قوله وودا
 عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف
 الشرطية وغيرها لثبوت الكلام فالكلام معناه وان
 يقابلونكم بولونكم اذ يبارونكم لا ينصرفون عطفا
 لا ينصرفون على مجموع الشرط والجزاء قال الله تعالى
 وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
 الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر ان
 الضرب الاول والمراد اظهار وداده الكفر واستيفاء
 مقتضاها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
 المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة ظاهرة حاله
 ظفروا اولم يظفروا لا يقال اي الآية في حاطب ابن
 ابي بلية حين وجه كتابا مشركي مكة واحذرهم باستعداد
 النبي صلى الله عليه وسلم لقناتهم فقبل ظفروا المشركين
 بهم يظنونهم كفارا منهم فلا عداوة ولا ودادة للرد
 الي الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوه مؤمنين
 في تحقق العداوة وبسط الايدي والانس وودادة
 الرد الي الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل
 الكتاب الي المشركين وعلوا من حاطب الكفر والتناق
 والمذكور في الفقه ان الكتاب لم يصل اليهم وانه
 اخذ اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الطريق
 ولو للشرط اي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول
 مضمون

ع

مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
 فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جيتني لا كرمك معلقا
 الا كرام بالجزء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
 فمن لا امتناع الثاني اعني الجزاء لا امتناع الاول اعني
 الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعلق ما امتنع
 بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جيتني لا كرمك
 معلقا لا امتناع الاكرام بما امتنع من مجيء مخاطبك
 فيها اشكال لانه جعل او لا المعلق نفس الجزاء والمعلق
 عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق
 عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجه
 بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها
 لتعلق امتناع ما امتنع ومعلقا لا امتناع الاكرام
 بامتناع ما امتنع من المجيء واطن انه لا حاجة اليه
 لان تعلق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فكانه قيل
 انها لتعلق ما امتنع من حيث انه ممنوع وهذا
 معني تعلق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معني
 لطيف شجع السكالي على هذه العبارة وعقل عنه
 من متفق كتابه فغنده هي لتعلق الامتناع بالامتناع
 القطعي وعلى ما ذكرنا لتعلق الثبوت بالثبوت
 مع الا القطع بالانتفاء والمال واحد في الجملة هي لا انتفاء
 الثاني اعني الجزاء لا امتناع الاول اعني الشرط سواء
 كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا واحدها اثباتا
 والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمن

قوله وقد وجه بعض من اطلع عليه بانه
 على حذف مضاف الى قوله واطن لا حاجة
 اليه **اقول** محمول ذلك التوجيه و
 هذا الظن بحسب المعنى واحد وهو ما
 صرح به في قوله فغنده اي لتعلق الا
 متناع بالامتناع القطعي لكن هذا المعنى
 انما يصح اذا اريد بالتعلق الربط
 جزما اي امتنع الجزاء لا امتناع الشرط
 قطعاً اما اذا اريد به التعلق الشرطي
 فلا صحة له اذ مراداه اذا امتنع الشرط
 في الماضي امتنع الجزاء فيه فلا يكون الشرط
 الامتناع مقطوعاً به ولا يخفى ان حمل
 التعلق في هذا المقام على الشرطية
 انب و ان مفهوم لو هو التعلق

نحو لو لم تاتق لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
 عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان
 هذا هو المشهور في الجمهور واعترض عليه الشيخ
 ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
 والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون
 لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
 فانقضاء السبب لا يوجب انتفاء السبب بخلاف انتفاء
 المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله
 تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سبق
 ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة
 دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء
 الفساد لجواز ان يفعل الله بسبب آخر فالحق انها
 لا امتناع الاول لامتناع الثاني وقار بعض المحققين
 ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
 عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان في
 البيت او غيرها نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزا لازم
 وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس
 فهي موضوعه ليكون جزاؤها معدومة المضمون فيمتنع
 مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه
 وهو الجزا فهي لا امتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل
 انتفاء الجزا على انتفاء الشرط وهذا قالوا في القياس

الاستثنائي

الاستثنائي ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم
 ورفع المقدم لا يوجب رفع الثاني فقولنا لو كان هذا
 انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
 با انسان وقولنا لكنه ليس با انسان لا ينتج انه ليس
 بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
 غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لولا
 الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول
 امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء الملزوم او
 السبب لا يدل على انتفاء السبب او اللازم بل معناه
 بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
 انما هو بسبب انتفاء الاول فعني لو شاء الله لهدم
 ان انتفاء الهذلية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي
 عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء الهذلية
 انما هي مضمون الجزا في الخارج هي انتفاء مضمون
 الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزا
 ما هي الا ترى الى قولهم لولا لامتناع الثاني لو خرد
 الاول نحو لولا فلو هلك امر معناه ان وجوده على
 سبب لعدم هلاكه هو لا ان وجوده دليل على ان
 عمره يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعها قول ابي العلاء
 المصري ولودامت الدولات كان في غيرهم رعايا وكن
 ما لهم دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا
 ينتج شيئا على ما تقر في المنطق وكذا قول الحارثي
 وكوطار ذوها فقبلها الطامرت ولكنه لم يطر

ع

ج

قوله واما ارباب العقول فقد جعلوا قولا
 فاذا تفحصنا وجدنا استعمالها لها على
 قاعدة اللغة اكثر لكن يستعمل على قاعد
 تهم كما في قوله تعالى لو كان فيها الهة الاية
قوله يفهم من ظاهرها ان المعنى الثاني
 انما هو محله الاوضاع الاصطلاحية
 لارباب العقول وان الاية الكريمة
 واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعدا
 جدا والحق انه ايضا من المعاني المعتدلة
 عند اهل اللغة الواردة في استعمالها
 عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال
 في الامور العرفية كما يقال كهل ذئب
 في البلد فقول لا اذ لو كان فيه كهل ذئب
 مجلسا فيستدل بعدم الحضور على
 عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان
 مثله في الطريقة البرهانية لكن اقل
 استعمالا من المعنى الاول كما في المثال
 الذي سذكروه في نوع المبدأ
 صهيبي لو لم يخف الله
 لم يقصم هسيب

اي عدم طريان تلك الفرس بسبب انه لم يطرد وحده
 قبلها فليتنا مل واما ارباب العقول فقد جعلوا
 لوان ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزا
 للشرط من غير قصد الي القطع بانتفاها ولهذا
 يصح عندهم استثناء عن المقدم نحو ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فمهم
 يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثألة
 لتعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
 اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزا
 في الخارج ما هي لانهم يستعملونها في القياس لا في
 العلوم والتدقيق ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
 لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا
 تفحصنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن
 قد تستعمل على قاعدة تهم كما في قوله تعالى لو كان فيها
 الهة الاية لظهور ان الغرض من التصديق
 بانتفاء تعدد الهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
 فعلم ان اعراض النبي الحق وانباها انما هو على ما
 فرمى من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا
 وكمن عاين قول الصريح فان قيل لا يصح ما ذكرتم
 من لزوم انتفاء الجزا لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه
 السلام لم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يقصم هسيب ولا
 للزم نبوت عصيانه لان نفى النفي ثبا وهذا فاسد
 لان الغرض مخرج صهيبي بعدم العصيان قلنا

قد

قوله
 قد تستعمل
 في جميع
 ما يستعمل
 ذلك الشرط
 فيلزم استمرار
 وعدمه فلو كان
 نحو لو اهتمتني
 يخف الله لم يقصم
 الارض من شجرة
 البحر ما نفدت
 عليك ففي هذه
 لهذا الشرط مع
 هذا الشرط بالطريق
 لولا ايضا نحو لولا
 اثني عليك على تقدير
 وجوده اذ لا فرق في
 على النفي فان قيل
 الامثلة على اصلها من
 الجزا هو عدم العصيان
 فيجوز ان يكون هذا
 بالخوف ثباتا وكذا
 الاكرام بناء على ثبوت
 لا يخفى على احداث
 لا يخفى على احداث

قد تستعمل لولو للدلالة على ان الجزا لازم الوجود
 في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط
 ما يستعمل استلزامه لذلك الجزا ويكون مقتضى
 ذلك الشرط انصب واليق باستلزام ذلك الجزا
 فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط
 وعدمه فلو كان دأبا سواء كان الشرط والجزا متبين
 نحو لو اهتمتني لاثبتت عليك او متفيعين نحو لو لم
 يخف الله لم يقصم او مختلفين نحو لو ان ما في
 الارض من شجرة اقلام والبحر من سبعة
 البحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمي لاثبتت
 عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزا

قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا
 الخ اقول هذا انما يتأتى على مذهب
 الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع
 بعد لولا فاعل بفعل مقدر كما في
 قوله لو ذات سوار لطمتني واستقر
 به بعضهم قايلا ان الظاهر منها
 انها التي تقيد امتناع الاول لا امتناع
 الثاني وخت على لا فيبقى بعد دخولها
 عليها على اقتضاء الفعل ومعناها مع
 لا باق ايضا على ما كان كما يتفق مع
 الحروف النفي فمفعول لولا على ما
 عمل لولم يوجد على لهلك عمر فيبقى لا

قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا
 الخ اقول هذا انما يتأتى على مذهب
 الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع
 بعد لولا فاعل بفعل مقدر كما في
 قوله لو ذات سوار لطمتني واستقر
 به بعضهم قايلا ان الظاهر منها
 انها التي تقيد امتناع الاول لا امتناع
 الثاني وخت على لا فيبقى بعد دخولها
 عليها على اقتضاء الفعل ومعناها مع
 لا باق ايضا على ما كان كما يتفق مع
 الحروف النفي فمفعول لولا على ما
 عمل لولم يوجد على لهلك عمر فيبقى لا

قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا
 الخ اقول هذا انما يتأتى على مذهب
 الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع
 بعد لولا فاعل بفعل مقدر كما في
 قوله لو ذات سوار لطمتني واستقر
 به بعضهم قايلا ان الظاهر منها
 انها التي تقيد امتناع الاول لا امتناع
 الثاني وخت على لا فيبقى بعد دخولها
 عليها على اقتضاء الفعل ومعناها مع
 لا باق ايضا على ما كان كما يتفق مع
 الحروف النفي فمفعول لولا على ما
 عمل لولم يوجد على لهلك عمر فيبقى لا

مفهوم الجزاء وانما يحى ذلك من قبل ذكر الشرط والالكان
تقييده بالشرط تكرر كما اذا قلنا لو جيتنى لا كرمك
الكرما مرتبط بالجموع ونحن نعلم قطعا ان المنتفى
في قولنا لو جيتنى لا كرمك هو نفس الكرام لا الكرام
المرتبط بالجموع وليس كل ماله دخل في لزوم شئ لشي
او بقوة له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند
الحكم وقيدا لذلك الشئ وزعم من الحاجب انه
مستقيم فيما اذا وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفى
اذ لا يقوم للمثبت فيجوز في نحو لو اهننتى لا ثبتت
عليك ان يقدر التثنية المنفى غير المثبت بخلاف المنفى
فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي
النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان
اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون
المعنى في نحو لو اهننتى لا ثبتت عليك ثناء مرتبطا
بانه ان لم نعلم ان المنفى عام بدل المعنى في لو لم يخف
الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف
فيجوز ان يكون انتفاءه بانتفاء القدر ويلزم عدم
عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر
اجرك على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان
او منقيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لا
ولو اسعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على
صورة قياس اقتراني فيجب ان يفهم لو علم الله فيهم

نسخة
فليست كذلك في
المنفى ايضا
حتى يكون
المعنى لو

خيرا

خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم
خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجبت بانها
انما ملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية
ولو سلم فاما ينتجان لو كانا لزوميتين وهو منوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة منوعة لان علم الله فيهم
خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جازان يستلزم المحال
وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي
في نقيض التالي لانها لا متناع الشئ لا متناع
ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدر من انه
قياس اهل في شرط الانتاج واي فائدة تكون
في ذلك وهل يربك القياس الاحصول النتيجة بل
للقول ان يقال ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع العلم
بالعز فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسعهم لتولوا كلاما اخر
على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي
لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع
فهو دأب الوجود كما ذكرنا في قول يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع فهو دأب
الوجود كما هو مقتضى الاصل لو لان التولي هو
الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير
عدم اسماهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولي
ففي هذا القدر يدفع تلك الوردية واما قوله وهذا
سند له وعلا انه لعدم ارادة القياس
فيما لا يتصل به من ذلك الوردية واما قوله ولا حاجة
بنتجها وجعل انتفاء الشرايط

في هذا القدر يدفع تلك الوردية واما قوله ولا حاجة
بنتجها وجعل انتفاء الشرايط

قوله وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم
اقول هذا شيع شيع وشيع وشيع
تدريج ضعيف اذ لا يستعمل في ذمهم
في رواية التوجيه ولا ذي مسكة في
صناعة المناظرة ان المجيب بان
الشرطين المذكورين لا ينتجان
ما توجه ذلك القائل بناء على عدم
حصول انتاجها اياه لا انتفاء كلية
الشرطية التي جعلها ذلك
القائل كبرى او لا انتفاء لزومية
شرايط الانتاج تلك النتيجة لكن اهل
نظرا عنه مبرز بل اراد منع كونه قياسا
منتجها وجعل انتفاء الشرايط
سند له وعلا انه لعدم ارادة القياس
فيما لا يتصل به من ذلك الوردية واما قوله ولا حاجة
بنتجها وجعل انتفاء الشرايط

ولا عرض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانتفاء فان قيل انتفاء التولي غير وقد ذكر ان لا خير فها **قلنا** لا استئان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماء غير وانما يكون خيرا لو كان اهلها بان اسمعوا شيئا من انقادوا ولم يرضوا وهذا كما تقول لا خير في فلان لو كان قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القدرة والقوة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى لو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا محملا لان يكون من قبيل لو لم نجعل الله في عباده نفوسا لفسادهم لولا ان يكون انسانا ويحمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزا اي لو جعلنا الرسول ملكا لكان رجلا في صورة الهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو كشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جليتها ليوافق الفرض اذ الثبوت بناء في التعليق والحصول الفرضي والاستقبال بناء في المضي فلا يتقبل في جليتها عن الفعلية الماضية لانكته ومذهب الميرد انها تستعمل في المستقبل استعمالا ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالعلمي واني اباهي بل الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجرع الا والقلوب خوالي يصفت تاسفة على مفارقة بغداد وتشتوق ركائبه الى ماء دجلة

قوله يصفت تاسفة على مفارقة بغداد
وشتوق ركائبه الى ماء دجلة
لانه لا ينظر في القصيدة وابياتها ولم يرجع
ايضا الى نسخ السقط فان الكتون فيها
على صدرها قال ببغداد من الطويل ومطلعها
طريد لفضو البارق تعالى ببغداد مهلا
ما لهن وما لي ثم قال بعد هذا البيت تمت
قويقا والصراط خيالها شراب لها فنه ابتوى
وجال وقويق نهر على باب حلب
الصراط نهر ببغداد وفيه جملة
ابياتها فبما يروق ليس الكعك واري

قوله يصفت تاسفة على مفارقة بغداد
وشتوق ركائبه الى ماء دجلة
لانه لا ينظر في القصيدة وابياتها ولم يرجع
ايضا الى نسخ السقط فان الكتون فيها
على صدرها قال ببغداد من الطويل ومطلعها
طريد لفضو البارق تعالى ببغداد مهلا
ما لهن وما لي ثم قال بعد هذا البيت تمت
قويقا والصراط خيالها شراب لها فنه ابتوى
وجال وقويق نهر على باب حلب
الصراط نهر ببغداد وفيه جملة
ابياتها فبما يروق ليس الكعك واري

الياس والنقطع الرجا وصار في حكم المقطوع
بالانتفاء فدخلها على المضارع في نحو لو يطعمكم في
كثير من الامر لغتم اي لو فتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوفا لانه
كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم
فيما يتصورون وانه كلما عن لهم ماري في امر كان
مقولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى
الله يستهزي بهم بعد قوله انما نحن مستهزون حيث
لم يقل الله مستهزي بهم بلفظ اسم الفاعل قصد
الى حدوث الاستهزاء وتجوده وقتا بعد وقت والا
هو السخرية والاستخفاف وصفناه انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكيات الله في
المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوفا
وتحدث حالا **فان قل** ان اراد بالفعل في قوله
لقصد استمرار الفعل الطاعة حيث لا يكون المعنى
ان انتفاء عنكم بسبب انتفاء استمراره على
فردا يخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان
انتفاء عنكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان
اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا
الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من
الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخل لو
عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجبه

قوله يصفت تاسفة على مفارقة بغداد
وشتوق ركائبه الى ماء دجلة
لانه لا ينظر في القصيدة وابياتها ولم يرجع
ايضا الى نسخ السقط فان الكتون فيها
على صدرها قال ببغداد من الطويل ومطلعها
طريد لفضو البارق تعالى ببغداد مهلا
ما لهن وما لي ثم قال بعد هذا البيت تمت
قويقا والصراط خيالها شراب لها فنه ابتوى
وجال وقويق نهر على باب حلب
الصراط نهر ببغداد وفيه جملة
ابياتها فبما يروق ليس الكعك واري

قوله يصفت تاسفة على مفارقة بغداد
وشتوق ركائبه الى ماء دجلة
لانه لا ينظر في القصيدة وابياتها ولم يرجع
ايضا الى نسخ السقط فان الكتون فيها
على صدرها قال ببغداد من الطويل ومطلعها
طريد لفضو البارق تعالى ببغداد مهلا
ما لهن وما لي ثم قال بعد هذا البيت تمت
قويقا والصراط خيالها شراب لها فنه ابتوى
وجال وقويق نهر على باب حلب
الصراط نهر ببغداد وفيه جملة
ابياتها فبما يروق ليس الكعك واري

ان المضارع مثبت بعد الاستمرار للثبوت يحذف
يفيد النفي استمرار النفي ويفيد الدخول عليه لو استمرار الامتناع
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت
والدوام والتأكيد فاذا ادخلت عليها حرف النفي
تكون لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت
قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين مرد لقولهم امنا
على بلغ وجه واكد وان قولنا ما زيدا ضربت وما
يزيد مررت لا اختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا انظر
في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو لو تزي خطا
لمحمد صلى الله عليه وسلم او تكلم من يتا في هذه الرواية
ادوقوا على النار اي اربوها حتى يعبأ بنوها واطلوا
عليها اطلالها على نكتهم او ادخلوها فغيروا مقدار
عذابها من قولك وقفة على كذا اذا اقرته وعرفته
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيها وكذا في
قوله ولو تزي اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو
تزي اذ المجرمون فالكسول رؤسهم لتزيلة اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن
لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اجزعه بوقوعه بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فلهذا انما هي في المستقبل
لانها انما تكون في القيامه لكنها جعلت بمنزلة الماضي
لماضي المتحقق فاستعملوا واذا وهما مختصان بالماضي

وكان المناسب ان يقال ولو رايت ولكنه عدل
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره
فالمضارع عند بمنزلة بمنزلة الماضي فهذا مستقبل
في التحقيق ما ضر بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لك انك ما رايت ولو رايت رايت امرأه
محسبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت
الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولو التمني فلا
استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا
كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد انزاع ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب
المكفوفة بما يجب ان يكون ما ضيا لانها للتقليل
في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن
تبعه وقوع الحذف والاستقبال بعدها فقوله ربما
يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قول
البصريين واما المكفوفون فعلى انه بتقدير كما اي
ربما كان يود تحذف لكثرة الاستعمال كان بعد
ربما وانما جعل ما نكره موصوفه ببؤة والفعل المتعلق
به رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا
يتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب
ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم احوال القيا
فيه يتون فان وجدت منهم افاقه ما تنبوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن السراج
انما نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا

إذا دخلت على المضارع من التقليل إلى التحقيق ^{مفعول}
يؤيد محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على أن لو
للمتقى حكاية لودادهم حتى على لفظ الغيبة لأنهم خبر
عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لا فعلن
لكان أيضا سديلا حسنا وأما من زعم أن لو الواقع
بعد فعل يفهم منه معنى التثنية حرف مصدرية لمفعول
يؤيد عنده هو قوله لو كانوا مسلمين أولا مستحضار
الصورة عطف على قوله لتثنيته يعني صورة رؤية
الكافرين موقوفة على النار قابلية بالمتناظر
ولا نكذب بأيات ربنا وكذا صورته رؤية الظالمين
موقوفة عند ربهم والجحيم نالسي رؤسهم متقاولين
بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتشربوها بالفظ
المضارع بعد قوله تعالى الذي أرسل الرياح
استحضار تلك الصورة البدعية الدالة على القدرة
الباهرة على صورة إثارة السحاب مستعمل بين السماء
والأرض على الكيفية المخصوصة والافتقالات المنقولة
وذلك لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي
من شأنه أن يشاكله كانه مستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة لتشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
إلا في أمر يتم مشاهدته لغيره أو فظاعة أو نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع
للدلالة على أن الفعل من الفظاعة بحيث يحترق
أن يعتبر منه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع

في

في الجملة كما تقول لقد أصابني حوادق لو تبقى إلى الأ
لها بقى متى أثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت
إلى جعل الجملة الثانية اسمية لقوله تعالى ولو أنهم
أمنوا واتقوا لثوبت من عندنا خير دلاله على أن
المشوية واستقر بها لانه ظاهر وأما الجملة الأولى
فلا تقع إلا فعلية البتة وأما تنكير أي تنكير المصدر
فلا رادة لعدم الحصر والعهد المضمون من تعريف
كقولك زيد كاتب وعمر شاعر ويدخل فيه ما إذا قصد
حكاية المنكر كما إذا قال لك قاتل عندي رجل فقول
تصديقاً له الذي عنده رجل فكنت تعلم أنه زيد أو
للتعظيم هدي المتقين على أنه خبر مبتدأ محذوف أي
ذلك الكتاب أو للتخفيف نحو ما زيد شياً قال صاحب
المفتاح أو لكون المصدرية نكرة يخرج رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب تنكير المصدر لأن كون المصدر
إليه نكرة والمصدر معرفة والمصدر سواء قلنا يتنفع عقلاً
أو لا يتنفع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك
موقفاً منك الوداعا وقوله يكون من أجزائها غسل وعا
من باب القلب وما مر وهذا على إطلاقه ليس يصح
لأنهم يحق زون كون نكرة اسم استفهام والخبر معرفة
نحو من ابوك ونحو درهم مالك وكذا في ما إذا صنعت
على أن يكون المعنى أي شئ الذي صنعتته وقد صرحوا
في جميع ذلك بأن اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعد
خبره واستدل بعضهم على أن كون المصدر نكرة

المبتدأ

وقد صرحوا في جميع ذلك بأن اسم
الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده
خبره **قوله** منهم من ذهب إلى أن
أبدك في من أبدك مبتدأ وخبره
قدم عليه لتضمنه ما يقتضيه صدور الكلام
وكذا في كرم رعا مالك نعم مذهب يسود
جواز الأخبار بمعرفة من نكرة متضمنة
استفهاماً مخوفاً بذكر أو نكرة
أفعل التفضيل مقدم على
خبره والجملة

في الجملة كما تقول لقد أصابني حوادق لو تبقى إلى الأ
لها بقى متى أثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت
إلى جعل الجملة الثانية اسمية لقوله تعالى ولو أنهم
أمنوا واتقوا لثوبت من عندنا خير دلاله على أن
المشوية واستقر بها لانه ظاهر وأما الجملة الأولى
فلا تقع إلا فعلية البتة وأما تنكير أي تنكير المصدر
فلا رادة لعدم الحصر والعهد المضمون من تعريف
كقولك زيد كاتب وعمر شاعر ويدخل فيه ما إذا قصد
حكاية المنكر كما إذا قال لك قاتل عندي رجل فقول
تصديقاً له الذي عنده رجل فكنت تعلم أنه زيد أو
للتعظيم هدي المتقين على أنه خبر مبتدأ محذوف أي
ذلك الكتاب أو للتخفيف نحو ما زيد شياً قال صاحب
المفتاح أو لكون المصدرية نكرة يخرج رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب تنكير المصدر لأن كون المصدر
إليه نكرة والمصدر معرفة والمصدر سواء قلنا يتنفع عقلاً
أو لا يتنفع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك
موقفاً منك الوداعا وقوله يكون من أجزائها غسل وعا
من باب القلب وما مر وهذا على إطلاقه ليس يصح
لأنهم يحق زون كون نكرة اسم استفهام والخبر معرفة
نحو من ابوك ونحو درهم مالك وكذا في ما إذا صنعت
على أن يكون المعنى أي شئ الذي صنعتته وقد صرحوا
في جميع ذلك بأن اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعد
خبره واستدل بعضهم على أن كون المصدر نكرة

من ان يكون معلوما مثلاً لا نقول اخوك زيد بل
لا يعرف ان له اخاً لا امتناع الحكم بالتعيين على
مال يعرفه المخاطب اصلاً او عكسها اي وعكس
المثالين وهو اخوك زيد والمنطوق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من
صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحدهما
دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشئين
متعديين في الخارج فانهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك
ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال
عليه وتجعله جزئاً فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه وارادت ان
تعرف ذلك بعينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك وهذا يتضمن في قولنا رايت اسوا
فانما الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا
فيل في بيت السقط مخوض محل نقعه مائة اذ
الصواب مائة نقعه لان السامع يعرف له ماء
وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم
انه كان من انسان انطلق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود وارادت ان تعرف ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك
المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ونقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق

وهذا

وهذا يظهر ان ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
واولئك هم الفالوحي ان اذ ابلفك ان انسانا من
اهل بلدك تاب نحرنا مستخيراً من هو فقل زيد
التاب محل نظر وفس على ما ذكرنا سابق طرق التعريف
والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر
الجنس على شئ تحقيقاً اي قصره بحققاً مطابقاً للواقع
خو زيد الامير اذ لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصراً
غير محقق بل مبالغة كماله فيه اي كمال ذلك الجنس
في ذلك الشئ او بالعكس نحو عمرو والشجاع اي الكمال
الشجاعه فغير الكلام في صورة توهم ان الشجاعة
مقصورة عليه لا تتجاوز لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف
بلام الجنس متداخلاً مع زيد والشجاع عمرو ولا
تفاوت بينهما وبني ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان
حملت تكونها في المقام الخطائي على الاستغراق وكثيراً
ما يقال له لعم الجنس فامر ظاهر لانه منزلة قولنا
كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل
كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد
ان زيدا وبنو امير وعمروا وبنو الشجاع متجدا
في الخارج ضرورة ان المحول متحد بالموضوع في كل
لظهور امتناع حمل احد التميزين في الوجه الخارجي
على الاخرى وجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع

قوله وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله محل نظر **قوله** وجهه
ان المناسب لذلك السؤال ان يقال
في جوابه ان الشئ زيد لانك قد عرفت
ان انسان قد تاب فانت بقولك قد
هو يطلب ان تعين عندك بان يحكم
عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما
وجوابه ان في السؤال مبتدأ والضمير
الراجع الى التاب اعني هو خبر لم تكمل
فهو المشهور وهو مذهب سيبويه كما
مرجح يكون السؤال عن معنى يحكم
عليه بالثابت كانه قيل ازيد الشئ
ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر في
العبارة فوضع كلمة من موضوع تلك
الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احد
ما بعينها بالتأنيب فالتأنيب بذلك
السؤال يطلب حكماً يكون التأنيب فيه
محكوماً به والخصوصية كزيد مثلاً محكوماً
عليها فلا يطابقه الا ان يقال زيد ان
يب نعم ان جعل الضمير مبتدأ وفي خبرها
مقدماً عليه لتضمنه الاستفهام كما هو

قوله وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله محل نظر **قوله** وجهه
ان المناسب لذلك السؤال ان يقال
في جوابه ان الشئ زيد لانك قد عرفت
ان انسان قد تاب فانت بقولك قد
هو يطلب ان تعين عندك بان يحكم
عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما
وجوابه ان في السؤال مبتدأ والضمير
الراجع الى التاب اعني هو خبر لم تكمل
فهو المشهور وهو مذهب سيبويه كما
مرجح يكون السؤال عن معنى يحكم
عليه بالثابت كانه قيل ازيد الشئ
ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر في
العبارة فوضع كلمة من موضوع تلك
الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احد
ما بعينها بالتأنيب فالتأنيب بذلك
السؤال يطلب حكماً يكون التأنيب فيه
محكوماً به والخصوصية كزيد مثلاً محكوماً
عليها فلا يطابقه الا ان يقال زيد ان
يب نعم ان جعل الضمير مبتدأ وفي خبرها
مقدماً عليه لتضمنه الاستفهام كما هو

قوله وفيه نظر **اقول** اما اول فلان المحمول
في زيد انسان او قائم فهو مفهوم الانسان
ومفهوم القائم على ما هو المشهور فان
كان اسم الجنس موضوعا للماهية لم يصح
كان ما جعله دليلا على الحصر في المعرفة
جاء يا بغيره في الخبر المنكر ويصير متوقفا
صاحبه وان كان موضوعا للماهية بغيره
وحدة مطلقة اعني مفهوم فرد ما فتلك
يلزم ما ذكرنا من هذا المفهوم اذا اتخذ
يزيد واخص فيه لزم ان لا يكون للانسان
فرد اخر او الا لصدق عليه هذا المفهوم
اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متجدا
ومخصصا فيه والقول بان لا يلزم من ان
فرد ما من افراد الانسان يزيد اتحاد
سائر افراد به مضافا لمزيد اتحاد
اشباه العارض بالمعروض اعني مفهوم
فرد ما من الانسان مثلا بما يصدق
هو عليه فان المحمول في المنكر هو
الاول ويلزم منه الاتحاد كما عرفت

دون الثاني اظهور بطلان لانه ان
كان عين زيد فلا حمل حقيقة وان كان
غيره لم يصح الايجاب في زيد انسان
بحسب نفس الامر اما ثانيا فلان
صدق فرد من الانسان على زيد ما

الاحيث يصدق زيد وعمر وهذا معنى القصر فان
قلت هذا جار مجيء في الخبر المنكر بخلاف لسان
او قائم مثلا فانها تتحدان في الوجود فيلزم ان
لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده
ظاهر قلت المفهوم هنا مفهوم فرد من افراد
او القائم ولا يلزم من اتحادة بزيد مثلا اتحاد
الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرفة فان المتحد
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع
تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل
المعرفة بل هو الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على
الجنس سواء كان الخبر معرفة بالام الجنس او غيره نحو
الكرم التقوي اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبا
والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتقويض الى امر الله والكرم
في العرب والامام من قرين لان الجنس مع يتحد
مع واحد ما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك
الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الانصاف بكونه
في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا
على الانصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتنا مل
فان فيه دقة وهذا يظهر ان تعريف الجنس في الخبر
يفيد قصر الخبر على الانصاف بكونه لله على ما مر وان
جعل جزاء فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمر

قوله وفيه نظر **اقول** اما اول فلان المحمول
في زيد انسان او قائم فهو مفهوم الانسان
ومفهوم القائم على ما هو المشهور فان
كان اسم الجنس موضوعا للماهية لم يصح
كان ما جعله دليلا على الحصر في المعرفة
جاء يا بغيره في الخبر المنكر ويصير متوقفا
صاحبه وان كان موضوعا للماهية بغيره
وحدة مطلقة اعني مفهوم فرد ما فتلك
يلزم ما ذكرنا من هذا المفهوم اذا اتخذ
يزيد واخص فيه لزم ان لا يكون للانسان
فرد اخر او الا لصدق عليه هذا المفهوم
اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متجدا
ومخصصا فيه والقول بان لا يلزم من ان
فرد ما من افراد الانسان يزيد اتحاد
سائر افراد به مضافا لمزيد اتحاد
اشباه العارض بالمعروض اعني مفهوم
فرد ما من الانسان مثلا بما يصدق
هو عليه فان المحمول في المنكر هو
الاول ويلزم منه الاتحاد كما عرفت

الشجاع والوصول الذي قصده الجنس في هذا الباب
بمنزلة المعرفة بل هو الجنس مع الجنس المقصور قد يكون
مطلقا كما في امثلة المذكور وقد يكون جنسا مخصوصا
باعتبار تقيد بوصف او حال او ظرف او مفعول
او غير ذلك لقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو
الرجل الكريم وهو سائر ما ركبناه وهو الوفي حين
لا يفي احد الا حده الواهب الف فتظار قال الاعشى
هو الواهب الماية المصطفاة اما مخاضا واما عشا
فصريح هبة الماية من الابل حال كونه مخاضا وعشا
لاهبة الابل مطلقا بماي حال كانت ولا الهبة مطلقا
سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثله
زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى
جنس مخصوص من الهبة هو منزلة النوع لا الهبة
مخصوصة هي منزلة الشخص وهما نكتة ذكرها الشيخ
في دلائل الاحراز وهو قولنا انت الحبيب ليس
انك الكامل في المحبوب انه لا محبة في الدنيا

قوله وفيه نظر **اقول** اما اول فلان المحمول
في زيد انسان او قائم فهو مفهوم الانسان
ومفهوم القائم على ما هو المشهور فان
كان اسم الجنس موضوعا للماهية لم يصح
كان ما جعله دليلا على الحصر في المعرفة
جاء يا بغيره في الخبر المنكر ويصير متوقفا
صاحبه وان كان موضوعا للماهية بغيره
وحدة مطلقة اعني مفهوم فرد ما فتلك
يلزم ما ذكرنا من هذا المفهوم اذا اتخذ
يزيد واخص فيه لزم ان لا يكون للانسان
فرد اخر او الا لصدق عليه هذا المفهوم
اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متجدا
ومخصصا فيه والقول بان لا يلزم من ان
فرد ما من افراد الانسان يزيد اتحاد
سائر افراد به مضافا لمزيد اتحاد
اشباه العارض بالمعروض اعني مفهوم
فرد ما من الانسان مثلا بما يصدق
هو عليه فان المحمول في المنكر هو
الاول ويلزم منه الاتحاد كما عرفت

[illegible]

النبت لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانسابي كما تركبان القرف في مخاين زيد والى
لك هذا ومضى القنار وما اشبه ذلك جنم مع انه لا
يحمل الصدق والكذب وليس ثابته للبته او كذا

خبر عنهم هذه الحجة
ان يقال فيه يستفاد من
من احتمال الصدق والكذب
على معنى الاول الثاني
احتمالها الحسن المعنى الثاني
فظهر كما قرأناه ان تعدد
المعقول في الانشائيات
المواضع اضرار المستد
في مثال قوله تعالى بل انتم لا
مرضاكم وقولهم اما زيد
فاجاب به ليس بقصدا
على قواعد العربية بل هو
ما يقتضيه ذلك القواعد
نعم لا يثبت اليها ولا
اصوب زيد و زيد
بغير معنى اصوب
اصوب المعنى فانه متعد

قوله تعالى بل انتم لامرجهابكم وقوله اما زيد فاضر
وزيد كانه الاسد وتوهم الرجل زيد على احد
القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك

به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول الما تسمى هذا
 اسر للثبوت وامنع عن التشبه والشك وبالجملة
 ليس الا علام بالشيء بفتحة مثل الا علام بعد التنبيه
 عليه والتقدم فان ذلك يجري مجرى تأكيد الا علام
 في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
 وزيد ضربت به وما اشبهه فان قلت **هـ**
 انه لم يتفرغ من الصور التخصيص مثل انا سعت
 في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما
 قصده التخصيص فان المسند هنا جملة فطعا
 قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاسناد
 فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص
 او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه
 تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر
 زيد عرف ان عدم اعتبار التقدم والتأخر لا يفيد
 الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل
 لا يفيد التخصيص كيف لا يفيد التقوي وقد
 ذكر في بحث انا ان ليس التخصيص الا تأكيد على
 تأكيد وهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه
 من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي
 لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
 الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الا التأكيد
 والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون
 جملة الا للتقوي او لكونه سببا مع تصريحه بان
 المسند

الجملة الواقعة خبرا عن خبر النكران
 الذي في خبره

المسند في نحو انا سعت في حاجتك عند قصد التخصيص
 جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها الجامعة وشرطيتها
 لاختصاص الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل
 على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم
 الفاعل انما يعمل لمسابهة فالاولى عند الاحتياج ان
 يرجع الي الاصل ولانه قد ثبت تعلقا بالفعل
 قطعاً في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد
 المحل عليه اولى وقيل المقدرة اسم فاعل لان الاصل
 في الخبر ان يكون مفرد الاصاله المفرد في الاعراب
 على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد
 في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
 عبارة النحوي في هذا المقام ان الظرف مقدرة
 جملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصد الى ان
 الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل
 وحـ يكون المقدرة فعلا لاجله لكنه لو قصد هذا
 لوجب ان يقول اذ المقدرة فعل لان معنى قولهم
 الظرف مقدرة بالجملة انه يجعل في المقدرة جملة
 لا مفردا وحـ لا معنى لعبارة المصنف اصلا
 مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهر
 افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
 على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك
 المذهب مفرد لاجله فكان ان يقول اذ الظرف مقدرة
 بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر

في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلنخصه بالمسند
اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضيق الفصل
لان معنى قولنا قائم زيدا انه مقصور على القيام
لا يتجاوز الى القعود بخلاف قولنا يتجاوز الى غيره
الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها هو
والمسند اليه ليس مقصور عليه بل على جزية الجور
اعني الضمير الراجع الى خور الجنة وجوابه ان المراد
ان عدم القول مقصور على الاتصاف بغير خور
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوز الى الاتصاف
بغير خور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند
فالمعنى ان القول مقصور على عدم الحصول والكنينة
في خور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصر غير
حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه
دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بكم
وديني مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بكم
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما
توجه البعض وتظهر ذلك ما ذكره صاحب المقام
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربني ان معناه
حسابهم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوز
الى الاتصاف بكم وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بكم ان لا يتجاوز
الى غيره اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها
عول

قوله واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الايجاز
التي اقول بهذا المعنى الذي ذكره الشيخ في
انه يفيد التقوى مشترك في اخبار
البت اذا ما خست عنه سواها كانت
جملا او مفردات فلا تعلق بباطل
كون الخبر جملة والمقصود بباطل
على ما في المقام

عول ولهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المقام
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينك
لا يتجاوز الى غيرك ودينك لا يتجاوز الى غيري
بل على معنى ان المختص بكم دينك لا ديني والمختص
بي ديني لا دينك كما ان معنى قائم زيد ان المختص
القيام دون القعود لان غيره لا يكون قائما فلينظر
الى ما في هذا المقام من الخطأ والخروج عن القارئ
وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما
ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند
في لارب فيه لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الرب
سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطأ بناء على اختصاص
عدم الرب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون
سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس بحسب
ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي
والمعتبر في مقابلة القرآن هو ما في كتب الله تعالى
كما ان المقبر في مقابلة خور الجنة خور الدنيا لا سائر
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند اليه للتنبيه من اول الامر على انه
اي المسند جزلا نعت اذ النعت لا يتقدم على
المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم
انه جزلا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه
لم يرد في الكلام جزل المسند كقوله اي قول حسبا
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له هم لا منتهاى رها

ولم يقل لا في ريب من باب قصر المسند
اليه على المسند
واما الخروج عن المثال على نعم
انه لم يجعل تقديم المسند مقيداً
للمسند اليه فبهم هو بسند سر

وهذه الصفح اهل من الدهر فانه لو اخر الطرف
اعني له عن المتباد اعني هم لتوهم انه نفت له لا خبر
ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المتباد نكرة في
مختصة نحو في الدار رجل ليصير المتباد بتقديم
الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل
فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا ولا يصح قائم رجل لان الالتباس
باق لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه
بخلاف الطرف فانه يقع كونه خبرا ولا يفرق
استعوا في الظروف ما لم يتبعوا في غيرها واما
اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله
نقالي واجل سمي عنده واورد على نحو في الدار رجل
ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون
الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا
يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم
على ما ليس مختص فالحق في هذا المقام ما ذكره
ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المتباد مبني على
حصول الفايده فاذا حصلت الفايده فاجزى
اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على
السطح وكوب انقض الساعه او التفاؤل نحو
سعدت بفرح وجهك الايام او التسوق الى ذكر
المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهب في المختص
بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس

الضحي

الضحي وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار
وفاعل هو الدنيا والضحي العابد الى الموصوف
اعني ثلثة هو المجرور في قوله يبرهنها اي يحسنها
اي تصير الدنيا منورة ببراهنة هذه الثلاثة وبها فيها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة
والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تعني
تشرق معنى فعل متعذر وهو سهر وشمس الضحي
وابواسحق والفر وما يقتضي تقدم المسند يقتضيه
الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحقه واهلهما المصنف اما
الاول فلشهره اميره ولان الكلام في الجز دون
الانثاء واما الثاني فلان الاهية ليست اعتبارا لمقا بلا
للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضى للتقدم
وجميع المذكورات تفصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا للتقديم
المسند كون المراد من الجملة افادة التجرد نحو عرف
زيد وتركه لانه كلام يفتر عن ضبط واسكال في مثل
على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد
من الجملة افادة التجرد دون الثبوت فيجعل المسند
فعلا ويقدم البتة على ما يستداليه في الدرجة الاولى
وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرفت فان الفعل فيه يسند الي
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة نحو ذلك

هو كنية المختص
بانه صرح

المصنف

نصف زید و ثانیها
اسنادہ الی ۷

فصل

في
 في الفعل مقدم الشيء على ما يند
 واددة نقصا على ما ذكره من القاعدة
 ان الفعل مقدم الشيء على ما يند
 الميم في الارجح الاول والى هو كيد

الاولى بخلاف عرف زيد فان السند اليه في الدرجة
الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي
هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان
الفعل يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخر
لا يصح تعليلا للاعتراض عن الامثلة المذكورة بقوله
في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناده
الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي
فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ في
الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو ناعفت وانت
عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدري لناظره بعض الفضلاء
وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوي وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين
الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة
شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة
شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ
فقوله صرفة المبتدأ الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرفة ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا

محمول

محمول على الضرب الثاني في القسم الاول اعني الاسناد
في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ومع لا
تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتوضيح ولا يخفى
ان فيه القول بتحقيق ثلاث اساسين وانما ان اراد
بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجزئ الفعل
الى المبتدأ فهو تعيينه ما ذكره بالشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على
الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر بقوله
ثم ان كان متضمنا لضميره صرفة ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقراهله ولا يتم
المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضا وتضيق
الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب
انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يثبت
لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي
من هذا القول ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافا لما كان عندنا
وتسفيها عما جري عليه وانا اقول في كلام الشيخ الثاني
نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان
كون السند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق
انما هو لا فائدة التجدد دون الثبوت وان نحو
زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل

ظ
ع

فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل
انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول
بافادة التجدد والثبوت باعتبار الاسناد من
سما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتح
وقولي في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر في
ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان
حمل قوله في بحث صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد
تجدد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ
لكنه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان
تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في غرضه
قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتباره مسند
الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما
يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس
في محله ما عرفت الاسناد واحد هو نسبة العرفان
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي
به يجعل اهل العربية احدا للفظين مسندا اليه
والآخر مسندا وظاهرا ان الاسناد الى الضمير العايد
الى شئ لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا
كالجورجي قولنا دخلت على زيد فقام وان كان
عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل
او بين الفاعل وعامله فلا بد منها من زيادة اعتبار ما

التقوى

الخامس

الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما
مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد تجدد الفعل
الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ
الاسانيد اربعة الاول اسناد تجدد الفعل الى المبتدأ
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة
الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر
لمبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجأ اليه ضرورة
فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد تجدد الفعل
الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن
اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام
المقصود فما رايت في تصحيح كلام صاحب المفتح
وفي تحقيق احترازه عن نحو انما عرفت مع التصريح
بانه مفيد للتجديد دون الثبوت قلت اما الاولى
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبارات
ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل
فلا اسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث
انه عبارة عن شئ آخر والاسناد الى الضمير العايد
الى شئ اسناد الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لا
تفاوت الا في اللفظ فلا اسناد في الدرجة الثانية

قوله وكلام الشارح الخ حيث قال انه انما يدل
عليه اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب
اولية اسناده الى المبتدأ هو سيد

فعل مسند دايا فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا
نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه
اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالقول
في الخبر والتمييز والتقديم في المضاف اليه فليس
لان قولنا جميع ما ذكره في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغير
البابين فضلا عن جريان كل منهما فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوت في واحد مما يغيرها
الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد
سبقت اشارة اجمالها الى ان متعلقا الفعل قد
يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن
اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها باختصاصها
بنوع غرض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد
بالاحوال بعضها الحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم المفعولات بعضها على بعض ثم مرر هذا
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما
افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يقتزمان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه
وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا
يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمديد
لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات

كذلك

مطلب احوال متعلقات الفعل
في باب الفاعل
في باب المفعول
في باب المتعلق
في باب المفعول به
في باب المفعول له
في باب المفعول من
في باب المفعول على
في باب المفعول في
في باب المفعول من
في باب المفعول على
في باب المفعول في

مطلب احوال متعلقات الفعل
في باب الفاعل
في باب المفعول
في باب المتعلق
في باب المفعول به
في باب المفعول له
في باب المفعول من
في باب المفعول على
في باب المفعول في
في باب المفعول من
في باب المفعول على
في باب المفعول في

كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه
بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله وقع وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع
الفعل افادة وقوع الفعل وثبوت في نفسه من غير
ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عينيا
بل العبارة ان يقال وقع الضرب او وجد او
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل لا تركيانه اذا اريد تلبسه ممن وقع منه فقط
ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه ممن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول في
اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل
المسند اليه فاعله فالغرض ان كان اثباته اي
اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي
الفعل من فاعله مطلقا اي من غير اعتبار غيره
او خصوصه نزل الفعل المتعدي في منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة
القريية كالمذكور في ان السامع يتوهم منها ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار
تعلقه لمن وقع عليه فينتقض عرض المتكلم المتري
انك اذا قلت هو يعطي الدنيا نيران الغرض بيان
جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنيا

مطلب احوال متعلقات الفعل
في باب الفاعل
في باب المفعول
في باب المتعلق
في باب المفعول به
في باب المفعول له
في باب المفعول من
في باب المفعول على
في باب المفعول في
في باب المفعول من
في باب المفعول على
في باب المفعول في

للتعميم هو اختيار عدم العموم لعدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله
بالطريق المذكور إشارة الى ما ذكره في اخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصار
مبالغة بتثني جود غير حاتم منزلة لعدم لان معنى
قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
لا غيرها وهذا المعنى فرتبه ما فيها مبره لان ما ذكره
من الخصم من مالا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا عمل
على التعميم افادانه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا
يكون غيره موجدا للاعطاء اما لانه لا يوجد للاعطاء
فما لا تشبه هذه العبار والظاهر ما ذكره المصنف
وتحقيقه ما ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام مما
وقع فيه خبط عظيم والاول هو ان يجعل الفعل مطلقا
كنية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحري
في المعتزلية معرضا بالمستقيين بالله شيوخ حساده
وعنيد عداه ان يركي مبصر ويسمع واع اي ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيذكر بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباؤه الظاهرة الدالة على استحقاق الامامة دون
غيره فلا يجدوا نصب على المضارع المنصوب قبله
اي فلا يجدوا عداؤه وحساده الذين يفتنون الاما
الي منازعة الامامة سبيلا فالماصل انه نزل يركي
ويسمع منزلة اللازم اي يصدر عنه الرؤية والسمع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم يجعلها كناية عن

عطف

عن

عن الرؤية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو
محاسنه واخباؤه بادعاء اللازمه بين مطلق الرؤية
ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السمع
وسمع اخباؤه دلالة على ان اثاره واخباؤه
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاءها
فينصيرها كل من يسمعها كل سامع وواع بل لا
يبصر الراي الا اثاره ولا يسمع الراي الا اخباؤه
فذكر المزموم واراد اللازم على ما هو طريق الخفاء
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول
وتقديره لما في النفاذ عن ذكره والاعراض عنه
من لا يبدان بان فضايله يكفي فيها ان يكون ذو
بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضل
والا اي وان لم يكن العرض عند عدم ذكر المفعول
مع الفعل المتعدي المسند الي فاعله اشارة لفاعله
او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عامما فقام وان خاصا فخاص وانما
قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اشارة
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها
من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجب فوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى
كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير
اعتبار المفعول وفلان يعطى مع الفصل انه

يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق
 بين تعميم افلا والفعول وتعميم المفعول ظاهر وهما
 وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما
 في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف
 المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني
 القرينة اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الامام
 كما في فعل المشبهة والارادة ونحوها اذا وقع شرطا
 فان وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه
 ما لم يكن تعلقه به غريباً نحو ولو شاء الله لكان
 اي لو شاء هذا يتكلم اجمعين فانه متى قيل ولو شاء
 علم السامع ان هناك شيئاً علق المشبهة عليه كنه
 مبرهن عنده فاذا جئنا بجواب الشرط صار مبتدأ وهذا
 اوقع في النفس بخلاف نحو قول الجزمي يرقى ابيه
 ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
 ان ابكي دماً البكيت عليه ولكن ساعة الصبر وسع
 واعدته ذخر الحلم وسهم الناي بالذخاير موجه
 فان تعلق فعل المشبهة بكاء الدم فعل غريب فلا
 بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأمن
 السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد
 الجوهري ولم يبق من الشوق غير تفكر في فلان شئت
 ان ابكي بكيت تفكراً وليس منه اي ما ترك فيه حذف
 مفعول المشبهة بناء على قرينة تعلقها به على ما سبق الي
 الوهم فذهب اليه صاحب الضمان من ان المراد

اي تعلق
 فعل المشبهة
 بالمفعول
 من

لو شئت ان ابكي تفكراً بكيت تفكراً فلم يحذف مفعول
 المشبهة ولم يقل لو شئت بكيت تفكراً لان تعلق
 المشبهة بكاء التفكير غريب كتعلقها بكاء الدم قد
 هذا الوهم وصريح بانه ليس من هذا القبيل
 لان المراد بالاول الكاء الحقيقي لا الكاء الفكري
 لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكراً بكيت
 تفكراً بل اراد ان يقول افنا في النحول فلم يبق
 متى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فثبت
 جفوني وعصرت عيني ليسيل مناد مع لم احد
 وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذي اراد
 ايقاع المشبهة عليه بكاء مطلق مبرهن غير معدى الي
 التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الي التفكير
 فلا يصلح تفسير الاول وبياناً كما اذا قلت لو شئت
 تقطى درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الحجا ز
 وما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا
 المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد
 ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول
 للبيان بعد الامام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل
 ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في
 مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير
 والمعنى لو شئت ان ابكي تفكراً بكيت تفكراً على
 انه من باب التنازع مثل ضربت والكرمت زيداً
 فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دماً البكيت

البتة والكاء الثاني مقيد معدى
 الي التفكير

لانا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق متى
الشوق غير تفكري يدل على ضا هذه الاحتمال
لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكير
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
منه بدل المدح التفكير فانه مما يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكير فيجب ترتيب المظم فليتامل
ومما يحدث فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد
الامهات قولك امرته فقام اي امرته بالقيام فقام
قالا به تعالى امرنا مترفينا ففسقوا فيها اي امرنا
بالفسق وهو مجاز عن تكليفهم واقدارهم واما
عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله توهم كقوله اي البحر وكلمة ذقت فتي
من تحامل ما ذقت يقال تحامل فلان على اذا لم يعد
وكم في البيت خبرية مبرزها قوله من تحامل حادث
واذا فصل بين كم الخبرية ومبرزها بفعل متعدي وجب
الانتيان بن لئلا يلحق المبرز بمفعول ذلك الفعل
مخوف قوله نقالي كم تركوا من جنات وكم اهلكوا من
من قرية وحمل كم هربنا المضى على الفعولية وسورة
ايام اي شدتها ووصولها هززن اي قطعن اللحم
الي العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم
ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو
قوله الي العظم انه الحزم يفتنه الي العظم بل كان

في

بل كان في بعض اللحم فترك ذلك اللحم ليدفع من الباء
هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامرات
الحزم معنى في اللحم حتى لم يرد له العظم واما لا
امر يد ذكر اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفصل على صريح لفظه اي لفظ المفعول
الظاهر الكمال الغاية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على غيره
وان كان غاية عنه كقوله اي البحر قد طلبنا
فلم نجد لك في السورود والحد والكاهن مثلا
اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاثيان
بضريح اي فلم نجد وفيه تفويت للعرض وهو
ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكان
الغاية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى
بعينه على ذواته في قوله ولم ادمع لارضيه
بشعري لئلا ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفل
الاول في صريح لفظ اللين والثاني في ضميره لان
الغرض ايقاع نفى المدح على اللين صريحا لكان
الغاية بذلك بخلاف الارضا ويجوز ان يكون
السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحر
تركه مواجهة المدح بطلب مثل له فقصا الي الباء
في التاديب معه لان ضمير ما يدل على تجويزه
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده

لفظ طلب المثل

ثم لا أحد المشا وبين على
 الأرض فالخوف اعني عدم
 ذكر المفعول على هذا الوجه
 مدخل في تقديره عامادون
 حذفه على الوجه الاول فلا يركب
 حكما ان حذف المفعول
 قد يكون ليجر والاختصاص
 وقد يكون للتعين مع الاختصاص
 ولما لم يجر عند انشاء ج
 احد الوجهين مع الا
 خص شكل عليه الاس
 والتكلا ان على
 التوفيق هو
 سيد

وايضاً في هذا الحذف بيان بعد ما بهام واما التقي
في الفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يولم اي كل احد بقريته المقام مقام المبالغة
وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر الفعول
بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار رحم عليه
اي على صرف الفعول للتعميم والاختصار والله
يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم الى الجنة ^{لان الدعوة}
تقتضي الناس كلهم كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة
والثاني تحقيقاً وهما وان احتلا ان يجعلاً من
من قيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الدقيق
يشهد ان القصد في هذا المقام الى الفعول فان
الحمل على امثال هذه العا بما يتعلق بقصد التكميل
ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المقام تحفلاً
يعطى محتملاً للتثريب منزلة اللازم والقصد الى
تعميم الفعول وما يحمل الحذف للعموم في غير الفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على اداة العادة ليتلأم الكلام
وهنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم
والاختصار انما هو من قيل ما جعل يجب فيه
تقدير الفعول بحسب القرآين وحي ان ذلك القرينة
على ان التقدير يجب ان يكون عاماً فالتعميم من عموم

المقدّر

القدر سواء ذكر وحذف والافلا دلالة على التعميم فالظاهر
ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان
المقدر عام فالحذف انما هو لجمود الاختصار كما
ذكره فيما يليه وهو قوله واما لجمود الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكير
لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرآن ولا
حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة
على ان الحذف لجمود الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى مطلق ومع
هذا جاز في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص
بجمود الاختصار فما صغيت اليه اذني وعليه قوله
ارني انظر اليك اي ذاك وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر
اللفظ يؤلم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود
واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا
فلا يقع الا ما يجوز به العقل ولا يؤلم خلاف المقصود
فتصح ان الحذف للتعميم الذي لا يؤلم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال
يؤلم كل احد من يجوز العقل والعرف ايلاسه اياه
فقلت اولا تفسير التعميم بالذي لا يؤلم خلاف المقصود
مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف
انما يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من
عموم المقدر ولو سلم فتروا النقص لما له مزيد

اختصاص بالحذف اعني دفع الابهام والتقص
لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوك
دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق
حقيقة اذ الذكر لا يوجب خلاف المقصود بل يحقق
المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى
تجريد الاختصاص ومن الحذف تجريد الاختصاص قوله
تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرهن على ان الدعا
بمعنى التسمية التي تقتضي الى مفعولين اي ستموه الله
او ستموه الرهن ايا ما تسمونه فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعا بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد
لزم الشك ان كان مستمى الله غير مستمى الرهن ولزم
عطف الشئ على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليت الكتيبة في الزحف
لا يصح في اولها لاحد الشيئين المتغايرين ولا في
الثاني انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله
ايا ما تدعوا لان اياها يكون لواحد من اثنين او
جماعة واما قوله تعالى ولما ورد حاد مدين
من دونهم امراتين تدودان فذهب الشيخ عبد القاهر
وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه لتقص
الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي تصدر
منهم السقي السقي ومنها الذود واما ان السقي

والذود

التخيير
وجعل عليه
من الناس يسقون

والذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوجب
خلافه اذ لو قيل او قد يسقون ابلهم وتزودان
غنمها لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على
الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودها
غنمهم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك
تمنع اذا كنت منكرا المنع لان حيث هو منع بل من
حيث هو منع المانع وذهب صاحب المفتاح الى
انه تجريد الاختصاص والمراد يسقون مواشيتهم
وتزودان غنمها وكذا سائر الافعال المذكورة
في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان التوهم
لم يكن من جهة صدور الذود غنمها وصدور السقي
من الناس بل من جهة ذودها غنمها وسقيها
مواشيتهم حتى لو كانتا تزودان غنمها وكان
الناس يسقون غنم مواشيتهم بل غنمها مثلا لم يصح
الترحم فليتأمل فيه دقة اعتبارها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وعفل عنها الجمهور
فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو
قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
وما قلني اي ما قلناك فحذف لان فواصل الالف على
المالف ولا امتناع في من ان يوجد في مثال واحد
عدة من الالف كالمذكور وكذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصاص لفظي لظهور المحذوف مثل الذود
الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرات واما الاستعانة

بمعنى التسمية التي تقتضي الى مفعولين اي ستموه الله او ستموه الرهن ايا ما تسمونه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعا بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشك ان كان مستمى الله غير مستمى الرهن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليت الكتيبة في الزحف لا يصح في اولها لاحد الشيئين المتغايرين ولا في الثاني انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان اياها يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد حاد مدين من دونهم امراتين تدودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه لتقص الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي تصدر منهم السقي السقي ومنها الذود واما ان السقي

القول في اعادة الاختصاص في اياتك بعد وقد
 صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير
 اياتي اربها فاربهاون ويتحقق الغايب بان في
 المعطوف عليه الاختصاص لان الغرض مجرد تفسير الفعل
 باعتبار فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل
 لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان
 ارضي واسعة فاي اي فاعيدون والفاء في تقدير
 فاي اي فاعيدون فاعيدون والفاء في تقدير
 جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
 فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
 لي في غيرها ثم حذف الشرط وهو ضمني تقدير
 المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
 وفي جعله الفاء في فاعيدون جواب الشرط تبا
 بناء على انه تفسير لما هو المراد اعني فاعيدوا وكان
 هو هو واما الفاءات الثلاث فاولها هي التي كا
 في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما
 قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي
 الآخر والثانية جزء الشرط والثالثة تكرر لها او
 كما في المفاتيح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو فاما
 ثمود فهذه بياهم فلا يفيد الاختصاص وذلك لانتفاء
 تقدير الفعل مقدما نحو اما فقد بياهم ثمود لا التزام
 وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام

قوله ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه
 مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه
 بالمفعول اقول فان قيل لا يكون المفسر عين
 المفسر قلنا نعم ولا محدود فيه بل هو متحد
 مع نوعا وان خالفه شخصا فالتفسير
 بحسب الاتقاء النوعي والعطف بحسب
 تغير الشخص لكن يبقى الكلام في افادة عطف
 احدي الرهبتين على الاخرى بحرف التقييد
 فنقول الفائدة التكرير واستيفاء افراد
 الرهبة كما يقال عليك بالطاعات الافضل
 فالافضل كانه قيل خصوص رهبة عقيسها
 رهبة وح فقد يلاحظ التنزل في افرادها
 رتبة كما في المثال المذكور وقد يلاحظ التوفي
 فيها رتبة كانه قيل فاربهاون رهبة اقوى
 واعلى من رتبة في الاولى وقد ورد الفاء
 للتفاوت بين المعطوفات في المرتبة تنزلا
 وترتبا كما ذكره العلامة في سورة والصافان
 كانت ثم اولي واسم في ذلك منها ولا يخفى
 ان الحمل على التوقي ههنا انب وان ملاحظه
 الاختصاص في الثاني ح اولي ولا يلزم منه الا
 اتحاد بين المعطوفين بل يختلفان قوة وضعفا
 وقيل الفاء جواب شرط محذوف وتقدير
 الكلام ومهما يكن من شيء فاربهاون ثم حذف
 الشرط مع او انه اعتمدا على قرينة المقام
 ودلالة الفاء على ذلك وقدم المفعول
 عوضا عنه مع كون تقديمه مفيدا لا

واياتي فاربهاون انه من باب زيدار هبته وهو
 او كذا في افادة الاختصاص في اياتك بعد وقد
 صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير
 اياتي اربها فاربهاون ويتحقق الغايب بان في
 المعطوف عليه الاختصاص لان الغرض مجرد تفسير الفعل
 باعتبار فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل
 لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان
 ارضي واسعة فاي اي فاعيدون والفاء في تقدير
 فاي اي فاعيدون فاعيدون والفاء في تقدير
 جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
 فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
 لي في غيرها ثم حذف الشرط وهو ضمني تقدير
 المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
 وفي جعله الفاء في فاعيدون جواب الشرط تبا
 بناء على انه تفسير لما هو المراد اعني فاعيدوا وكان
 هو هو واما الفاءات الثلاث فاولها هي التي كا
 في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما
 قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي
 الآخر والثانية جزء الشرط والثالثة تكرر لها او
 كما في المفاتيح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو فاما
 ثمود فهذه بياهم فلا يفيد الاختصاص وذلك لانتفاء
 تقدير الفعل مقدما نحو اما فقد بياهم ثمود لا التزام
 وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام

ان قولنا اما زيد فقام اصلهما يكن من شيء فزيد
 قام بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فزيد
 جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
 لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها
 شيء بخلاف المأمور الذي هو الشرط اعني يكن من شيء
 واقتم مقامه لزوم القيام وابقى الفاء المؤذن بان
 ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني
 لزوم القيام لزوم والا فليس هذا موقع الفاء لانه
 صدر الجزاء لحصل التخفيف واقامة المأمور في قصد
 المتكلم اعني زيدا مقام المأمور في كلامه اعني الشرط
 وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو
 المتعارف عندهم من ان جزاء ما التزم حذوه يشق
 ان يشغل شيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوقفا
 في الكلام كما هو حقا اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء
 الكلام ولذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
 والظرف وغير ذلك من المعوقات مما يقصد لزوم
 ما بعد الفاء له ولا يستلزم اتمام ما بعد الفاء فيها
 قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
 لاجل هذه الاعراض المهمة فيجوز لتخصيلها الفاء
 المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
 التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
 انا هدينا ثمودون غيرهم ردا على من زعم الاشارة
 او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم

ان قولنا اما زيد فقام اصلهما يكن من شيء فزيد
 قام بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فزيد
 جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
 لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها
 شيء بخلاف المأمور الذي هو الشرط اعني يكن من شيء
 واقتم مقامه لزوم القيام وابقى الفاء المؤذن بان
 ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني
 لزوم القيام لزوم والا فليس هذا موقع الفاء لانه
 صدر الجزاء لحصل التخفيف واقامة المأمور في قصد
 المتكلم اعني زيدا مقام المأمور في كلامه اعني الشرط
 وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو
 المتعارف عندهم من ان جزاء ما التزم حذوه يشق
 ان يشغل شيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوقفا
 في الكلام كما هو حقا اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء
 الكلام ولذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
 والظرف وغير ذلك من المعوقات مما يقصد لزوم
 ما بعد الفاء له ولا يستلزم اتمام ما بعد الفاء فيها
 قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
 لاجل هذه الاعراض المهمة فيجوز لتخصيلها الفاء
 المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
 التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
 انا هدينا ثمودون غيرهم ردا على من زعم الاشارة
 او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم

ان قولنا اما زيد فقام اصلهما يكن من شيء فزيد
 قام بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فزيد
 جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
 لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها
 شيء بخلاف المأمور الذي هو الشرط اعني يكن من شيء
 واقتم مقامه لزوم القيام وابقى الفاء المؤذن بان
 ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني
 لزوم القيام لزوم والا فليس هذا موقع الفاء لانه
 صدر الجزاء لحصل التخفيف واقامة المأمور في قصد
 المتكلم اعني زيدا مقام المأمور في كلامه اعني الشرط
 وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو
 المتعارف عندهم من ان جزاء ما التزم حذوه يشق
 ان يشغل شيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوقفا
 في الكلام كما هو حقا اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء
 الكلام ولذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
 والظرف وغير ذلك من المعوقات مما يقصد لزوم
 ما بعد الفاء له ولا يستلزم اتمام ما بعد الفاء فيها
 قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
 لاجل هذه الاعراض المهمة فيجوز لتخصيلها الفاء
 المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
 التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
 انا هدينا ثمودون غيرهم ردا على من زعم الاشارة
 او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم

ثم الاخبار على سوا صنيعهم لا توكي انه اذا جاء ذكر زيد
وعمر ونحو سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد
فاكرمه واما عمر وفاهنته وليس في هذا حصص تخصيص
لان لم يكن عارفا بشيئ من اصل الاكرام والا هان
وكذلك اي مثل قولك زيد اعرف قولك بزيد
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا
سائر الممولات نحو يوم الجمع سررت وفي المسجد
صلبت وقاديا ضربه وما شيا حجت والتخصيص
لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك
في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه
لازم للتقديم لزوما جزئيا كزيتا كما يقال عرك الفرك
المسفل لازم للوضع غالبا اي بخلاف التماس قوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص
بل مجرد الاهتمام او التبرك او الاستلزام او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رهاية السمع والفا
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا
انفسهم يظنون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرهم سبعون ذراعا فاسلكوه وقال
وان عليكم حافظين وقال الى رحمانا طر واما البئر
فلا تقهر واما السائل فلا تقهر واما بئيرك فخذك
الى عنرك من المواضع مما لا يخفى فيه اعتبار التخصيص
لشئ المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثال السائر
حتى ذكر ان التقديم في اياك بغد واياك نستعين

لمراعاة

لمراعاة حسن النظم السجع الذي هو على حرف النون ^{خفصا}
على ما قاله الزحيري واسرار اليه المصنف بقوله ولهذا
يقال في ايتاك بغد واياك نستعين معناه تخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لا اله الا الله تحشرون معناه
اليه لا اله الا الله استشهد بما ذكره ائمة التفسير في ما
اخرها المفعول بلا واسطة مثل زيد اعرف والثاني
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا
يقضي ذلك وهذا ذكر ابن الخايم من ان التقديم
في نحو الله احمد واياك بغد للاهتمام ولا دليل على
تونه للمصر لا الذوق وقول ائمة التفسير دليلان
عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص
واليه اشار بقوله وبغد التقديم في الجميع ويرى
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شأنه اهم وهم يباد اعنى قرايتي في دلائل ^{عجاز}
انما لم يجره اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
عز العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد طعن كثير من الناس انه يلحق
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر
من ان كان كانت العناية ولم كان اهم ومن الخطا ايضا
ان يجعل التقديم مفيد في كلام قائله وعز مفيد
اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في
القوافي ولا شجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم
ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر وكذا

سقط مام

كلامه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يقدر المحذوف في بسم الله مؤخر نحو بسم الله
افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واوردا في
باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيد
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يوقر الفعل ويتقدم
باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعاية
واجب بان اهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت
فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي
باسم ربك متعلق باقر الثاني اي هو مفعول اقرا
الذي بعده ومعنى القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروية كما يقال فلان يعطى اي يوجد لا عطا
من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو
مبنى على ان تعلق باسم ربك باقر تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقر
الاول والثاني كلاهما منزلة منزلة اللازم اي فعل
القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما
اي اقر القراءة والباء للاستعانة على التقديم
احدهما حذف المفعول من الفعلين والثاني تنزيل
الفعل منزلة اللازم او الملازمة اي مستغنيا باسم
ربك اي تبركا او مستلابة ولا يبعد على المذهب
الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقر الثاني وقد يكون متعلقا
بالاول قوله بسم الله وتقدم بعض محولات اي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقر
الثاني تعلق الفعلية ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذ الخطام
واخذ بالخطام اقول عبادة المفتاح هكذا
فالجواب عندي ان يحمل اقرا على معنى افعل
القدرة واوجدها على نحو ما تقدم في قوله
فلان يعطى ويمنع في احد الوجهين غير معوي
الى مقروية وان يكون باسم ربك مفعول اقرا
الثاني بعده فنقول القراءة تعلق بذاتها
لمفرد وبواسطة صرف الجرد وهو الباء باسم
يستغنى فيها به او ينسب به حال الباء باسم
وكما يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن
ان اخذ الاول قطع فيه كلام المفتاح
الثاني اعني تعلقه بالنظر عن التعلق
التعلق الاول اعني تعلقه بالمفرد لا عن
فلان قطع النظر عن المفرد بالمفرد
لا اختصاص له باقرا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لان المقصود الاهم قتل الخارج ليخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيدا من لا يقدر فيه
انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه
القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التأخير
اخلا لا ببيان المعنى نحو وفاد رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخبر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لقولهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك
الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر في
ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن
ظاهرا لانه اشرف الاوصاف والثاني سبب تقديمه
على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود اولان في
التأخير خلا لا بالتناسب كراهية الفاعله نحو وفاد
في نفسه حنيفة موسى بتقديم الخارج والمجروح والفعول
على الفاعل لان فواصل الاء على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات
الفعل او غيرها احدى ان يكون اصل الكلام فيها
قدم هو التقديم كتقديم المتبدا المعرف على الجز وتقدم
ذي الحار المعرف على الحار وتقدم العامل على المفعول
الى غير ذلك وثانيتها ان تكون العناية بتقديمه اما
تكون في نفسه نصب عينك كتقديم المفعول على العامل
في قولك وجه الحبيب انتهى لمن قال لك ما الذي
تمنى وتقدم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر

لتوهم

قسامين

الله

لا

الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لكونه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك
كما توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجروح
على الفاعل لاشتماله ما قبل الآية على سواء معاملة
اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع
لا الامام حديث بذكر القرية هل فيها منبث خيرا لها
كذلك فهذا العارض جعل المجروح نصب للعين
بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من
اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا
عرفت في التأخير ما تماثل الاخلال بالمقصود في
قوله تعالى وقال الملا من قوم الذين كفروا وكذبوا
بلقاء كاخيه واترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الخارج
اعني من قوم على الوصف اعني الذين كفروا اذ
لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفعيل
من الدنو وكبرت اسما والدنو متعدي من والاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى اما برب هارون وموسى
بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
المصنف بوجوه احدى ان قوله وجعلوا لله شركاء
منه وق لا انكار التوهم فيمنع ان يكون تعلق جعلوا
بالله منكر الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان
يكون جعل متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتأخير

ما مثل

وقد علم بهذا ان كل فعل متعدي الى مفعولين لم يكن اعتبار
 بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما
 على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه
 ليس في كلامهم ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا به
 من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما
 لكن العناية باسمه انهم وايراد في الذكر اعم لكونه في
 نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
 ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاختراز عن الاخلال
 بالمقصود او لرعاية الفاضل من القسم الثاني وليس
 وجواب النسخ فان الاختراز المذكور اعم عارض او جيب
 لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق
 من قومه بالدنيا على تقدير تاجره وان كان صحيحا من
 جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدين يتغير
 بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
 اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة الدنيا التي دنت
 من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مشتمل ان يراى
 من حياة قوم نوح اي كانت قريبة من حياتهم شيئا
 بها وهذا الاعتراض وان كان مناقضا في المثال لكنه
 حق واغرض بعضهم بانه جعل التقديم وجه الجيب على
 اتنى من باب تقديم المفعولات بعضها على بعض
 كذلك وجواب ما اشترى اليه من انه قسم التقديم مطلقا
 بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المفعول والمستدل على
 الجزم قد وضع البحث لتقديم المفعولات بعضها على
 بعض

بعض لكنه علم الحكم تعيلا للفائدة وقد يجب بانه تنبيه
 على ان تقديم بعض المفعولات على بعض قد يكون بحيث
 يمنع الابداع تقديمه على العامل فالمقصود هنا قد
 المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل
 من جهة الضرورة لا امتناع تقديم المفعول على الفاعل
 المتصل من غير تقديمه على الفعل **القسم الخامس**
 وهو في اللغة الجنس تقول قصرت المفعول على فري
 اذا جعلت رتبة حاله لا غيره وفي الاصطلاح تخصيص
 بشئ بشئ بطريق معروف وهو حقيقي وغير حقيقي لان
 تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة
 ونفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا فهو حقيقي
 او بحسب الاضافة والسبب الى شئ اخر بان لا يتجاوز
 الى غيره حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
 على الاطلاق بل بالاضافة الى معنى آخر كقولك ما زيد
 الاقاييم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه
 بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
 الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون
 مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصح صواب
 الفتح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقله جدواه
 في المصنف انه اهل ذلك الحقيقي وليس كذلك
 لان حال حاصل معنى القصص يرجع الى تخصيص الموصوف
 بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر والى
 تخصيص الموصوف بموصوف دون ثان او بوصف

مطلب الباب الخامس من القصص

قوله وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ
 بطريق معروف اقول كانه اراد العطف
 واخواته الثلاث اما وحدها واما
 مع ضمير الفصل او تعرفه المسند ايضا
 واما نحو قولك اختص القيام بزيد
 بضمير قصرا اصطلاحا فلا
 يكون ذلك من ترتيب مريد

على ما يقال في الاصطلاح اقول قد يطلق الحقيقي
 واما اضافة في يقال مثلا الصفة اما حقيقي
 يقال هذا معنى حقيقيا وذلك معنى مجازيا
 والظاهر ان تخصيص الشئ بالشئ مجازي
 لا يتجاوز الى غيره اصلا انما هي على انه
 وتخصيصا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص
 المنافية للاشياء واما تخصيص الشئ
 المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه
 لا يتجاوز الى غيره اصلا انما هي على انه لا
 غير منافي

بعض لكنه علم الحكم تعيلا للفائدة وقد يجب بانه تنبيه
 على ان تقديم بعض المفعولات على بعض قد يكون بحيث
 يمنع الابداع تقديمه على العامل فالمقصود هنا قد
 المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل
 من جهة الضرورة لا امتناع تقديم المفعول على الفاعل
 المتصل من غير تقديمه على الفعل **القسم الخامس**
 وهو في اللغة الجنس تقول قصرت المفعول على فري
 اذا جعلت رتبة حاله لا غيره وفي الاصطلاح تخصيص
 بشئ بشئ بطريق معروف وهو حقيقي وغير حقيقي لان
 تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة
 ونفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا فهو حقيقي
 او بحسب الاضافة والسبب الى شئ اخر بان لا يتجاوز
 الى غيره حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
 على الاطلاق بل بالاضافة الى معنى آخر كقولك ما زيد
 الاقاييم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه
 بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
 الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون
 مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصح صواب
 الفتح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقله جدواه
 في المصنف انه اهل ذلك الحقيقي وليس كذلك
 لان حال حاصل معنى القصص يرجع الى تخصيص الموصوف
 بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر والى
 تخصيص الموصوف بموصوف دون ثان او بوصف

مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لأن
المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه أنه ثان وآخر
أهم من أن يكون واحدا أو أكثر إلى ما لا نهاية له إذا
لو أريد الواحد خرج عنه كثير من أمثلة غير الحقيقي
أيضا أقولك ما زيدا الكاتب لم اعتقد أنه كاتب
وشاعر ومنه وكقولك ما شاعرا زيدا لم اعتقد
أن زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشاؤه
اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم قد ورد الأمثلة
في إنشاء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا للكرة التي
وأحراراً عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن أمثلة
هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيدا شاعرا لا غير وليس غير
وليس إلا ومثل ما ضرب عمرو الأزدي وما ضرب
زيد الأعمى وإذا تأملت وجدت مثيلا في التفسير
أيضا حيث قال متى أدخلت النفي على الوصف النفي
ثبوتة وقلت ما شاعر نوجه النفي بحكم العقل إلى ثبوت
للمدح أنه أن عاما كقولك فينا خير من أمة في قبيلة
شعرا وان خاصا كقولك زيدا وعمرا شاعران فليتأمل
النفي ثبوتة كذلك فما فتى قلت الأزدي أفاد القصر
وكل منها أي من الحقيقي وغير الحقيقي فوعان قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق
بينهما واضح فإن الموصوف في الأول لا يتبع أن يشترك
غير في الصفة لأن معناه أن هذا الموصوف ليس غير
تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز أن تكون خاصة للموصوف

آخر وفي الثاني تنوع تلك المشاركة لان معناه ان تلك
الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون
لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخرى
والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
الخيالي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى وفيها
من الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم
في قولنا العجيب في هذا العلم وصدق الصفة المعنوية
بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا
بين النعت والصفة المعنوية التي فسرهما بما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لنصا
في جاء في رجل عالم وصدقها بدون في قولنا العالم
مكرم وبالعكس في قولنا جاني هذا الرجل ويجوز
ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انب
واما نحو قولك ما هو الارزبي وما زيدا اخوك وما
الباب الاساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا في
قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على
الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتنامل والاول اي
قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيدا الا
اذاريدانه لا ينصف بغيرها اي غير النحاة وهو لا ي
يوجد لتقدر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من
متصور الا وله صفات يستقدر احاطة المتكلم بها فكيف
يصح منه قصره على صفة ونفي ما عدلها بالكلية بل نقول

قوله انصاف فربما على العلم في قوله
ان يحبني بعد العلم اتوا بالقائل
ان يقول المفسر ان المفسر لا يفرق
بينها لا يصح على العلم في
الحجتي هذه العلم لا بد ل
على ذات ومعنى فربما واما الحقني
الاسم هو فقد ادبج فيه
المعلم ونظيره بقاءه في
معروف هو سيد

قوله والمراد الصفة المعنوية الخ اقول
الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون
في مقابلة الذات وبالمعنى الاخر
يستعملها المتكلمون في مقابلة
التوابع والاخر في باب منه الصرف
مقابل الاسم نويد

وقدما قولك المحسن زيد حسنه في
 يدول على معنی في ذاته غير المحسول
 عن كلام في قولك جاء في القوم كلام محسول
 قولوكذا النعت والصورة
 اقول وامام

المبانيئة او النسبة بين معنى المعنوية التي فسرناها
بـ ١٠٠ بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات
قوله والاول انبأ قول وذلك الامر اليه كالعلم ١٠٠
المعنوية عليه كثر وايضا اعتبار المعنى الثاني
مخرج الى زيادة تكلف في التفسير جميع الامثلة

قوله والفرق بين القصر الغير
 الحقيقي والقصر الحقيقي اذ
 يقو في السابق قول وذلك
 ان قصر الموصوف على الصفة
 مثلا اذا كان حقيقيا او عانيا
 اعتبر في مفهومه سلبا
 الصفات عنه ولا يشترط
 فيه اعتقاد الخاطي على
 احد الاغراض المعترضة
 الاغراض والقلب والاد

الى الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
من او مكانه ولفظا والتنوع فلا تنافي التفسير
فان يمكن ان يحيا ويعدم اقوال انما
قال يمكن لان خلاف الظاهر
دون ان دون
فان هذه المقامات
هي هذه المقامات
دون ان دون
فان هذه المقامات
هي هذه المقامات

معنى موجود في قصر الصفة على الموصوف
 ١٤٥
 فالكان حقيقيا تحقيقا اوداعيا
 كلالها موجودان فافكار وقوم التخصيص
 قوله فان الخطاب اعتقد اشتراكه في صفتين
 افعله اوداعا انه اعتقد اشتراك صفتين
 فيه ولوقيل اشتراكه بين صفتين
 لم يجمع الى تاويل هيند
 حتى يرد في قوله

أقول أي صرح عنه ما إذا اعتقد المتعاطل
 فصل إذا اعتقد وقصر
 أن ما هو صولة أو
 موصوفة هو بيد
 العاقل لا يعتقد
 أن ما هو

فإنه لا يقع إجماع على أن الصفات كيف وفي الصفات
أنها لا يمكن إجماعها على الصفات وإذا لم يكن هذا
بصفة دونها من الصفات صدق الحد الذي
الخصيص المضاف إذا أراد به المقصود
الآخر على أن يكون
منه الحد وهو سبيل

ان يصعد الخاطب اشتراكا بين
صفات القبرتين عرfa فلا
يخص صفة بامر دون
الامور واقفا

[illegible]

وغير الحقيقي لكنه خصمه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد
التعريف بل فرضه من هذا الكلام ان يفرض عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا
يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد ان تصاف
امر بجميع الصفات ولا ان تصاف بجميع الصفات غير حصة
واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك ولذا استلزم الصفة
بين جميع الامور فكل منهما اي فعل من هذا الكلام
استلزم لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر
دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان آخر
وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من
ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفات
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة
وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحد في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد لا كاتب
من يعتقد ان تصاف بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب
الزيد من يعتقد ان مشترك زيد وعمر في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصرا فردا لقطع الشركة اي لقطع الشركة
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل
وهو تخصيص امر بصفة مكان آخر او تخصيص صفة
بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي

اثبتته

اثبتته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد لا قاي
من يعتقد ان تصاف بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد
ويسمى هذا القصر قصرا قلبا لقلب حكم المخاطب او
تساويا عند الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوي عند الامران
يعني ان تصاف بتلك الصفة وان تصاف بغيرها في قصر
الموصوف وان تصاف وان تصاف غير تلك الصفة في
قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد لا قاي
من يعتقد ان قاي او قاعد ولا يعرفه على التعيين
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر ما زيد
او عمرو من غير ان يعلم على التعيين ويسمى هذا
القصر قصرا تعيينا لتعيينه ما هو غير هذا المخاطب فاما
ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصرا فردا وتخصيص
شيء بشيء مكان آخر ان يعتقد المخاطب فيه العكس قصر
قلب وان تساويا عند قصر تعيين وفيه نظر لانه ان
تساوي الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
امر بصفة مكان آخر لانه لم تثبت الصفة الاخرى
حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا تركي انك اذا قلت
ما زيد لا قاي لمن اعتقد ان تصاف بواحد من القيام
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام

متعين م

متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان
المخاطب لم يعتقد انضافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شئ بشئ دون آخر مشترك بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت
مراد المصنف بالافري احدي الصفتين وبالاخر احد
الامرئين فاذا قلت ما زيدا الا قائم لم اعتقد انضافه
باحد الصفتين فقط فقد خصصت زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقد ما
المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية
واذا اراد بالافري احدي الصفتين فهو صادق على
الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعمد يعتقد انضافه
باحد الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققهما
بحال بل اعتقد انضافه باحد الصفتين من غير علم
بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين
فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصرف عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى
لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب في الصفة المذكورة
واثبات الاخرى وهما كذلك لانه اذا تساوى الامر
عنده كاجوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقعود
ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيدا

الاقام

قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز
تبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر
الافراد فانه اذا اعتقد انضافه بالصفتين ولم يجوز
انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيدا الا قائم تخصيصا
لزيدا بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت
بعد ارتكاب جميع ذلك فلا شك ان مجاله لان غايته
التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شئ
بشئ مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يتبع فيه تخصيص
شئ بشئ دون آخر لان قولك ما زيدا الا قائم لم
يرده بين القيام والقعود تخصيصا بالقيام دون
القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى
مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون الخطاب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من
تساوى باعده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال في
كلامه حذفوا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من
يعتقد الشركة او تساوى باعده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساوى باعده ويستعمل القصر الذي يكون الخطاب
من تساوى باعده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى
قصر تعيين وكفي دليلا على ثبوت كلام المفتاح وركائز
هذا الكلام انه يفترق الى هذه التكلفات ولعله هفوة
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة بشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الموصوفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى

مما
بما

تكون المنفعة في قولنا ما زيد الشاعر كونه كاتبا او مفعلا
لا كونه مفعلا لا امتناع اجتماع الشاعرية والمفعولية
الاولى كتمام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط
قصر الموصوف على الصفة قلبا لتحقيق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غير ما
كلا في الانضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الي
بعض الافهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك
الصفة المذكورة كالقيام فيما زيد الا قاي مشعرا بانتفاء
غيرها وهو القعود ضرورة اجتماعهما ففساده لا يقع
لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق
القصر مشعرا بانتفاء الغير كما في قصر الفرد والتعيني
بل قد يصح باللفظ والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا
قاعدا وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك
الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غير ما
وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا
لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فسادا لمجاز
ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان
يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعدا ويخرج في
قولنا ما زيد الشاعر لمن اعتقد انه كتب لا شاعر من
اقسام القصر الخافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة
لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح وقد
احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقارن ان
هذا شرط حين قصر القلب فما لا يفهم من اللفظ بل يابا

عدم
هو

النافي
لعدم
هو

للفظ

لفظ الانضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الشاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما
يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط لا يكون ضارعا لانه
علم ان قصر القلب هو الذي يعتقده المخاطب العكس
اعني ثبوت ما نفاها المتكلم ونفي ما اثبتته وايضا قد اعترض
صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر
القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكافي
في قصر الافراد علم تنافي الوصفين ثبت على ان ادخل
فيه قصر التعيني وقصر التعيني اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا باحد الطرفين المتعنيين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثلا لا
لقصر الافراد او القلب يصلح مثلا لقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرف والمذكور هنا امر به وقد
يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
ويخفى قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص من
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من
طرق القصر لكن ترك ذكرها ههنا لاختصاصها
بما بين المسند اليه والمسند مع التقرض لهما فيما سبق

العالم

الكتاب من على الاول
والاثنى عشر كتابا

قوله وهذا المعنى قائم بعينهم في انما
فاذا قلت انها جاء في زيد الخي اقول
هذا الكلام اعني قولك انها جاء في
تقيد الخطاب المحي في زيد فان كان
معنى قولك ان جاء في زيد لا غير فقد
رجع الى معنى طريق العطف بالا وكان
ظاهرا في قصر القلب كما تحققت وان كان
معنى قولك ما جاء في الازيد فالاقرب
ظاهر في قصر الاقرب

عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كآفة وهرج مندا
 الى الميتة لكننا نقول جعلها موصولة اسمان والية
 خبرها اولي لتبقى ان عامله على ما هو الاول وشار
 الى الثاني بقوله ونقول النجاة انما لاثبات ما
 يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوي ما يذكر بعده
 اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات
 قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما
 في قصر الصفة انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه
 ونفي ما سواه من قيام غيره ويكرر وعجزها فاسوي
 الحكم المذكور بعده في كل من القصصين مخصوص
 لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد
 انه لاثبات الجزء الذي تليها بعد الموصوف او لاثباته
 على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف وشار الى
 الثالث بقوله ولصحة انفصال الصبرية اي
 مع انما نقولك انما يقوم انما كما يقال ما يقوم الا انا
 اذ قد تقرر في علم النحاة انه يصح لا يصح الانفصال
 لتقدير الانفصال ووجوه التقدير محصورة مثل
 التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو
 ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان
 تقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
 ما يقوم الا انا لصحة هذا الانفصال بحيث الفصحى
 وصرح باسم الشاعر لعل ان من الالفاظ التي
 يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس لغرض مجرد

شم استشهد

التبيل

التبيل فقال قال الفرزدق انا الذي يد من الذود
 وهو الطرد الحامي الزمار وهو المراد في الأساس
 هو الحامي الذي اذا هم بالولم يحبه ليمح وغيث من حماه
 وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مني لما كان
 غرضه ان يحص المداخ لا المداخ عنه فصل فصل
 الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
 لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
 غيره كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
 مقناه وانما معناه ان المداخ عن احسابهم هو لا
 غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضمير لانه كان
 يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا علم ان انا
 تالكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسمان واما
 خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذي
 الحامي دليل على ان الغرض اخبار عن المتكلم بصدور
 الذود والمداخ عنه وليس مستحسن ان يقال انا
 الذي يد والمداخ انا مع انه لا ضرورة في العذر
 لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل
 كيف يصح اسناد الفعل لغائب لان غيبة الفعل وتكلمه
 قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه
 وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم
 بالانا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في
 الحقيقة هو المستثنى من العام وهو غائب وقد يستدل
 على ثبوت معني ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة

المداخ

أي قصر الأفراد والقلب
والتي هي بل لقصر التعيين
واحد الأوكن

تقول ان تناقيا
بأنه لا تناقيا للشيء
على مناسن الا بوجه

افرادا
من احد
الا بوجه
الا بوجه
او بالاول

بعد على ما صرح به اية بعض نحو انما قائم ابواك مثل ما
قائم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا ضا سبة
عن علي بن عيسى الرعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتأكيد
اثبات المسند للسند اليه ثم اتصلت بها ما الموكلة فاب
ان يتضح معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد
للحكم على تأكيد وذلك لان حقوقك زيد جاز لا عرو
لن يزد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا
في قولك زيد جاز وضمنا في قولك لا عرو لان نفس
المجي لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيت
عرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثاني اعني
الاثبات الضمني فتأكد قطعا واما الاول فتأكد
ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت
قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسن ذكرت
لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطلاقها
حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيد
للقصر مثل ان زيد لقايم ومنها اي من طرف
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير لجزئ البتة
ومعولات الفعل كقولك في قصرة اي قصرة
الموصوف تميم انا وكان الاحسان يذكر مثالي
لان هذا المثال لا يصلح مثلا للجميع لان التسمية
والقياس ان تناقيا لم يصلح لقصر الافراد والا
لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت

انما هو
الافراد
من احد
الا بوجه
الا بوجه
او بالاول

افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيه وقلبا لمن اعتقد
افرادا للغيره وتعيينا لمن اعتقد تصاف احدا
به وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان الخطاب
بها يجب ان يكون حاكما حكما مشويا بصواب وخطا
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطاها اما في قصر
الافراد فخطا صواب في بعض وهو ما يثبت المتكلم
وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او
كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا تعيينه واما
في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما
والخطا تجوز كل منهما على التساوي تختلف في
فدلالة الرابع اي التقديم بالفعوي اي مفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم
الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم
يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثالثة
الباقية بالوضع لان الواضع وضع لاويل والنفي
والاثبات وانما المعان تفيد القصر والاصل اي
الوجه الثاني من وجه الاختلاف ان الاصل في
الاول اي في طريق العطف النضر على المثبت
والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يترك النضر عليها الا كراهة الاطباء كما اذا
قبل زيد يعلم النحر والتصريف والعروض او زيد

ولذلك الكلام في سائر
الافراد القصر
مقتضى

قوله واما في قصر التعيين فالصواب الى اخره
اقول المتروك بين قيام زيد وعمر ومثالا
بحكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب
واما صوابه تجوز كلاهما على التساوي
فان كان عبارة عن تزوده وتشككه
بينهما فذلك ليس حكما حتى يوصف
بالصواب او الخطا بل الشك من ان الحكم
لانه يقتضي رجحان احد الطرفين الثاني
للتشكك وان كان عبارة عن حكمه بان كل
واحد منهما جائز الوقوع
نفسه مساو للاخر في جواز الوقوع
والاستسا وامكانه فلا شك انه صحيح
بما ويها في الوقوع فظاهر ان التساوي
حاز هذه الحكم ضرورة انه يعلم ان التساوي
احدهما متضمنا في نفسه لكنه المشبه عليه
ذلك المتيقن في حيث تعيينه كيف ولو حسم
بساوياً في الوقوع لكان حاكما بوقوعها
معا او بعدم وقوعها معا فان قولها
الخطا في قصر التعيين حاكم حكما مشويا بالصواب
بين امرين احدهما وان هو صواب حاكم صوابا والصواب
والمقصور بالقصر نفي عن صوابه ووجه
تروده بتعيين ما هو
الواقعة به

المغنى

في الاقتصاد على المصنف
 على المصنف وقد ينكر واخبر
 لواع لذلك فيه لمزيد تفريق
 عينا وليس الا في ليس
 اطول

بقولكم
الانسان ابن
يوسف لابن
امس
ناووك
رحم

خود و كان الا حسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله
تمت كلمات النفس اقول انما قال وكان الا حسن
و ان ان يقول و كان الصواب بنا، على
ان النب و ر الى الفهم من اطلاق النفي
ما هو متفق عليه صريحا و ذلك بكلمات
النفي فما ذكره المصنف حسن الا
ان الا حسن ان يصرح بها

قوله والتمثيل بنحو زيد اضربت الخ اقول
لا احتمال ان يقال هو ياسي من باب التقوى
دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق
الخطف فقط الا ان هذا الاحتمال مرجوح
لان قوله لا يحمد يدل على ان المقام مقام
تخصيص فكان التمثيل به حسا الا ان
التمثيل بما ليس فيه احتمال احسن من

21

الحسن بن

قولهم شرط جبا معية للمناشاة الخ اتقول هذا
في تصرف الصفة على الموصوفين وقد يقال
عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال
شرط جبا معية المنق بال الصاطفة
بحر يقين انما ان لا يكون الموصوف
في نفعه مختصا بتلك الصفة
فالايجوز او لا الحسن ان
يقال انما المنق في تلك
مناجع السنة لا طريق
البدع عنه هـ سيد

ففيه الاعتقاد القائلين لا أقول فالت
في نفس المثال المتكلم منزه المذكور
في هذا المثال هو حال المتكلم مع حال
الخاص في المثال بقوله حال
الخاص فقط هو سبب

الرسول مسترود ووثانهم
صادقون عند الكفار و كاذبون عندكم
المدعى كونه مسترودا بين كونه
السايعين وعلى هذا يكون قولهم
الغنى للصدق والكذب ويكون
يلكون عندنا في قولهم انتم عندنا
معمولا للكذب بحسب الغنى كانهم قالوا
بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا
عندنا وهذا الوجه مع كونه مخالفا
اخر البعد مما ذكره ان يكون سببا
فقد سطره

والان الرطل اعتقدوا
الصدق والكذب كما
يعوظا مع رجال المدعي
«ايرانيان الصدوق
والكاذب عند السامع
فقصروا على معنى
الصدق والكذب
بين الصدوق والكاذب
ولما ستر دوين في
ذلك بالاسم عندنا موقوف
دون على الكاذبة لك
ان تقول انها جعله
فصرا فادعنا على ان

فانظر الى هذه العبادة

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

33

قال في الكشاف
الامركية من هذه الاستفهام
ولا انما في الاعطار على الكشاف
على تحقيق ما بعد ما قال في
الاستفهام اذا دخل على هو
معنى قول في الاستفهام
والاستفهام في الاستفهام
ايضا في الاستفهام
في الاستفهام

المقصود الحاق غير
السند والخبر بهما في
الغرض دفعا لتوهم
قلته او عدمه

انما ذكر من انما دون الغفراني واما
لا ان ذكر من انما دون الغفراني واما
التمديد وان كان لا انه تم فيهم
الحكماء النعمان اذ من الفخراني
عنه منه النعمان خلافه في الفخراني
فلهذا ما على علم

في نسخة
العراقية

هو كلام منقول في
معناه قال السيد القاضى
هو القاضى الكلام
على السامع
على السامع

الكفار في المنى

[illegible]

الفاعل
والتقدير ما ضرب عروا الازيد وعنه قول الشاعر
لا اشتري يا قوم الاكارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم تحت حتى سواك ولم يقر على احد الا عليك
وكذا سائر المعولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عرو في
الاول هي الضرب المسند الي زيد والصفة المقصورة على
زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعرو لامطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
لئلا تلك الصفة وانما جازمع كلمة لانها في الحقيقة تامة
بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما باني يوضح اداة الاستدلال
عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا عروا ما
ضرب عروا الازيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل
لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عروا
الازيد ما ضرب زيد الا عروا بتقديم الفاعل فلا
على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه
مستع لافيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود
فالمضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستدلال
سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او
متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمها
بحالهما ايضا مما سنع بعض النحاة وقالوا الظرف
في قوله تقع وما نريك اتبعك الا الذين هم
اراد لنا بادي الرأي منصوب بمضري اتبعوا في

بادي الرأي منصوب بضمير وكذا باب الامر في البيت
 الاول اي لا اشترى باب الامر والنواج في البيت
 الثاني مرفوع بضمير اي قامت النواج وفيه بحث
 لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يقتضيه
 عن تعطف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر
 المنصوب قبل ان تروا في قولنا ما ضرب الامير عمر
 منصوب بضمير كانه قيل ما وقع ضرب الامير زيد بن
 قيل من ضرب فقيل عمر اي ضرب عمر و قال الضيف
 وفيه نظر لاقتضائه القصير في الفاعل والمفعول جميعا
 وذلك لان من ضرب لا يهاجم استفهام عن جميع من
 من وقع عليه الفصل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمر
 وبكل ففصل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب
 حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون عزم عمر في هذا المثال
 المذكور مضروبا بزيد ولم يقع ضرب الامير زيد فيكون
 القصير في الفاعل والمفعول جميعا وقد حفي على بعضهم
 هذا البيان فتعوا ذلك الاقتضا قائلين ان الفعل
 المضمر ليس فيه اداة القصير في ان يلزم القصير في المفعول
 نعم يمكن ان يقال انما يلزم اقتضا القصير في الفاعل
 والمفعول جميعا ونعم صحة الكلام في هذا المقام ^{نعم} وجه
 الجميع اي السبب في اعادة النفي والاستثناء القصير
 بين المستد والجزاو الفاعل والمفعول او غير ذلك
 ان النفي في الاستثناء المرفوع وهو الذي ترك في المستثنى
 منه فرفع الفعل الذي قبله الا وشغل عنه بالمستثنى

سأ
انما
هذا

المذكور

بعد لا يتوجه الي مقدر وهو مستثنى منه لان الالاف
 والاحراج يقتضي مجرأ منه عام ليتناول المستثنى
 وغيره فيحقق الاحراج وليلا يلزم الترجيح التخصيص
 من غير تخصيص قال صاحب المفتاح ولذلك تروانا
 في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قرأه جعفر
 ان كانت الاصبحة بالرفع وفي تركي المبني للمفعول في
 قرأه الحسن فاصحوا لا تركي الامساكنهم برفع مسالكهم
 وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الممل سجع
 للنظر الي ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
 معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ
 العامل الي ما بعد الالبان حذف المستثنى منه فلا ضمير
 في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل
 بالنظر الي ظاهر اللفظ فان الصيغة في حكم فاعل
 الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر
 الي الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
 منه المقدر والافكيف يندل لفعل المنفي الي الفاعل
 المراد وقوع الفعل منه واذا كانت الفاعل حقيقة هو
 ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير
 عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاني فان اسم
 كان ضمير عايد الي ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسن
 الذين يقرءون بها النواج قرأه الرفع فيمن قرأ بالبناء
 فان فاعله ضمير عايد الي حاسب لا متناع حذف الفاعل
 فعلى مذهبه يكون هذا مثلا في ما قام الاهد بدل

الي

من الضير العايد الي احد لكن التزم في هذا القسم
 الابدال ولم يجوز نصب لاسقاط المستثنى منه من
 اللفظ بالكلية ولا اقتصار على ضمير العايد الي ما ليس
 في اللفظ وانصرف العامل الي المستثنى مناسبا
 للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الزيد
 ما ضرب احد وفي نحو ما كسوة الاحبة لبا سا وفي
 نحو ما جاء في الاما كما كائنا على حال من الاحوال في
 سرت الا يوم الجمعة وقام من الاوقات وفي ما
 صليت الا في المسجد مكان من الامكنة وعلى هذا
 القياس ولا يصح تفسير المناسبه في الجنس بان يكون
 المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
 المقدر ما كسوة الاحبة شيئا مع صحة اطلاقه
 على الحبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد حق
 من ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا
 او ظرفا او حالا او غير ذلك فاذا كان النفي متوجها
 الي هذا المقدر العام المناسبا للمستثنى في جنسه ووصفه
 فاذا اوجب منه شئ بالا جاء القصر ضرورة بقاء
 ما عد ذلك الشئ على صفة الانتقاء واعلم انه قد يقع
 بعد الا في استثناء المفعول الجملة وهي اما جزم متبدا
 نحو ما زيد لا يقوم او صفة نحو ما جاء في منهم
 الا يقوم او صفة نحو ما جاء في ويقعد او حاك
 نحو ما جاء في الا يضحك وكثيرا ما يقع الحاك بعد الا
 ما ضيا مجزعا عن قد والوا ونحو ما اثبت الا اتاني

اي من ذلك المقدر

زيد

وفي

وفي الحديث ما ايسر الشيطان من بني آدم الا انما هم
 من قبيل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون
 ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا وهذا الحاك
 ما يقارب مضمونه مضمون عامله الا على تاويل الغرم
 والتقدير ما ايسر الشيطان من بني آدم من جهة
 غير النساء اعاز ما على اتيانهم من قبلهم لقولهم
 خرج الامير معه صقر صايدا به غدا جعل المعزوم عليه
 المحزوم به كالتوقع للحاصل وفي انما يؤخر المقصود
 عليه نقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد لا يخرج مما
 وقع بعده بمغزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصود
 عليه ولا يجوز تقديمه اي تقدم المقصود عليه على غير
 للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلته
 لعدم الالباس بناء على ان المقصود عليه هو المذكور
 بعد الا سواء قدم على المقصود او اخر عنه وههنا
 ليس الامدكورا بعد الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا
 في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس
 المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد عمرا
 ما ضرب عمرا زيد فانه يعلم ان المقصود عليه
 هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو
 ان تقدم المقصود عليه جائز اذا كان نفس التقدير
 مقيدا للقصر كما في قولنا انما زيد ضربت فانه
 لقصر الضرب على زيد فالراي الطيب
 اسماء بالمرزدة معرفة وانما المرزدة ذكرها

قوله اي ما ايسر الشيطان من بني آدم غير
 النساء الاعان على اتيانهم من قبلهم
 اقول اي ما ايسر من جميع جهات الغرور
 والاضلال غير جهة النساء كائنا على
 حال من الاحوال الاعاذ ما قد دل على ان
 هذه الجهة اسد حيلهم واقواها
 حيث يوجهها حتى اذا ايسر من جميع
 ما عداها تمسك بها واما انه هل يسر
 من هذه الجهة ايضا فلا دلالة على
 في الكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الا
 صفة ظرفي محذوف اي ما ايسر بعد الا
 الاموصوفا بان انا فيه من قبيل النساء
 والحاصل كلما ايسر انا من قبلهم
 بل صر ولما استدعى المقام استعظام
 هذه الجبالة ولعل في الايتان
 تاويل الايتان بالغرور عليه ولا حاجة الى
 اليايس بغير النساء فان قيل لا يقييد
 الايتان من هذه الجهة بعد الا معنى
 منها ومن غيرها اجيب بان المعادة
 اليها بعد اليايس من بعد اليايس
 ونفع غيرها يدل على انها اقوى الوسائل
 وعلى انها الايسر منها بالكلية كما في غيرها
 وهذا القول اكثر ما انفج احسن طبعا فلما
 قصد بالحديث هو سيد قوس

اي ما ذكرناها الا للذم ويمكن الجواب بان الكلام
 اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك
 وغير كالاتي افادة القصر في اي قصر الموصوف
 على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا
 وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد الشاعر
 افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر
 غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع
 جامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا يخ
 وما شاعر غير زيد لا عمر ولا انتفاء شرطها لكون
 منفيا منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي
 انما الانشا انشا قد يقال على الكلام الذي
 ليس لسنه خارج قطابقة او لا قطابقة وقد يقال
 على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار
 والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغير
 وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد
 بما عاينها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقربية
 قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
 مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
 فيه التمني وكذا البواني ولا يتوهم ان هذا يقضي
 كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
 ينجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
 والامر والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
 وافعال المدح والذم وصيغ العقوبه والقسم وغير

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فاعلم ان الكلام
 ينقسم الى قسمين
 احدهما انشائي
 والاخر واقعي
 والانشائي ينقسم
 الى طلب وغير طلب
 والطلب ينقسم
 الى استفهام وتمني
 وغيرهما

مطلب الانشاء

قوله واراد بها ما عاينها المصدرية لا الكلام
 الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
 مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
 فيه التمني وكذا البواني ولا يتوهم ان هذا يقضي
 كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
 ينجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
 والامر والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
 وافعال المدح والذم وصيغ العقوبه والقسم وغير

درب

قوله واراد بها ما عاينها المصدرية لا الكلام
 الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
 مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
 فيه التمني وكذا البواني ولا يتوهم ان هذا يقضي
 كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
 ينجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
 والامر والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
 وافعال المدح والذم وصيغ العقوبه والقسم وغير

ورب وكلم الجزية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا
 هو الطلب لاختصاصه بزيد ابحاث لم تذكر في بحث
 الجز ولا في كثير من الانشآت العزلية الطلبية
 في اصل اخبار ونقلت الى معنى الانشا ولهذا افاد
 صاحب الفتح ان السابق في الاعتبار هو الجز
 والطلب فالانشا ان كان طلبا استدعى مطلوبا
 غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
 والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى
 اذا كان المطلوب حاصلا يتبع اجرا وهما على
 احدهما الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما
 يناسب المقام فانواعه كثيرة وهي ما ذكره المصنف
 خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه
 اما ان يقتضي كون مطلوبا ممكنا او لا الثاني التمني
 والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن
 الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول
 امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو
 النهي وان كان ثبوت فان كان احدهما حصول الندا
 فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
 شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت
 ولا يشترط امكان المستتمنى لان الانسان كثيرا ما
 يبت الحمار ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول
 ليت زيدا يجي وقد يكون محالا كما تقول ليت السحاب
 يقرؤ يوتا لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون كذلك

قوله واراد بها ما عاينها المصدرية لا الكلام
 الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
 مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
 فيه التمني وكذا البواني ولا يتوهم ان هذا يقضي
 كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
 ينجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
 والامر والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
 وافعال المدح والذم وصيغ العقوبه والقسم وغير

قوله ورب وكلم الجزية اقول فان در
 الانشاء التعليل وكلم الجزية لانها
 التكثر ولا ينشأ في ذلك كون ماد خلا
 عليه كلاما محتملا للصدق والكذب
 بحسب نسبة غير نسبة التعليل و
 التكثر فاذا قلت كم رجل عندي فهو
 باعتبار نسبة الطرف الى الرجال
 كلام خبري محتمل للصدق والكذب
 واما باعتبار استكثارك اياهم
 علم فلا يحتملها لانك استكثرتهم
 ولم تخبر عن كثرتهم فليس

قوله والاول ان كان المطلوب به حصول
 امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
 اقول قيل ينتقص بمثل علمي وفهمي
 فان المطلوب حصول امر في ذهن
 الطالب وليس باستفهام فالاول
 ان يقال والاول ان كان المطلوب به
 حصول امر في ذهن الطالب
 فهو الاستفهام والفرق دقيق وقد يجاب
 بان المطلوب فيما ذكر هو التعليل والتعجب
 وليس ذلك امر حاصلا في ذهن الطالب
 وان يستلزم حصول امر فيه هو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

واني ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصوّر
 وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص
 بشئ منها بل يعم القيليتين وبهذا الاعتبار
 صار لهم مقدمة المصنف وقال فالهزة لطلب
 التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
 وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها لقول
 اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة
 اما بالاجاب او بالسلب تطلب تعيينها او التصوّر
اي ادراك غير النسبة لقولك في طلب تصور المسند
اليه ادريس في الاناء ام عسل فانت تعلم ان في
الاناء شيئا والمطلوب هو تعيينه وفي طلب تصور
المسند اني الخابية دبسل ام في الزق فانت تعلم
ان المدرس محكوم عليه بالكيونة في الخابية او
الزق والمطلوب هو التبيين فالمطلوب في جميع
ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام نقص
ولهذا اي لجمع الهزة لطلب التصوّر لم يقع في طلب
تصور الفاعل ازيد قام كما في هل زيد قام ولم
يقع في طلب تصور المفعول امر وعرفت كما في هل
امر وعرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محار بخلاف الهزة فانها تكون لطلب
التصوّر وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظا
في امر وعرفت واما في ازيد قام فلا اذا لان

قوله او التصور كقولك ادبر في الاناء
الخ اقول القول بان الهمزة في مثل قولك
ادبر في الاناء ام عال لطلب تصور المند
اليه او المند او غيرهما بني على الظاهر
نوعا والتحقيق انها لطلب التصديق
ايضا فان السائل قد يتصور الدبر
والعال بوجه وبعد الجواب لم ترد
له في تصويرهما شيء اصلا بل بقي
تصورهما على ما كان فان قيل المصدق
حاصل حال السؤال فكيف يطلبه اجماع
بان الحاصل هو التصديق بان احدهما
مطلقا في الاناء مثلا والمطلوب بالسؤال
هو التصديق بان احدهما مطلقا
معنا كالصل مثلا في الاناء وهذا
هو التصديقان مختلفان الا انه لما كان
الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المند
اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر كان
اصل التصديق حاصل لا توسعا فيكون
المند اليه او المند او غيرهما هو المطلوب
في قوله وهذا ظاهرا

ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفسه الفعل
 غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر
 فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
 تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
 على وجه هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا يانه مختص
 بطلب التصديق كما ينبغي والمسئول عنه اي
 الذي يسئل عنه بالمرئيه هو ما يليها كالفعل في
 اضربت زيدا اذا كان التشكك في نفس الفعل
 اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد
 وارادت بالاستفهام ان تعلم وجوده في هذا
 لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت
 اضربت زيدا ام الكرمه فهو لطلب تصور المسند
 اضرب هو ام الكرم والتصديق حاصل بثبوت
 احدهما فمثل هذا محتمل ان يكون لطلب التصديق
 وان يكون لطلب تصور المسند ويترك بينهما
 بحسب القرأين ونحو قولك افرغت من الكتاب
 الذي كنت تكتبه سوال عن وجود نفس الفعل
 ونحو كسبت هذا الكتاب ام اشترية سوال عن
 تعيين المسند وهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو
 من تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان
 الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على
 زيد والمفعول في زيد ضربت اذا كان الشك
 في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب المخاطب من

وكذا

عنه بمصداق المصنف ان
 في قوله ضربت زيدا
 ان الضرب صادر من
 المخاطب الواقع على
 زيد او من غيره
 فلو كان من غيره
 لكان الشك في
 الفاعل لا في
 المفعول

وكذا سائر المقلقات نحو في الدار صليت وايوم
 الجمعة سرت واتاديبا ضربت وامرا كما جئت
 ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وما يؤيد
 ذلك انك تقول اقلت شعرا فقط المرية اليوم
 انسانا فيصم ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا
 فقط انت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال
 عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما
 يتصور اذا كانت الاسماء الى فعل مخصوص نحو
 ان تقول من قال هذا الشعر ومن بني هذه الدار
 وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معنيين
 فاما ما قيل شعر على الجملة وروية انسان على الاطلاق
 فذاك ذلك فيه لانه ليس بما يختص بهذا دون ذاك
 حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق محجب
 ويدخل على الخليلين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
 اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
 والفقر لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق
 امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد
 ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين
 احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فمضى لا يكون
 الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفسه
 الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فينبغي ان تدفع
 ويمنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل
 زيد قام فانه يفهم ولا يتبع لما ينبغي فان قلت

التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق وأم القضية نحو
ازيد قام أم عمر قلت التصديق الحاصل هو العلم
بنسبة القيام الي احد المذكورين والمطلوب احدهما
على التبيين فمنه غير التصور السابق على التصديق
لانه التصور بوجه ما وقع هل زيدا ضربت لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لظا طلبا لحصول الحاصل وهو محال
وأما لم يمنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهري هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يفهم لعدم استفهام المفسر بالضمير وقيل لم يمنع
لاحتمال ان يكون التقديم بمجرد الاهتمام غير التخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه لتفصيله سوى ان الغالب في
التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يفهم في
الحبيب انني على قصد الاهتمام دون الاختصاص
ولا قابل به دون ضربية اي لم يفهم هل زيدا ضربت
لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا
ضربت بل هذا مرجح لان الاصل تقديم الفاعل
على المفعول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسنى وذكر
بعض المحققين من النجاة اتهام وجود الفصل
في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا
بضمير يفسره الظاهر فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربت

بی

۱۵۸۸

بل لا بد من ايلائها لفظا وجعل السكائي قبحا هل
رجل عرف كذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار
التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان
اصل عرف رجل على انه بدلا من الضم كما في قوله
تعالى واستروا البعوي الذي ظلموا وانما لم يحكم بالا
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وبنزله
اي السكائي ان لا يفهم هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب الفصول من ان نحو هل
زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح
البعيد لا انه شائع حسن وهما نظر وهو انما
لا نسلم لزوم ذلك الجواز ان يكون قبيحا لعله
اخرى فان انتفاء علة مخصوصه لا يوجب انتفاء
الحكم مطلقا فغاية ما في الكتاب انه لا يلزم على
ما ذكره السكائي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم
قبحه وعلل غيره اي غير السكائي قبحهما اي قبح هل
رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في
الاصول واصله اهل لقوله اهل عرف الدار بالفر
وترك الهزء قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام فاقبت
قد في مقام الهزء وتطلفت عليها في الاستفهام وقد
من لوازم الافعال فكلا ما هي بعينها فان قلت هذا

متناع
 ١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤

يقضي ان لا يصح او يفصح دخولها على الجملة الاسمية التي
طرفها اسمان نحو هل عرف قاعد والا فما الفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت
الفرق انها اذا مررت الفعل في خبرها تذكرت عتق
بالحي وحنت الي الالف المألوف وما نقتله ولم
ترض بافراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تر في
خبرها فانها تسكت عنه ذاهلة وهي اي هل
تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسنة
وسوف فلا يصح هل تضرب زيد وهو اخوك كما
يصح كما يصح ان تضرب زيد وهو اخوك يعني انه
لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع
في الحاضر بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال
الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقيد
بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع في المستقبل وقد صرح السكاكي
بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحاضر
وعلم ان هذا لا يمنع جازما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع يعني انه لا ينبغي
ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقولك ان تضرب اباك وانتتم السلطان فانه لا
يصح وقوع هل هذا الموقع وهذا ظهر فساد ما قيل

انما

انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقيد
بالحاضر لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحاضر
لوقوع الفعل وانتفاء وهاهنا ممنوع الي تركي
الي صحة قولنا سيجي زيد راكبا وسأضرب زيد
وهو بين يدي الامير قال الحماسي
سأفصل عن العار بالسيف جاليا
على قضاء الله ما كان جاليا
وفي التزيل سيدخلون جهنم داخرين واجب من
هذا ان بعضهم لما سمع قول النخاعة انه يجب
تخبره عن حرف الاستقبال فلا يصح تقيد هل تضرب
بالحاضر واورد قول النخاعة دليلا على كلامه وهو
على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقيد الفعل
المستقبل بالحاضر ولعمري ان الترخيص لامثال هذه
المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لئلا نخاف على القا
ان يقعوا فيها من غير تأمل وياخذوها مذهبنا
ولا اختصاص التصديق بها اي تكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجتها لغير التصديق كما
يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا تغير غيرك وتخصيصها
المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص مما كونه
زمانا اظهر ما هو صوله وكونه متداخرا اظهر وزما
خبرا لكون اي بالشئ الذي زما نيته اظهر كالفعل
فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء الثاني

اعمى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظا
 اذ المضارع انما يكون واما اقتضاء الاول اعني
 اختصاصها بالتصديق لذلك فلا التصديق
 هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات
 انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
 من حيث هي لا الى الذات التي هي مدلولات
 الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما
 مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان
 لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
 ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وهل انتم
 تشكرون مع انتم مؤكدا بالشكر لان انتم فاعل فعل
 محذوف لان ابرار ما يستجود في معرض الثابت
 ادل على تمام العناية بحصوله من ابقائه على اصله
 كما في فهل تشكرون لانها داخل على الفعل حقيقة
 وفي فهل انتم تشكرون لانها داخل على الفعل تقدير
 لان انتم فاعل فعل محذوف يفسر الظاهر وانما
 فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
 شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة
 اسمية لان هل ادعي للفعل من لغيره فتركه مع اي
 ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي تمام العناية
 بحصول ما يستجود ولهذا اي ولان هل ادعي
 للفعل من لغيره فتركه مع لا يحسن هل زيد منطلق
 الا من البليغ لانه الذي يقصده الدلالة على الثبات

فملا

وايل

وابل زما يستجود في معرض الوجود بخلاف غير
 البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد
 فكان الاولى به ان يدخل على الفعل كما هو اصل
 وهي اي هل فتبينان بسببه وهي التي يطلب
 بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة
 موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب
 بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له كقولنا
 هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود
 الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيان شيان
 غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت
 مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسطة محمول
 وفي المركبة رابطة والباقية من الالفاظ الاستفهام
 تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف
 من جهة المطلوب بكل منها تصوق شي آخر قيل فيطلب
 ان
 بما شرح الاسم كقولنا ما الغنقا طالبا ان يشرح
 هذا الاسم ويبين مفهومه ولاي معنى وضع
 فيجيب بايل دللفظ اشهر سوا كان من هذه
 اللغة او من غيرها او ماهية الشيء او حقيقة
 التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة شيء
 هذا اللفظ ويجيب بايل د ذاتية من الجنس
 والفصل وتقع هل البسطة في الترتيب بينهما
 اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
 يبقى مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا

شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهية
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن
لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقة
وماهية اذ المعلوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعلوم
لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة
وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير
قليل فان من خاطب باسم فتم فرما قما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذ كان عالما
باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المتراضي
نصناعة للنطق فالوجودات لما كان لها مفهومات
وحقايق كان لها حدودا بحسب الاسم وبحسب
الحقيقة واما المعلومات فلما لم يكن لها الا
مفهومات لم يكن لها حدودا بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف
ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول
التعاليم من حدود الاشياء التي يعرفون على
وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب
شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها ودرهن عليه
صار تلك الحدود بعينها حدودا بالذات
والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا فاعلم ان الجواب
الواحد يكون بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس
هذا

الي

بالقياس الى الشخصين وبالقياس الى شخص واحد
في وقتين ومن العارض الشخص الذي العلم الي
يطلب من الامر الذي يعرض لذي العلم ليفيد شخصيه
وتعيينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد
ما يفيد شخصيه واما الجواب بخورجل فاضل
من قبيل كذا وخوابين فلان واخو فلان وما اشبه
ذلك فاما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان
كانت تلك الاوصاف تنظر الى مفروقات كليات
وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك
اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب و
ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما
الكلمة اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد
موصوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو
وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترنة
باحدا لا زمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيدا
وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سير وافقد
سبق المفردون فصيل ما هم يا رسول الله فقال
الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل عن
الجنس من ذي العلم تقول من جبريل ابشر هوام
ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا نسلم ان السؤال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل

وتحذرك مما يفيد السامع تشخيصه وتعيينه واما ما
ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاه عن فرعون
فمن ركبنا من سبي ان معناه ابشر هوام ملك ام جنى
ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي
اعطى كل شئ خلقه ثم هدي فانه قد احاط بما يفيد
تعيينه وتشخيصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز
احد المتشاكين في امر يعبر ما يخفى الفرقين حين
مقام اي اخي ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى
الله عليه وسلم قد شتركوا في الفريقين فسالوا عما
يميز احدهما عن الآخر والامير الاثم المشترك فيه هو
مضمون ما اضيف اليه اي بوضوح قوله في المقام
يقول القائل عندي فقول اي الشياطين فطلب
منه وصفا يميز عنده عندك عما تشاكهما في الثوبية
فيلانه اذا اضيف الي مشار اليه كقولنا انهم يفعل
فجوابه اسم متعلق للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيف الي كل فجاوبه كل ميمز لا غير وعلى الجملة هو طالب
التمييز ويسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم
اتيناكم من آية بيمتزا اي كم آية اتيناكم اعشرون
ام ثلثون ام غير ذلك والفرض من ذلك السؤال
التفريق والاستفهام استفهام تقرير اي هل علي
الاقل ومن آية ميمزكم بزيادة من قالوا اذا فضلوا
بينه وبين ميمزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه

ثياب
ثوبية

ليلا

ليلا يلبس بالمفعول كما مر في الخبر وذكر بعض المحققين
من النجاة ان ميمزكم الاستفهامية لم اعز عليه مجردا
من في نظم ولا نزل ولا دل على جوارحه كتاب من
كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم اتيناكم
من آية بيمتزا ويسال بكيف عن الجاهل وبان عن
الكان وبمتي عن الزمان ما ضيا او مستقبلا وبانا كان هو
عن الزمان المستقل قبل ويستعمل في مواضع النفي
مثل يسال ايان يوم الدين واي يستعمل بارة
بمعنى كيف ويجب ان يكون بعد فعل نحو فانوا حركتم
اي شئتم اي على حال وهي اي شئتم اي بعد
ان يكون الما في موضع الخبر ولم يحج الى زيد
بمعنى كيف هو واخري بمعنى من اين نحو اي لك هذا
اي من اين لك هذا الرزق الا في كل يوم وقوله
يستعمل اشعار بان يحتمل ان يكون مشركا بين المعين
وان يكون في احدها حقيقة وفي الآخر مجازا
وايضا قد ذكر بعض النحاة ان اي بمعنى اين الا انه
في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين
عشرون لنا ظا من اي او مقدمه كقوله تعالى ان
لك هذا اي من اي من اين فقال المصنف
انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة
اضمار من او بدونه فظن ان كلمات الاستفهام
بعضها تختص بطلب التصديق كهل وبعضها
تختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية

وبعضها مشترك بينهما كالحزبة فانها تجي لطلب التصور
والتصديق لغير قترها في الاستفهام ولم هذا يجوز
ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوى الهمزة
كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله
ام من هذا الذي هو جندكم وقوله ام ماذا كنتم
تفعلون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العروق
به رثمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى
بل اللتي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير
اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا
الذي هو مهيمن وهذا ينحل ما قيل في قوله تعالى
الذين هم باياتي ولم يحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تقولون
من ان ام ان كانت متصلة فشرطا ان يليها احد
المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو
ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه
لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الكلام
ولا حاجة الي ما قيل في الجواب من انها متصلة
والعنى الذين هم لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاي
شيء كنتم تفعلون ثم هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بعونه القران وتحقيق كيفية هذا الجواز وبيان
انه من اى نوع من انواعه مما لم يحكم احد حوله
كالاستبطا نحوكم دعوتكم ومنه قوله تعالى حتى
يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله

الام

الام وفيه تنقلنا ركب وتامل ان يكون لنا اياك اوان
والتحقيق نحو ما لا امرى الهدى والتسبيح على
على الضلال نحو فابن تزهيدون والوعيد كقولك
لمن يسمى الادب الم اودب فلانا اذا علم ذلك
والتقدير قد يقال التقريظ بمعنى التحقيق والتثبت
وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائز اليه وهو الذي قصد المصنف ههنا
بايلاء المقربين الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما
حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائز اليه كما
متر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه
الهمزة تقول اضربت زيداً اذا اردت ان تحمله
على الاقرار بالفعل واءنت ضربت في تقرير
بالفاعل وازيدا ضربت في تقرير بالمفعول
وكذا ازيد ضربت واما كما سرت وغير ذلك
ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى
حكاية اءنت فعلت هذا يا لهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر
المصناف م قد كان بل على اى الاقرار بانه منه
كان كيف وقد اشاروا الي الفعل في قولهم
اءنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت
اولم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق

ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
 هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة
 الاستغفار واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو
 انه عليه السلام قد حلف بقوله قائله لا كيدت
 اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر
 الاصنام قالوا من فعل هذا بالاعتقاد ان كسر
 الظالمين قالوا سمعنا فتي يذكرهم يقال له ابراهيم
 فالظاهر انهم قد علموا ذلك من خلقه وذمة الاصنام
 وقد روي انهم هم يولوا وتركوه في بيت الاصنام
 ليس مع احد فلما ابصروه يكسرونهم اقبلوا اليه
 يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المنكر بالهزيمة
 يعني اذا كانت التقرب بالهزيمة فانها هي التي تجوز
 للتقرب بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف
 البواقي بان هل يكون للتقرب بنفس الحكم نحو
 هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون والاسياء
 الاستغفار من التقرب بما يسأل بها عنه نحو كم اتنام
 من آية وماذا فعلت بغلات ومن الذي قتل
 ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهزيمة
 يعني اذا كانت الانكار بالهزيمة واما غيرها فان
 صح مجيئه للانكار لا يجري فيه هذا التفصيل
 وهو مثل قولك ماذا يصير لك لو فعلت ومن
 ذا فعل كذا وكه تهو في وكيف تودي اياه
 ومن اين تدري ما العرار من الرند وما شبه
 ذلك

١٩١
 ذلك واما الهزيمة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله
 ايقظني والمشرق في مضافي فانه ذكر ما يكون متعيا
 من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن
 يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احاط
 الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اقم يقيمون
 مرحه ترك فان المنكر ان يكون هو القاسم من لا
 نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغراسه اتخذ
 ولنا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ
 الولي واما قوله اتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس
 اتخاذ الاله فلذا ادلى الفعل الهزيمة وكالحال في قولك
 ابراهيم اسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ذلك
 ضربه بمجمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل
 بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل
 فقد يكون الانكار على نفس الفاعل مجمل التقدير
 على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان
 يكون التقديم لجزء التقوي وجعل صاحب المقام
 قوله تعالى اقامت تكلم الناس وافات تسمع الصم
 من قبيل تقوية حكم الانكار نظر الى ان مخاطب
 وهو النبي صلى الله عليه وسلم يعتقد اشتراكه في ذلك
 ولا انفراده وجعلها صاحب الكشاف من قبيل
 التخصيص نظر الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايها
 وتبالغ مرحه على ذلك كانه يعتقد قدرة على ذلك لا
 هزيمة الانكار بمخرلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي

حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يجله السكا
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان
الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق
فيما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي
والتخصيص ان كان مضرا او متعينا للتخصيص
ان كان مظهرا متكررا وللتقوي ان كان معرفا وقد
اشارنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل
قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان
الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احدا على الابتداء
مراد منه تقوية الانكار وهذا هوهم ان مثل هذه
التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل
اذا ساعد على نفس المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه
فما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم
فكانه من على هذا مذهب القوم ومنه اي من محي
الهمزة لان انكار اليس لا يكون عبدا اي الله كاف
لان انكار النفي في له ونفي النفي ثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقوي اي لجل المخاطب
على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
وهو ليس الله كاف وهكذا قوله تعالى الله اعلم
بما صدرك والشئ بك اي بما ايتى وما اشبه ذلك
فقد يقال ان الهمزة لانكار وقد يقال انها للتقوي
وكلاهما حسن فعلم ان التقديم ليس يجب ان يكون
بالحكم النفي يجب عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من

ذلك

ذلك الحكم وعليه قوله تعالى اذنت قلت للناس اتخذوا
واحي الهين بان الهمزة فيه للتقوي اي بما يعرف عيسى عليه
السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فانهم
وقوله والانكار كذلك وآل على ان صورة انكار الفعل
ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى
الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهو نحو ازيد ضربت ام عمرو لمن يردد الضرب
بينهما من غير ان يتقدم تعلقه بغيرهما فاذا انكرت
تعلقه بهما فقيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى قل اذكرين حرم ام الانبياء
فان الهمزة في انكار التحريم عن اصله وكذا اذا ولىها
الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما
وعلى الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار
وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك
والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيا واقع
في هذا الاستفهام تقرير معنى التثيت وانكار بمعنى
انه كان لا ينبغي ان لا يقع وعليه قوله افرق البدر يوضع
لي مهاد فانه للتقوي مع شأية من الانكار فانه باذ
ان اعلامة مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يجد
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو تعصى ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان
اول التكذيب في الماضي لم يكن نحو فاصفيكم ربكم

انما كان لا ينبغي ان لا يقع وعليه قوله افرق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقوي مع شأية من الانكار فانه باذ ان اعلامة مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يجد ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو تعصى ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان اول التكذيب في الماضي لم يكن نحو فاصفيكم ربكم

بالنبي اى لم يفعل ذلك او في المستقبل اى لا يكون
 نحو ان لم يكنوا اى ان لم يكن تلك الهداية او الحجة اى لم يكن
 على قبولها ونفسكم على الاهتدائها والحكم انكم لها
 كارهون يعنى لا يكون هذا الالتزام وعليه قوله تعالى
 هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر لعامة
 وهل يدخر الضرام قوتا ليوم اذا ادخر النمل الطعام
 وقد يكون استفهام الانكار الذي يعنى النفي للتوبيخ
 ايضا لقوله تعالى ما اذا عليهم معنى اي تبعة ووباك
 عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ
 والا فكل مصلحة فيه والترك عطف على الاستنباط
 نحو اصلوتك تامر ان تترك ما يعبد آباؤنا والتخبر
 نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما
 ولقد يحينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فروع
 بلفظ الاستفهام ورفع فروع وهذا قال انه كان
 عالما من السرفين والاستبعاد نحو اى لم الذكري
 وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر
 والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقة
 تولد منه تعوية القارئ ما يناسب المقام ولا تنحصر
 المتوليات فيما ذكره المصنف ولا يخصصه بخصر ايضا
 شئ منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة
 الذوق وتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك
 على معنى سمعته او مثله وجدة من غير ان تتخطاه
 بل عليك بالتصريف واستعمال الروية وامة الهادي

ومنها

ومنها اى من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب
 فعل غير كلف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكلف من
 النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو
 سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعا والالتماس وفيه
 نظر لانه يخرج عنه نحو الكلف عن القتل ثم اختلف
 الاصوليون في ان صيغة الامر اذا وضعت فقيلا
 للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
 المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء اى على
 طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعا
 والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكلف وقيل
 هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوفيق بين كونها للقدر
 المشترك بين الثلاثة وهي الاذات والما كثر على كونها حقيقة
 في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مقيدة للقطع بشئ
 من ذلك لم يجزم المصنف بشئ وانما اراد اى ما هو
 اظهر عند العقل لقوة امارته ففكر والاظهر ان
 من المقرنة باللام نحو لم يضر زيد وغيرها نحو اكرم
 عمرا ورويد بكرة في هذا اشارة الى ان اقسام
 صيغة الامر ثلاثة الاول المقرنة باللام الحارزة
 وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح
 ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بخلاف
 حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل
 وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولات
 لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعنى طلب الفعل

والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بخلاف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولات لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعنى طلب الفعل

على سبيل الاستعلاء سماعها الخوفون امر سواء ^{استعلاء}
في حقيقة الامر وفي غيرهما حتى ان لفظ اغفر
في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث
فلما كان اسما لم يستعمل امر بغيره بين البابين
موضوعا لطلب الفعل استعلاء اي حال كون
الطالب مستعليا سواء كان عالميا في نفسه او لا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك
الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى
الفهم من اقوي امارات الحقيقة قال صاحب
المقام واتفاق ائمة اللغة على اضافة مخوفم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثاله الامر والامر الامر
دون ان يقولوا صيغة الاباحه والامر الاباحه مثلا
يتم كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لانسلم ان الامر في قولهم
صيغة الامر يعني طلب الفعل استعلاء بل الامر في
عرفهم حقيقة في قم وليقم ومثاله واصافة الصيغة
والمثاله اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم
يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
ومثالهما فليست امثلة ويمكن ان يجاب باننا سلمنا ذلك
لكن تسميتهم مخوفم وليقم امر دون ان يستعمل
مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصح دليل عليه وقد
يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون

لطلب

لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فاشار الى الاول بقوله كالاباحه مخوفم
الحسن او ابن سيرين والتهد يد اي التخويف وهو
اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصها 2
هو تخويف مع دعوه فالتهد يد نحو اعلموا ما سنعم
والتخويف نحو فانك بسورة من مثله والتخويف نحو
كونوا قررة خاسئين والاهانه تحولونوا حجارة او
حديد اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قررة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التخويف
يحصل الفعل وهو صيرورتهم قررة ففيه دلالة على
سرعة تكويهم بينه تعالى اياهم قررة وانهم مستحقون
له منقادون لامر وفي الاهانه لا يحصل اذ لا يصير
حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم
والتسوية نحو اصبروا ولا تنصروا والفرق بينهما
وبين الاباحه ان المخاطب في الاباحه كان توهمه
ان ليس يجوز الايمان بالفعل فايح واذن له في الفعل
مع عدم الخرج في الترك وفي التسوية كان توهمه ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة
اليه فخرج ذلك وسوي بينهما والتخويف مخوفم امر
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما
الاصباح منك بامثل الا صباح الصبح والاصباح
الاكتشاف يقول ليزل ظلامك بضيء الصبح ثم
قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني افاقي

هو من زياره كما اقامها ليل اولان نهاري يظهر في
 معنى لا زحام المرسوم على فليس الفرض طلب الا بخلاف
 لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتقن ذلك تخلصا عما من
 له في الليل من تبايع الجوى ولواجب الاشتياق ولا
 تلك الليلة كما لا يرقب احتلاها وليس له طماعة
 ولا توقع فلماذا يحمل على التقى دون التزجى والى
 الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
 الاستعلاء اشار بقوله والدماء تحرب اغفر لي
 فان طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك
 لمن يسأوك رتبة افضل بدون الاستعلاء ويدون
 التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما
 يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد
 الدعا فلهذا امر قار السكاكي حقه القور لانه الظاهر
 من الطلب عند الانصاف كما ان استغفار والنداء
 ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى
 تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين والارادة
 المزاجية فان المولى اذا قال لعبده قم فانه قال له قبل
 ان يقوم اضبط حتى المسابيتبادر الفهم الى انه غير
 الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه
 اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احد
 وجهه نظر لانا لاننا لم نذكر عند خلوا المقام عن القول
 بل كس مفهومه الى الطلب استعلاء والقور والتمسح
 مفوض الى القرينة كالتمكيد وعدمه فانه لا دلالة على

للامر

يسمى

للامر على شئ منها ومنها اي من انواع الطلب النهي
 وهو طلب الكفة عن الفعل استعلاء وله حرف واو
 وهو لا الجازمة في تحولا تفعل وفي عرف النخاعة
 تسمى نفس هذه الصيغة منها في اي معنى استعمل
 كما يسمى افعل املا وهو كالامر في الاستعلاء لانه
 المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم القور وعدم
 التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي القور والتكرار
 وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
 مارجع الى قطع الواقع كقولك للسانك تحرك
 وللمحرك استكن لا تتحرك فلا شبه المرة وان كان
 مارجع الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمحرك
 تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمحرك لا تتحرك
 فلا شبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكفة
 عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
 كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان يقتضي
 النهي كفت النفس عن الفعل بالاستغفار باحد اضداده
 او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان
 متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير مضافه
 بان يستعمل للطلب الكفة او الترك كما لم يرد
 كقولك لعبده لا يمشك امره لا يمشك امره فانه ظاهر
 ان ليس المراد طلب كفة عن الامتناع او يستعمل
 لطلب الكفة او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
 بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم

لا تشتر في اعداء او على سبيل التلطف فيكون
 التماسا لقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ
 وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدعاء والثناء
 على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو هذا
 الصراط المستقيم ولا تحسب الله غافلا اي دم
 واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والامر
 والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايلا
 الجزاء عقبها بخروما بان المضرع مع الشرط كقولك
 في التمني كيت لي حال انفق اي ان ارزق انفق
 وفي الاستفهام اين بيتك ازر لك اي ان تعرفني
 ازر لك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
 اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن حيا لك اي ان
 لا تشتم يكن حيا لك وقد ذكر في تحقيق وجهات
 احدها ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
 لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه فيجوز ذلك
 السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
 لان العلة الغائية توجد حاملا معلقة للعللة الفاعلية
 وان كانت بما هيته علة العلة الفاعلية ولهذا قالوا
 ان الغائية تتقدم تتقدم في الزمن على المملوك في
 الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل
 ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل
 مسببا عن الطلب في الخارج مفهوم من ذكر الطلب
 ودل عليه ذكر السبب الذي يجعل سببا حاملا عليه

اغنت

اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
 اذ ليس معنى الشرط والجزا السببية الاولى
 وسببية الثانية فالجزم السبب الحامل بات
 مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا
 بد فيه من حامل للتكلم عليه والحامل على الكلام
 الجزمي افادة المخاطب لضمونه وعلى المطلب كون
 المطلوب مقصودا للتكلم لذاته او لغيره يعني توقف
 ذلك الغير على حصوله وهو معنى الشرط فاذا ذكرت
 الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
 جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه
 ولغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون
 المطلوب مقصودا لذلك المذكور لالتفقه فيكون
 اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا
 كان المذكور بعد هذه الاربعة صا لما لا يكون جوا
 من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين
 بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا
 ان تعرفني اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى
 قل للذين آمنوا يقيموا الصلاة فان الشرط لا يلزم
 ان يكون علة تامة لحصول الجزا بل يكفي في ذلك
 توقف الجزا عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو
 ان تؤضات صح صلواتك واذا لم يقصد السببية
 يبقى المضارع على رفعه اما حاله نحو ذرهم في خوضهم
 يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينا فا

اي جوابا عن سؤال يتضمن ما قبله مخوف يدعونك
 واما العرض وان هذه النجاة احد الاشياء التي ^{يقتدر}
 بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك
 ان تنزل تصب حيرا اي ان تنزل تصب حيرا فلو لم
 لا استفهام اي ليس هو بابا على حده بل المزمع فيه حرة
 استفهام دخلت على الفعل المنفي واستغنى على حقيقة
 الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
 عنه يكون طلبا للماضي فيقول عنه بقرينة الحال عرض
 النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق
 هذه انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار
 المنفي اثبات فلهذا صرح بتقدير الشرط المثبت بعد
 محو ان تنزل فان الشرط المقدر بعدها هذه الاشياء
 يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد
 المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
 او اسلم تدخل النار يعني ان تكفرا وان لا تسلم تدخل
 النار خلافا للكساي فانه يجوز تقولا على القرينة
 ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع
 بقرينة نحو ام اتخذ من دون الله اولياء فانه هو
 الولي اي ان اتخذ وليا بحق فانه هو الذي يجب
 يتولي وحده ويعتقد انه الولي والسيد لان قوله ام
 اتخذ انكار لكل ولي سواه فان قلت لاشك انه
 انكار قويح بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله
 اولياء وحيد يرتب عليه قوله فانه هو الولي من غير

تقدير

تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه
 هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
 حكم حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن
 قولنا لا تضرب زيد فمن اخذك بالقاء بخلاف انض
 زيدا فمن اخذك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو
 الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى
 النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل
 علم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح
 وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف
 الشرط في الكلام كثير واستغنى له في بحث لا يجاز
 ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب
 النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعوه
 لفظا او تقديرا فايا وهما للبعد وقد ينزل عن البعد
 منزلة البعد لكونه نائبا او ساهيا حقيقة او بالنسبة
 الى الامر الذي تناديه ليعني ان يبلغ من علو الشأن
 الى حيث المخاطب لا ينبغي به حقيقة من السعي فيه
 وان بذل وسعه واستفرغ طاقته فكانه غافل عنه
 بعيد واي والهمزة للتقريب وقد يستعملان في البعد
 تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا لقوله
 استكان نعمان المراك تيقنوا بانكم في مرج قلبي مكان
 واما يا فقل حقيقة في القريب والبعيد لانها الطلب
 الاقبال مطلقا وقيل بل للبعد واستعمالها للبعد
 للقريب اما الاستقصاء الداعي نفسه واستبعاد عن

جمله في الشرح

عن مرتبة المدعو نحو بالله وأما للتنبيه على عظم الأمر
وعلو شأنه وإلى المخاطب مع تهايله على الاستعداد كأنه
غافل عنه بعيد نحو يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك وأما
للمعرض على أقباله كأنه أمر بعيد نحو يا موسى أقبل وأما
للتنبيه على بلائته وأنه بعيد من التفتة نحو اسمع
يا أيها الغافل وأما لا يخطأ شأنه فيعيد له عن
المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغة أي صيغة النداء
في غير مضاهي وهو طلب الأقبال كالأعراف في قوله
لن أقبل بظلمكم يا مظلوم فإنه ليس لطلب الأقبال
لكنه حاصله وإنما العرض أعز ووعلى زيادة التظلم
وبك الشكوى والاختصاص في قوله إنا أفعل لك
أيها الرجل فإن قولنا أيها الرجل أصله تخصيص
المنادي بطلب الأقبال عليك ثم جعل مجزعا من طلب
الأقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثلة ما
نسب إليه وهو ما في معرض التفاهة نحو أنا أكرم الضيف
أيها الرجل أي مختصا من بين الرجال بأكرم الضيف
أو التصاغر نحو أنا المسكين أيها الرجل أي مختصا بالمسكن
أو لجزء بيان المقصود بذلك الضيف لا للتفاهة ولا
للتضاغر نحو أنا أدخل أيها الرجل ونحن نقرا أيها القوي
وكل هذا صورة صورة النداء وليس به لأن أيا وما
جعل وصفه لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء
لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلا فذكره المصير بادئة

قوله

فقوله أيها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في
النداء لكن مجموع في محل نصب على الحال ولهذا
قال المصنف في تفسيره أي تخصصا من بين
الرجال وقد يققم مقام أي اسم منصوب
معرف باللام نحو هي العرب أقرى الناس للضيف
أو مضاف نحو أنا معشر الأنبياء ومرتبا يكون علما
نحو بنا تها يكشف الصواب قال بن الحاجب
المعرف ليس منقولا من النداء لأن المنادي لا يكون
ذالام ونحو أيها الرجل منقول عن قطعا والمضاف
يحمل أمرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة و
مثل المعرفة فيكون منصوبا بتقدير أي أو
قال الإمام الرزوي في قوله أنا بنى نهشل لا ندي
لاب الفرق بين أن ينصب بنى نهشل على اختصاص
وبين أن يرفع على الجزية هو أنه لو جعل خبرا كان
قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب فكان فعلا
لذلك لا يخلو من قولهم وجعل من المخاطب
بشأنهم وإذا نصب أمر من ذلك فقال نفخا
أنا أذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا ومما
يستعمل فيه النداء الاستغناء نحو يا الله من ألم
الفراق ومنها التعجب نحو يا لآء ويا للرواحي
كأنه لمرأته يدعوه ويستحضره ليتحدث منه ومنها
الندبة والتعجب كما في نداء الأطلال والنازل والمطايا
ونحو ذلك كقوله أيا منازل سلمى أين سلك وكقوله

يا نافع جدي فقد انت انانك في صبري وعري واحلا
 واناعي ومنها التوجع والتخسر لقوله ويا فري
 كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مرفعا
 وكقوله يا عني بكي عند كل صباح ومنها الدم كقولك
 يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق
 اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل
 واستخرج ما يناسب القام ثم الخ فربيع موقع
 الانشا اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور
 الحاصلة التي حقها ان يخرج عنها بافعال ماضية
 كقولك وفقك الله للتقوي او لاظهار الخرج
 وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
 اذا عظم رغبته في شئ كثر تصور اياه وربما
 يخل الى حاصلا فينبذه بلفظ الماضي كقولك
 ورضي الله لقاءك والربا بصيغة الماضي من البليغ
 نحو رحمه الله يحتملها اي التفاؤل واظهار الخ
 واما غير البليغ فهو اهل عن هذه الاعتبار ان
 او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد المولى
 ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه في
 صورة الامر وان كان دعاء وشفاعة في الحقيقة
 او لجل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب
 مما لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب اليه الكذب
 كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني
 غدا مقام استؤتملة بالطف وجر على الاتيان لانه

ان لم

ورقني

لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر
 لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة
 مجاز لا استعمالها في غير ما هو وضع له ويحتمل ان يجعل
 كناية في بعضها ومن الاعتبار المناسبة لايقاع
 الخبر موقع الانشا القصد الى المبالغة في الطلب حتى
 كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد
 الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها
 التنبية على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه
 لقوة الاسباب المتأخذه في وقوعه ونحو ذلك
 من الاعتبارات تنبيه الانشا كالحز في كثير مما
 ذكر في ابواب الحنة السابقة يعني احوال الانشا
 والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
 فليعتبر في ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشا
 الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائفها
 العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما موكدا
 او محذوف عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او
 محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
 وكذا المسند اسم او فعل مطلق بفعل او شرط او
 غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة
 او محذوفة واسناده وتعلقة ايضا اما بقصر او
 غير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما
 مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار بعد الاحاطة
 بما سبق والله المرشد التا السابع الفصل والواحد

مطلب الفصل والواحد

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه أي
ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم
والملكة ولهذا يقدم الوصل لأن الأعلام إنما تعرف
بملكاتها وأما في صدر الباب فقد قدم الفصل
لأن الأصل والوصل طار وأما قال بعض الجملون
أن يقول عطف كلام على كلام ليس محل الجمل التي لها
محل من الأعراب وذلك لأنهم وإن جعلوا الكلام
والجمله مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على أن الجمله
أعم من الكلام لأن الكلام ما تضمنه الأسناد الذي
وكان مقصودا لذاته أولا فالمصدر والصفات
المستندة إلى فاعلها ليست كلاما ولا جمله لأن أسنادها
ليس أصليا والجمله الواو فجزء أو وصفا أو حالا
أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك جمله وليس بكلام لأن
أسنادها ليس مقصودا لذاته فإذا أتت جمله بعد
فالأولي أما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا
الأول أي على تقدير أن يكون للأولي محل من الأعراب
أن قصد تشريك الثانية لها أي للأولي في حكمه
أي حكم الأعراب الذي لها مثل كونها جزء مبتدأ أو
حالا أو صفة أو نحو ذلك عطف الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فإنه
إذا قصد تشريك بمفرد قبله في حكمه من كون
فاعلا أو مفعولا أو حالا أو غير ذلك يجب عطف
عليه والجمله لا يكون لها محل من الأعراب الأول هو الواقعة

موقع

موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد وإذا كان كذلك فيكون
كونه أي كون العطف على الأول مقبولا بالواو ونحو
أن يكون بينهما أي بين الجمله الأولى والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشتغل لما بين الكتاب واليغفر
من التماس أو يعطى ويمنع لما بين الإعطاء واليغفر
من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع أو يشتغل ويمنع
وذلك لا هذا العطف المفرد على المفرد وشرط كون
عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا أن يكون بينهما
جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب
ومعط قوله ونحو الظاهر أنه أراد به نحو الواو من
حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء ونحو
وهذا فاسد لأن هذا الحكم يختص بالواو لأن لكل
من الفاء ونحوه وحق معنى إذا وجد كان العطف
مقبولا سواء وجد بين العطف والعطف عليه
جهة جامعة أولا نحو زيد يكتب ويعطى أو نمنع يعطى
إذا كان يصدر منه الإعطاء بعد الكتاب بخلاف الواو
فإنه ليس لهذا المعنى فلا بد من جامع ولهذا
غيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالم آت النوي
صبر وادى أبا الحسين كرم إذا لمناسبة بين كرم أبي
الحسين وممارسة النوي سواء كان نواه أو نوي غيره
فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هي الظاهر أو عطف جمله باعتبار وقوعه
موقع مفعولي العلم لأن وجود الجامع شرط فيهما

جميعا قوله نفى لما ادعت الحبيبة من اندراس هواه
 يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت كحواك عفا
 الغداة بكما عفا عنها اطلاق باللوي ورسوم
 فاعل زعمت ضمير الحبيبة والمخاطب في هواك لنفسه
 وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت
 عن سنن الوفا ولا غدت نفسي على الف سواك
 تقوم والآي وان لم يقصد تشريك الثانية الاولى
 في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من
 العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو اذا خلوا
 الى شياطينهم قالوا انا معكم انا نحن مستهزون
 الله يستهزي بهم لم يعطف الله يستهزي بهم على انا
 معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم
 جملة في محل نصب على انه مفعول قالوا فلو عطف
 الله يستهزي بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه
 مفعولا قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول الله
 وانا قال انا معكم دون انا نحن مستهزون لانه يبا
 لانا معكم في حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا
 يكون للاولي محل من الاعراب ان قصد بجرها
 اي ربط الثانية بالاولي على معنى عطف سوي الواو
 عطفت به اي عطف الثانية على الاولى بذلك العطف
 من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او تخرج
 فخرج عمرو اذا قصد التعقيب او المزاولة وذلك لان
 ما سوي الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك

معان

معان محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفين
 لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف
 الجمل مثلها في عطف المفردات وليست اوفي قوله
 تعالى كلم البصر وهو اقرب وقوله مائة الف او
 يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجد لا ضراب
 بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبذلك الجمل
 مثلها في المفردات الا انها قد تكون للاستدراك العطف
 بل لمجد الانتقال من كلام الى آخره من الاول
 بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم السكوت
 لقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عيون
 واما الفاء ونحوه فالفاء يفيد كون مضمون الجملة
 الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون
 المذكور بعدها كلاما مرتباً في الذكر على ما قبلها
 من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما
 قبلها في الزمان لقوله تعالى ادخلوا ابوابكم
 دخر من خالدين فيها فليس متوي المتكبرين فان
 مدح الشيء او ذمته يصح بغير ذكره ومن هذا
 الباب عطف تفصيل الجمل نحو ونادي نوع الله
 ربه فقال ونحوكم من قرية اهلكها ما جاء بها
 باسنا بيانا وهم قائلون لان موضع التفصيل
 بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية
 نحو يقوم زيد ويقعد عمرو ثم ان كونها للترتيب
 بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتب مما يحصل

بتامه في زمان طويل اذا كانت اقل اجزاء متعلقا
كقوله تعالى الم تراء الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان الاخضر لا يتبدل
عقب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح
نظرا الى تمام الاخضر جاز وفتح للترتيب مع التراخي
كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجي لاستبعاد مضمون
الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبة له نحو
ثم انشأناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا يرون
يعدلون لاستبعاد الاشتراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله
فلا اقسم العقبة الاية بعد المنزلة بين الايمان وفك
الرفقة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد
طلب المغفرة والانتقطاع بالكلية الى الله وهذا
في التثنية اكثر من ان يحصى وقد جي لجزء الترتيب
والترتيب في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
او تراخي كقوله ان من سادتم ساد ابوه ثم قرنا
قبل ذلك حده وكذا قوله تعالى وما ادرى بك ما يؤ
الذين ثم ما ادرى بك ما يوم الدين اذا عرفت
هذا فنقول اذا عطفت لواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفأيد فيه وهي حصول
معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
سوي مجرد الاشتراك وهذا يظهر فيما له حكم اعرابي
وعند انتفاه يثبت الاشكال فان قلت الواو

ايضا

ايضا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول
نصا لا نك اذا قلت يضرب زيد ينفع من غير الواو
احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضرب
وابطاله كذا في دلائل الامجاز قلت هذا القدر
مشترك بين الواو والفاء وفتح والجد المشترك في
مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يجس فيه العطف
عما لا يجس هو الذي تسبب فيه العبرات والا ي
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عطف
سوي الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد
اعطافه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى
التي لم يعطف الله يسهري بهم على قالوا لليلة
يشارك في الاختصاص بالظرف لما مر من ان
تقديم الفعول ونحو من الظرف يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم ان خذلهم
وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث
لا يشعرون مختصا بحال خلوعهم الى شيائهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان
قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية بعد
تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الخراف فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو مجرد
تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم ولا نسلم ان
العطف على مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف

واو هو

بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا
خلوت قرات القرآن يفيد معنى لا اقراء القرآن
الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم
الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر
تقديم المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت
زيدا وقولنا ان جيتني اعطك واكسك نعماته
ليس يقطعي لكنه السابق الي الغرض في الخطابات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو
على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان
تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
حيث يتوقف عليه ويكون الشرط سببا فيه بوجه
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجعت لا
استاذنت وخرجت اي اذا رجعت استاذنت واذا
استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف
يستتبع على قالوا من هذا القبيل قلت لانه
يصير المعنى واذا قالوا ذلك استشهدوا به
غير مستقيم لان الجزا اعني استشهدوا الله بهم
على استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن
انفسهم بانهم مستهزون بل على انهم لو قالوا ذلك
لادفعهم عن انفسهم والمتكلمين شرحهم لم يكن عليهم
مواخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله

فان

فان كان للاولي حكم اي وان لم يكن للاولي حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
فان لم يكن مفهوم الجمله او يكون ولكن قصد اعطاؤه
للمثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين
حكم الا نقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في
الفصل ايهام خلاف المقصود او كذا الاتصال
او شبه احدهما اي احدهما كالتين فذلك يتعين
الفصل والا اي وان لم يكن بينهما حكم الا نقطاع
بلا ايهام ولا كذا الاتصال ولا شبه احدهما فالقوله
متعني وتحقيق ذلك ان الواو الجمع والجمع بين الشيئين
يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا
يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال
الجمليتين اللتين لا محذور لهما من الاعراب ولم يكن للاول
حكم لم يقصد اعطاؤه للمثانية سنة الاولى كما ان نقطاع
مع الايهام السادس المتوسط بين التالين فحكم الا
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول
والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المقتضية الى الربط بالعاطف
فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال
اما كذا الا نقطاع فلاختلافها جزا وانشاء لفظا
ومعنى اي تكون احدي الجمليتين جزا لفظا ومعنى
والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رايدهم
ارسوا نراولها وكل حشف امر بجري بمقدار

بلا ايهام والثاني اتصال والثالث شبه كذا الانقطاع الرابع شبه كذا
الاتصال الخامس كذا الا نقطاع

الرأي الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاب واد
 اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمياه
 نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضرير للهرب اي
 قال رأييد القوم ومقدمهم اقيموا تقابل فان
 كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن يخيه ولا
 الاقدام يردده وقيل الضرير للسفينة وقيل للخر والى
 ما ذكرنا ولما كان امرسوا انشاء لفظا ومعنى
 ونزاولها خبر كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا
 مجزوما جوابا للامرات الغرض تقليل الامر بالامسار
 بالمرادله والامر في الجزم بالعكس اعني بصيرته
 غلة المزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه
 الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون
 للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا
 المثال وهو قوله في محل المنصب على انه مفعول قال
 فكيف يصح قلت لما ذكرنا يكون بين الجملتين اللتين
 لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او
 كمال الاتصال او نحوهما انما اشار الى تحقيق هذه المعاني
 من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما
 محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لحد كمال الانقطاع
 بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتبيل هو
 وقع في كلام الرأي والجلتان في كلامه ليس لهما
 محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
 لان المثال انما هو هذا المصراع والجلتان فيه

مما

مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم
 انما هي مستفروضة مما له محل من الاعراب على ما
 من او معنى اي لاختلافها جزا او انشاء معنى
 بان يكون احدهما جزا معنى والاخرى انشاء
 بمعنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين معنى لفظا
 نحو مات فلان رحمة الله اي لرحمة الله فهو انشاء
 معنى فلا يصح عطفه على مات فلان اولانه عطف
 على لا ختلافها والضرير للشان لا جامع بينهما كما
 سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعروفا
 ولا العلم حسن ووجهه قيم واما كمال الاتصال
 فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيان
 لها واما النعت فلما لم يميز عن عطف البيان
 الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه واليا
 بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم ينزل
 الثانية من الاولى من الاولى منزلة النعت من
 المنعوت ثم فعل الثانية مؤكدة للاولى يكون
 لرفع توهم مجوزا وعطفا وهو قسمان لانه اما ان
 ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد الغوي من
 متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى
 او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول
 نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
 على تقدير ان يكون التسمي جملته مستقلة او طائفة من
 حروف العجم مستقلة وذلك وذلك الكتاب جملة

زيد

ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح
المتعار وهما وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه
لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء
في قوله يتلوغ متعلق بوصفه اي في ان وصف
بانه تبلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ
يتعلق بالباء في قوله يتلوغ متعلق بوصفه اي في
ان وصف يجعل المستل ذلك وتعرف الخبر باللام
باللام وذلك لان لما مر من ان تعريف المسند
بالاشارة يدل على كمال العناية بتبيينه وانه رتب
يجعل درجة الى تقطيمه وبعد درجة وان تعرف
المسند باللام يفيد الاختصار حقيقة نحو انه الواجب
او مبالغة نحو جات الجواد فعني ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلة ناقص
وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل
اي الكامل في الرجولية كان من سواء بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامر انه
اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جازا من غير ان
يكون صادرا عن روية وبصير فاتباعه على لفظ
المبنى للفعل والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب
والمصوب البارد الى قوله ذلك الكتاب اي و
جازا ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جازا في
قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا

لذكر

نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جازا في زيد نفسه والثاني نحو هذه
المتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية
بالع درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدي من
الابهام والتعظيم وكذا السمي نهاية حتى كان
هداية محضة حيث جعل الحد مصدرا لا اسم فاعل
ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما من الكتاب الكامل والمراد بكلمة كماله
في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب
الهداية يقال ليكن علمك بحسب ذلك اي على قدر
وعده وتقدير الجار والمجرور للحصر اي بحسب اتقوا وت
في درجات الكمال لا يجب غيرها فان قلت قد
تتفاوت الكتب بحسب جلال النظم وبلاغته كالقرآن
فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا
داخل في الهداية لانه ارشاد الى الصديق ودليل عليه
فوزانه اي وزان هدي للمتقين وزان زيد الثاني
في جازا زيد زيد لكونه مقرا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فانه وان
كان مقرا لغيرها مختلفان معنى فلذا جعل منزلة
التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاحراز ان
قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك
الكتاب وتثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعده مرة ثانية لتثبيت او بدلا منها

بنام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

قوله والكلام في ان الجملة الاولى
اعني اذ في منصوبه المحل كونها
مفعول اقول كما مر في ارسوا
انزاواها قد صقنا الكلام
في ذلك المقام على وجه
الاحتياج مع اني اعلم
دقتها في نظائره
فكن على استظهار
مؤيد

لا ينبغي ان يكون
الملك الا من كان
بني اسرائيل واهله
وكل من كان من
بني اسرائيل واهله
لا يكون ملكا الا
من بني اسرائيل واهله

بتمام المراد لكنها غير الوافية وأما في الآية فلما هي
من الأجمال وأما في البيت فلما في دلالتها على
تمام المراد من القصور أو بيانها عطف على قوله
أي القسم الثاني لث من كمال الانحصار أن يكون
الجملة الثانية بياناً للاولى فتزول منها منزلة عطف
البيان في متبوعه في إفادة الإيضاح فلا يعطف
عليها الخفايا أي المقضي لتبيين الجملة الأولى
بالتامة خفاء الأولى مع اقتضاء المقام أن لا
يخفى في سوس إليه الشيطان فإذ يآدم هل ذلك
على شجرة الخلد وكل لا يبلى فإن وزانه أي وزان
قوله فإذ يآدم وزان عمره في قوله أقسم بالله أبو
عمر من عمره حيث جعله فإذ يآدم بياناً وتوضيحاً
لقوله وسوس إليه الشيطان كما جعله بياناً وتوضيحاً
لأنه حفص ولا يجوز أن يقال أنه من باب عطف البيان
للفعل لأننا إذا قلنا الشيطان الفاعل أعني الشيطان
لم يكن قال بياناً وتوضيحاً لسوس فليست أمثلة وقد
عطف الجملة التي تصلح بياناً للاولى تبييناً على استقلال
ومغايرة للاولى لقوله تعالى سوسونكم سوء العذاب
يؤتونكم إياكم ويستمتعون بشيء لكم وفي سورة
أبراهيم يؤتونكم بالوالد حيث طرح الوالد جعله
بياناً ليسوءونكم وتفسير العذاب وحيث أنبتا
جعل اللذيق لأن الأذى على جنس العذاب وأزاد
زيادة ظاهر كأنه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة

P. rubra

ولا يجوز ان يقال انه من عطف البيان للفعل الانا اذا
عطفنا المنطرح على الفاعل عن الشيعلان لم يكن قال ميانا
وقد صرحا لوسوس اذا قطع المنطرح عن الفاعل في وسوس
وقال ونظر الى مجرد الفعلين احدهم مطلق الوسوسة و
مطلق القول لم يصلح الثاني ان يكون بيان الاول
لانهم اعم منه ما يتضح به الوسوسة بل نقول لا بد في الثاني
من ملا حظته التعلق بالفعل ايضا حتى يصلح بيان الاول
ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس
بياناً مطلقاً الوسوسة ولا الوسوسة الشيعلان بالحو
سوسة ادم فالنسبة بالبيان شئت اما هي بين الجاهليين وبن

عليه السلام

ومن هذا

ومن هذا القبيل قطع الله يستهزي بهم عن الجملة الشرطية
 فاعني قوله واذا خلوا الي شياطينهم قالوا انا معكم
 فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او
 انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا
 للاحتمال لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية
 لا لقوله ترك الظهور امتناع عطف غير الشرطية على
 الشرطية وظهر انه لا جامع بينها الا نأخذ الاول
 ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
 كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
 ملك ولولا انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء
 اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا
 الثاني لظهور المناسبة بين المستدعي اعوان استهزا
 الله بهم وتقاديرهم بهذه المقالات اوقات الفتوة
 بل الاقصادها في التحقيق وكذا بين المستدعيين
 لكونها متقابلين يستهزي كل منهما بالآخر بدليل انه
 اعدل قطع الله يستهزي بهم عن جملة قالوا او جملة
 انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فلفهم فاعنا
 كونها اي كون الثانية كالتصلة بها اي بالاولى
 فلوكونها اي الثانية نجوا بالسؤال اقتضت الاول
 فنزل الاول منزلة اي منزلة السؤال لكونها
 مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عما اي
 كون الاول كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما
 ان يعطف

على الجملة الشرطية يمكن ان يقال الاحاجة به الى ذلك فيكون عطف
البيان لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط فيجتمع فيودها
كالخلاف والقال وعيها وقد بين استماع العطف على الجزاء
وتم تحقيق بين الشرط والجزاء حكم لم يوجد هناك جملة اخرى
هي المجموع المركبة حيث يحتاج الى بيان استماع العطف على كونهما
وقد مر مباهات الكتاب بتحقيق ذلك على طريق اهل العربية ثم انما
فان قلت على الجملة المتعبد يتصور على وجهين الاول ان يجعل
المتعبد فيها من المصطفوف عليهم بان لا يحفظ التقيد او لا يعطف
عليه ثانيا فلا يلزم مع الاستدراك في ذلك القيد لانه جزء من اجزاء المعطوف

قوله بل لا تعادها في التحقيق بيان على
تقاو لهم بملك المقالات اوقات الخلو
منه تمت استهزايم بالمومنين كما يفصل
الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
منهم ادعى ان فصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف
خيرا وانما فيكون الفصل في الاستيف
نسبة كمال الانقطاع لا الشبهة كمال
الاتصال هو سيد

فقبل نعم ان النفس لا تقارن بالسوء فالتاكيد دليل
على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي
تاكيد الحكم كما مر في احوال الاستناد من ان المحاب
ان كان مترددا طالبا له حسن تقوية يؤكد فعله
ان المراد بالاقتضا ههنا الاقتضا على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبدت ربك ان
العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص
اي هل العبادة حق له فاذا قلت فالعبادة حق
له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووظاهر محرف
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو
وصل حفي تقديري الاستيناف جواب للسؤال
عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له هذا
ابلغ الوصلين واقول هما فتفاوت هذه الثلاثة
بحسب تفاوت المقامات واما من غيرها اي عن
السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما
قال سلام اي فاذا قال ابراهيم في جواب سلامهم
فقبل قال سلام اي حياتهم بخير احيين من خيبر
لان تخييرهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدث
اي سلاما وتخييرهم بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العوادل
المنفي في غمرة العوادل جمع عاذل بمعنى جماعة عاذلة
لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا

مظنة

مظنة ان يتوهم ان غمرة مما استكشف كما هو شأن
الكثير الغررات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرة
لا تتجلى ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا
جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا ففصل صدقوا ومثل الصنف
بمثالي لان السؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا ففصل صدقوا ومثل الصنف
ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما
ان يشمل على خصوصيته كما في المثال الثاني فان العلم
حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما
السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع
متكافرا للجاسين وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستيناف
وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استوفى
عنه اي اوقع عنه الاستيناف بخلاف المفعول
بلا واسطه والاصل استوفى عنه الحديث نحو
احسنت اي انت الي زيد حقيق بالا حسان في
ما بيني على صفة اي على صفة ما استوفى عنه ذو
اسم يعني يكون المستدرك في الجملة الاستيناف من
صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني
صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبار
اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفة
اي اعادة ذكر ذلك الصفة من صفاته نحو احسنت
الي زيد صدقك القديم اهل لذلك والسؤال

نعم لان السؤال عن السبب ايضا ان يكون
على اطلاقه كما في الاول ان يستعمل على خصوصيته
كما في المثال الثاني فان السؤال بماذا قال سوال
عنه مطلق القول والمطابق بالذات تصدق
بقوله بخصوص احد هما خصوصا والمشهور
ان المقصود ههنا ايضا هو التصور وفيه
نكت قد سبق ههنا

ان نعم ومنه ما ياتي باعادة صفة كذا
نعم في عبارة الكافي فاشارة الى توجيهم
في عبارة المصنف لا اعادة صفة
في صفة فانه كما ليست
مذكورة سابقا
في تعاد
ههنا

موكدا للكتاب او بيان له او يدون ذلك اي
 قيام شيء مقامه حتى يقع الماهدون اي نحن على
 قول اي قول من يجعل المخصوص من جنس مبتدأ محذوف
 اي هم حتى تحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم
 شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربع المقتضية
 للفصل شرع في الخاتمة المقتضية للوصل فقال
 واما الوصل لرفع الارباع فكقولهم لا وايدرك
 الله فقولهم امره الكلام سابق كانه قيل هل الامر
 كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فذلك جملته
 وايدرك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى اذا
 فبينها كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا
 يبين خلاف المقصود وبانه لو قيل لا ايدرك
 الله لوجه انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد
 فلذلك هذا الوجه هو بالواقع والانشائية الدعائية
 على الاخبارية المنفية المدلول عليها بجملة لا كما
 ترك العطف في صورة القطع نحو وتقطع على
 البيت دفعا للارباع واما للتوسط اي اما
 الوصل للتوسط بين حالتين كمال الانقطاع وكمال
 الاتصال وقد توجه بعضهم اما بكسر الخاء
 فوقه في جنس عظيم وانما هو اما بالفتح عطف
 على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما
 لرفع الارباع واما للتوسط بين كمال الاتصال
 والانقطاع فنقول اما الوصل لرفع الارباع

العاطف

فلذا

في انشاء
 في انشاء
 في انشاء

الام

فلذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملة
 خبر وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما
 جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق
 من ان اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع
 وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب والاتفاق
 المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين
 لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتا
 خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا
 او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او
 بالعكس او كان كلتا خبريتين انشائيتين معنى فقط بان
 يكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية
 انشائية او بالعكس فالجميع ثمانية اقسام بالاتفاق
 لفظا ومعنى كقوله تعالى ان الامر لي بغيري نعم وان
 الفجار لي جميع في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا
 ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط
 معنى فقط لم يذكر له مثالا ولا حلا لكنه اشار اليه انه
 يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
 واعاد فيه الكاف ليشير على انه مشترك بالاتفاق معنى
 فقط ففاك وكقوله واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل
 لا تعبدون الا الله وبالله الدين احسانا وذوي القربى
 واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فلفظ
 قوله لا تعبدون لا نهما وان اختلفا لفظا لكنهما
 متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى

بينهما

بجامع اي مع وجود جامع بينهما

ان يكون كل واحد منهما
 ٢ بمعنى النسخ ولا يحق انما
 يستقيم اذا لم يكن قوله بجامع
 مذكورا في كلام الملقن واما
 اذا كان مذكورا كما في هذه
 الصفحة فلا

يخادعون الله وهو خادعهم
 والذين آمنوا وقوله تعالى

وان كنت في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لفلان
وقد ضرب زيد فل لزيد اما يتضح ان يضرب غلاي
وانما النعم عليك يا نواع النعم والجامع بينهما اي
الجليل يجب ان يكون باعتبار المسند اليها والمسند
جيبا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند
اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى
والمسند في الثانية نحو نيسر زيد وكتب للناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفها في خيال
اصحابها ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء والنسب هذا
عند اتحاد المسند اليها واما عند تعارضها فلا بد
ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد
شاعر وعمر كاتب وزيد طويل وعمر قصير للناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمر مناسبة
كالأخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى
الجملة يكون احدهما سبب من الآخر وملا بئلا
بخلاف زيد شاعر وعمر كاتب بدونها اي بدون
المناسبة بين زيد وعمر فانه لا يصح وان كان السندان
متناسبين بل وان كانا متخدين ايضا ولهذا صرح
السكاكي بامتناع العطف في نحو حتى ضيق وخالي
صديق وبخلاف زيد شاعر وعمر طويل مطلقا
اي سواء كان في زيد وعمر مناسبة او لم يكن فانه
لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر والطول
القائمة قال الشيخ في دلائل الالهة ان العلم انه كما يجب ان
يكون

المحدث عنه في احاديث الجليلة سيما من الحديث عنه في
الاحاديث كذا فيك ينبغي ان يكون الجزء الثاني مما يحكي
بحر الشبيه والنظير والنقيض للجزء الاول
فلو قلت زيد طويل القامة وعمر شاعر كان خلفا
عن الاول السكاكي الجامع بين الشين قد نقل
المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا
طعامه انه اصلاح له ونحو فشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكي ثم شير اليه في فقل المصنف
من الاختلاف فيقول من القوي المدركة العقل وهي
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي
القوة المدركة للامور الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان يتبادر اليها من طرق الحواس كادراك
الصداقة والعداوة من زيد مثلا او كادراك الشاة
معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحق
المشترك وهي القوة التي يتبادر اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فيذكرها وهي الحافظة
بين المحسوسات كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الخال ونحو بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي
التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دأيا لا تسكن نوما ولا يقظة وليس

قدالة في القوى المدركة العقل اقول الغيوم
اما كالي واما جزى والجزى واما صور وهي
المحسوسات باحدى الحواس الخمس الظاهرة
وهي واما معاني وهي الامور المحسوسة
المتزعة من الصور المحسوسة والجزئية
واحد من الاقسام الثلاثة مدرك
و حافظ فمدرك الكل ما في حكمه من
الجزئيات المجردة عن العوارض الما
وية هو العقل وحافظ على ما دعوا
هو البداءة الفياض ومدرك الصور
هو الحسن المشترك وحافظها الخيال
ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها
الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفه
تسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور
السبعة ينظم احوال الادراكات كلها
والمقصود الاشارة الى الضبط وان
كان خارجا عن الفن هو جيد

في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد
 له من تشخص عقلي ضروري انه متميز عن سائر
 المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته
 لانه يدرك الجزئيات بول سطح بول سطح الا لا
 الجسمانية لانه يحكم الكميات على الجزئيات كقولنا
 زيد انسان والحكم يجب ان يميز بينهما معنى
 اذراك للكمي بالذات وللجزئي بالالات وكذا
 حكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
 فان قلت تجردها عن التشخص في الخارج لا
 يقتضي ارتفاع تعددها الجولي وان تعدد العقل
 جزمه كلية حاصلة في العقل مثل من زيد انه
 رجل احمر فاضل ومن عمره رجل اسود
 جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان
 اشتراك زيد وعمره وغيرهما من الجزئيات فيها
 على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب
 الخارج تحتية ببعض منها وهما نظر وهو
 ان التماثل اذا كان جامعاً لم يتوقف صحة قولنا
 زيد كاتب وعمره شاعر على مناسبة بين زيد وعمره
 مثل المناسبة بين الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانها
 متاثلان لا اشتراكهما في الانسانية وقدر بطلان الجواب
 ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختص
 بهما وسيتفقد ذلك في باب التشبيه او تضاديه
 وهو كون الشئيين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد

من شأنها ان يكون عليها مستغلا بل النفس تستعملها
 على اي نظام تريد فان استعملها بول سطح القوة
 العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
 اذا تم هذا فنقول ذكر السكالي انه يجب ان يكون
 بين الخليلي ما يجمعها عند القوة المفكرة جماعاً من
 جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال
 فالجامع بين الخليلي اما عقلي باق يكون بينهما
 اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر سببه
 يقتضي العقل اجتماع الخليلي في المفكرة قال السكالي
 هو ان يكون بين الخليلي اتحاد في تصور مثل
 الاتحاد في الخبز عنه او في الخبز او في قير من قيرها
 مثل الوصف او الحال او اللزوم او نحو ذلك
 فظهر ان المراد بالتصور الامر المتصور اذ كثر ما
 تطلق التصورات والمصدقات على المعلومات
 المتصورة والمصدقية او تماثل ذلك اي في تصور
 من تصورهما ثم اشار الى كون التماثل ما يقتضي
 سببه العقل جمعها في المفكرة بقوله فان العقل يجرى
 المتلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما
 لان العقل يجرى لا يدرك بذاته الجزئي من حيث
 هو جزئي بل يجرده عن المعلومات المتشخصة في الخارج
 وينزع عنه المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا
 جردا عن الشخصيات صارا متحدين فيكون حضور
 احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن الشخص

في

بمعنى ان يكون عليها مستغلا بل النفس تستعملها
 على اي نظام تريد فان استعملها بول سطح القوة
 العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
 اذا تم هذا فنقول ذكر السكالي انه يجب ان يكون
 بين الخليلي ما يجمعها عند القوة المفكرة جماعاً من
 جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال
 فالجامع بين الخليلي اما عقلي باق يكون بينهما
 اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر سببه
 يقتضي العقل اجتماع الخليلي في المفكرة قال السكالي
 هو ان يكون بين الخليلي اتحاد في تصور مثل
 الاتحاد في الخبز عنه او في الخبز او في قير من قيرها
 مثل الوصف او الحال او اللزوم او نحو ذلك
 فظهر ان المراد بالتصور الامر المتصور اذ كثر ما
 تطلق التصورات والمصدقات على المعلومات
 المتصورة والمصدقية او تماثل ذلك اي في تصور
 من تصورهما ثم اشار الى كون التماثل ما يقتضي
 سببه العقل جمعها في المفكرة بقوله فان العقل يجرى
 المتلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما
 لان العقل يجرى لا يدرك بذاته الجزئي من حيث
 هو جزئي بل يجرده عن المعلومات المتشخصة في الخارج
 وينزع عنه المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا
 جردا عن الشخصيات صارا متحدين فيكون حضور
 احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن الشخص

رض

بمعنى ان يكون عليها مستغلا بل النفس تستعملها
 على اي نظام تريد فان استعملها بول سطح القوة
 العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
 اذا تم هذا فنقول ذكر السكالي انه يجب ان يكون
 بين الخليلي ما يجمعها عند القوة المفكرة جماعاً من
 جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال
 فالجامع بين الخليلي اما عقلي باق يكون بينهما
 اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر سببه
 يقتضي العقل اجتماع الخليلي في المفكرة قال السكالي
 هو ان يكون بين الخليلي اتحاد في تصور مثل
 الاتحاد في الخبز عنه او في الخبز او في قير من قيرها
 مثل الوصف او الحال او اللزوم او نحو ذلك
 فظهر ان المراد بالتصور الامر المتصور اذ كثر ما
 تطلق التصورات والمصدقات على المعلومات
 المتصورة والمصدقية او تماثل ذلك اي في تصور
 من تصورهما ثم اشار الى كون التماثل ما يقتضي
 سببه العقل جمعها في المفكرة بقوله فان العقل يجرى
 المتلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما
 لان العقل يجرى لا يدرك بذاته الجزئي من حيث
 هو جزئي بل يجرده عن المعلومات المتشخصة في الخارج
 وينزع عنه المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا
 جردا عن الشخصيات صارا متحدين فيكون حضور
 احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن الشخص

[illegible]

وان
 قوامه واما الاول والثاني
 وان كان الاول والوثني
 انك فنية اجزا فمنها
 علم ومبناها فليس بينهما
 غاية الخلط وكان بينهما
 غاية الخلط وكان بينهما
 التواء لهما في نفيهما
 هذا الجواب والاول
 ان يترك هذا الجواب
 وحده بما ذكره في
 ثانياً ان العلم هو
 الاول والوثني
 ليس بوجوده في
 العلم في مفهوم كل
 واحد منهما على كل
 بعينه سابقاً على ما
 هو

أمراؤ التفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتيال فالجمع
 مثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع بما يدركه العقل بالذات او بواسطة الالة وان
 التضاد خانه أمراؤ انظر العقل اليه لم يقتض الجمع بين المتناوين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه
 الى احتيال فنسب الى الوهم اذ في شأنه ان يحتال فان قلت كيف يستند الى الوهم مطلقا مع انه اذا
 كان كلياً لم يدركه الوهم أصلاً فلم يقتض بسبب الجمع ولم يحتل في ذلك قطعاً قلت الادراك في الحقيقة انما هو
 وان كانت الاولى والثانية جزئين من مظهرين لكنهما ليسا بمتضادين
 اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر بعد من
 الثاني مع ان العدم معتبر في مظهرهما ثم بيتي
 سبب كون التضاد وشبهه جامعاً وهيما بقوله
 فانه أي الوهم بينهما أي التضاد وشبه التضاد
 منزلة التضاد في انه لا يحضر احداً للتضاد
 او الشبه بينهما كما لا يحضر الآخر ولذلك
 تحت الضد اقرب خطأ بالبارك مع الضد من
 المفارقات التي ليست تضاداً فانه قلما يخطئ
 بالبارك السواد الا ويخطئ به البياض وكذا السماء
 والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا
 فالعقل يعقل كلامهما اذا هلا عن الآخر وليس
 عنده ما يقتض اجتماعهما في المفكرة او خيالي
 عطف على وهي ونعني بالجامع الخيالي امرئيه
 يقتض الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل
 من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون
 بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
 لاسباب مودية الى ذلك فاسباب اي اسباب
 التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور
 الثابتة في الخيالات كترباد وضوحاً فكم من صور
 لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا يخفى
 في الا وكه صورة لانغيب كصورة محبوب زيد
 في خيال آخر مما لا يقع قط فلهذا حب علم المعاضل
 في خياله

[illegible]

وان ذهل عنه الجهور وحفي على كثير من الفحول
 لما في من ان يراد في احدهما التخييل وفي الاخر
 التثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعدا ويراد في
 احدهما المضى وفي الاخرى المضارع مثل قوله
 تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله فربما
 كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما
 الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط نحو اكرمت
 زيدا وان جيتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى
 وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
 الامر فنتيب شبه تعقيلت باب الفضل والوصول
 بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير
 الواو اخرى بالتدنيب وهو جعل الشيء ذنابة
 للشيء فكان هذا تدنيب باب الفضل والوصول
 وتكمل له والحال على ضربين مؤكده يوجب بها التثنية
 مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا
 على راي والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة
 وينزل اخرى كثيرا تقع بعد الجملة الفعلية ايضا
 فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان
 يجعلها فصيحا آخر غير المؤكدة والمنقلة وتسمى
 او ثابته في الجملة الحالية العين المنقلة ليست محلا
 للواو لشيء ارتباطها بما قبلها فلا يثبت ههنا
 الا عن المنقلة فنقول اصل الحال المنقلة ان يكون
 بغير واو لانها معرفة بالاصالة لا بالتبعية والاعراض

قوله فكان هذا تدنيب الفضل والوصول
 وفي ذلك اشارة الى ان واو الحال
 اصلها العطف وسيد

في الاسماء انما جئ به للدلالة على المعاني الظاهرة عليها
 بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
 المعنوي بينهما وبين عواملها فيكون مغنيا عن
 تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف
 على ذلك بالقياس على الجز والنفث فقال لانها
 اي الحال وان كانت في اللفظ فضلا بين الكلام
 بدونها فكيف في المعنى حكم على صاحبها كالحال بالنسبة
 الى المتبادر من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي
 الحال كما تثبت بالجز المعنى المتبادر فانك في قولك
 جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيدا كما في قولك
 زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لترديد معنى
 في اخبارك عنه بالحي ولم تقصد ابتداء اثبات
 الركوب له بل ثبتته على سبيل التسع بخلاف الجز
 فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصفا
 اي واي الحال في المعنى ووصف لصاحبها
 فمن كالتفت بالنسبة الى المنصوت الا انك تقصد
 في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال
 مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
 بخلاف النفث فان المقصود بيان حصول هذا
 الوصف لذات المنصوت من غير نظر الى كونه مباحثا
 للفعل او غير مباحثا وهذا جاز ان يقع نحو الاسود
 والابيض والطويل والقصر وما اشبه ذلك
 من الصفات التي لا انتقال فيها نفثا لاحال وبالحال

ايضا

وبالجملة كما ان من حق الجزئية النعت ان يكونا يدرون
 الواو فكذلك الحاء فان قلت الجز والنفث قد
 يكونان مع الواو ايضا اما الجز فكيف باب كان
 تقول الخامس فلما اصرح الرافعي وهو ما بين
 وخبرها الواقع بعد الاخر قولهم ما احدا ولا نفس
 اتمامه واما النعت فكل جملة الواقعة صفة للذكر
 فانما قد تضمنت بالواو ولو كان لصوق الصفة بالواو
 والدلالة على ان اتصافها امر مستقر كقوله تعالى
 سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من
 قرية الا ولها منذرون ومعنى ذلك قلت انما ذلك
 ما ورد على خلاف الاصل تبيينها بالحال على ان
 صاحب الافتتاح ان قوله ولها كتاب حال من قريب
 لكونها نكرة في سياق النفي نعم وذو الحار كما يكون مع
 يكون نكرة مخصوصة وحمل على الوصف كما هو مذهب
 الاكتشاف فهو فاصل الحار ان تكون بغير واو لكن
 خالف هذا الاصل اذا كانت الحار جملة وانما جاز
 كونها جملة لان مضمون الحار قد لعاملها ويصح
 ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
 فانما اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
 بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها
 وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
 على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد
 بالحال اثبات الحار ابتداء بل تثبت او لا حكما فيج

كتاب
معان

توصل

توصل به الحار وتجعلها من صلة لتثبت على سبيل التبع
 له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من
 حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها التي جعلت ما لا
 عنه وكل من الصير والواو صالح للربط والاصل كغير
 بدليل لاقتضار عليه في الحار المفردة والجز والنفث
 ومعنى اصله انه لا يبعد عنه الى الواو ما لم يمس حاجة
 الى زيادة ارتباط والا قالوا واشد في الربط لانها
 الموضوع له فالحار لكونها فضلة بعد تمام الكلام احو
 اليه الربط فصارت الجملة التي اصلها الاستقلال
 بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
 اي انما من اول الامر بانها لم تقبل على استقلالها
 بخلاف الحار المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف
 الجز فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته
 للنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من
 تمامه فالنفي في الجمع بالصير كجملة الواقعة صفة
 فالموصول لا يتم جزا للكلام بدونها وظهر ان
 الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
 ولكل مقام فقول الجملة التي تقع اما ان تكون حالة
 عن خبر صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا
 ان خلت من ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه
 الواو فتكون مرتبطة غير منقطعة ولو فلا يجوز
 خرجت زيد على الباب وجوز بعضهم عند ظهور
 الملازمة على قوله ولما تبين ان الجملة اي جملة يجب

فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالة بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال
وكل جملة حالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز
ان تنتصب عنه حال وذلك بان تكون فاعلا او
مفعولا مفعلا او منكرا مخصوصا لامتناع الواو
اولا لكونه محضه وانما لم يقل من ضمير صاحب الحار
لان جزا المبتدأ هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا
عنه اي عما يجوز ان تنتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا
الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحار الا مجازا وانما لم يقل من ضمير ما يجوز ان يقع
تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير
المصدره بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حال في الجملة وحده يكون قوله كل جملة حالية
عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناو لا المصدره
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصير استثناءها
بقوله الا المصدره بالمضارع المقتضي مجازا زيد
ويشكك عمر فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم
حالا عن زيد لما ساقى من ان مربوط مثلا يجب ان
يكون بالضمير فقط فان قلت قوله لكل جملة الي
شامل للجملة الانشائية وهو لا يمتنع ان تقع حالا
سواء كانت مع الواو او بدونها اذا الغرض من الحار

تخصيص

قوله ولما بين ان اي الجملة الواقعة حالا
اذا كانت حالية عن ضمير صاحبها
وجب فيها الواو فاذا اراد ان يبين
ان اي الجملة يصلح لهذا الوصف اعني
وقوعها حالا حالية عن ضمير صاحبها
مقارنة للواو وجوبها به

بما اذا كان ضد الشرط المذكور
اولا بالزوم لذلك الكلام السابق
هكذا في الشرح التي رايناها والصحيح
ان يقال بالاستلزام لذلك هو

تخصيص وقوع مضمون عالمها بوقت حصول
مضمون الحار فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة
على حصول مضمونه وهو الجزئية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها
المقصود بالنظر بقرينة شوق الكلام فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك
وذهبوا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية
ضمرا عن ضمير ما اريد الحار نحو جاني زيد وهو ان
يسأل يعطى فيكون الواقع موقع الحار هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدر صاحب
بالحرف المقتضي لتصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ
قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الجزئية والنفية فان المبتدأ لعدم استغناء
عن الجزئية يصرف الى نفس ما وقع بعده ما فيه ادنى
صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت
من الاستتبال والاتحاد المعنوي حتى كأنها
شئ واحد بخلاف الحار فانها فضلة تنقطع
عن صاحبها وانما الواو والمداخل على الشرط
المدرول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا
كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك
الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزئية
ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئت واطلبوا
العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكتاب الى

قوله ذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولا بالزوم لذلك الكلام السابق
هكذا في الشرح التي رايناها والصحيح
ان يقال بالاستلزام لذلك هو

انها للحاكم والعامل فيها ما تقدمه من الكلام عليه
 الجمهور وقال الجيزي انها للعطف على محذوف
 وهو ضد الشرط المذكور الكرمه ان لم يشتم وان
 شتم واظهر العلم لو لم يكن بالصبي ولو كان
 بالصبي وقال بعض المحققين من النخاع انها
 اعتراضية ومعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
 بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا
 على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
 الية وقوله تركي كل من فيها وما شاك فانيا
 وقد روي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام
 انا سيد ولد آدم ولا فخر ولا اعطف على قوله
 ان خلعت اي وان لم تخل الجمل التي تقع حالا من
 ضمير صاحبها فاما ان تكون فطيلة او اسمية
 والفعلية اما ان يكون فعلها مضارع او ماضيا
 والمضارع مثبتا او منفيما فينقض هذه يجب
 الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامل
 وبعضها يترجح في أحدهما فاشارة الى تفصيل
 ذلك وبيان اسباب بقوله فان كان فعلية والفعل
 المضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو
 ويجب الاكفاء بالصبر نحو لا تمن تستكثر اي لا
 تعظم حال كونك تعظم ما تعطيه كثيرا لان الامل
 في الحار هي الحار المفردة لعلاقة المفرد في الاعراب
 ونظير الجملة عليه بسبب وقوعها موقفة وهي اي

اي

المفردة

اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيبة
 التي عليها الفاعل او المفعول والهيبة ما يقوم
 بالعين وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في
 الحكم المستقلة مقارنة ذلك الحصول لما جعلت
 الحار قيد له بمعنى العامل لان الفرض من الحار
 تخصيص وقوع عاملها بوقت حصول مضمون الحار
 وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
 المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما
 جعلت قيد له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما
 يمتنع في المفردة اما الحصول اما دلالة على حصول
 صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلة تدل
 على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على
 الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع
 كما يصلح للاستقبال يصلح للحار ايضا اما على ان يكون
 مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحار مجازا في المستقبل
 وهذا نظر وهو ان الحار الذي هو مدلول المضارع
 انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحار اجزاء
 متعاقبة منها واحد الماضي واو ايل المستقبل والحار
 الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان
 وقوع مضمون الفعل المقيد بالحار وهو قد يكون
 ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع
 لا يدخل لها في المقارنة والواو ان يقال ان المضارع
 المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبمعنى

قوله لبيان الهيبة التي عليها الفاعل
 او المفعول فينبغي ان يكون على صفة
 الاثبات فيقال جاءني زيد واكبا
 لا غير ما من لعدم دلالة على الهيبة
 الا التزاما بذلك اي يكونها على صفة
 الاثبات ظهر انها تدل على حصول
 صفة هو سيد

فتمسح دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة
 اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المبتدأ بالواو
 في النظم والنثر اشار الي جوابه بقوله واما ما
جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصلا قمت
وقوله اي عبد الله بن همام السلووي فلما خضيت
اظافرهم بجوت وارهمهم ما لكا فقبل على حرف
المبتدأ اي وانا اصلك وانا ارهمهم فتكون الجملة
 اسمية فيضم دخول الواو ومثله قوله تعالى لم
 تؤذوني وقد يقولون اي رسول الله اي طمتم
 قد يقولون وقيل الاول اي قمت واصلا وجهه
 شاذ والثاني اي بجوت وارهمهم ضرورة وقد
 عبد القاهر هي اي الواو فيها اي في قوله وا
وقوله وارهمهم للعطف لا الجاء وليس المعنى قمت
صاكا وجهه وجوت راها ما كابل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصلكت ويجوز ورهنت
عرك من لفظ الماضي الي المضارع كحكاية للملحمة
ومعناها ان يرض ما كالي الزمان الماضي واقع في
هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
امر على اللهيم يستني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل
في الجملة الفعلية مضارعا مثنيا وان كان الفعل
مضارعا منفيا فالمراد جازيان بمعنى دخول الواو
وتركة هي غير ترجيع واما محبة بالواو فهو قراءة بن
ذكوان فاستقيما ولا يتبعان بالتخفيف اي

تخفيف

كلمة

دون النون
 2 النون

بتخفيف النون فان لاج للنون لا للنون لثبوت
 النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا
 يصح عطفه على الامر قبله فتعني كون الواو الجاء
 بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون
 فانه من معطوف على الامر قبله والنون للتأكيد
 واما محبة بغير الواو فاشارة اليه بقوله نحو واما
 لا يؤمن بالله اي اي شئ يثبت لنا والمعنى ما نضع
 حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب
 عدم ايماننا واما جاز في المضارع المنفي لاسرار
 لئلا يلبس على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول
 لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفيا اما يدل على عدم
 الحصول لا على الحصول واذا جازان يدل على عدم
 ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعبر هو النظم
 والمراد بالمنفي هنا المنفي عما اولادون لئلا نأخر
 استقباله ويحذف في الجملة الواقعة حالا خلقها من
 حرف الاستقبال كالمسكين ولن ونحوها وذلك
 لان هذه الحروف والحال التي تقابل الاستقبال
 تباينا لفظ يتركب في قولنا يجي زيد غدا يتركب
 حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال
 لانه ليس في زمان النظم المنفي استيقان انقضى
 الجملة الحالية على الاستقبال في الجملة لثناقض الحاضر
 والاستقبال في الجملة ونعم بعض النحاة ان المنفي
 بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع

فعلا

بالا لتمام
 الاستقبال
 وكيفية الحال بالمعنى الذي قد يحدده بجامع كلامه الذي منه التاكيد
 على سواه ولا ينافي الحال بمعنى الزمان الحاضر المتقابل للاستقبال
 الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما استيعابا للحالين وذلك لا يقتضي
 استيعابا لثبوت الحال على كل منهما استيعابا للحالين وذلك لا يقتضي
 عليك ما يشبهك على غيرك على غيرك على غيرك على غيرك على غيرك
 والمعنى جوت على غيرك على غيرك على غيرك على غيرك على غيرك
 فانه يدل على ان الواو صفة جوت على غيرك على غيرك على غيرك على غيرك
 الماضي الا ان الواو صفة جوت على غيرك على غيرك على غيرك على غيرك

المكون

لكونه فلا يشتادون المقارنة لكونه ماضيا والماضي
 لا يقارن بالخار فلهذا أي ولعدم دلالة على المقار
 شرط في الماضي المتيقن أن يكون مع قدر ظاهر أو
 مقدرة لأن قد تقرب الماضي من الخار وورد هنا
 الشك المذكور وهو أن المطلوب في الخار مقار
 حصول مضمونها بحصول مضمون العامل لا الزمان
 التكلم وإذا كان العامل والماضي ماضيين
 يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين
 وأيضا لفظ قد إنما تقرب الماضي إلى الخار المقابل
 للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في
 الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون الفعل كما في
 قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه
 وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن حالة
 الماضى وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظته
 قد إنما تقرب من حال التكلم فقط والحال متباين
 للزمان استشهدوا لفظ الماضي والحالية لمتناهي الماضي
 والخار في الجملة فانوا بلفظ قد ظاهر للحال وقا لولا
 جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في أسطر
 خلق الجملة الحالية عن حرف الاستقبال وظهر أن
 مصدر الماضي المتيقن بلفظ قد لمجرد استحسان
 لفظي وكثيرا ما يقدر الفعل الواقع في زمان التكلم
 بالماضي الواقع في الجملة الأولى لكن تصديره
 بلفظ قد يكسر منه صورة الاستبعاد كقول

فقد وجد ان يكون
لا علة الاستقبال
ان كانت الكليات قد
انقضت ويحذر ان يكون
حالا اذا كان شرح في الك
به قد قضى بها اجزاء
الا ان مقتضى ما ينف
في حال الجبرح وجميع
كلاهما الى ما ذكرناه في
كل واحد اذا وجد
الكل اجلك بمحلا
صحيحا فلا مقدم على
تعلقه فخطا، ابن
اخت خاتك هو

الى العلا اصدقة في مرة وقد امتزت صحابة من
 بعد اياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحكم
 التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في
 الحال التي هي زمان التكلم وانما متباينان حقيقة
 وبهذا يظهر بطلان ما قاله السخاوي من انك اذا
 قلت جئت وقد كنت زيدا فلا يجوز ان يكون حالا
 اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا
 اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزءا الا انه
 متلبس بها مستديم لها فلا ينقض جزء منها حتى
 بالماضي وتلبس بها ودوامه عليها حتى ان يكون
 لفظ الماضي خلا لا اتصاله بالحال واما الماضي
 المنفي فلما جاز فيه الامرات مع انتفاء المقارنة
 والحصول فلا يمكن ان يكون ما ضيا منقيا احتاج في
 تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيانه فقال واما
 المنفي اي واما جواز الامر في الماضي المنفي امام
 دلالة على المقارنة فلا لما الاستغراق اي لا يند
 النفي من حين الانتفا الى حين التكلم بخلافه
 لما ينفعه النفي اي عدم نفع النفي متصل بحال
 التكلم وعجزها اي عجزها عن ان ينقضي انتفاء مقدم
 على زمان التكلم مع ان الاصل استمراري اي
 استمراري ذلك الانتفاء فان جازا انقطاعه دون
 زمان التكلم بخلافه يضرب زيد امس لكنه ضرب

الزوم

الزوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل في
 الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي
 عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك لا
 كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب في اليوم
 بخلاف مثبت فان وضع الفعل على افادة
 التجرد من غير ان يكون الاصل استمرارا فان قلت
 ضرب مثلا كفي في صيغة وقوع الضرب في جزء
 من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افادة
 استغراق النفي بجميع اجزاء الزمان الماضي وقد
 لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيد
 بزمان واحد في ظرفي نقيض فلو جعلوا النفي
 كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التباين
 لجواز تفاير الجزئين فالتفاوت في الاثبات بوقوعه
 مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق
 اذا استمر الفعل اصعب وافضل من استمرار النفي
 ولم يزل كان الذي موجبا للتكرار دون الامر في
 نفي النفي اثباتا واما مثل ما زال وما انقل وخو
 ذلك وتحقيقه اي وتحقيق هذا الكلام وان
 الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان
 استمراره لا يقتضي سبب بخلاف استمرار
 الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمراره
 يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقب وجود
 والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود

قوله فكان نفي النفي اثباتا واما قوله فان
 ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لودود
 النفي على نفي النفي واما اذا النفي واما دوام
 النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت النفي اذا
 اودود على النفي كان النفي المودود عليه منقذ
 الاثبات والنفي الوارد على حاله فنقيض
 الاثبات هو سبب

يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
 والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف
 استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
 بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحادث
 العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
 موجود مؤخر فيه والا فهو يفتقر الى انتفاء علة الوجود
 وهذا مراد من قال ان العدم لا يعطل وانه اولي
 بالمكن من الوجود وبالجمله لما كان الاصل في المنفي
 الاستمرار حصلت في اطلاق الدلالة على المقارنة وقد
 عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالة على الحضور
 فلكونه منفيًا هذا اذا كانت لفظة فعلية وان كانت
 الجملة اسمية فالشهور جواز ترتيبها اي ترك الواد
 لعكس ما مر في الماضي المتيقن اي للدلالة الاسميه
 على المقارنه لكونها مستمره الاعلى حصول صفة غير ثابتة
 لا لالتحاق على الدوام والثبوت نحو كونه فوق الى
 في ورجع يرفعه على عوده فيمن رفع فوق وعوده على
 لا يتبدل اي رجوعه على ما ابتدا على ان البدل مصدر
 بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا
 ان دخول الواو اولي من تركها لعدم دلالة التعلق
 اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف
 فيها الحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا
 وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة
 او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
 حتى

حتى ذهب كثير من النحاة الى تجزئ الاسمية عن الواو
 ضعف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة
 ضمير ذي طالع وجبت الواو سواء كان جزءا من الاسمية
 نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو
 مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى
 تدخل في جملة العامل وتنضم اليه في الاثبات
 وهذا مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او
 وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت
 بضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعاده اسم ضمير
 في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة
 التي تنضم اليه في الاثبات لان اعاده ذكره لا
 يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بان يسرع
 والاكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعله لغوا
 في اليين وجري مجري ان تقول جاءني زيد وعمر
 يسرع امامه ثم تترجم انك لم تتسأنف كلاما ولم
 تتبدل للمسرعه اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس
 ان لا تحي الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء بدونه
 فتبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله
 يضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان
 معنى قوة الي في مشارفها ومعنى عوده على بدئية
 ذهابها في طريقة الذي جاء منه واما قوله اذا
 امتنا بامر وان تساءله وجبرته حاضرا للوجود
 والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب من قولك
 في المعنى هو

وجدة حاضره اي حاضر عنده الجود والكرم
وتنزيل الشيء منزلة عنه ليس يجوز في كلامهم
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا الكلام في دلائل الالفاظ والذري
يلوح منه انه وجوب الواو في نحو جاءني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمر يسرع
امامه او مسرع اولي منه في نحو جاءني وهو يسرع
او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت
جاءني زيد السيف على كفة او خرج التاج عليه
كان كلاما تاما لا يكاد يقع في الاستعمال لانه
بمنزلة قولك جاءني زيد وهو مثقل سيفه وهو
وهو لا يس التاج في ان المعنى على استئناف
كلام وانتداء اثبات وانك لم ترد جاءني لزيد
ولكن جاءني وهو كذلك وظهر منه ان الجملة التامة
لا يجوز تجزئها عن الواو الا بضرب من التام
والتشبيه بالمفرد وهذا يشتم كلام صاحب الكتاب
حيث ذكر في قوله تعالى بيانا او هم قائلون ان
ان لجملة الاسمية اذا عطف على حاكم قبلها
الواو واستثناة لاجتماع حرف عطف لان الواو
الحاكمي واو العطف استعيرت للوصل فقوله
جاءني زيد رجلا او هو فارس كلام فصيح واما
جاءني زيد هو فارس فجئت وذكر في قوله تعالى
بعضك لبعض عدوا في موضع الحكم اي متقاربا

يعاديهما

قوله والذي يلوح منه ان وجوب الواو في
جاءني زيد يسرع او مسرع وجاءني زيد
وعمر يسرع امامه او يسرع اولي منه
في نحو جاءني وهو يسرع او مسرع
ذلك لانه قال او لا كان بمنزلة لم
اعادة اسم صريح في انك لا تجد
الخ فجعل اعادة ذكره تضمنين تشبيه
بأعادة اسم صريح فيكون التشبيه
اقوى في وجه التشبيه على ما هو الجواب
در منه وقال ثانيا وجوب الواو ان
يقول زيد وعمر يسرع امامه فجعل
هذا اصلا وذلك جاريا مجرا بل
في الحقيقة وههنا ايضا شبه الاول
بالثاني والذي يفهم من عبارة المتن
ان وجوب ذكر الواو انما يكون
فيما هو المتدا فيه ضمير ذي الحال
وان ما عداه هو على المشهور من
جواز الامرين واو لونية الذكر وما
ينحوي جاءني زيد وزيد يسرع فيبقى ان
يحق كما يكون المتدا فيه الضمير لان
هذا الظاهر في موضع الضمير وسيد

يعاديهما ابليس ويعاديه فاقوله ونزله منزلة
المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه
لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارس فلان
حكم بانه حيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ
في دلائل الالفاظ من انك اذا قلت جاءني زيد
يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت به جيا
فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل
الكلام جزا واحدا كما انك قلت جاء زيد وهو يسرع
او وفلامه يسعي بين يديه او وسيفه على كفة كان
المعنى على انك بدأت واثبت الجي ثم استأنفت
جدا وانتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحاكم
ولهذا احتج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى في
بالواو كما جاءني زيد منطلق وعمر ذاهب
وتسميتها واوحاك لا يخرجها عن كونها محمولة
جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة
العاطف في انها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها
ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع
بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شأنه ان
يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو يسرع
او وفلامه يسعي بين يديه او وسيفه على كفة بمنزلة
الجزا الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال
الشيخ وان جعل على كفة سيف حلالا كثر فيها اي
في تلك الحالك تركها اي ترك الحاكم الواو نحو قوله

تقر

بشارة اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع الباز
 على سواد اي اذا لم يعرف قدر كماله بلدة ولم
 اعرفهم خرجت منهم وفارقهم متذكرا مصاحبا
 للمباري الذي هو الذي هو بئر الطيور مشتملا على
 شئ من ظلة السيل حال ترك فيها الواو فتح قال
 الشيخ الوجان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
 لاعتقاده على ذي الحار لا مبتدأ وينبغي ان يقدّر
 ههنا خصوصاً ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
 دون الفعل المهم ان يقدّر فعلا ما ضام مع
 وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل
 لرجوعه الى اصل الحار وهي المفردة ولهذا كثر فيها
 ترك الواو وانما جواز التقدير في الفعل الماضي
 لمجيئها بالواو قليلا لقوله وان امراسي اليك
 ودونه من الارض موماه وبيد سبلوا وانما
 لم يجز التقدير بالمضارع لانها لو جاز التقدير لامتنع
 مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل
 الحار الافراد فكذلك الخبر والنعت فالواجب ان يذكر
 مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحار على الخصوص
 دون الخبر والنعت ولانما لا نسلم ان جواز التقدير
 بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون
 المقدر عند وجود الواو هو الماضي لا يري انراض
 تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان الفرد
 اولي بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو

يشتمل على
 غير منتظر الاسفار الصبر
 وقوله على سواد اي
 بقية من السيل

على

والحق ان نحو على كنفه سيف يحتمل ان يكون الاسم
 مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية
 كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد ويحتمل ان يكون
 فعلية مقدّرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا
 معرفة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه
 ترك الواو والاحيدان مما يمتنع فيه الواو في اصل
 هذا الكثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن حار
 الحار نكرة مشدّدة والافالواو واجب لئلا يلبس
 الحار بالصفة نحو جاني رجل فامرس وعلى كنفه
 سيف وما اهلكتنا من قرية الا ولها كتاب علوم
 ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحيى الزكزاى ترك
 الواو في الجملة الاسمية تامة لدخول حرف الابتداء
 يحصل بذلك للظرف نوع من الاقتران لقوله اي
 الفرزدق فقلت عسلى ان تبصرني كانا بنين
 هي الي اسود الحوامر من خرج اذا غضب فقوله
 بنى اسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
 تبصرني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام
 الا بالواو قوله حواي اي في اكنافني وجوابي
 حال من بنى لما في حرف التشبيه من معنى الفعل
 ويحيى الزكزاى تامة اخرى لموقع الجملة الاسمية
 الحالية بعقب مفعول حال لقوله اي ابن الرومي
 والله يبقك لنا سالما يريد ان يجعل وعظي
 فمذره الجملة حالا ولولم يتقدّمها قوله سالما لم

بحسب فيها ترك الواو والحال ان على الجمله الاسميه
وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفه في
ان تكون احوال متعدده صاحبها واحد كالحال
في بيقينك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال
المتداخله وهي ان يكون صاحب الحاله المتأخره
الاسم الذي يشتمل عليه الحاله السابقه مثل ان يجعل
قوله من ذلك تبجيل وتعظيم حال من الضمير في سا
وقال بعضهم المتداخله في الحاله بحسب الواو وال
فان كان الضمير فيما صدر به للوجه سواء كان مبتدا
مخوفه الى في واقتبطوا بعضهم لبعض عدوا وحل
مخو وجده حاضره الجوز والكرم فلا يحكم بضعفه
تدعى الواو لكون الرابطة في اول الجمله وهذا ان
البيان من هذا القبيل والافق ضعيف قليل
كقوله نصف النهار لما غامر الليل الليل
لا يجاز والاطناب والمساو قال السكاكي
اما لا يجاز والاطناب فليكونا شبيهي اي
من الامور النسبيه التي تعقلها بالقياس الى
تعقل شئ آخر فان الموحزا لما يكون موحزا
بالنسبة الى كلام اريد منه وكذا المطنب انما يكون
مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتبيين يعني
لا يمكن ان يقال على التحقيق ان الاثنيان بهذا
المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب

ان كان

و قد قيل ان
الاجاز والاطناب

مطلب الاجاز والاطناب

اذرب

رب كلام موحز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن ان يقال على التحقيق والتبيين ان هذا
اطناب وذلك ايجاز والبناء على امر عرفت اي
بالبناء على امر عرفت اهل العرف وهو متعارف
والوساط الذي ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا
عنى وفما هه اي كلامهم في بحري عرفهم في تاديه القا
عند المعاملات والمجاورات وهو اي هذا الكلام
لا يجوز من الاساطيق باب البلاغة لعدم رجايه
مقتضيات الاحوال ولا يلزم ايضا منهم لان
غرضهم تاديه اصل المعنى بدلالات وضيق القا
كيف كانت ومجرد تاليف بحريها عن حكم التحقيق
فلا يجاز اداة المقصود باقل من عبارة المفا
والاطناب اداة ما كثر منها في الاختصار لكون
نحو ما ليس جمع تارة الى ما سبق اي الى كون
عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى
الى كون المقام خليقا با بسط مما ذكر من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد متعارف الا
على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المقام
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللابيه
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب
اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا

فيه

قوله لا يتيسر الكلام فيها الا بترك التحقيق
والبناء على امر عرفت وذلك لان النسبة
اليه وليس لنا من مقدار من الكلام
يتعلق في نفس لكونه منسوب اليه بل
كل واحد من افراد المختلفة المقادير
صالح لذلك فاذا قيس كلام الى اخر
فانصف الاطناب او الايجاز الى اخر
المساوات فذلك الكلام ايجاز او
قيس الى ثالث بتدليل حاله في بعض اذا
الوصاف فلا يتمايز افراد المرجو
ف افراد الطيب بل متداخل فلا
قاسم الاتبعين منسوب اليه ولا شك
بذلك فتعريف الاوساط اولى
اي في غايه الصحة والمساو لا يتجسم
عليه شئ مما اودده المصنف ويرى



واللفظ ظاهر في تفهم المعاني معلوم من الكلام يجري
فيما بينهم في الحوادث اليومية بحسب الوضع على
المعاني المقصودة وهذا معلوم لللفظ وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليها جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى اللفظ فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى
البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط
على ما مر نبت من ذلك في الابواب السابقة فلا
يرد الى الجمله فالاقرب الى الصواب اولى الفهم
ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ
مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه
او زائدا والثالث اقص اما ان يكون وا فيا اولا
والزائد اما ان يكون لفائده او لا فلهذا طرق
ثلاثة منها مقبول فاثنتان مردودان اما القبول
من طرف التعبير عن المراد فهو تامة اصيل بلفظ
مساو له اى الاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان
يكون اللفظ بمقدار اصيل المراد والايجاز ان يكون
اللفظ ناقصا عنه وا فيا به والاطناب ان يكون
اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بوقوف عن الاطلاق
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصيل المراد غير
واف ببيان كقولنا اى الحارث بن الحذافه الشكري
والعيش في ظلال النور اى الحق والجمله

خير
م

حينئذ

خير من اى من عيش من عاش كذا اى مكث ودا
متعوبا اى الناعم في ظلال العقل يعنى ان اصيل
المراد ان العيش الناعم في ظلال النور خير من
العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون محلا وفيه نظر لانه قد اشهر في القوم
ان العيش المعتد به اعمى العيش الناعم انما هو عيش
الجمله للفقير دون العقلا المتأملين في عواقب الامور
فحل مطاوع العيش في ظلال النور كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلا المتبحرين في امورهم واسرارهم بالطف
وجه الى ان العيش في ظلال الجمل والحماة لا
يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا با
العقلا حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل
لكان كالتكرار وينبئ على ذلك لفظ الظلال
واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون
اللفظ زائدا على اصيل المراد لا لفائدة بحيث
لا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قول عذري
ابن الاثير يذكر غدر الزبانيذ بيه بن الاثيرين
وقد رت الادب لى شهية والى اى وجد قولا
كزبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا
فائدة بين الجمع بينهما التقدير التقطيع والرا
عراق في باطن المذراعي والصبر في راسيه
وفي الفجرية وفي قد رت وقولها للزبانيذ وعن

في
م

هشان

الحشو المفسد اي واحترز بقاءه عن الحشو ايضا
 وهو الزيادة لا الفائدة بحيث يكون الزائد متعينا
 متعينا وهو قسار لان ذلك الزائد اما ان يكون
 مفيدا للمعنى او لا فالحشو المفسد كالذي في
 قوله اي الذي في قوله اي الطيب ولا فضل فيها
 اي في الدنيا للشيعة والندى وجبر العنق
 لولا لقاء شعوب وهي اسم للمنية غير منصرف للعلمية
 والثاني وانما صرح بالضرر في المعنى ان لا
 فضيلة في الدنيا للشيعة والعطاء والصبر على
 السداد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح
 في الشيعة والصبر دون العطاء فان السجود
 اذا اتفق بالخلافة كان عليه الاقتحام في الموت
 والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
 فضل وكذا الصابر اذا اتفق بزوال الخوارج
 والشلاليد وبقاء العرق كان عليه صبر على المروءة
 لتوقه بالخلاص عنه بل محترط طول العزيمه
 على النفوس الصبر على الكاره ولهذا يقال
 لي صبر ايقوب فمن اين لي عزمي بخلاف البادل
 ماله فانه اذا اتفق بالخلافة شق عليه ذلك المالك
 لاحتياجه اليه رايما فيكون بركة حسنة افضل ولما
 اذا اتفق بالموت فقد كان عليه بركة ولهذا قيل
 فكل ان اكلت واطعم اخا فلا الزاد يبقى ولا
 وما يقال ان المراد بالندى بذر النفس فليس بشئ

كلفظ

لانه

لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندي ولا انه على تقدير
 عدم الموت لا معنى لهذا النفس الا عدم الخلود
 من الامور التي من شأنها الهلاك وهذا يعينه
 معنى الشيعة والاقرب ما ذكره الامام ابن حنبل
 وهو انه في الخلود وتنقل الاحوال من غير اليأس
 ومن شدة اليأس ما يمكن النفوس ويستحيل
 اليأس فلا يظهر لهذا المالك كثير فضيلة وغير
 المفسد بقوله اي ومن الحشو المفسد للمعنى
 كلفظ قوله في قوله في صيرين اليأس فاعلم على اليوم
 والامس قبله والنفق عن علم ما في غد عي فان قلت
 قد يقال ابصر بعيني وسمعت باذني وضربت بيدي
 ولا يجعل من هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل
 نحو قولهم ما كنت ابراهيم قلت اما ذلك
 انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لم
 ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبت بميمتك
 هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم يا قاتلهم فغناه
 انه قول لا يعفده برهان فانه اللفظ يفهم
 به لا معنى له كالا لفاظ المله التي هي اجل من
 ونفخ لا معاني لها وذلك لان القول الدال على
 معنى لفظه مقول بالقرن ومعناه مؤثر في القلب
 ومالا معنى له مقول بالقرن لا غير ولهذا قال الله
 تعالى يقولون يا قاتلهم ما ليس في قلوبهم
 المساواة قدما لانها الاصل والنفس عليه نحو

فيهم

نحو ولا يجنب المكر السعي الا باهله وقوله اي قول
 النابغة بن جابر ابا قابوس فانك كالليل الذي
 هو مدركي وان قلت ان المختار اسم موضع
 من انما اي عند اي بعد عنك واسع اي ذوق
 وبصر شربه بالليل لانه وصفه في حاكمه خطه
 وهوله والمعنى انه لا يفوت المذبح وان
 في الحرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه
 وطول يده ولان له في جميع الاقاليم مطيعا لا
 يرد الهارب اليه فان قيل كلا التالي غير صحيح
 لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
 حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة
 قلنا اعتبار ذلك احرافا في رعاية للقواعد
 النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد
 حتى لو صرح بذلك لكان اظنا با بل ربما يكون
 تطويلا وبالهله كون لفظ الآية والبيت ناقضا
 عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من
 النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
 الى الجزا ولا ايجاز فصرح بان ايجاز القصص هو ما
 ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان
 معناه كثير ولفظه يسير لان معناه المراد من
 الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا
 الي ان لا يقدم على القتل كما نرفع بالقول الذي
 هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم بعضا

فكان

فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان
 قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به ف
 قلت لتاسد الطرف مسدود ووجب تركه لعدم
 احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكانت
 نالا صرحا ليس فيه حذف شيء مما يورث به اصل المراد
 وتقدم الفعل انما هو مجرد رعاية لا امر لفظي وهو
 ان حرف الجر لا يردان يتعلق بفعل وفضل اي
 برحمان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما
 كان عندكم وجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
 القتل انفي للقتل بقلة حروف ما ينافي في اللفظ
 الذي ينافي قولهم القتل انفي للقتل مسدود اي
 قوله ولكم في القصاص حيوة لا قوله قولكم لا يندل
 له في المناظره لكونه زائلا على معنى قولهم القتل
 انفي للقتل حروف في القصاص حيوة احده عشر
 اب اعتبر الثوبين والافشع وحروف القتل
 انفي للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملقوفة
 لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون
 الكتابة والنقص على المطلوب الذي هو الحيوة
 بخلاف قولهم فانه لا يستل على التصريح بها وما
 يفيد تنكير حيوة من التقطع بمنع اي منع القصاص
 اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى
 لكم بهذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظمية
 او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص

وانما انما في
 القصاص
 حيوة

صورة
 هذا
 من

نوع من الحيوة وهي الحياة الخاصة للقتول أي الذي
يقصد قتله والقاتل بالارتداد عن القتل لوقوع
العلم بالاختصاص من القاتل لأنه إذا هم بالقتل
فعلم أنه يقتل منه فأرندع سلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود وأطراة أي يكون قوله ولم
في القصاص حيوة مطردة إلا الاختصاص مطلقا
سبب للحياة بخلاف قولهم فإن القتل الذي هو
للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل
لأن القتل ظاهرا ليس نفي للقتل بل ادعى له ولو
أي بخلاف قوله ولكن في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث أنه تكرار من عيوب الكلام بمعنى أن ما
يخاطب عن التكرار أفضل ما يشتمل عليه ولا يلزم من
هذا أن يكون التكرار بخلاف الاختصاص فإن قيل
في هذا التكرار مرة العجز على الصدر وهو من الحيوة
فلنا حصة ليس من جهة التكرار بل من جهة العجز
على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن
التكرار ولهذا قالوا الأحسن في رد العجز على الصفة
أن لا يرد إلى التكرار بأن يكون كل من اللفظين
بمعنى آخر واستغناء أي وبما استغناء قوله ولكن
في القصاص حيوة عن تقدير جروق بخلاف
قولهم فإنه يحتاج إليه أي القتل النفي للقتل من قوله
والمطابقة أي وبما شمله على صيغة المطابقة وهي

الجمع

الجمع بين المتضادين كالفقاص والحيوة ويرجع
أيضا بما فيه من الغلبة وهو أن القصاص قتل
وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة
وسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة التي
تنقص سلامة سنة بخلاف قولهم فإنه ليس فيه
ما يجمع حرفين متمكنين متلاصقين إلا في موضع
واحد وبخلافه عما يشتمل عليه قولهم من الناقض
بحسب الظاهر وهو أن الشيء يعني نفسه وفيه
نظر لأن ذلك قرينة محتملة وبما فيه من تقدير
الحيز على المتبدل للاختصاص مباينة وفيه نظر
لأن تقدير الحيز على المتبدل المنكر يشتمل على الأمر
مرجل لا يقتضي الاختصاص وإيجاز المذهب عطف
على إيجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والحذف
أما حجة جلة يعني بالحيز ما يذكر في الكلام ويشتمل
به ولا يكون مستقلا عدة كان أو فضله مفردا
كان أو جملة مضاف بذلك جزء جملة نحو وأسال
القرية أي أهل القرية أو موصوف بحرف قول القرية
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العامة
تعرفني في الثنية العقبه وفلاي طلاع الثنايا
أي ركبنا لصعاب الأمور أي أنا ابن رجل طلاء
أي أنكشف أمره وأجلا الأمور أي كشفها لحذف
الموصوف وقيل أن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها إلا بشرط أن يكون الموصوف بعضها

بعضاً من المحررين أو في كقوله تعالى ومنهم من
ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غير
ناصر لا سيما إذا ألزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة
فلفظ جلا هنا علم وحذف التنوين لانه محكي
كيزيد في قوله نبئت اخواني بني يزيد ظلاما علينا
لهم فزيد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توجه به بعض النحاة لأن هذا الوزن
ليس مما يختص بالفعل ولا في آوله زياده كزيادة
الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية
إذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو
محكي والافحكم حكم المفرد في الانصراف وعدمه
أو صفة نحو وكان وراهم ملك يأخذ كل سفينة
غصبا أي كل سفينة ضيعة أو نحوها كسالمية
وغير معيبة وما يوتي هذا المعنى بدليل ما قبله
وهو قوله فأردت ان أعينها فإنه يدل على ان
الملك كان انما يأخذ الصبي دون المعيبة أو شرط
كما مر في آخر باب الانشاء أو جواب شرط أمّا
لمجرّد الاختصار نحو وإذا قيل لهم اتقوا ما بين
أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيتهم من
آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
أو للدلالة عطف على قوله لمجرّد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه أي

اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او
لنذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او منكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظمه
خلاف ما اذا ذكر فانه تقين وربما سئل امره غيره
الا ترى ان المولى اذا قال بعدد واحدة لئن قتلت اليك
ومتكنت تراحت عليه من الظنون المقترضة للوعيد
ما لا تتراحم لو نص من مواخذة على ضرب من العذاب
وكذلك اذا قال وكذلك اذا قال القتيح اذا رايتني شابا
وسكت جالت الافكار له بما لم تتجلبه لو اني باحوض
مثالها اي مثال الخذف للدلالة على انه لا يحيط به الو
والخذف لنذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو
تري اذ وقفوا على النار ولو تري اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو تري اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند
ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها
او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الخذف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
فما مر في الابواب السابقة والخاصة بخوارزمي الكثر
بستين اي منه والمستثنى نحو زيدا اي ليسوا
والمضاف اليه نحو بني ذراري وجبهة الاسد ونحو
يارب ويا غلام وجواب القسم نحو والفجر واليا عشر
وجواب لما نحو فليتا اسلما وتلك للخبين كالعطوف
وحرث العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقال اي ومن انفق بعده وقال

وقال بديل ما بعدة وهو قوله اولئك اعظم
 درجة من الذين اتفقوا من بعد وقالوا واما
 جملة عطف على اما جزاء جملة مسببة عن سبب مذكور
 نحو ليجق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه
 قول اي الطيب الى الزمان بنوه في شبيبة نسيم
 وانشاء على كبراي فسادنا وسبب المذكور
 قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
 ان قدر فضر بهما فيكون قوله فضر بهما جملة هي
 سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى
 ومنه قوله كانت الناس امة واحدة فبعث الله
 فاختلوا فصحت الله بديل قوله ليجم بين الناس
 فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت
 بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزاء جملة هي شرط
 لقوله تعالى فانه هو الولي ان ارادوا اولياء بحق
 فانه هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت
 تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف
 ان تسميتها فصيحة انما هي على التقديم الشاؤون
 يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المقام على العكس
 وقيل انما فصيحة على التقديم والمشهور في
 تشبيهها قوله قالوا خراسان اقضي ما يرد بنا
 ثم الققول فقد جئنا خراساننا او غيرهما اي
 غير المسبب والسبب نحو فتم الماهدون اي نعم
 الماهدون نحن على ما مر في بحث الاستيناف من

التميم

اي

انه

على حذف المتدا والجزء في قول من يجعل المحذور
 جزءا من المحذوف واما الكبراي والمحذوف اما
 اكثر من جملة نحن انما انتم بتاويله فارسلون
 اي فارسلون الي يوسف لاستعبر الزوايا ففعلوا
 واما ومارك لايوسف ومنه بيت السقطاء
 طرب لفضول البارق المعالي ببغداد وهذا ماله
 اي طرب فاخذت اسكنها وهي لا تسكن شمع
 اعادوها وترافقني الى ان قضيت العيب من
 كثر معاودتي وشكرت مرافقتها والحذف
 على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر
 وان يقام شيء وان يذكر بترك فقد كذبت برسل
 من قبل اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل
 من قبل متقدمة على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء
 له بل هو سبب لعدم الجزاء والصبر فافق مقام
 المسبب ثم المحذوف لا يدل من دليل وادلت كثير منها
 ان يدل العقل على اي على المحذوف والمقصود
 الاظهر على تعيين المحذوف نحو جئت عليكم المينة
 اي تناولها فان العقل دل على ان الا حكام المنة
 انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد منها
 من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف
 تناول لان العرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها
 وتقدر تناول اولي من تقدير الاكل ليسهل شرب
 البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل

فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست
من الأدلة ومنها ان يدل العقل عليها اي على
الحذف وتعيين المحذوف نحو جاء وتلك اي امرة
وعذابة فان العقل يدل على امتناع على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر وتعيين
العذاب اي احدهما ليس المراد انه يدل على تعيين
الامر وتعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلك الذي
لمنتنى فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضى فا
يحدوفا اذا لمعنى اليوم الانسان على ذات شخص
بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حجة لقوله قد شغفها حبا
وفي مرادته لقوله تراود فتبها عن نفسه وفي
شأنه حتى يشملها اي الحب والمراد به والعادة
دلت على الثاني اي مرادته لان الحب المفرد لا
لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهر اياه ثم اي
الحب المفرد صاحبه وغلبة عليه فلا يصح ان يقدر
في حجة ولا في شأنه لكونه شاملا له ويتبين ان
يقدر في مرادته فظن الي العادة ومنها اي
ادلة تعيين المحذوف لان الشروع مثلا انما
يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما
الدلالة على الحذف فانها هي من ان الجار والمجرور
لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القائلين

الخبر

الخبر ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم
الله فيقدر ما جعلت التسمية مبداء اي يقدر عند
الشروع في القراءة بسم الله اقل وعند الشروع في
القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل
فعل شرعي وفي ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين
المحذوف اقتران الكلام او الجار بالفعل كقوله اللهم
بالرفا والبنين اي اعزت فان كون هذا الكلام
مقارنا لاخر من الخطاب دل على ان المحذوف اعزت
والسائر الملازمة والرفا والالتيام والانفاق تقول
برفات الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما وهي منه
والاطناب اما بالاضاح بعد الامام ليري المعنى في
صورتين مختلفتين احدهما مبرمة والاخرى مبرمة
وعلى ان جزء من علم واحد وليستكن في النفس فضل
تمكن لما طبعه النفس عليه من ان الشيء اذا ذكر
مبهما ثم بين كما وقع فيها من ان يبين اولا او
ليكل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك
لذو والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول فوجه تسميته
المجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا يتم في الجدل
واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس
الى العلم به وتاملت بتقديرها اياه فاذا حصل لها
العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب العلم اكل واقوي وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وما

على العام كما اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي منزلة
الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام
تنزيلا للتفاير في الذات يعني انه لما امتاز عن شاي
افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه
شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشبه لفظ العام
ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتفريق
به وذلك قد يكون في مفرد نحوها فظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او
الفضل من قولهم الفضل الاوسط وهي صلاة
العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من
كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل
وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولكن منكم امم
يدعون الى الخي وبامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان
المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا للشدّة
وصعوبة واما بالنكرين لثلاثة تكون اطلاقا
لا تطلق الا تأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم
كلا سوف تعلمون فقوله كلا مردح وتنبيه على انه
لا ينبغي للناس ان يفتروا ان يكون الدنيا جميع هذه
لا يتم دينهم وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينبهوا
من غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه
اذا عاينتم ما قد امركم من هو لقاء الله وفي تكرير
تأكيد المردح والانداز وفي الاثبات بلفظ ثم دلالة

في وصف
منزلة
التفاير
م

على ان

على ان الانذار انما يبلغ من الاول واشد كما تقول للنص
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يعني ليجز الخبز التدرج في
درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج ولا ان التا بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرير الاول بلفظ ثم والله ثم والله ونقوله
تعالى وما ادرى بك ما يوم الدين ثم ما ادرى بك ما يوم
الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي
الترحم والابقاظ من شدة الغفلة ليجعل تلقى الكلام
بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم
انبعثوا في اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انا هذه الحياة
الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتخسر كما في قوله
فيا قوم اني اقول حفر من الارض فطنت للسماء
وتيا قوم كيف اخرجت جوهرة وقد كان من البر والبر
ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا
التكرير قد يكون مجزعا عن رابط كما في قوله تعالى
ثم ان ربك للذم لها جروا من بعد ما فتنوا ثم
جاهدوا واصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم
وكما في قوله الشاعر لقد علم الحق اليانعون انني
اذا قلت اما بعد في خطيبها وقد يكون مع رابط
كما في قوله تعالى ولا تحبب الذين يفرحون بما اوتوا
ويحبون ان يمدوا بما لم يفعلوا فلا تحببتهم بمفارقة
من العذاب فقوله فلا تحببتهم تكرير لقوله ولا

حجة مضجعا
مترا

تحتسب الذين يفرحون ببعده عن المفعول التأواما
بالايفاء من اوغل في البلاد اذا ابعدها واختلف
في تفسيره فقبل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قوله الخساي في
مرثية اخيه اصغر وان جعل لتأتيم اي تفدي الهداة
به كانه علم اي جبل مرتفع في نل سه نارة فان قولها
كانه علم واف بالقصود وهو تشبيه بما هو معروف
بالهداية يكثرها انت بقولها في لاسه نارا يغلا وزياد
للمبالغة وتحقيق اي وتحقيق التشبيه في قولها اي
قول امر القيس كان عيون الوحش حول خيائنا
اي خيائنا وارحنا الجزع الجبال الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الجزع النما
الذي فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه
اي بقوله لم يثقب ايفالا وتحقيقا للتشبيه لان
الجزع اذا كان غير منقوب كان اشبه بالعبود قال
الاصمعي الضبي والبق اذا كانا حييين فقبوهما كلها
سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما يشبهها بالجزع في
سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد
يعني ما اكلنا كثيرا العيون عندنا كذا في شرح ديوان
امر القيس وبه تبيين بطلان ما قيل ان المراد به
قد طالت مسائرهم في المفاوز حتى الفت الوحش
رجالهم واخيبتهم وكذا في قوله غير المقصود في بيت
السقط فسقيا الكاس من في مثل خاتم من الدر لم

يهم

يهم بتقبيل خاك فانه لا جعل الفم كاسا ضيقا مثل
خاتم من الدر كان الكاس غالبا ما يكره فيه كل احد
من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان في
بانه لم يقبله ملك متكر فكيف غرم فعلى هذا لا يختص
الايفاء بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اسعوا الى ربكم اني اتقوا من
لايساكم اجر وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
ما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن
فيه زيادة حيث على الاتباع وترغب في الرسل اي
لا تخشون معهم شئ من دنياكم وترجون صحة
دينكم فيستقيم لكم خير الدنيا والاخرة فاما بالانزيل
وهو تعقيب الجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة التعقيب فالانزيل اعم من
الايفاء من حيث انه يكون في ختم الكلام وهو
من جهة ان الايفاء قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد
وهو اي الانزيل ضربان ضرب لم يخرج من تحت
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
حتى ذلك جزئيا هي ما كثر واو هل يجازي الا الكفر
على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازي ذلك
الجزء الخصوص فيكون متعلقا بخصوص ما قبله
واخره عن وجه الاخر وهو ان يقال الجزع اعم
لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى

قوله فسقيا الكاس البت قيل معناه
ان فاجها مثل خاتم من الدر واداد
ان تغرها ودر هو سيد

في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزا
بما كفر و بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازي الله
الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب
الثاني الاستقلال بافادة المراد وضرب يخرج من ج
المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كلياً منفصلاً عما
قبلها جارياً بحري الاشارة في الاستقلال وفشو
الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقاً وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افا ان مت فمن الخلدون
كل نفس ذائقة الموت وقوله افا ان مت فمن الخلدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت
تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله
وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمين اخري ولفظ ايضا
تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقاً يعني قد
علم انه ينقسم الى قسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمه اخري الى قسمين اخريين في قوله ايضا
لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظر الى
الامثلة بعض من لم يقننه بالتنبيه والتذييل الذي
يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون
لتأكيد منطوق هذه الآية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما التأكيد معنوي كقوله
اي قوله النابغة الذي ياتي ولست مستيق اخا لائمة
حار من اخا العجمه بوقوعه في سياق النفي او

صغير

صغير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون
صفة لاخا يعرف بالتأمل معنى لا تقدر على استيفاء
المودة لاخ حار كونك من لائمة ولا تصلي على شعث
اي تفرق وذمهم خصاك اي الرجل المذهب اي
المنهج الفطري المسمى الخصاك فصداً لبنت ذلك
بمعنومه على نفي الكمال من الرجل وصحة تأكيد
لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه لا انكار اي لا مذهب
في الرجل واما بالتكامل ويسمى الاحتباس ايضا لان
الاحتباس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه التوقي
عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتي في كلامهم
خلاف المقصود كما يدفعه اي يوتي بشئ يدفع ذلك
اليهام وذكر له مثالين لان ما يدفع اليهام قد يكون
في وسط الكلام وقد يكون في آخره فاول قول
اي طرفه فسقى دياره غير مفترها اي غير مفتر
الديار وهو حار من فاعل سقى اعني قوله صوب الديار
الرابع اي نزول المطر ووقوعه في الرابع وديته هي
اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سبباً لخراب الديار
وقسادها في دفع ذلك بتوسط قوله غير مفترها اي
الساكن في قوله فسوف ياتي الله بقرهم بجهنم ويجتو
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر
ومعهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم
فاتي على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين ديم
لهذا التوهم واشعاراً بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين

قوله وهذا احسن من ان يكون صفة
لاخا يعرف بالتأمل اقوله وذلك ان
المقام يقتضي التقييم فلو كان وصفاً
لم يكن قوله اخا عاملاً لان الوصف يقطع
شيوعه والمقصود ان ليس هناك
اخ مرضى بل كالاخ انما سبق مودته
بلم شفته كما يدل عليه قوله اي الرجل
المذهب واذ جعل وصفاً كان
المعنى انك لا تقدر على استيفاء
مودة اخ موصوف بانك لا تستيفه
وفات العموم وانفك انتظامه مع
ما بعده كما لا يخفى في سبيل

ولذا عدي الذلة بعلی لتضمنه معنى العطف كانه قال
 العاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان
 يكون التقدير بعلی للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
 وفضلهم على المؤمنين خافضوا لهم اجنتهم ومن
 هذا التقدير قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذما
 الحلة زنت اهلها مع اهلها في عين العدو مهيب فانه
 لو اقتصر على وصفه بالهلم لاوه ان ذلك من محضه فاذا
 الوهم بان حليم انما يتوهم في وقت كثر بين الهلم لاهله وهذا
 انما يكون عند القدرة والالهلم يكن زينا واقما المصلح
 الشئ فزعم المصنف انه تأكيد للالزام ما يفهم من قوله اذا
 ما الهلم زين اهلها وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلة
 لاهله فان من لا يكون حليما لا يحسن الحلم يكون مهيبا
 في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييل لتأكيد الفهم
 لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لانسان ان
 من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في
 عين العدو لحيوان ان يكون غصبيه مما لا يراه ولا يعي
 والذي يحيط بالبار ان معنى البيت الطف والرقما
 يشعر كلام المصنف واقا المصلح انما يتكلم وذلك
 لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم هو ان في ذلك
 الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
 وعدم آثار الغضب والمهابة فتفي ذلك الوهم بقوله
 مع الحلم في عين العدو مهيبا يعني انه مع الحلم في تلك
 الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتكن
 مهابة

حيث
 سم

هذا هو المعنى
 الذي عليه
 المصنف في قوله
 مع الحلم في عين
 العدو مهيبا
 يعني انه مع الحلم
 في تلك الحالة
 التي يحسن فيها
 الحلم بحيث يهابه
 العدو لتكن مهابة

مهابة في جميع فكيف في غير تلك الحالة واقما بالتميم
 وهو ان يوجه في كلام لا يوجه خلاف المقصود بقوله
 لتكن كالمبالغة نحو ويظهر الطعام على حبه في وجه
 وهو ان يكون الضيف في حبه للطعام اي يطعمون مع
 والا احتياج اليه واذا جعل الضيف اي يطعمون على
 حبه الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل
 المراد وكنت قليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
 بعبدك ليلا ذكر ليلا مع انه لا اسر لا يكون الا بالليل
 للدلالة على تقليل مدة اسري في بعض الليل واقما
 بالاعتراض وهو ان يوجه في اثنا كلام او بين كلامين
 متصلين معنى جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
 لتكن سوى دفع الابهام ليس المراد بالسند اليه
 والسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضل
 والتواضع والمراد بان تصار الكلامين ان يكون الثاني
 بيانا للاول او توكيدا او بدلا منه كالنزيه في قوله
 ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان
 سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثنا الكلام
 لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات
 والتكئة فيه نزيه الله تعالى وتقديره عما يشتهون اليه
 والرد في قوله اي وكالرد في قوله عوف بن محلم
 الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
 قد اوجبت سمي الي ترجا يقا ترجم كلامه اذا فرغ
 بلسان آخر فقوله بلفظها جملة معترضه بين اسمان و

هذا هو المعنى الذي عليه المصنف في قوله مع الحلم في عين العدو مهيبا يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتكن مهابة

والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكر بعض
 النجاة وبه يشعر ما ذكر صاحب الكتاب في قوله تعالى
 واتخذ الله ابدا لهم خليلا اتها اعتراضية لا محل لها
 من الاعراب نحو الامل اتانا والحوادث جمة فايدتها
 تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على
 الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله تعالى
 والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعلم
 بين قوله انى وضعتها انثى وقوله انى سميتها امرى مع
 ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق
 دقيق انشأ اليه صاحب الكتاب حيث ذكر في قوله
 تعالى اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
 حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير
 موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادكم الظلم والتنبيه
 في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر قاعلم فعل المرئيف
 ان سوف ياتي كلما قدرا اي ان هي المحفة من العقوبة
 وضرب الشان محذوف يعني ان المقدور ان الله ان
 وقع فيه التاج وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
 فعل المرئيف جملة معترضة بين اعلم وفعله والفاء
 اعتراضية وفيها شايبة من السببية وما جاء اي
 ومن الاعتراض الذي وقع بين كلمتين وهو الكثر من
 جملة ايضا كما ان الواقع هو بعدد بينه اكثر من جملة
 قوله تعالى فانتم من حيث امركم الله ان الله
 يحب التوابين ويحب المتطهرين

قوله

فقل ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
 باكثر من جملة بين كلمتين متصلتين معنى وانشأ اليه
 اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حيث لكم بيان
 لقوله فانتم من حيث امركم الله يعني ان
 الما في الذكر امركم به هو مكان الحرب لان الغرض
 الاصل في الايمان طلب النسل لا قضاء الشرع فلا تاتوه من
 الامن حيث ينال منه هذا الغرض والنكته في هلا
 الاعتراض الترخيب فيما امروا به والتنبيه على انواعه
 ومن نكته الاعتراض بتخصيص احد المذكورين بزيادة
 التاكيد في امر على ما كقولهم تعالى ووصينا الانسان
 بوالديه حسنة امه وهما على وهن وفصالة في عامين
 ان اشكر لي ولو اريدك فقل ان اشكر لي تفسير لوصيا
 وقوله حسنة امه وهما على وهن اعتراض بينهما ايجابا
 للتوصية بالوالدين خصوصا وتذكير بحقها العظيم مقرا
 ومنها المطابقة والاستعطاء في قول ابي الطيب
 وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما
 فقل يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاء
 ومنها بيان السبب لامرهم في قوله تعالى
 فلا يهرع يبرأ وفي الياس راحة ولا وصله يصفو
 لنا فنكاره فان كون هجر الخبيث مطلوب بالحق
 امر غريب فينتي به بان في الياس راحة وقدر
 قوم قد تكون النكته فيه احيى في الاعتراض غير ما ذكر
 مما سوى دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعتراض

قوله ان اشكر يعني ان قوله ان اشكر
 ولو الذي في حيث تعلق الشكر بالوالدين
 وتفسير لقوله ووصيكم الله بالوالدين
 فغير تنبيه اما ذكر شكره تعالى في نفسه
 شكره تعالى لان ما ان شكر الوالد
 عنده في الحقيقة واما على ان تقضي
 سبحانه يشكر نعمته مستقدا على الشكر
 على غيره بمجازة احسانه فاذ الشفقة
 بمجازة الغير كان المفضل على التوضيح
 باداة شكره اولاد شكر الغير ثانيا

لرفع الهمام خلاف المقصود ثم جود بعضهم وقوة
 يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون
 دفع الهمام ايضا فتنقوا فرقتين فجوز فرقة منهم
 وقوع الاعتراض آخر الجملة لا يليها جملة متصلة بها
 بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام
 او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في
 مواضع من الكشاف فالاعتراض عندها ولا ان
 يوت في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين
 او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
 لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في كون النكتة
 دفع الهمام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى
 اشتراط ان لا يكون لا محل من الاعراب بحاله فيشمل
 الاعتراض اي الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض
 صور التكيل وهو ان تكون الجملة لا محل لها من
 الاعراب كما في قول الحماسي ومألمات مناس يرب
 في الشبه ولا قل منا حيث كان قبيل فان المصراع
 التاكيد لانه لما وصف قومه بشبه القتل اياهم اوم
 ان ذلك لضعفهم فلذلك هذا الوجه بوصفهم بالانتصار
 من قاتلهم وكلامه ههنا وال على ان الجملة في التذييل
 يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما يشتر
 به تفسير لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
 تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها
 بدلائلها او ناكيل او يكون الغرض منها توكيد الاول

الهمام

الهمام الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة
 والاعتراض بهذا التفسير بان التميم لانه انما يكون
 بفضيلة والفضل لا يبق لها محل من الاعراب وتقصير
 كونه اي جواز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة
 في الاعتراض قد يكون دفع الهمام ان يكون الاعتراض
 غير جملة فالاعتراض عندهم ان يوت في اثناء الكلام
 او بين كلامين متصلين بمعنى جملة او غيرها لنكتة
 ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التميم
 وصور التكيل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام
 او بين كلامين متصلين معنى وتقدم كلامه على
 ذكرنا ظاهره واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال
 وفرقة تقرن تشترط في الاعتراض ان يكون في
 اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن
 التكيل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له
 من الاعراب جملة جملة كانت او اقل من جملة او اكثر فيه
 اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض ان يكون
 في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
 لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة في يشتمل
 التميم على ما كان واقعا في احد الموقعين اي
 في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن
 التكيل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له
 من الاعراب جملة كانت او اقل من جملة او اكثر فيه
 اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندها

قوله الهمام يعني انما اختار الشق الثاني
 في التذييل السابق ويقال ولا يشترط
 في مطلق الاعتراض ان لا يكون له محل
 من الاعراب فيصح يجوز كونه على جملة
 بال يشترط ذلك في كل اعتراض يكون
 جملة فذلك قال ولا محل له من الاعراب
 فلا يكون مما لا حاجة اليه فيندفع ذلك
 الاختلاف هو سيد

قوله الهمام يعني انما اختار الشق الثاني
 في التذييل السابق ويقال ولا يشترط
 في مطلق الاعتراض ان لا يكون له محل
 من الاعراب فيصح يجوز كونه على جملة
 بال يشترط ذلك في كل اعتراض يكون
 جملة فذلك قال ولا محل له من الاعراب
 فلا يكون مما لا حاجة اليه فيندفع ذلك
 الاختلاف هو سيد

اي لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط ذلك فان
اشترط ذلك لم يقع بخلاف كون غير جملة لان المفرد لابد
له في الكلام من الاعراب او لم يتصل شيئا من التكميل
اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب
وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشغل من التكامل ما كان واقعا في احد الوترين
سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا
ان يقال ان الاعراب اذا كان جملة يشترط عند
هذه ولا ان لا يكون لها محل من الاعراب واما
قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فلهيولان
ما هو اقل من الجملة لا يقال يكون له اعراب في الجملة
كلامه لا يخلو عن ضبط واما بغير ذلك اي الاطناب
يكون اقابا لا يضاح بعد الامام واما بكلامه وكذا
بغير ذلك لقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم وتؤمنون به فايد لو اختصر
يدرك وتؤمنون به لان اعانهم لا يتكلم من يقسم
فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسب ذكر
اي ذكر قوله وتؤمنون به اظهر شرف الابرار وانه
ما يتخلى به جملة العرش ومن حوله ترجيا فيه اي
في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما
سبق ظاهر بالناسل فيها ومن الاطناب التي اورد
المصنف في هذا المقام قوله لا يبيد بعيني وقوله
يقولون باقوا هم ونحن ذلك وفيه نظر لان هذا

داخل

داخل في التسميم اذ قد اتى فيه بفضلة النكتة هي التا
والدلالة على انها ان هذا قول يجري على السنتهم
من عيان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها
قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله قضيا ثلثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لانه توفهم الاباحه
فان التواضع في الاباحه في نحو جالس الحسن وابن
سبيح الامري انه لو جالسا جميعا او واحدا منها
كان ممثلا وفيه نظر لانه لا يكون من باب التكيل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
وان الله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
كاذبون فانه لو اختصر ترك والله يعلم انك لرسوله
لان مساق الآية للتكذيب المنافقين في دعوى النبوة
في الشهادة وفي دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكيل او من الاعراب
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع التوهم واعلم انه
كما يوصف الكلام بالاجاز والاطناب باعتبار
كونه ناقصا عما يساوي اصل الملهل او زائدا عليه
فذلك قد يوصف الكلام بالاجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقسما بالنسبة الى كلام اخر
مسألة اي لذلك الكلام في اصل المعنى قوله اي
قوله اي تمام يصدر اي يعرض عن الدنيا اذا عتق
اي ظهر سوداى سيادة تمامه ولو برزت في زي هذا ناهد

نا وفيه

الذي الهية والعزلة والبكر والناهد المرأة التي تريد
 تدبرها اي ارتفع وكقوله اي قول الشاعر ولست بنظر
 الى جانب العنى اراد بالعنى مسببه اعنى الراحة والفرح
 المحنة يعنى ان السيادة مع التقب والمنفعة احب الي
 من الراحة والدفعة بدونها يصفه بالميل الى العاني
 فصرح الي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
 مساواة له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت
 اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا لا يجاز بمجوزان يكون
 ايجازا بالنسبة السابق وان يكون مساوياه وان
 يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه
 اي من هذا القليل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم
 يسألون وقول الحماسي وتكرار شيئا على الناس كلام
 قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما
 نريد تغييره من قول عزنا واحدا لا يجسر على الاعتراض
 علينا انقيادا علينا لهوانا واقتلا بحزمنا يصف
 من ياستهم ونفاد حكمهم ورجوع الناس في المهمات
 الي رايهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما فكر
 يقرب لان في الآية يشترط كل فعل والبيت مختص
 بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا واسم
 اعلم **الفصل الثاني في علم البيان** قد مر على البدع لشدة
 الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه
 في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البدع فانه من
 التوابع وهو عالم يعرف به اراد المعنى الواحد بطرق

اذا كانت العلية في جانب الفقر

مطلب الضم الثاني علم البيان

مختلف

بطرق مختلفة في موضوع الدلالة عليه اراد بالعمل
 الملكة التي يقدر بها على ادراك كانت جزئية او نفس
 الاصول والقواعد المعروفة على ما حققناه في
 تعريف المعنى فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها
 او الاعتقاد بها علم ما توهموا و اراد بالمعنى الواحد
 على ما ذكره القوم من ما يدل عليه الكلام الذي روي
 فيه المطابقة لمقتضى الفكر و اراد بالطرق التركيب
 التركيب وبالدلالة العقلية لما سيأتى والمعنى ان
 علم البيان معرفة اصول يقدر بها على ايراد كل
 معنى واحد يدخل في قصد المتكلم والاداة بتركيب
 يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف
 من ليس له هذه الملكة اراد معنى قولنا زيد جواد
 في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
 المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعدده
 بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض
 الاخر لم يكن ذلك من البيان في شئ وتقييد الاختلاف
 بان يكون في موضوع الدلالة للاستعار بانه لو اورد
 المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والجماد
 يخرج من مخرج الخفاء مثل ان يورد بالفاظ متلذذه
 مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان
 يقال في موضوع الدلالة وخفاها لان كل واضح
 صوحني بالنسبة اليها هو اوضح منه ومعنى اختلافا
 في الموضوع ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها

الدلالة

قوله و اراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم
 اقول اشارة الى ما سيذكر من ان العبارة
 غير واضحة الدلالة على ذكر وادواته ان
 كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يساعده
 ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكرناه
 بما اوردوه هناك كما استغف عنهم ثم نقول
 وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان
 ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في اللفظ
 استعمال والسبب في ذلك ان رعاية
 مراتب الدلالة في الموضوع والخفاء على
 معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقة
 لمقتضى الحال وان هذه كالاتي في المقصود
 كما مر في كتابنا في علم البيان

كان دلالة عليه مطابقة لانتهاها واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللازم المتزاما
لاستطاعة واذا اطلق على اللازم كان دلالة على مطابقة لانتهاها واعتبر في
بعضهم بانها لا تسلم انه اذا اطلق على اللازم الكمال كان دلالة على الجزئ
عليه ودلالة على احديهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحالة في ذلك
لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا تسلم ايضا انه اذا اطلق على
كان دلالة عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمن وكذا
اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان
الدلالة على المعنى المطابق يتوقف على الارادة واجاب بما نقله ههنا
وهذا الكلام صحيح لا غير عليه عند ذي فطنة سليمة ههنا قد سره

منه صيغة تحمل على اللفظ الدال وفهم المعنى من
اللفظ او انهما منه مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ متضمن للمعنى
الا يري الى متحة قولنا اللفظ متصرف بانها
المعنى منه كما انه متصرف بالدلالة وهذا مثل قولهم
العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت
ذلك فنقول دلالة اللفظ التي هي للوضع مدخل
فيها اتما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على
الحيوان الناطق او على جنس كدلالة الانسان على
الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على
الضاحك وتسمى الاولى بمعنى الدلالة المنسوبة
الى الوضع وتسمى كل من الاخرتين اي الدلالة على
الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليها انما هي من
جهة ان العقل يحكي بان حصول الكل في الذهن
يتلزم حصول الجزئية وحصول الملزوم يتلزم
حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعيه
بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويختصون العقلية بما
يقابل الوضعيه والطبيعيه كما ذكرنا وتفيد
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
بالتضمن لكون الجزئ في ضمن المعنى الموضوع له وكثالة
بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل
اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزئ والكل فإريد
الكل واعتبر دلالة على الجزئ بالتضمن يصدق عليها

بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويختصون العقلية بما يقابل الوضعيه والطبيعيه كما ذكرنا وتفيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزئ في ضمن المعنى الموضوع له وكثالة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزئ والكل فإريد الكل واعتبر دلالة على الجزئ بالتضمن يصدق عليها

بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويختصون العقلية بما يقابل الوضعيه والطبيعيه كما ذكرنا وتفيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزئ في ضمن المعنى الموضوع له وكثالة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزئ والكل فإريد الكل واعتبر دلالة على الجزئ بالتضمن يصدق عليها

كان دلالة عليه مطابقة لانتهاها واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللازم المتزاما
لاستطاعة واذا اطلق على اللازم كان دلالة على مطابقة لانتهاها واعتبر في
بعضهم بانها لا تسلم انه اذا اطلق على اللازم الكمال كان دلالة على الجزئ
عليه ودلالة على احديهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحالة في ذلك
لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا تسلم ايضا انه اذا اطلق على
كان دلالة عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمن وكذا
اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان
الدلالة على المعنى المطابق يتوقف على الارادة واجاب بما نقله ههنا
وهذا الكلام صحيح لا غير عليه عند ذي فطنة سليمة ههنا قد سره

انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزئ
لان موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على
جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم واذا
اريد به الملزوم واعتبر دلالة على اللازم بالالتزام
يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها
التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج
اللازم مع انها مطابقة لا التزام ومع يستغنى
تعريف الدلالة بعضها ببعض فالجواب انه لم
يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية
القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوح
وشهرته فيما بين القوم وههنا المطابقة دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن دلالة على الجزئ الموضوع له من حيث
انه جزء الموضوع له والالتزام دلالة على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب
بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وضعيه كانت متعلقة بامارة اللفظ
ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان
اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو
دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احدي

قوله وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه متعلقة بامارة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع **اقول** هذا الكلام اعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشعار منقولا عن الشافعي واطلق العبارة متا دلا للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة فقط الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزئ واللازم كما اذا اطلق

بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويختصون العقلية بما يقابل الوضعيه والطبيعيه كما ذكرنا وتفيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزئ في ضمن المعنى الموضوع له وكثالة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزئ والكل فإريد الكل واعتبر دلالة على الجزئ بالتضمن يصدق عليها

احد المعنيين لا يدل عليه المعنى الآخر ولو يرد ايضا
 لم يكن تلك الامارة على قانون الوضع لان قانون
 الوضع ان لا يرد بالمشارك الا احدا للمعنيين فاللفظ
 اذا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
 تمام الموضوع له فطابق وان كان جزءا فنقض
 والا فال التزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية
 لا تقتضي ان تكون تابعة للامارة بل للوضع فانما
 فاطعون باننا اذا سمعنا اللفظ وثنا عالما بالوضع
 نتعطل معناه سواء اراد اللفظ اولاً ولا ينفى
 بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
 على الامارة باطل لا سيما في النقص والالتزام حتى
 ذهب كثير من الناس الى ان النقص فهم الحق في
 ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم
 وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في الحالات
 صارت الدلالة عليها مطابقة لاقتضاها والالتزام
 وعلى ما ذكره هذا القابل يلزم امتناع الاجتماع بين
 الدلالات لا امتناع ان يرد بلفظ واحد كثر من معنى
 واحد وقد صرحوا بان كلا من النقص والالتزام
 يستلزم المطابقة ستلما جميع ذلك لكنه مما لا يفيد
 في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزئين لا ينفك
 اذا اطلق فريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن
 وايتها اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا
 المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد

بالحيثية مالا بد منه و
 الذهني بين الموضوع
 الخارج بحيث يلزم من
 حصوله فيه اما على الفهم
 والاكوان نسبة الخارج
 الخارجيات اليه فبالا
 ترجيح بلا مرجح ولو
 غيره اي ولو كان ذلك
 اعتقاد المخاطب بسبب
 العرف او غيره كالشرع او
 وغير ذلك مما يجري مجرى
 في اصنافه مشعر بالخلاف
 ووجهه العلامة فما شرع
 بل جعل دلالة الالتزام
 عن المستى سواء كان الفهم
 او بغيره من قرآن الا
 الذهني ان له ينفك تعقلا
 تعقل المستى لان معنى
 انه لو اشترط مثل هذا
 المجازات والكليات عموما
 بل لم يكن دلالة الالتزام
 الموضوع والخفا والاميل
 الواحد بطرق مختلفة

شرطه أي شرط الالتزام اللزوم
والخارج عنه أي كون المعنى
حصول الموضوع له في الذهن
وأما بعد التماثل في اللفظ
إلى الموضوع له كنسبة سائر
اللفظ عليه دون غيره يكون
لاعتقاد المخاطب بعرف أو
اللزوم الذهني مما يثبت
في عام لأنه المفهوم من إطلاق
اصطلاحات أرباب الصناعات
وغير خاص وكلام ابن الجني
في اشتراط اللزوم الذهني
غير بان بعضهم لم يشترط ذلك
فيهم من اللفظ معنى خارج
هم بسبب اللزوم بينهما ذ
وال والأظهر أن مراده باللزوم
فعل المفترض المدلول الالتزام
للزوم عدم الانفكاك قطعا
للزوم يخرج كثير من معاني
أن يكون مدلول الالتزام
أيضا مما يتأتى فيها معنى
الذکور أي إيراد المعنى
والموضوع لا يتأتى بالضرورة

[illegible]

اي بالادلالات المطابقة لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح
دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ
دلالة عليه لتوقف فهمه على العلم بالوضع مثله اذا
قلنا خذره يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع
المفردات ولهية التركيبية امتنع ان يكون كلامه بؤ دي
هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة
قولنا خذره يشبه الورد اذا خفي لانا اذا اقمنا مقام كل
كلمة منها ما يراد منها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المفردات كان فهمها اياها من المراد فاكفهم
اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم
يكن عالما بوضعها لما لم يفهم من المراد فاذ ذلك المعنى
اصلا وانما قاله والله لم يكن كل واحد منها دالا
ان يقول لم يكن واحدا منها دالا لان المفهوم
والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله
والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا
العم من ان لا يكون عالما بوضع شيء فلا يكون
شيء منها دالا او يكون عالما ببعض دون بعض
فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها
منها دالا فليتناقل واما ما كان لا يجري فيها

الوضوح

الوضوح فان قلت لتوقف فهم المعنى على العلم بوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهم اللفظ
وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحار يتوقف على
العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في
الحار بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسانه
اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح
من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة
في الفياك بحيث يحضرها فيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والوانسه وقرب المهد بها وبعضها
يكون بحيث يحتاج الى المقابلات اكثر ومراجع
اكثر اطول وكثير ما تنفقر في استنباط المقابلات
من بعض الالفاظ مع سبق علما بوضعها الى معارف
فكر ومراجعة تأمل لطول العمد بها وقلة تكرار اللفظ
على الحس والمعا على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخطا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانهما من حيث انها
دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في الوازم كقوله
وقد تكون خفية كما في الوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق

واجب قطعاً عند العلم بالوضع ويتبع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المقادير في المطابقة في العقل وبطوره انما هو من جهة سرعة تذكر السام الوضع وبطوره ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والوقاات ويتاخر بالعقلية اي ولا يبراد المذكور يتاخر بالدلالة العقلية لجواز ان تختلف مراتب لزوم في الموضوع اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التقضي ولزوم اللوازم للزوم في الالتزام اتماماً في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعدده بعضها اقرب من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزومها فيمكن تاديه ذلك المعنى للزوم بالانفاظ الموضوع لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه من حقا وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزوم لبعضها اوضح منه لبعض فيمكن تاديه ذلك اللزوم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الموضوع وذلك لان المعنى في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الشيء في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط متعدده وسواء كان للزوم بينهما عقلياً او اعتقادياً عرفياً او اصطلاحياً مثلاً معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم تختلف للزوم مثل كونه كثير الزهاد وبيان الكلب ومزول الفصيل فيمكن تاديه هذا المعنى بتلك العبارات

بالدلالة

اليه

المعنى

المعنى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التقضي فبيان انه يجوز ان يكون المعنى جزءاً من شيء وجزءاً من شيء آخر فالدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزءاً من جزء من جزء مثلاً دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الحمار على الثياب اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الحمار فيل يعني ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزاء على فهم الكل فالمفهوم من الانسان او لا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الاسر كذلك لكن يقوم صرحوا بان التقضي تابع للمطابقة لان معنى التقضي انما ينقل الى الذهن من الموضوع فكلما ينقل ذلك على ان التقضي هو فهم الجزاء وملاحظته بعد فهم الكل وكثير ما يفهم الكل من غير المقادير الى الاجزاء كما ذكرنا في الرئيس في الشفاهات الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبار ولم يراع النسب بينهما في هذه الحاله امكن ان يغيب عن الذهن فيتجزأ ان يخطر النوع بالبار ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحاله وهو لا محاله يكون معنى تركيباً وما ذكرت هنا من التاديه بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الا فراديه قلت تفيد المعنى الواحد كما ذكر

المعنى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التقضي فبيان انه يجوز ان يكون المعنى جزءاً من شيء وجزءاً من شيء آخر فالدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزءاً من جزء من جزء مثلاً دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الحمار على الثياب اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الحمار فيل يعني ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزاء على فهم الكل فالمفهوم من الانسان او لا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الاسر كذلك لكن يقوم صرحوا بان التقضي تابع للمطابقة لان معنى التقضي انما ينقل الى الذهن من الموضوع فكلما ينقل ذلك على ان التقضي هو فهم الجزاء وملاحظته بعد فهم الكل وكثير ما يفهم الكل من غير المقادير الى الاجزاء كما ذكرنا في الرئيس في الشفاهات الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبار ولم يراع النسب بينهما في هذه الحاله امكن ان يغيب عن الذهن فيتجزأ ان يخطر النوع بالبار ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحاله وهو لا محاله يكون معنى تركيباً وما ذكرت هنا من التاديه بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الا فراديه قلت تفيد المعنى الواحد كما ذكر

من سوابه ان يكون التقضي تابع للمطابقة لان معنى التقضي انما ينقل الى الذهن من الموضوع فكلما ينقل ذلك على ان التقضي هو فهم الجزاء وملاحظته بعد فهم الكل وكثير ما يفهم الكل من غير المقادير الى الاجزاء كما ذكرنا في الرئيس في الشفاهات الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبار ولم يراع النسب بينهما في هذه الحاله امكن ان يغيب عن الذهن فيتجزأ ان يخطر النوع بالبار ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحاله وهو لا محاله يكون معنى تركيباً وما ذكرت هنا من التاديه بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الا فراديه قلت تفيد المعنى الواحد كما ذكر

قوله بنوا ذلك على ان التقضي فهم الجزاء وملاحظته بعد فهم الكل وكثير ما يفهم الكل من غير المقادير الى الاجزاء كما ذكرنا في الرئيس في الشفاهات الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبار ولم يراع النسب بينهما في هذه الحاله امكن ان يغيب عن الذهن فيتجزأ ان يخطر النوع بالبار ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحاله وهو لا محاله يكون معنى تركيباً وما ذكرت هنا من التاديه بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الا فراديه قلت تفيد المعنى الواحد كما ذكر

ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعاً في التقضي هو كل واحد من اجزائه وكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالي وهذا الفهم هو الدلالة

هذا الكلام يدل على ان اللفظ لا يساعد كلامهم في مباحث
البيان لان الحجاز الفرد باسم وهو من بغير حيث
البيان وكثير من امثلة الكتاب انما هي في المعاني
الافرادية فكما لا يساعد القوم في التفسير نقول ان
كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان
يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك التركيبي فاذا عثرنا من معنى
تركيبى بتركيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تعدينا تاديه للمعنى الواحد
التركيبى بطرق مختلفة في الموضوع هذا غاية ما يتيسر
لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر
شم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له
يعنى باللازم ما لا يفك عنه سواء كان داخله كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على علم ارادة اي ارادة ما وضع له الحجاز
والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع
له فكفاية وهذا مبنى على ما ينبغي في اول باب الكتاب
من ان الانتقال في الحجاز والتخايب كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
التخايب على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو الدلالة على لازم المستلزم لا على ملزومه مع ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب في الحجاز ان يذكر

ما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعد كلامهم في مباحث
البيان لان الحجاز الفرد باسم وهو من بغير حيث
البيان وكثير من امثلة الكتاب انما هي في المعاني
الافرادية فكما لا يساعد القوم في التفسير نقول ان
كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان
يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك التركيبي فاذا عثرنا من معنى
تركيبى بتركيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تعدينا تاديه للمعنى الواحد
التركيبى بطرق مختلفة في الموضوع هذا غاية ما يتيسر
لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر
شم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له
يعنى باللازم ما لا يفك عنه سواء كان داخله كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على علم ارادة اي ارادة ما وضع له الحجاز
والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع
له فكفاية وهذا مبنى على ما ينبغي في اول باب الكتاب
من ان الانتقال في الحجاز والتخايب كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
التخايب على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو الدلالة على لازم المستلزم لا على ملزومه مع ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب في الحجاز ان يذكر

الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل
من اقسامه على ما ينبغي وقدم الحجاز عليها اي على
التخايب لان معناه كونه معناه لان المراد في الحجاز
هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم
بخلاف التخايب فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي
يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بجزء الكل
فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبيعي مع
اي الحجاز ما ينبغي على التشبيه وهو الاستعار التي
اصلا التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعار
ففتحت التوضيح لاي التشبيه قبل التوضيح للحجاز الذي
احد اقسام الاستعار لا يتبين فيها عليه فاختصر
المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز
والتخايب فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان
بسبب امتناع الاستعار عليه فلم جعل مقصدا لبراهنه
دون ان يجعل مقصدا لبحث الاستعار قلت لانه
لكنه مباحثه وعموم فوايده ارتفع عن ان يجعل مقصدا
لبحث الاستعار واستحق ان يجعل اصلا لبراهنه
هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخر
السكاكي وانت حينئذ ما فيه من الاضطراب والاقرب
ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والتخايب ثم يشغل بتفصيل هذه المباحث من
غير التفات الى الابحاث التي اوردناها في صدر

هذا الكلام يدل على ان اللفظ لا يساعد كلامهم في مباحث
البيان لان الحجاز الفرد باسم وهو من بغير حيث
البيان وكثير من امثلة الكتاب انما هي في المعاني
الافرادية فكما لا يساعد القوم في التفسير نقول ان
كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان
يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك التركيبي فاذا عثرنا من معنى
تركيبى بتركيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تعدينا تاديه للمعنى الواحد
التركيبى بطرق مختلفة في الموضوع هذا غاية ما يتيسر
لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر
شم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له
يعنى باللازم ما لا يفك عنه سواء كان داخله كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على علم ارادة اي ارادة ما وضع له الحجاز
والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع
له فكفاية وهذا مبنى على ما ينبغي في اول باب الكتاب
من ان الانتقال في الحجاز والتخايب كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
التخايب على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو الدلالة على لازم المستلزم لا على ملزومه مع ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب في الحجاز ان يذكر

هذا هو المطلوب في التسمية
فان التسمية هي التي تميز
الاشياء عن بعضها
والتسمية هي التي تميز
الاشياء عن بعضها
والتسمية هي التي تميز
الاشياء عن بعضها

مطلب التسمية

الفن التسمية اي هذا بحث التسمية الاصطلاحي الذي
يتبنى عليه الاستعار وهو المقصد الاول من المقاصد
الثلاثة ولما كان هذا اخص من مطلق التسمية اعني
التسمية بالمعنى اللغوي اشاروا الى تفسيره بقوله
التسمية اي مطلق التسمية سواء كان على وجه الاستعارة
او على وجه يتبنى عليه الاستعار او غير ذلك ولهذا
اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور
المخصوص فاللام في التسمية الاول للتعريف وفي الثاني
للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعدت معرفة
فمنوعين الاول فليس على اطلاقه معني ان معنى
التسمية في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دلت
فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة
امر لا امر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني
هو المشبه به والمعنى هو وجه التسمية وظاهر هذا
التفسير شامل لما قولنا قاتل زيد عمرا وجاء زيد
وعمر وما شبه ذلك والمراد هنا ما لم يكن اي المراد
بالتسمية المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على
مشاركة امر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه
الاستعارة الحقيقية بل على وجه الاستعارة الظاهري
وجه الاستعارة بالكناية نحو ان ثبت المنيه اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت زيدا اسدا ولقيني منه
اسد على ما ينبغي في علم البديع فان في هذه الثلاثة
دلالة على مشاركة امر اخر في معنى مع ان شأنا

منها

وان استلزمها وليس دلالة الكلام على احد هو استلزمه لدلالة على الاخر اذ بهما لا يكون الاخر مقصورا عند اصلا فليس يدق ذكره

شأنا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصحة
المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بطلا
اسدا ولقيني منه اسدا من قبيل التسمية فغنى التسمية
في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة
امر اخر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يترادف
قولنا بالكاف ونحو لفظ او تقدير لغيره عند نحو
قاتل زيد عمرا وجاء زيد وعمر وانما في الاستعارة
الحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التجيلية وهي اثبات الاظفار للمنيه في المثال المذكور
ليس فيه دلالة على مشاركة امر اخر عند المصنف
لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما يتحقق
ان شاء الله تعالى فترادف اي تعريف التسمية
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر
فيه اداة التسمية نحو زيد كالاسد او كالاسد يحذف
زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار
وهو ما حذف فيه اداة التسمية وجعل المشبه
به جزء من المشبه او في حكم الجزء سواء كان مع ذكر
المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد
والثاني نحو قوله تعالى صم بكم على بحذف المبتدل
اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بلفظ
لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكناية ويجعل الكلام

قوله وينبغي ان يترادف فيه قولنا بالكاف
ونحوه اقول قد عرفت مما قررناه
انفا ان الحاجة الى هذه الزيادة
لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاء
زيد وعمر وهو سيد

هذا هو المطلوب في التسمية
فان التسمية هي التي تميز
الاشياء عن بعضها
والتسمية هي التي تميز
الاشياء عن بعضها
والتسمية هي التي تميز
الاشياء عن بعضها

من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه الحسوس
 بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول بحسوسا ويجعل
 كالاصل لذلك الحسوس على طريق المبالغة فيتم
 التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشببه ما هو
 غير مدرك بالحسوس الظاهر ولا بالفتوة العاقل
 مثل الخاليات والوهميات والوجدانيات اراد
 ان يدخلها في الحسوس والعقل لتقليل الاعتناء
 ونسبها للاسر على الطلاب لانه كلما قل الاعتناء قلت
 الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار
 الى تعميم تفسير الحسوس والعقل بقوله والمراد بالحسوس المدرك
 هو ومادته ما يدرك الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر
 والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي
 بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسوس الخيالي
 وهو المعدوم الذي فرض بجنه من امور كل واحد
 منها ما يدرك بالحسوس كما في التشبيه في قوله وكان
 بحر الشقيق هو من باب جرد قطيفه اراد به شقائق
 النعمان وهو ورد احمر وسطه سواد وانما اضيف
 الى النعمان لانه هو ارضاء كثر فيها ذلك اذا تصوب
 اي مال الى السفلى من صباب المطر اذا نزل او تصعد
 اي مال الى العلوي اعلام جمع علم وهو الرأيه يا قوت
 نشره على رماح من زبرجد فان الاعلام اليافوتية
 المنسوبة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك بالحسوس لان
 الحسوس انما هو موجود في المادة حاضرا عند المدرك على

منه كذا قال في شرحه
 في قوله واما ما جاء في الاشعار
 من تشبيه الحسوس بالمعقول
 فوجهه ان يقدر المعقول بحسوسا
 ويجعل كالاصل لذلك الحسوس
 على طريق المبالغة فيتم التشبيه
 ثم لما كان من المشبه والمشببه
 ما هو غير مدرك بالحسوس الظاهر
 ولا بالفتوة العاقل مثل الخاليات
 والوهميات والوجدانيات اراد
 ان يدخلها في الحسوس والعقل
 لتقليل الاعتناء ونسبها للاسر
 على الطلاب لانه كلما قل الاعتناء
 قلت الاقسام واذا قلت الاقسام
 كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم
 تفسير الحسوس والعقل بقوله
 والمراد بالحسوس المدرك هو ومادته
 ما يدرك الحواس الخمس الظاهرة
 وهي البصر والسمع والشم والذوق
 واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة
 قولنا او مادته دخل في الحسوس
 الخيالي وهو المعدوم الذي فرض
 بجنه من امور كل واحد منها ما
 يدرك بالحسوس كما في التشبيه
 في قوله وكان بحر الشقيق هو من
 باب جرد قطيفه اراد به شقائق
 النعمان وهو ورد احمر وسطه
 سواد وانما اضيف الى النعمان
 لانه هو ارضاء كثر فيها ذلك
 اذا تصوب اي مال الى السفلى من
 صباب المطر اذا نزل او تصعد
 اي مال الى العلوي اعلام جمع علم
 وهو الرأيه يا قوت نشره على
 رماح من زبرجد فان الاعلام
 اليافوتية المنسوبة على الرماح
 الزبرجدية مما لا يدرك بالحسوس
 لان الحسوس انما هو موجود في
 المادة حاضرا عند المدرك على

يدرك ما

هيئات

هيئات مخصوصه بحسوسه مخصوصه لكن مادته التي
 تتركب منها كالهواء والياقوت والرياح والزبرجد
 كل منها بحسوسه بالبصر وبالعقل ما عد ذلك
 اي المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بحدري
 الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهم الذي لا يكون
 للحسوس مدخل فيه لكونه غير منتزعا منه بخلاف الخيالي
 فانه منتزعا منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
 اي باحد الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك كان
 مدركا بها وبهذا القدر يتبين من العقل كما في قوله اي
 كالمشبه به في قولنا امر القيس يفتلني والمشرق مضاعف
 ومستو زرق كانياب اغوال يقول ايقلني ذلك
 الرجل الذي ترقده في حث سلى والحار ان مضاعف
 وملك زعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام
 محدة النصارى يقال من السيف اذا حده وصف
 النصارى بالزرق للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان
 انياب الاغوال مما لا يدرك الحسوس لعدم تحققها مع
 انها لو ادركت لم تدرك الا بحسوس البصر وما يجب
 التنبه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات
 الصور المرتسمه في الخيال المنادية اليه من طرق الحواس
 ولا بالوهميات المعاني الخزئية المدركة بالوهم على ما
 سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان
 الاعلام اليافوتية ليست مما تادت الى الخيال من
 الحسوس المشتركة اذ لم يقع بها احساس قط ولا

قوله سيف منسوب الى مشارف اليمن اقول
 قال في الصبح مشارف الارض اعاليها
 والمشرقية سيف قال ابو عبيدة بن
 الى مشارف وهو قوى من ارض العرب
 تدنو من الريق يقال سيف مشرق ولا
 يقال سيف مشارف لان الجمع لا ينسب
 اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال
 جعافري هو سيد

في قول القائل الخوف في الكلام كالمخ في الطعام كون
القليل مصححا والكثير مفسدا لان هذا المعنى محلا
يشترك فيه المشبه اعني الخوف لان الخوف لا يحتمل القلة
والكثرة لانه اذا كان من حكم رفع الفاعل ونصب
المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل
الخوف فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل
الخوف وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستتبع لوقوعه
في عيب وهو الموحشة عليه كما يوجب الكلام
الفاسد بخلاف للمخ فانه يحتمل القلة والكثرة بان
يحمل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
فالخوف ان وجه الشبه فيه هو كون استعملها
مصححا واهلها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يتبع
ولا يحصل منافع التي هي الدلالات على المقاصد
الامارات احكام الخوف من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة
المطلوبة منه وهو التقدير ما لم يصلح لملم ومن جعل
وجه الشبه كون القليل مصححا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة الخوف استعالي الوجه الغريب في
والا قول الضعيف ونحن ذلك مما يفسد الكلام
وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتها
اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما
التوعيتية او جزء منها مشتركا بينهما وبهي ماهية

اخرى

اخرى او متميزا لهما عن غيرهما كما في تشبيه ثوب بآخر
في نوعها او جنسها او فصلها كما يقال هذا
الثوب مثل ذلك في كونها كريسا او ثوبا او
من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا
بحالة يكون معني قائما بهما ولهذا قال صفة
الصفة اما حقيقة اي هيئة متمكنة في الذات
متفرقة فيها والصفة الحقيقية اما حصة اي
مدركة بالخيال كالكيفيات الجسمية اي الخسنة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في
العصبيات الحيوانية اللتين يتلافيان فيفترقان
الى الهيئتين من الانوار والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهائية واحدة بالجسم كالراية او
او نهايتين كشكل نصف الراية او ثلث نهايات
كالثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والقادير
والمقدرات كم متصل قاتر الذات وتعني بالكم
عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون
لاجزاء حد مشترك يتلاني عندا وبه اخر عن
العدد ويكون قاتر الذات ان يكون اجزأه
المفروضة ثابتة وبه اخر عن الزمان والمقدار
جسم تعليلي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطا ان قبلها في الطول والعرض خط
ان قبلها في الطول فقط والحركة عند المتكلمين
حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر

والحركات

اخرى او متميزا لهما عن غيرهما كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعها او جنسها او فصلها كما يقال هذا الثوب مثل ذلك في كونها كريسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا بحالة يكون معني قائما بهما ولهذا قال صفة الصفة اما حقيقة اي هيئة متمكنة في الذات متفرقة فيها والصفة الحقيقية اما حصة اي مدركة بالخيال كالكيفيات الجسمية اي الخسنة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبيات الحيوانية اللتين يتلافيان فيفترقان الى الهيئتين من الانوار والاشكال والشكل هيئة احاطة نهائية واحدة بالجسم كالراية او او نهايتين كشكل نصف الراية او ثلث نهايات كالثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والقادير والمقدرات كم متصل قاتر الذات وتعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزاء حد مشترك يتلاني عندا وبه اخر عن العدد ويكون قاتر الذات ان يكون اجزأه المفروضة ثابتة وبه اخر عن الزمان والمقدار جسم تعليلي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطا ان قبلها في الطول والعرض خط ان قبلها في الطول فقط والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر

اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل
 عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقضي
 قبول الغير الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير
 سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثير بسهولة
 وانما يكون قبول الغير الى الباطن من الرطوبة وثما سكه
 من اليسوسة والصلابة وهي تقابل اللين وتكون
 هذه الاربعة من المموسسات مذهب بعض الحكماء
 والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى
 صوب المحيط لو لم يعقه عائق وانقل وهي كيفية
 يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم
 يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبداء مدافعة محسوس
 توجد مع عدم الحركة كما يحده الانسان في الجرادا
 اسكن في الجوف فانه يجد فيه مدافعة قابضة ولا حركة
 فيه وكما يجد في الرزق المنفوخ فيه اذا حبسه يده
 تحت الماء قبل فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا
 حركة فيه وما يتصل بها اي بالذكورات كالبلية
 والخفاف والزوجه والهناسه واللطافة والكثافة
 وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن
 او عقليه عطف على هسيماي الصفة الحقيقية اما
 هسيماي كما مراد عقليه كالكيفيات النفسانية اي
 المختصة بذوات النفس من الذكا اي حدة الفؤاد
 وهي شدة قوة النفس معقدة لاكتساب الامور وقيل
 هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استمرار

النتائج

هذه الاربعة من المموسسات مذهب بعض الحكماء
 والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى
 صوب المحيط لو لم يعقه عائق وانقل وهي كيفية
 يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم
 يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبداء مدافعة محسوس
 توجد مع عدم الحركة كما يحده الانسان في الجرادا
 اسكن في الجوف فانه يجد فيه مدافعة قابضة ولا حركة
 فيه وكما يجد في الرزق المنفوخ فيه اذا حبسه يده
 تحت الماء قبل فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا
 حركة فيه وما يتصل بها اي بالذكورات كالبلية
 والخفاف والزوجه والهناسه واللطافة والكثافة
 وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن

النتائج ملحة للنفس كالبرق الالامع بواسطة كثرة
 مراداة المقدمات المنجحة والعلم العلم فديكال على
 الادراك الفسر يحصل صورة من الشيء عند العقل
 وعلى الاقتران الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك
 الكل وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقدر بها
 على استعمال من صنوعات ما يحضر من الاعراض
 صادرا عن البصيرة بحسب ما يكتفي فيها ويقال لها
 الصناعة والعصب وهو حركة للنفس مبداءها
 ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة
 لا تحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابها
 المكروه وسائر الغرائز جمع غريزه وهي الطبيعة
 وفترت بانها ملحة يصدر عنها صفات ذاتية
 ويقرب منها الخلق وهو ملحة يصدر عنها الافكار
 بسهولة من غريزية الا ان لا يعتد مدخلا في
 الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم
 والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك
 واما اضافية عطف على قوله اما حقيقة والحقيقة
 كما تطلق على ما يقابل الاضائي الذي لا يتوقف متوقفا
 في الذات بل يكون متعلقا بشئ كذات الخلق
 في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست متوقفا في
 ذات الخلق او الشمس ولا في ذات الخلق لذلك
 قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا يتحقق
 له لغزومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة

قوله والعلم قد يقال اقول العلم على حصول
 صورة مدية الشيء عند العقل بالعلم على الصورة
 الحاصلة منه عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد
 الجازم المطابق الثابت مستغنى عن
 واطلاقه على ادراك الكل او المركب في
 مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئ
 او البسيط مذكور في الكتب واقع في
 الاستعمال واما الملكية المذكورة المسماة
 بالمصاغية فانما هي في العلوم العملية
 اي المتعلقة بكيفية العمل والطب
 والمنطق وتخصيص العلم بازايتها
 غير محقق كيف وقد يذكروا العلم في مقابلة
 الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك
 بحيث يتناول العلوم النظرية وفي
 العلمية غير بعيد مناسب للنظرية وفي
 الصناعة على الملكية التي ذكرها مصرها
 شاع ذائع واطلاقها على مطلق ملكة
 الادراك لا بأس به كما قيل صناعة
 معنى هو الكلام موصيد

قوله والعلم قد يقال اقول العلم على حصول
 صورة مدية الشيء عند العقل بالعلم على الصورة
 الحاصلة منه عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد
 الجازم المطابق الثابت مستغنى عن
 واطلاقه على ادراك الكل او المركب في
 مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئ
 او البسيط مذكور في الكتب واقع في
 الاستعمال واما الملكية المذكورة المسماة
 بالمصاغية فانما هي في العلوم العملية
 اي المتعلقة بكيفية العمل والطب
 والمنطق وتخصيص العلم بازايتها
 غير محقق كيف وقد يذكروا العلم في مقابلة
 الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك
 بحيث يتناول العلوم النظرية وفي
 العلمية غير بعيد مناسب للنظرية وفي
 الصناعة على الملكية التي ذكرها مصرها
 شاع ذائع واطلاقها على مطلق ملكة
 الادراك لا بأس به كما قيل صناعة
 معنى هو الكلام موصيد

الوهمية الشبيه بالخلب او الناب للمنية والى غيرها
 اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
 العقلي مختص بين حقيقي كالكميات النفسانية
 وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشئ بكونه
 مطلوب الوجود او القدم عند النفس او كاتصافه
 بشئ تصوري وهي محض وايضا وجه التشبيه
 اما واحدا بمنزلة الواحد بكونه مركبا من متعدد
 اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشئ حقيقة
 ملتزمة امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون
 هيئة انتزاعها العقل من عدة امور وبهذا يشفر
 لفظ صاحب المفتاح وفيه نظر يتعرفه وكل من
 اي من الواحد وما هو بمنزلة حسي او عقلي واما
 متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه
 اما واحدا وعنه وعن الواحد ما بمنزلة الواحد
 اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة
 امور ويقصد شراك الطرفين في كل واحد منها
 وهذا بخلاف المركب المنزلة الواحد فانه لم يقصد
 اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المتفرعة
 او الحقيقة الملتزمة وذلك المتعدد كذلك اي اما
 حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي
 والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد
 ايضا اما عقلي او حسي او مختلف لكن لما كان وجه
 التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء

منه

وكل واحد من هذه
 الاشياء هو مركب من
 اجزاء مختلفة
 بعضها حسي وبعضها
 عقلي
 والاشياء الحسية
 هي التي تتغير
 والاشياء العقلية
 هي التي لا تتغير
 والاشياء العقلية
 هي التي لا تتغير
 والاشياء العقلية
 هي التي لا تتغير

لحم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير
 يعني ان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد
 من الاجزاء سواء كان بتمامه حسيا او متعددا
 مختلفا لا يكون المشبه والمشبّه الا حسيين ولا
 يجوز ان يكون كلاهما واحدا عقليا لا متناع
 ان يدرك بالحس من غير الحسي شئ يعني ان وجه
 التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما
 وكل ما يوجد من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
 بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الاجسام
 او قايما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون
 طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
 حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي
 شئ اذا امتناع في قيام العقول بالحس في كل
 محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
 ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
 بالوجه الحسي يعني ان كل يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
 يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل
 هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كل والحسي ليس
 بكل تقدير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه
 لا مشترك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كل لان
 الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك
 فيه وكل فكل وجه تشبيه فهو كل ولا شئ من الحسي
 بكل لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضرا عند

فيه

حا

المورك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضئيلة فلا شيء
 من وجه التشبيه حتى وهو المطلوب قلنا المارك يكون
 وجه التشبيه حسيًا أن افردة أي جزئية تدرك
 بالحواس كالحرم في تشبيه الوجه بالورد فإن افردة
 الحرم وجزئياتها الحاصلة في المواد تدرك بالبصر
 وإن كانت الحرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك
 إلا بالعقل وأعلم أن هذا لا يصلح جواباً عما ذكره
 صاحب المقام وهو أن التحقيق في وجه التشبيه
 يأتي أن يكون هو غير عقلي لأن المصنف قد عدل
 عن التحقيق إلى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي
 شروع في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة وهو
 ضبطها أن وجه التشبيه إما واحد أو مركب
 أو متعدد وكل من الأولين إما حسي أو عقلي والآخر
 إما حسي أو عقلي أو مختلف فصارت سبعة أقسام
 وكل منها طرفاه إما حسيان أو عقليان أو مشبه
 حسي ومشبه به عقلي أو بالعكس فبعض ثمانية وعشرين
 لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط شيء
 عشر قسمًا ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحرة
 من المصبرات والخفا أي خفا الصوت من
 السموات وفيه تسامح لأن الخفا ليس سموع
 وطيب الرائحة من المشهورات ولذة الطعم من
 المذوقات ولين الملمس من الملموسات فبما مر
 أي في تشبيه الحد بالورد والصوت الضعيف

بالحس

٣٩٣
 بالحس والنكره بالعين والريق بالحس والحد الناعم
 بالحس والواحد العقلي كالعراة عن القاييد والحرارة
 هي علي وزن الجرعة الشجاعة ويقال هو الرجل حارة
 بالمدد وإنما اختار الحرارة على الشجاعة لأن الشجاعة
 على ما فسرنا الحكماء مختصة بذوات الأنفس لوجوب
 كونها صادرة عن رؤية فيمتنع اشتراك الأسد فيه
 بخلاف الحرارة فإنها أهم والهداية أي الدلالة الموجهة
 إلى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء
 العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فإن الوجود
 والعدم من الأمور العقلية سواء كان الوجود عامًا
 عن القاييد أو غير عام وهذا يسقط ما ذكره الشيخ في
 دلائل الإيجاز من أن التشبيه هو أن يثبت لشيء
 معنى من معاني ذلك أو حكم من أحكامه كإثباتك
 للرجل شجاعة الأسد والعلم حكم النور في أنك تفصل
 به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الأشياء وإذا
 قلت للرجل القليل القاف هو معدوم أو هو العدم سواء
 لم يثبت له شئها من شئ بل إنما ينفي وجوده كما إذا
 قلت ليس هو شئ ومثل هذا لا يسمى تشبيهًا ثم قال
 الأمر كذلك لئلا نطرقنا إلى ظاهر قولهم موجود كالمعوم
 وشئ كالأشئ ووجود شئ بالعدم فإن أبيت أن
 أن تعمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع مثلاً
 فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه بعقلي
 والمشبه به حتى فبالعلم يوصل إلى الحق ويفرق بينه

وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل
بين الاشياء والعطر خلق شخص كريم فيا المشبه
والمتشبه به معقول وفي الكلام لفت ونشر وهو ظاهر
وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لها فيه من شأنيته
التركيب كالغراء عن الفأيد واستطابة النفس وقد
ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيا طرفا
عقلان تشبيه العلم بالحياة في كونها جهتي ادراك
وبيان ذلك ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل
وجه التشبيه بين العلم والحياة الملائكة التي يقدر
على ادراكات جزئية كعلم الحي مثلا والحياة شرط للا
والسبب والشرط يشتركان في كونها طرفي الى
ادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو
العقل ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع
بهما كما ان وجه التشبيه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه التشبيه لا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرف من ان
الحسي مطلقا لا يكون طرفا الاحتيين لكنه ينقسم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم
لوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان
يعلم ان ليس المراد بتركيب التشبيه او المتشبه به ان يكون
حقيقة مركبة من اجزا مختلفة ضرورة ان الطرفين

في قولنا

في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا وجه
ضرورة ان وجه التشبيه في قولنا زيد كعم في الانسانية
واحد لا متوزل متزلة الواحد بل المراد بالتركيب
ان تقصد لاعداد اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف
لشيء واحد فتتفرع منها هيئة وتجعلها متبها او
او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصح
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المتشبه والمتشبه
به هيئة منتزعة على ما ينبغي ان شاء الله تعالى
لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني معنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء
لكل منها دخل في حقيقة لا يكون طرفا مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى
يعني ان تقصد الى متعدد وتنتزع منها هيتين
ثم تقصد لاشترائك الهيئتين في هيئة تعرضا وتسلها
انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتنامل وهذا
ظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون
اقاما املا واحدا او غير واحد وغير الواحد ما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما
او صافا مقصودا في مجموعها الى هيئة واحدة او لا
يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في
قول ابي حنيفة ابن الجلاح او قيس بن اسلب وقد لام
في الصبح الثريا كما ترى كعنفود ملاحة الملاحة يضم اليه

في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا وجه
ضرورة ان وجه التشبيه في قولنا زيد كعم في الانسانية
واحد لا متوزل متزلة الواحد بل المراد بالتركيب
ان تقصد لاعداد اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف
لشيء واحد فتتفرع منها هيئة وتجعلها متبها او
او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصح
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المتشبه والمتشبه
به هيئة منتزعة على ما ينبغي ان شاء الله تعالى
لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني معنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء
لكل منها دخل في حقيقة لا يكون طرفا مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى
يعني ان تقصد الى متعدد وتنتزع منها هيتين
ثم تقصد لاشترائك الهيئتين في هيئة تعرضا وتسلها
انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتنامل وهذا
ظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون
اقاما املا واحدا او غير واحد وغير الواحد ما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما
او صافا مقصودا في مجموعها الى هيئة واحدة او لا
يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في
قول ابي حنيفة ابن الجلاح او قيس بن اسلب وقد لام
في الصبح الثريا كما ترى كعنفود ملاحة الملاحة يضم اليه

في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا وجه
ضرورة ان وجه التشبيه في قولنا زيد كعم في الانسانية
واحد لا متوزل متزلة الواحد بل المراد بالتركيب
ان تقصد لاعداد اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف
لشيء واحد فتتفرع منها هيئة وتجعلها متبها او
او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصح
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المتشبه والمتشبه
به هيئة منتزعة على ما ينبغي ان شاء الله تعالى
لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني معنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء
لكل منها دخل في حقيقة لا يكون طرفا مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى
يعني ان تقصد الى متعدد وتنتزع منها هيتين
ثم تقصد لاشترائك الهيئتين في هيئة تعرضا وتسلها
انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتنامل وهذا
ظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون
اقاما املا واحدا او غير واحد وغير الواحد ما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما
او صافا مقصودا في مجموعها الى هيئة واحدة او لا
يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في
قول ابي حنيفة ابن الجلاح او قيس بن اسلب وقد لام
في الصبح الثريا كما ترى كعنفود ملاحة الملاحة يضم اليه

عن ابيض في حية طول وقد جاء بتسديد الالم كما في
 هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كلاله اسرار
 البلاغة يقال نورت السجدة وانا رقت اذا اخرجت
 نورها من الهيئة بيان لما كان في قوله الحاصل من تقار
 الصور البيض المستندة الصغار المقادير في المراك
 وان كانت كما في الواقع على الكيفية اي تقارنها
 حار كونها على الكيفية المخصوصة منصفة الى المقادير
 المخصوص والمعاد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع
 الانضمام والتلاصق ولا هي شديدة الافراق بل هي
 كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على منتهى
 ما تحدد في رأي العيني يبي تلك الاتجهم وهذا الذي
 ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقادير
 مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب
 المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار
 الترتيب والعنفود اعني ما لها من الطول والعرض
 المخصوصين ويجعل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص
 لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
 ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالحال فقد
 نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة العامة
 منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو
 نفس الترتيب والمشبّه به هو العنفود حين تفتح نوره
 ان المفرد قد يكون مقبلا وانه لا يقتضيه التركيب واما
 اي والمركب الحس في التشبيه الذي طرفاه مركبات

صوابه
 بيان لما في
 قوله كما

كما في قول بشار كان مشار النقع يقال انما الغبار اي
 فوق رؤوسنا واسيا فاني ليل تناري كواكب اي تفسد
 بعضها اثر بعض والاصل تناري فحذف احدي التاني
 ومن جعله ما ضيا لهم يوفت لكونه مستند الى الظاهر
 فقد اخل بشيئين من اللطائف التي قصد بها الشاعر
 على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة
 بيان لما في قوله كما الحاصل من هو في تفتح النقع اي
 سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقادير
 متفرقة في جوانب شئ مظلم فوجه التشبيه مركب
 كما ترى وكذا طرفاه كما حقيقة الشيخ في اسرار البلاغة
 حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل
 المتناوي كواكب لا تشبيه النقع بالليل من جانب
 وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك في
 الحكم بان اسيا فاني حكم الصلة للصدر ليل يقع في
 التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مشار النقع
 ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسماء
 لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع
 كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لوضعها لا تركها ليس
 تلك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها
 لتجعل الكلام جملة وتما يبينه على ذلك ان قوله
 تناري كواكب جملة وفعت صفة لليل فالكواكب
 مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة
 بشارها لكان ليل وكواكب في نفسه لم يقتصر على ان اراد

لعان السيوف في اثناء العجاجة كالنواكب في الليل
عبر من هيئة السيوف وقد نلت من اغادها وهي
تعالو وترسب وتجي وتذهب وهذه الزيادة زادت
التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الي
الكر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا
وحركات سريعة ثم ان الحركات جهات مختلفة واموال
تنقسم بين الارتفاع والارتفاع والاستقامة والارتفاع
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاد وتندال
ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة
فنية على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوي
فان النواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها
وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهادي
تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اما كنزها فهي على
صورة الاستدارة فهذا كلامه وقوله ان اسيافا
في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطف على
مشار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة لكون الواو
معنى مع وهذا كما يقال في قولنا ندرضارب عروا وبكر
ان بكر في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان
المشار معنى المصدر على ما سبق الي الوهم والمركب
الحسني فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب
كما مر في تشبيه الشقيق باعلام باقوت نشر على
رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من شرا اجرام

لذلك

ح

حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة
فالمشبه مفرد والمثبه مركب وعكسه كما ينبغي في
تشبيه تهاويها من شدة زهرها بليل مقر في هذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
يدين المركب الحسني اي وجه الشبه الذي يجرى في الهيئات
التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرها
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجرى في تلك الهيئات على
وجهين احدهما ان يقارن بالحركة غيرهما او
الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ
في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان ما يزداد
التشبيه دقة وسحر ان يجرى في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين
احدهما ان تقرب بعضها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد غيرها فلا ولا كما في
قوله اي كوجه الشبه الذي في قوله ابن المعتز
او اي النجم والشمس كالمرة في لف الاسل من
الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع توجع الاشراق واضطرابه بسبب
تلك الحركة حتى تترك الشعاع كما يدور بان ينسط حتى
يفيض من جوانب الاية ثم يبدو له يقال بدله
اذا ندوم والمعنى ظله راى غير الاول فيرجع من
الانبساط الذي بدله الي الانقباض كما مر في جميع

اوله
جيت عليها فانضما تحفل

من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احترق
النظر اليها ليتبين جرمها وجدها موقوفة لذلك الهيئة
وكذلك المرأة اذا كانت في بدو الاشغال والى النساء
ان يحد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا
يقع كالا بدو في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها
من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاف حركات
كثيرة للجسم الى جهات مختلفة كما ان يتحرك بعضها
الى اليمين وبعضها الى الشمال وبعضها الى العلو وبعضها
الى السفلى ليتحقق التركيب والاكاف وجا المشبه
بقدرها وهو الحركة لا امر كما في حركة الرمح والسهم لا التركيب
فيها لا اتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي
قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قائم بخلاف
الهمز اي قائم فانطبا فامرة وانفتحا اي
فيستطبق انطبا فامرة وينفتح انفتحا اخري فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الجانبين اعني
حالتا الانطباع والانفتاح الى جهتين في كل حالة
للاجهة قال ابنه كل هيئة من هيئات الجسم في حركته
اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر
وكما كان التقلبات في الجهات التي يتحرك اليها
ابعض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر في وصفه الرمان
حفت بسر كالقيدان تلحفت خضر الحبر على قوام تفقد
فكانها والبرج جاد يميلها تبغى لقائهم ثم ينعها الخجل

دور

وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوج
الشبه الذي في قول اي الطيب في صفة طيب يفي
اي يجلس ذلك الكلب على البيت جلوس الدروي المصطلح
باربع مجردة لم يجد اي بقوام محركة الخلق من جرد
الامر لامن جرد الانسان والمجرد المقتول من
الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في افعالية فانه يكون لكل عضو منه في افعالية موقع
خاص وللجميع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس الدروي عند الاصطلابا ان
موقوفة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة مصلوب كانه عاشق قد مدت صفحته
يوم الوداع الى قدوم من تحل او قائم من نفاش
فيه لونه مواهل لتطيه من الكسل شربه بالتمطي
المواهل تطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل
فنظر الى الجهات الثلاث فلطفه بحسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالتمطي فانه من قريب
التناول يقع في نفس الراي للمصلوب لكونه امر
جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كمراد الانتفاع
بالبلغ نافع مع حال التعب في استصعابه في قوله
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الخمار
يحمل سفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلي متبرع من عدة امور لانه روعى من
الخمار فعل مخصوص وهو الخمر وان يكون شيئا

المحمول

مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان كان
 جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد
 قد يتزعزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب التزاع
 من اكثر كما اذا اترع وجه التسمية من الشطر الاول
 من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غامرة يقار
 ابرق القوم اذا اصابهم برق و ابرق الرجل
 سيفه اذا لمعه ولا يصح هنا شيء من هذين الوجهين
 وحلى ابرقت السماء اذا صادت ذات برق
 وفي الأساس ابرقت لي فلانة تحت لك وتوحيث
 فالعنى هنا ابرقت القوم اي تقرضت لهم في حرف
 الجار واوصل الفعل فلما راوها اقتضت وتجلت
 اي تفرقت واكتشفت فانزع وجه التسمية
 بخر قوله كما ابرقت قوما عطاشا غامرة خطا لوجوب
 التزاع من الجميع اي جميع البيت فان المراد التسمية
 اي تشبيه الحالة المذكورة في الامبيات السابقة
 بظهور الغامرة لقوم عطاش ثم تفرقا وانكشافها
 بانصار اي بواسطة انصار يعني باعتبار ان يكون
 وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه انصار ابتداء
 بانتهاء مؤسس لان البيت مثل في ان يظهر القصر
 الى الشيء الشديد الحاجة اليه اماره وجوده ثم يفوته
 ويبقى تخسر وزيادة قرع فالجاء في قوله بانصار البيت
 هي التي تدخل في المشبه لان هذا المعنى مشترك بين
 الطرفين والمشتبه به ظهور الغامرة ثم انكشافها بل هي

الغامرة

مثل

مثل الآية في قولهم التسمية بالوجه العقلي اعم فلنا مثل
 فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التسميات المجتمعة
 لقولنا زيد يصفو ويكرر تشبيها واحدا لان الاختصار
 على احد الجزين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
 من وصف الخبر عند بانه مجمع بين الصفتين وانما
 لا يروم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان
 ابتداء مطعما متصلا بانتهاء مؤسس وكون الشيء
 ابتداء لاحزا من زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا
 يصفو ويكرر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير
 قصد الى اقتراح احد بهما لا يجري لانك لو قلت
 هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيها
 ابتداء اثر في الصفا بحاله وعلى حقيقة ونظير
 البيت قولنا يكرر ثم يصفو لا فائدة ثم الترتيب
 المتضمن ربط احد الوصفين باخر كذا ذكره المصنف
 وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا يصفو
 زيد ليس من التسمية المصطلح بل هو من قبيل الامور
 بالتحايل كما ستعرف ان شأنا الله تعالى ثم قال
 قد ظهر ما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تقارن
 التسمية المركبة في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما
 انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انما اذا حذف
 بعضها لا يتغير حاك الباقي في افادة ما كان
 يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد في
 والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات

قوله يصفو ويكرر تشبيها واحدا لان الاختصار على احد الجزين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض من وصف الخبر عند بانه مجمع بين الصفتين وانما لا يروم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان ابتداء مطعما متصلا بانتهاء مؤسس وكون الشيء ابتداء لاحزا من زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكرر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى اقتراح احد بهما لا يجري لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيها ابتداء اثر في الصفا بحاله وعلى حقيقة ونظير البيت قولنا يكرر ثم يصفو لا فائدة ثم الترتيب المتضمن ربط احد الوصفين باخر كذا ذكره المصنف وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا يصفو زيد ليس من التسمية المصطلح بل هو من قبيل الامور بالتحايل كما ستعرف ان شأنا الله تعالى ثم قال قد ظهر ما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تقارن التسمية المركبة في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انما اذا حذف بعضها لا يتغير حاك الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد في والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات

نسو مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر والسيف
 جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حاله
 الباقي في افادة معناه واصفا علم وقدران في
 التشبيه ثلاثة اقسام واحد مركب ومتعدد
 فلما فرغ من الاولين شئ في الثالث وهو ما
 حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كالنظر
 والطعم والرائحة في تشبيه فالله باحرى والمتعدد
 العقلي كحدة النظر وكما الخبز واحقا السفا
 اي نزل الذكر على الانثى وفي المثال اخفى سفا
 من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد
 المختلف الذي بعضه حسي وبعضه على حسي الطعم
 الذي هو حسي ونباهة الشان اي طريقه الشان
 الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلانه
 صبرا لسان قد يفرغ الشبه اي التماثل يقال
 بينهما شبه بالتمثيل اي تشابه وقد يكون بمعنى التبه
 بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا التشابه اعني
 وجه التشبيه في نفس التضاد لا اشتراك الضدين
 فيه اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر
 نعم ينزل التضاد منزلة التماثل بواسطة تشبيه
 اي اتيان بما فيه ملام وظراف يقال في الشاعر
 الحق بشئ يلهي اوتيهكم اي سخرية واستهزاء فيقال
 للجبان ما تشبه به بالاسد والتمثيل هو حاتم كل
 منها يحتمل ان يكون مثلا للتمثيل والتمثيل وانما

نحو

بينها بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملامح والظواهر
 من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمثيل ولا فتهكم وما
 وقع في شرح المضاع من ان التلميح هو ان يشار في جوي
 الكلام الى قصة او مثل او شعر نادرا وان قولنا
 انه حاتم مثال التلميح لا التهميم فهو غلط لان ذلك انما
 هو التلميح بتقديم الملام على الميم كما سمي في علم البديع
 وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة
 حاتم ثم قال الامام المروزي رحمه الله في قول
 الحاسي انا في من ابي النسر وعيد قل تغيير
 الضمك حسبان قابل هذه الايات قد قصد
 المحرور والتلميح فان قلت ظاهر قوله لا اشتراك
 الضدين في التشبيه وجه التشبيه بين الجبان
 والاسد هو التضاد باعتبار وصف الجبن والجرأة
 وكذا بين الخيل وحاتم وح لا تلميح ولا فتهكم لاننا
 اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان
 كلا منهما متضاد للاخر لا يكون هذا من الملامح
 والتهكم في شئ فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة
 المناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على
 احدانا اذا قلنا للجبان هو اسد والتمثيل هو حاتم
 فارادنا التصريح بوجه الشبه لم يثبت لنا ان نقول
 في التضاد او في مناسبة الضدين بل انما يصح ان
 نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود وسعول
 ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود بوا سطة

وهو الجبن والنخل
 الجراة والجرأة مغزلة
 والجود

الاية

الموصوف
لكن لما حذف
اي كان شخص قلمي

الآية فات التقدير لمثل ذوي صيب فحذف ذوي
 دلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصوا
 عليه لان هذه الضامير لابد لها من مرجع وحذف
 مثل لقيام القريبه اعني عطفه على قوله لمثل الذي
 استوقدنا فاما المثل المتشبه به وقد ولى الكفا لان التقدير
 في حكم المفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى
 المتشبه به الكاف لهما ذكر في الكشاف والايضاح
 فيما لا يلي المشبه به الكاف لقوله تعالى انما مثل الحيوة
 الدنيا كما ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماض ولا
 بمفرده آخر يتمثل لتقديره فعلنا اننا اذا كان المشبه
 مقدما فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه
 وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا كونوا انصارا لله كما قال عيسى
 ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله ليس من
 قبيل ما لا يلي المشبه الكاف لان التقدير كون
 الحواريين انصارا لله وقت قول عيسى السلام بين
 انصارى الى الله على انه ما مصدرية والزمان مقدم
 كقولهم اتيك حقوق النجم اي زمان حقوقه فالمشبه
 به وهو كون الحواريين انصارا مقدما بعد الكاف
 لمثل ذوي صيب حذف دلالة ما اقيم مقامه عليه
 اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا
 بقول عيسى للحواريين من انصارى الى الله قال
 صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين

[illegible]

هم المؤمنون لانهم هو اربو محمد صلى الله عليه وسلم
 اذ هو اربو الرجل صفيه وخلصه الله والله اعلم
 وقد يله عليه اي قد يله الكاف غير المشبه به وذلك
 اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
 وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل
 الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار
 يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عتر عنه
 بمفرد يلى الكاف وهو المثل افنى الحمار والقصة
 العجبة الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة
 الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلف طوبى
 نبات الارض فاصبح هشيما تزرعه الرياح
 اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد
 آخر يتحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نقصتها
 وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفساد بحال
 النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
 شديد الخضرة ثم يبس فتطير الرياح كان
 لم يكن فان قلت فلتعبر ههنا ايضا مضاف
 محذوف اي كمثل ماء فيلون المشبه به يلى الكاف
 تقديره كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير
 لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله
 او كصيب فان الضائر من قوله يجعون اصابهم
 في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
 تولا طلب هذه الضائر مرجعا لكت مستغنيا

عن

عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي الكيفية
 المختزعة سواء ولي حرف التشبيه مفردا ينافي به
 المشبه ام لا الا تتركى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة
 الدنيا كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض من
 تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره
 وما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا
 كالديار واهلها اربا يوم خلوها وغدوا بلاقع
 لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا
 وسرعة زوالهم وقتايمهم بمحاول اهل الديار
 فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كله
 فان قيل هب ان طلب مرجع الضير ارجونا
 الى تقدير ذوي فواجب الاحتياج مثل لا يقال
 لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم
 وصفتهم لا نأقول لا يلزم من عدم تقدير مثل
 والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه
 ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة
 كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كما بل الجواب
 انه لما افتتح باب الحذف والتقدير فتقديره
 ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
 ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للعطف
 عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا وقد
 ظهر ما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كما
 انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه

حلوها

الى تقديرهم

لم يلى الكاف لكونه محذوفاً فقد ساء سمواً بيننا
وقد ذكر فعل يبنى عنه أي عن التشبيه كما في علمت
زيداً اسداً أن قرب التشبيه وإيراداً مشابهة
للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على
تحقيق التشبيه وثيقته وما في خصعت أو ظلت
زيداً اسداً أن بُعد التشبيه أدنى تبعد لما
في الحسان من الدلالة على الظن دون التحقيق
ففيه أشعار بأن شبهه بالأسد ليس بحيث
يتصور يتيقن أنه هو هو بل بظن ذلك وتخيّل
وفي كون هذا الفصل منبأً من التشبيه نظر
للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسان على ذلك وإنما
يدل عليه علمنا بأن اسداً لا يمكن حمله على زيد
تحقيقاً فإنه إنما يكون على تقدير إرادة التشبيه
سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا زيد اسد
ولو قيل أنه يبنى عن حال التشبيه من القرب
والبعد كان أصوب والفرص هذه أي من التشبيه
في الأغلب يعود إلى التشبيه وهو أي الفرص
العايد إلى التشبيه أما بيان مكانه يعني بيان أن
التشبيه أمر ممكن الوجود وذلك في كل أمر قريب
يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
أي قول أبي الطيب فإن تفق الأنعام وانت منهم
فإن المسك بعض دم الغزال فإنه المراد أن
يقول أن المذوح به قد فاق الناس بحيث لم

يقول

بينه وبينهم مشابهة بل صار أصلاً بل ساء في حنا
بنفسه وهذا في الظاهر كالمتمتع لا يستغاد أن
يتنأى بعض أحوال النوع في الفضائل التي هي
بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبني أمكانها بأن شئته حاله حال
المسك الذي هو من الدواب ثم أنه لا يعذر من الدواب
لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في
الدم فإن قلت أي التشبيه في هذا البيت قلت
يدل البيت عليه ضمناً وإن لم يدل عليه صريحاً
لأن المعنى أن تفق الأنعام مع أنك واحد منهم فلا
استبعاد في ذلك لأن المسك بعض دم الغزال
وقد فاقها حتى لا يعذر منها فحالك شبيهة بحال
المسك وليست مثل هذا تشبيهاً ضمناً أو تشبيهاً
مكنياً عنه أو حاله عطف على مكانة أي بيان حال
المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف كما في تشبيه
في تشبيه ثوب بأخر في السواد إذا علم كون المشبه
دون المشبه والالتماس بيان الحاك لأنها مبنية
أو مقدارها أي بيان مقدار حال المشبه في القوة
والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه
أي تشبيه الثوب بالسود بالغرابة في شدة أي
شدة السواد أو تقديرها مرفوع مقطوف على
بيان مكانة أي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه

على طائل من يرقع على الماء فانك تجد فيه من تقرير
 علم الفايده وتقوية سانه مالا يجد في غيره لان
 الفكر بالحسيات اتفق منه بالعقليات لتقدم الحسيات
 وفرط الف النفس بها لا تزي انك اذا اردت
 وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
 او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما
 يجده في قوله ويوم كظلم المريح قصر طول له دم
 الزرق عنا واصطكاك المراه وكذا اذا قلت
 في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يكون يتصور
 وكله البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما يجد في قوله
 ايام كبا هي الفظا وقوله الشاعر ظلمنا عند
 باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الزيايب
 وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشئ لم يزل ذلك
 عن ذكره وقصر خواطره على اعضاء عزمه فيه
 ولم يشغله عنه شئ فالسامع لا يصادف فيه
 من المرجية ما يصادف من انشاء قوله
 اذا هم القى بين عينيه عزيمة ونكب عن ذكر العواقب
 جانبا وهذه الاعراض الاربعة لا تقتضي ان
 يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اتم
 اي وان يكون المشبه بوجه الشبه اتم واعرف
 ظاهر هذه العبارة ان كلاً من الاربعة يقتضي
 ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه
 انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اتم

هذا هو وجه التشبيه
 في قوله يوم كاطول ما يتوهم

هذا هو وجه التشبيه
 في قوله يوم كاقصر ما يكون

هذا هو وجه التشبيه
 في قوله فلان اذا هم بشئ لم يزل ذلك

ليهم

اشهر ليهم قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه
 لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله
 لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اتم
 اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الفرض
 مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا مقدار بيان حاله
 لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه
 على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد
 ولا انقص لتعيب مقدار على ما هو عليه ولهذا
 قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلا
 من الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في
 القول واما تقرير حاله فيقتضي الامر من جميعا
 لان النفس الي اتم الاشهر اميل فالتشبيه
 لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم
 خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين
 والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتية ولا مشهية
 لصحة تشبيه وجه الهذلي الشديد السواد بمقلة
 الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه
 في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة
 المشتركة بين الوجه الممدود والسلي الجامدة
 المنقورة ليست في السلي اتم ولا هي بها اشهر
 وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اتم
 واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاعراض اولى
 وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه

لا يخلو من هذا المعنى

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

لأنه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بحمة
التشبيه من المشبه بها واقوى حالاً معها والالم
يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا
ليبين امتكانه ولا لزيادة التقريب ولا لزيادة
في معرض التزيين او التشويه لا امتناع تعرف
الجهول بالجهول وتقدير الشيء بما يسهل عليه التقدير
الابلغ وفي معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم
فيه جمر موقد يجر من المسك موج الذهب نقلاً
لا امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الي
الواقع وهو الفم المذكور ليستطرف المشبه به
لصيرورة كالممتنع لمساكنة اياه اولو الجاهل
اي نقلاً لندرة حضور المشبه به في الذهني اما
مطلقاً او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي
يستطرف استطراف النواذر كما ذكره الشاعر
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه
به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في
صورة الاستطراف خالياً عن التعليل وقيل
معناه لمثل ما ذكر من تعريف الجهول بالجهول
وهذا انب ببيان كلامه وبالجملة فذلك لا
يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه
به اقوى حالاً مع وجه المشبه الا فيما يكون لزيادة
التقريب نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه
او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستطراف
اعني كون المشبه به اقوى واعرف وحمل قوله

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

او الاستطراف او الغرابه او المذره يحصل
الفرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئ
المشتركة فلا وقع لا يبعد ان يكون مراد السكا
الهيئة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي هو الهيئ المشترك لاجله ذكر
التشبيه وهو الفرض منه لانه قال يجب ان
يكون المشبه به مع كونه اعرف بوجه تشبه فيما اذا
كان الفرض من التشبيه بيان حال المشبه او
بيان مقدار له لكن يجب في بيان مقدار ان
يكون المشبه به مع كونه اقوى على حد مقدار المشبه به
وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون
اتم في وجه المشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكام
او زيادة التقريب عند السامع وان يكون مستم
الحكم معروف فيما يقصد من وجه التشبيه اذا
كان الغرض بيان امكانه وتزيينه او تشويهه
وان يكون ينادر الحضور في الذهني اذا قصد
استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان
امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في
تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في
وجه مجرور بسلمة جامدة قد نقرتها الدبلك
او استطرافه اي عند المشبه طريقاً حديثاً كما
في تشبيه فحم فيه جمر موقد يجر من المسك موج
الذهب لا يبرازة اي انما يستطرف المشبه في هذا
تعريف الجهول بالجهول وامتناع تقرير الشيء ما يسهل عليه

والفعل بالرفع والفاعل هو الله تعالى

التشبيه لا يبرز المشبه في صورة المتنوعة عادة وللا
وجه آخر على الأبرار في صورة المتنوعة عادة وهو
ان يكون المشبه نادرا في حضور في الزمان اما
مطلقا كما مر في تشبيه في حجر موقد واما عند
حضور المشبه كما قوله ابي قول ابي العتاهيه
يصف البنفسج ولا زورديه تزهق بها قال
الخمري زهر الكحل فهو زهر اي تكبر وفيه
لغة اخرى حكاه ابن دريد زها يزهر زهل
تزهر فتها بين الرياض على حجر البواقيت يجوز
ان يريد بها الزهار الحمر السبيه بالبواقيت كانتا
قوى قامت ضعفت بها او ايل النار في اطراف
كبرت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الزهر نذرة بحر من المسك
وجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين
صورتين متباعتين غاية التباعد ووجه آخر
انه امر الك شبرا النبات غرض نرف واوراق
رطبة من لرب نار في جسم يستولي عليه اليبس
ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع
ثم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس الى الكبر
وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض
من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ايراهم انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك

في التشبيه

التشبيه المطلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه
المشبه مشبه به قصد الى ادعاء انه زائد بقوة
اي قول محمد بن وهب وبدا الصباح كان غرة
هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال
غرة الشئ لا غرة والكريمه وغرة الصبح كياضه
وجه الخليفة حين يتدح فانه قصد ايراهم ان في
الخليفة اتم من الصباح في الوضع والضياء
وفي قوله حين يتدح دلالة على اتصاف المذو
بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضر
بالاصفا اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا
في الكرم يتصف بالبشر والطلافة عند استماع
الحديث المذموم والضرب الثاني بيان الاهتمام
به اي بالمشبه به كتشبيه الجايح وجهها كاليد في
الاشراق والاستدارة بالرخيف ويسمى هذا
اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد
الشئين مشبه بالآخر مشبه به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه
الى المشبه به بالزائد في وجه المشبه وهذا الكلام
في محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص في وجه المشبه بالزائد على ما قررنا

فما سبق فان اردنا الجمع بين المسائل في امرين
 الامور من غير قصد الى كون احدها ناقصا في ذلك
 الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان
 او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
 ليكون كل واحد من الشئين مشتهرا ومشتريا
 به احترازا من ترجيح احدهما للآخر في وجه التشبه
 لقوله اي قول اي سحق الصافي تشابه دمع اذ
 جري وملا متى في مثل ما في الكاس غني تسكب
 فوالله ما ادري اما الخراساني جفوفي يقال اسيل
 الدمع والمطر اذا هطل واسيلت السماء فالياء
 في بالخمر المقدية ولست بزائدة على ما توهم ام من
 عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع
 والخمر ولم يقصد ان احدهما زائدا في الخمر والاخر
 ناقص بحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
 ويجوز عند اعادة الجمع بين شئين في امر التشبيه
 ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي
 تشبيه بفرس الفرس متى ارى ظهور شئ منير في مظهر
 الكرمته اي من ذلك المنير من قصد الى المبالغة
 في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
 التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك لكان
 جعل الغرة مشتهرا والصبح مشتهرا به لانه ازيد في ذلك
 قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول متى لم يقصد
 ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشئ والقصد

بمعنى
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع
 بين الشئين في مطلق الصورة والشكل واللون
 او جمع وصفين على وجه يوجد في القديم على حدة
 او قريب منه في الاصل فان العكس يتحقق في
 التشبيه متى اراد شئ من ذلك لم يستقم فان قلت
 امتناع ترجيح احدهما للآخر في يقتضي ان يجب
 الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي
 بينهما انما هو في وجه التشبه فيجوز ان يجعل المتكلم
 احدهما مشتهرا والاخر مشتهرا به لغرض من الغرض
 او بسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة
 والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد
 اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني على
 من كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه التشبه
 هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض
 منه واما الغرض في اقسامه فنوان له تقسيما
 باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه التشبه واخر
 باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه
 الاربعة على الترتيب السابق وشار الى الاول
 بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي
 المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد
 بمفرد وهو اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخمر
 بالورد وتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس الاخر
 في قوله تعالى هو لباس لك وانه لباس لمن لان كل

النظر

كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
اولا كل واحد منهما يصوت صاحبه من الوقوع
في فضيحة الفاحشه كاللباس السائر للضرورة فان
قلت اليس قوله لكم ولهم قيدا في المشبه به قلت لا
اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتراك
او الصيانة عليه او مقيدان لقوله لم لا يحصل
من سعي على طائل هو كالمراحم على الماء فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعي على طائل
شيء والمشبه به هو الراحم المقيد بكون رفته على الماء
لان وجه التشبيه هو التشوية بين الفعل وعدمه
وهو معروف على اعتبار هذين المقيدين ثم التقيد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد لقوله
والشمس كالمرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكس
اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب مركب
كما في بيت بشار وهو قوله كان منار النقع البيت
وقد سبق بحقيقة ويجب في تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من
عدة امور كما صرح به صاحب المقطاع واشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب ياخذ
اشيا فردي مفرولا بعضها عن بعض فتمرها

وكانت
الشمس
كالمرآة
مقيد
بكونها
في كف
الاشل
وعكس
اي
تشبيه
المرآة
في
كف
الاشل
بالشمس
فيما
المشبه
مقيد
والمشبه
به
غير
مقيد

بنظايرها

بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامنت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
باخرى مثلها مع تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث
يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله
من الطرف الآخر لقوله وكان اجرام النجوم لولا معا
دمر تكون على بساط ازرق فان تشبيه النجوم
بالدمر وتشبيه السماء بساط ازرق تشبيه حسن
لكن ان هو عن التشبيه الذي يربك الهمة التي تملأ
القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤلفة
متفرقة في اديم السماء فهي زرقا زرقا
الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة لقوله وكان
المرج والمشي قد آما في شاطئ الرفقة منصرف
بالدليل عن دعوة قد اسرجت قد آما شمع فانه لو
قبل المرج لمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد
يكون بحيث لا يمكن ان يعين بكل جزء من اجزاء
الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف
وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفى
نار الآلة فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لولا جرد
بشيء يقدر تشبيه به وهو القول الفحل والمذ
الجزل فان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف
وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوفى
ثانيا واظهاره الايمان بالاضافة وانقطاع استقامته

بعضها ويابس بعضها لدى وكرها العناب والخشخاش
هو اورد التراب البالي شبه الرطب الطري من قول
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالخشخاش
البالي اذ ليس لاجتماعها هنة مخصوصة يقتضي
برها ويقصد تشبيها ولذا قال الشيخ في اسرار البلا
انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان الجمع فائدة
في معنى التشبيه او مفروق وهو ان يوتي تشبيه
به ثم آخر كقوله اي قول المرقشي الا كريف
نساء النثر الطيب والرائحة مسك والوجوه
دنا يروا اطراف الالف وروي اطراف البنان عم
هو شجر احمر لي وان تعدد طرف الاول يعني التشبيه
دون الثاني فتشبيه التسمية كقوله صديق الحبيب
وحالي كلاهما كاللبيبي وثغره في صفا واد معي
كاللبيبي وان تعدد طرف الثاني يعني التشبيه
دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحراني
بات نديالي حتى الصباح اعند مجرول مكان
الوشاح كأنما يسبح ذلك الا عند أي الناعم البك
عن لو لو منضد منظم او برذ وهو حب الغرام
او اقاع جمع الخوان وهو فرد له لو رتبة ثغره
بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفر عن لو لو رطب
وعن برد وعن اقاع وعن طلع وعن حب شبه
نحوه وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

نظر

نظرات المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا
الا ان لفظا كأنما في بيت البحراني يدل على انه تشبيه
لا استعاره ويستوعق في هذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهدى الله اتقنى بلاسي ابياته تعطل
بروح الجنان كبر الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعبد الصبا ونعيم
الصبا وصفوا الدنان ورجع القيان وباعثا
وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم تلك تقسيمات الاول
تشيل وغير تشيل والتأجل ومفضل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تشيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف متفرع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المرأة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطل والتشبيه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه
في قوله كما ابرقت قوما عظاما غمامه البيت اي
غير ذلك وقيدة اي المتفرع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان متفرعا من عدة امور
خص بآسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل
للماء فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبع
نظرات المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا
الا ان لفظا كأنما في بيت البحراني يدل على انه تشبيه
لا استعاره ويستوعق في هذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهدى الله اتقنى بلاسي ابياته تعطل
بروح الجنان كبر الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعبد الصبا ونعيم
الصبا وصفوا الدنان ورجع القيان وباعثا
وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم تلك تقسيمات الاول
تشيل وغير تشيل والتأجل ومفضل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تشيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف متفرع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المرأة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطل والتشبيه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه
في قوله كما ابرقت قوما عظاما غمامه البيت اي
غير ذلك وقيدة اي المتفرع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان متفرعا من عدة امور
خص بآسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل
للماء فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبع

نظرات المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا
الا ان لفظا كأنما في بيت البحراني يدل على انه تشبيه
لا استعاره ويستوعق في هذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهدى الله اتقنى بلاسي ابياته تعطل
بروح الجنان كبر الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعبد الصبا ونعيم
الصبا وصفوا الدنان ورجع القيان وباعثا
وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم تلك تقسيمات الاول
تشيل وغير تشيل والتأجل ومفضل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تشيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف متفرع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المرأة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطل والتشبيه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه
في قوله كما ابرقت قوما عظاما غمامه البيت اي
غير ذلك وقيدة اي المتفرع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان متفرعا من عدة امور
خص بآسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل
للماء فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبع

نظرات المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا
الا ان لفظا كأنما في بيت البحراني يدل على انه تشبيه
لا استعاره ويستوعق في هذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهدى الله اتقنى بلاسي ابياته تعطل
بروح الجنان كبر الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعبد الصبا ونعيم
الصبا وصفوا الدنان ورجع القيان وباعثا
وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم تلك تقسيمات الاول
تشيل وغير تشيل والتأجل ومفضل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تشيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف متفرع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المرأة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطل والتشبيه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه
في قوله كما ابرقت قوما عظاما غمامه البيت اي
غير ذلك وقيدة اي المتفرع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان متفرعا من عدة امور
خص بآسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل
للماء فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبع

وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه
 الخبز بالورد وهو الحمة المشتركة الكلية الغير المحسوسة
 الالوانية الحزمية المحسوسة فهذا الاعتبار متساوي
 وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتنا مل وانما
 تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما
 قريب مبتدل وهو ما في التشبيه الذي ينتقل
 فيه من المنة الى المنة به من غير تدقيق نظر لظهور
 وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا
 جعلته من بادي الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
 من زمان بدل فغناه في اول الرأي وظهور
 وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامر من اما
 لكونه امر جليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق
 الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك
 الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان
 اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم
 حساس متحرك بالادارة ناطق لان المفصل
 يشتمل على المجرى وشئ آخر ولهذا كان العام اعرف
 من الخاص ووجه تقديمه في التعريفات كما
 وكذلك ادراك الحواس فان الروية تصل اول
 الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظر
 الاول حقا وفلان لم يبع النظر ولم يفرم وكذا
 يدرك من تفصيل الاصوات والطعوم والروائح
 وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى

او قليل

او قليل عطف على امر جليا اي او لكون وجه
 الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه
 في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
 بين المشبه والمشي به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما
 يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه
 الحمة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان
 في وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل
 لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الحمة او مطلقا
 عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور
 المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي
 تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على
 الحس كصورة القمر مخيفا كالشمس اي كتشبيه
 الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستدارة
 فان وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب
 الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب
 والتكرر التفصيل اي وان كان قلة التفصيل
 في الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
 او التكرر على الحس سببا لظهور المؤدي الى
 الابتدال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
 لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر
 على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل
 لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة التكرار
 لا يقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه

وجه

كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا لا ابتذال
 كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف
 قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه
 الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
 فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لحقاء النظر بين
 وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون الامر
 اما لكثرة التفصيل لقوله والسَّمْسُ كالمرأة في كَفِّ
 الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما
 سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولهذا
 لا يقع في نفس الراي للمرأة الدائمة الاضطرار
 البعدان يستأنف تأملا ويكون في نظره متبذلا
 او ندور اي اول ندور حضور المشبه به اما عند
 حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه
 بنار الكبريت واقام مطلقا وندور حضور المشبه
 مطلقا يكون لكونه وهما كانياب الاغوال او
 مر كاخيا ليا كالعلم باقوت مشوره على مرعاج
 من زبرجدا و مر كاعقليا كمثل الخارج جمل اسفارا
 كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او قلته تكرر
 اي تكرر المشبه به على الحسن لقوله والسَّمْسُ كالمرأة
 في كَفِّ الاشل فان المرأة في كَفِّ الاشل ليست
 مما يتكرر على الحسن لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا
 يتفق له ان يري امرأة في يد الاشل وانما كان
 ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه

المشبه

المشبه لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه لكونه
 المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان
 او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغراب فيه
 اي في تشبيه السَّمْسُ بالمرأة في كَفِّ الاشل من
 وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه المشبه
 والثاني قلته تكرر المشبه به على الحسن والمراد
 بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
 لشي واحد او اكثر يعني ان يعتبر في الاوصاف
 وجودها وعدمها او وجود البعض وعدم
 البعض وكل من ذلك في امر واحد وامر
 او ثلاثة او اكثر فلذلك قال ويقع اي التفصيل
 على وجوه كثيرة اعرفها ان ياخذ بعضها من
 الاوصاف ويدع بعضها اي يعتبر وجود بعضها
 وعدم بعضها كما في قوله اي قول امر القيس
 حملت ردينيا كان سنانة سنانا لم يتصل
 بدخان وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الرثيا
 قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل
 عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او
 اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او
 تفصل بالتأمل بعضهما من بعض وان لك في
 الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد
 وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة
 واحدة ثم انه يقع على وجه احدها ان تاخذ

حملت ردينيا كان سنانة
 سنانا لم يتصل بدخان
 وان يعتبر الجميع كما مر
 من تشبيه الرثيا
 قال الشيخ في اسرار
 البلاغة اعلم ان قولنا
 التفصيل عبارة جامعة
 معناه ان معك وصفين
 او اوصافا فانت تنظر
 فيها واحدا فواحدا
 او تفصل بالتأمل
 بعضهما من بعض

لكن الشرط المذكور اخرج الى الغراب وتسمى هذه
التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيده المشبه او
المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عددي يدل
يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه
قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر
يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو
كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار
الاداة بقوله وباعتبار اداته اما مؤكدا وهو
ما حذف اداته مثل وهي تمر من السحاب اي مثل
مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما لا يضيف المشبه
به الى المشبه بعد حذف الاداة كقوله والريح تعبث
بالفصوص وقد جري ذهب الاصيل على الجبين الماء
اي على ماء كالجبين اي الفضة والاصيل هو الذي
بعد الفص الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر
ورب نهار بالفراق اصيله ووجه كلا لونهما متناسب
فيذهب الاصيل صفرة وشعاع الشمس فيه وبث
الريح بالفصوص عبادة عن اما لونها اياها في
وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسمي
قال الابدوري ليا ليه اسجاد وفيه هوا جرحا خصلت
والشمس تنعس اصال هكذا يجب ان ينقد
الذهب والجبين المذكوران في البيت لا كما سبق
الي بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من

اي والتشبيه
باعتبار
من

هذا البيت
الذي فيه
الذهب والجبين
المذكوران
في البيت
لا كما سبق
الي بعض
الاوهام
الفاقة
للصائر
الناقدة
من

من ان اللجين انما هو نفع اللام وكسر الجيم اعني اللو
الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان
الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهب هو
ورقة الذي اصفر بهد الخريف وسقط منه في
الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر او
ميسر عطف على اما مؤكدا وهو بخلافه اي
ما ذكر اداته فصاذا من سلا من التاكيد المستفاد من
حذف الاداة المستعرج حسب الظاهر ان المشبه هو
المشبه به تمام من الامثلة السابقة المذكورة فيها
اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما بقوله
وهو العاقب بافادته اي افادة الغرض كان يكون
المشبه به اعرف بوجه التشبيه في بيان الحال او
كان يكون المشبه به اتم شي فيه اي في وجه التشبيه
في الحاق الناقص بالكمال او كان يكون المشبه به
مسلما الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفة عند الخاطب
في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون
قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما
يحقق هذا الموضع **فصل** في تقسيم التشبيه حسب
القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانها
كلها او بعضها وقد سبق ان اركانها اربعة فالاول
من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به
مذكور قطعا وحده فاما ان يكون المشبه مذكورا
او محذورا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور

خاتمة
شبه

هذا البيت
الذي فيه
الذهب والجبين
المذكوران
في البيت
لا كما سبق
الي بعض
الاوهام
الفاقة
للصائر
الناقدة
من

او متروكة وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة
او محذوفة نصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كسر جان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فتوسطه وهذا هو
المقصود في هذا المقام فلذا قال اعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانها او بعضها
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدالة عليه
سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر
الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في
قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط
اي بدون حذف المشبه نحو زيدا اسدا او مع حذف
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الى
بعد هذه المرتبة على ان ثم للزاحي في المرتبة حذف
اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
وكذا زيدا اسدا في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة او
كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبة
الاوليان متساويتان في القوة والاخرتان متساويتان

لغة القوة والاداة
وهي المبالغة
فيما لا يشترط
الباقين
نحو زيد
كالاسد
في الشجاعة
اي ما حذف
فيما الوجه والاداة
فقط او مع حذف
المشبه

فيه اي ما حذف
فيه اي ما حذف
في المشبه

في عدم القوة والاداة
في عدم القوة والاداة
في عدم القوة والاداة

في عدم القوة والاداة متوسطة بينهما
وذلك لان القوة اما بعموم وجه المشبه من حيث
الظاهر او باجرا المشبه به على المشبه بانه هو هو
الى الظاهر فما اشتمل عليها كالاولين فهو في غاية
القوة وما خلا عنها كالاخرين فلا قوة وما اشتمل
على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه المشبه يجعل المشبه
عني المشبه من حيث الظاهر بقى ههنا بحث وهو
الفرق بين نحو قولنا لقيني اسدي ولقيت في الحمام
اسدا وبين نحو قولنا علمت زيدا اسدا واسدا في نحو
الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعاره والثاني
تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا جرى في الكلام لفظ
ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدر القول
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان
هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه
مذكورا او مقديرا في قاسم المشبه به ان كان خبر عن
المشبه او في حكم الخبر باب كان وان والمفعول الثاني
لنا علمت والمجاز والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة
لان اسم المشبه اذا وقع هذه المواضع كان الكلام مقصودا
لاثبات معناه لما جرى عليه او نفي عنه فاذا قلت
زيدا اسدا فموضوع الكلام في الظاهر لا ثبات معنى الاسد

ص

وهو متنع على الحقيقة فيجعل على انه لا ثبات شبه من
الاسد فيكون الاتيان بالاسد لا ثبات التشبيه
فيكون خلقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به اختار
حيث به لا فائدة التشبيه بخلاف خولقت اسدا فان
الاتيان بالمشبه به ليس لا ثبات معناه لشيء بل هو في
الكلام لا ثبات الفصل واقعا على الاسد فلا يكون
لا ثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في
الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افرقت
الصورتان هذا الفرق ناسب ان يفرق بينهما
في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها
والاخرى استعاره هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
الملاحة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا عن زيد اسدا استعاره
لا جارية على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعاره المصطلحين
هذا اذا كان الاسم المشبه به جازعا عن اسم المشبه او
في حكم المشبه الجذر فان لم يكن كذلك نحو رايت زيدا
اسدا ولقيت منه اسدا فلا يسمى استعاره بالا اتفاق
لان لم يجز اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله
فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيدا
اسدا على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا
لان الاتيان باسم المشبه به ليس لا ثبات التشبيه
لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
له ان الحمد لله على كل حال
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد واله الطيبين
الطاهرين
ثم بعد ذلك
الحمد لله الذي جعل
العلم نورا في القلوب
والفهم هدى في المسالك
والصواب سبيلا في الدروب
والهدى نورا في الظلمات
والنور هدى في الضلال
والهدى نورا في الضلال
والنور هدى في الضلال
والهدى نورا في الضلال
والنور هدى في الضلال

الضمير

الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاني فانه سمي
مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال
الشيخ في اسرار البلاغة فان ابين الاما ان يطلق
اسم الاستعاره على هذا القسم اعني نحو زيدا اسدا
فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاق
عليه وذلك بان يكون اسم المشبه معرفة نحو زيدا
الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيدا كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من
الادوات لا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم
الاستعاره اقرب لغرض تقدير اداة التشبيه فيه
وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لان الاسم المشبه
به نحو زيدا فلا بد من سكن الارض وشمس لا تغيب
قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عشتاق
وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الحاء
ونحوه في شيء من هذه الامثلة لا بتغيير صورته
نحو هو كاليدرا الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا يغيب وعلى القياس وقد يكون في الصفات
والصلوات التي تجي في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة
التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعاره اكثر
اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد ذم الاسد الجذير حضابه
موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان
يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من
التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل

هذه

او مثله ^{تبيين} ^{في} ^{الاسم} ^{الذي} ^{هو} ^{قوي} ^{تا}
 على انه دون وجعل دم العزير الذي هو قوي
 الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في
 الموت ومثل قول البحري وبدر اضاء الارض
 شرقا ومغربا وموضع رجل من اسود مظلم
 فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون
 المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر
 المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان
 يثبت في المردوح بدره هذه الصفة العجيبة التي لم
 تعرف للبدر فهو معنى على تخيل انه زاد في جنس
 البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موصوفا
 لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو
 كقولك زيد رجل كيت وكيت لم يقصد اثبات
 كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفيا بما ذكرت فاذا
 لم يكن اسم المشتبه به في البيت مجتليا لاثبات التشبيه
 فالكلام فيه معنى على ان كون المردوح بدره امر قد
 استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة
 وكما يتبع دخول الكاف في هذا ونحوه يتبع دخول
 كان وحسب لاقتضائهما ان يكون الخبر والفعل
 الثاني امرا ثانيا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم
 والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا
 الاسد وخلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد
 والمنكر فيها نحن فيه عين ثابتة فدخول كاف وجبت
 عليها كالقياس على المحمول وايضا هذا الفن

اذا

اذا تأملت وتحققت سر وجدت محموله انك تدعي
 حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص
 بصفة عجيبة لم يتوهم جوارها فلم يكن لتقدير
 التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد المهرج خضاب
 صفة عجيبة اختص هذا الاسم المذكور ولا يتصور
 جوارها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا
 معنى لتقدير التشبيه هذا محمول كلامه ومذهب
 صاحب المقام انه اذا كان المشبه مذكورا او
 مقدر فهو تشبيه لاستعارة ولنا في هذا المقام
 كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى
الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز
 وهو المقصد الثامن مقاصد علم البيان والمقصود
 الاصيل انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة
 بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل
 العدم والملاكة حيث استعمل الحقيقة على استعمال
 اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع
 له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولادة المجاز وان
 لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب
 لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع
 له في الجملة فالقرن للاصل مناسب وقد يقدر
 باللفظين لبيان عن الحقيقة والمجاز العقليتين
 الذي هما في الاسناد الاكثر ترك هذا التقييد
 ليلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد

في قوله
 دم الاسد
 المهرج
 خضاب
 صفة
 عجيبة
 لم يتوهم
 جوارها
 فلم يكن
 لتقدير
 التشبيه
 فيه معنى
 مثلا قولنا
 دم الاسد
 المهرج
 خضاب

الصحيح

قوله بالما اشار اليه بعض المحققين في
التمجاة ان الحرف مادل على معنى ثابت
في لفظ فاللام في قولنا الرجل مثالا يدل
بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هاهنا قام زيد يدل
على الاستفهام الذي هو في جملة قام
اقول ذكره في الامة ان معنى قول
الحرف مادل على معنى في غيره هو ان
الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ
غيره واطلب في تفصيل هذا المعنى
بالامثلة التي في جملة ما لام القريب
وهل ننقل ان في هذه ما ذكره و
التمجاة اليه في دفع السؤال على تعريف
الوضع وفيه بحث لانه اريد بشيء
معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه
مفهوم بواسطة لفظ الغير فذكر
لا يجدى نفعاً في دفع ذلك السؤال
بل بعينه ما قيل في ان دلالة على
معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلق
وان اريد ان معناه قائم بلفظ
الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمنكلم حقيقة
ومتعلقاً بمعنى الجملة وكذا ان اريد
به قيامه بمعنى غيره قياماً حقيقياً
فما اوضح لا ذكر ولا نية بل ان يكون
مثل السواد وغيره الاعراض حروفاً
لدلالاتها على معان قديمة بمصافى الفاظ
غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير

ما اشار اليه بعض المحققين من التماه ان الحرف
مادل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا
الرجل مثالا يدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل
وهل في قولنا هاهنا قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام
الذي هو في جملة قام زيد مثلاً ذلك لكن معنى
الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافياً في
الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك
وهو ما وضع لعينين او اكثر وضفاً متعدد او ذلك
لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه
وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض
المشترك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان
المشترك كالقوله مثلاً مادلولة ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مادلولة واحد
من المعنيين غير معنى فهذا مفهومه مادام متبناً
الى الوضعين لانه متبادر الى الفهم والتبادر
الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته
بأحد الوضعين كما اذا قلت القمء بمعنى الطهر او
لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلاً على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان
الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لان
يكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين القولين

وضع آخر
قوله وحصل من
هذين القولين
اقول اريد باحد

وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضح في
مرة للدلالة بنفسه على هذه واخرى للدلالة على
احد المعنيين عند الاطلاق بنفسه على ذلك وقال
اذا اطلق مفهومه احدها غير مجموع بينهما هذا
تحقيق كلام المفتاح وهذا لا يتوجه اعتراض
المصنف باننا لا نسأل ان معناه الحقيقي لا يتجاوز
الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق
يدل عليه ويان قوله القمء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين مشروطاً
لان كلامه قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون
لفظية وفي اكثر النسخ يدل قوله دون المشترك دون
الكناية وهو مرسوم النسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى الذي هو مستهاها موضوع فالجواب
ايضاً كذلك لان اسد في قوله رابت اسد ربي
موضوع ايضاً بالنسبة الى الحيوان المفترس وان
اريد ان موضوعه بالنسبة الى لازم المسمى الذي
هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة
على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة ليقار
معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له ومن غير قرينة لفظية لانا نقول لا
يشترط الاول حيث اخذ الموضوع في تعريف

قوله بالما اشار اليه بعض المحققين في
التمجاة ان الحرف مادل على معنى ثابت
في لفظ فاللام في قولنا الرجل مثالا يدل
بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هاهنا قام زيد يدل
على الاستفهام الذي هو في جملة قام
اقول ذكره في الامة ان معنى قول
الحرف مادل على معنى في غيره هو ان
الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ
غيره واطلب في تفصيل هذا المعنى
بالامثلة التي في جملة ما لام القريب
وهل ننقل ان في هذه ما ذكره و
التمجاة اليه في دفع السؤال على تعريف
الوضع وفيه بحث لانه اريد بشيء
معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه
مفهوم بواسطة لفظ الغير فذكر
لا يجدى نفعاً في دفع ذلك السؤال
بل بعينه ما قيل في ان دلالة على
معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلق
وان اريد ان معناه قائم بلفظ
الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمنكلم حقيقة
ومتعلقاً بمعنى الجملة وكذا ان اريد
به قيامه بمعنى غيره قياماً حقيقياً
فما اوضح لا ذكر ولا نية بل ان يكون
مثل السواد وغيره الاعراض حروفاً
لدلالاتها على معان قديمة بمصافى الفاظ
غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير

الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجازي
 اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز
 داخل في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن
 تعريف الحقيقة المجاز دون التكمية فانها ايضا كاية
 حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة
 في الفرد والكناية يشتركان في كونها حقيقيين
 ويفرقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
 غير صحيح لان التكمية كم تستعمل في الموضوع له بل
 اسما تستعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة
 الملزوم ونجده جواز ارادة الملزوم لا يوجب
 كون اللفظ مستعملا فيه ويجوز لهذا زيادة تحقيق
 في باب التكمية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة
 اللفظ لذاته ظاهر الفساد فاسد من العجائب
 في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الامة وخراف
 العصر وهو انه نظرا في لفظ الايضاح فتوهم
 ان هذا من تمة اعتراضه على السكاكي فقال ان
 مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
 بالوضع كاقبالي الفهم والمصنف حيث ان
 دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد فتوهم ان السكاكي
 اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
 ذاتية فلا يحمل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على
 معنى قايله بوي عنه هذا كلامه واقول كيف حل
 لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو منه

والجبر

والعجب انه لم يثبت ان المصنف ايضا فسر الى
 بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان
 السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وبطله ثم
 تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حقت
 شيئا وغابت عنك اشياء فتقول هذا ابتداء
 يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى
 لا بد لها من تخصيص لتساوي نسبة الى جميع المعاني
 فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
 ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة
 الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على
 ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن لا شعري من انه تعالى
 وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تفليما بالوحي
 او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماء
 ذلك الجسم واحدا وجماعة من الناس او بخلق
 علم ضروري في واحد وجماعة وذهب بعضهم
 الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين
 اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
 دلالة اللفظ على ذلك المعنى وانفق الجمهور على
 ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على
 المعنى لو كانت لذاته كدلالة على الالفاظ لو حب
 ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولو حب
 ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لا امتناع انكار
 الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل

لفظ ان له لا فظا ولا متنع جعل اللفظ بواسطة
 القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
 لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا متنع فقل من
 معنى الي معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
 المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من
 المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا متنع في
 مشترك بين المتنافيين كالناهل للعطشان والرياح
 والمتضادين كالحق للاسود والابيض لاستلزامه
 ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او هو
 انصاف بالمتنافيين او المتضادين وهذا هو
 من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
 التقيضي او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول
 اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكائي اي صفة
 عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي
 الاشتقاق والتصريف من ان الحروف في انفسها
 خواص بها تختلف كالجر والهمس والشد والرخاء
 والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي
 ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب
 لمعنى لا يزل التناسب بينهما قضا لمعنى
 كالفصح بالفاء الذي هو حرف رحن لكسر الشيء
 من غير ان يبين والفصح بالقاف الذي هو
 شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيات تركيب
 الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلي بالتحريك



كالزوان

كالزوان والحيدري لما في مسماها من المحرك وكذا
 باب فعمل بضمة العين مثل شرق ولزم للافعال
 الطبيعية اللازمه وقس على هذا والمجاز في الال
 مفعل من جاز المكان بحوزة اذا اقتداء نقل
 الى الكلمة المجازية اي المتعدية مكانها الاصل او
 الكلمة المحيية فيها على معنى انهم جازوا بها مكانها
 الاصل او الكلمة المحيية فيها على معنى انهم جازوا
 بها مكانها الاصل كذا ذكر الشيخ في اسرار البلاغة
 وزعم المصنف ان الظاهر انهم قولهم جعلت
 كذا مجازا الي حاجتي اي طريقا لها على اي معنى
 جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصوير
 معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم
 بغير اعتبار المعنى في وصف شيء لشيء لتسمية
 انسان له حمرة باهر ووصفه باهر فان اعتبار
 التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال
 وضعه للمعنى وبيان انه اولي بذلك من غيره
 وفي الموصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط
 بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند
 زوال الحمرة لا يصح وصفه باهر حقيقة ويصح
 تسميته بذلك اعتبارا لمعنيين في الحقيقة والمجاز
 ليس لصحة تسميتها بهما بل لا وكيفية ذلك وترجم
 على تسميتها بغيرها من الاسماء فلا يصح اعتبار
 تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى

في غير المستي فالجواز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما
 يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعها في تعريف واحد
 أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في عزما وضعت له
 في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم
 ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعمل
 عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى
 مجازا اكالا تسمى حقيقة وبقوله في عزما وضعت
 له عن الحقيقة من مجازا كان او منقولا او غيرهما
 وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله
 وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في
 اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمل المخاطب
 يعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مجازا
 مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما
 وضع له في اصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني
 اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب
 يعرف اللغة في اركان مخصوصة مجازا فلا بد
 من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على
 وجه بفتح وهو متعلق بالمستعمل ليخرج الغلط
 من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا القوس مثرا
 الي كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح
 لعدم العلاقة ويخرج التخييل ايضا بقوله مع
 قرينة عدم ارادته لان التخييل مستعمل في غير ما
 وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير

ما وضع له

ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
 وقد يكون من مجازا وقد يكون منقول او المنقول منه
 ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هو
 الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز
 في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
 الصلاة المنقول من الدعا الي اركان مخصوصة
 المستعمل على الدعا فانه في اللغة حقيقة في الدعا
 مجاز في اركان مخصوصة وفي الشرع بالعكس
 ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
 كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
 مجازانه يرب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
 خصوصية الفرسية والديب جميعا يكون مجازا
 هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهو
 موضوع له ابتداء ورعاية معنى الديب انما
 هو مجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة
 فان ترعاية المعنى فيها الصحة الاطلاق حتى
 يصح اطلاق على كل ما يوجد فيه الديب بخلاف
 المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي انما هو لصحة
 اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك
 المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
 الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
 ما يوجد فيه الديب ولا يصح اطلاق الصلاة في
 الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز

الديب

ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
 وقد يكون من مجازا وقد يكون منقول او المنقول منه
 ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هو
 الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز
 في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
 الصلاة المنقول من الدعا الي اركان مخصوصة
 المستعمل على الدعا فانه في اللغة حقيقة في الدعا
 مجاز في اركان مخصوصة وفي الشرع بالعكس
 ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
 كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
 مجازانه يرب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
 خصوصية الفرسية والديب جميعا يكون مجازا
 هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهو
 موضوع له ابتداء ورعاية معنى الديب انما
 هو مجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة
 فان ترعاية المعنى فيها الصحة الاطلاق حتى
 يصح اطلاق على كل ما يوجد فيه الديب بخلاف
 المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي انما هو لصحة
 اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك
 المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
 الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
 ما يوجد فيه الديب ولا يصح اطلاق الصلاة في
 الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز

ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
 وقد يكون من مجازا وقد يكون منقول او المنقول منه
 ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هو
 الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز
 في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
 الصلاة المنقول من الدعا الي اركان مخصوصة
 المستعمل على الدعا فانه في اللغة حقيقة في الدعا
 مجاز في اركان مخصوصة وفي الشرع بالعكس
 ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
 كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
 مجازانه يرب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
 خصوصية الفرسية والديب جميعا يكون مجازا
 هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهو
 موضوع له ابتداء ورعاية معنى الديب انما
 هو مجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة
 فان ترعاية المعنى فيها الصحة الاطلاق حتى
 يصح اطلاق على كل ما يوجد فيه الديب بخلاف
 المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي انما هو لصحة
 اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك
 المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
 الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
 ما يوجد فيه الديب ولا يصح اطلاق الصلاة في
 الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز

کذا في
الصالح
العامين
الحسن
والحسن

فصل في الغرض

حفظ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اللون ورثاثة العييه فتكون حسيه كما ذكره السكاكي
 وبالجملة ليس التشبيه هو المجموع بل الامر بالحادث عنده
 فتوهم كونه تشبيها لا استعاره غلط قال المصنف
 فالاستعاره ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والم
 معناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
 لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
 اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ
 به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به
 اسدا لانه اذا كان معناه عني المعنى الموضوع له
 لا تتحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا
 ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة
 تقسيم المجاز الى الاستعاره وغيرها واسد في الامثلة
 المذكورة ليس مجازا لكونه مستعلا فيما وضع له
 وفيه نظر لانا لا نستدل ان اسدا في نحو زيد اسد
 مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
 فيكون مجازا واستعاره كما في رايت اسدا يرعى
 بقرينة حذفه على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
 هنا محذوفة وان التقدير زيد اسد فان قلت
 قد استدل صاحب المقناع على ذلك بانك اذا قلت
 زيدا اسدا واوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان
 الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه
 بحذف اداة قصد الى المبالغة قلت لا استدلال
 المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسدا مستعلا

في مضاه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل المشجع
فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك اما اذا
قلنا في نحو رايت اسدا يري ان اسدا استعاره
فلا تعني ان اسد استعاره عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نفى انه استعاره عن
شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد
اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه
واستعملنا المشبه به في مضاه فيكون استعاره
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد على وفي
الحروب نغامة اي مجتري على صايل وكقوله
والطير غرقة عليه باليه وكقوله عليه السلام هتتم
على من سواهم وانه كثير ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد
واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه
نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاحت في بروج البدر بقلا بدورها تبرها اكنان
ففيه استعمال لان ترك المشبه لفظا وتقديره
اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعاره
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي
رايت رجلا شجاعا كالاسد في الشجاعة ولا
من قصور مثل بروج البدر في البعد فيهما

تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في حرام السقط والله
 ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد يكون
 المشبه مقدر اعم من ان يكون خذوفا جزا كلام كما
 في قوله تعالى ضمكم او يكون في الكلام ما يقتضي
 تقديره كما في قولنا اسد في شجاعة بدليل انه جعلوا
 الحيط الاسود في قوله تعالى ضمكم ضمكم او يكون في الكلام
 ما يقتضي تقديره حتى يتبين لكم الحيط الابيض
 من الحيط الاسود من الفجر تبيها لان بيان الحيط
 الابيض بالفجر قرينة على ان الحيط الاسود متبين
 بسواد آخر الليل وابعده من ذلك ما يشعر به كلام
 صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله
 مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا نبيا
 لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات
 ما يغشاه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه
 المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
 وهو مشكل لا المشبه فيه ليس مذكور ولا مقدر
 ويمكن التقصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة
 يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ ولا ممتنة
 ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موافقه ولا يفتوت
 الى المبالغة في التشبيه فيصم في نحو رايت اسدا ان
 يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على
 ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
 الموصوفين المؤمنين والكافرين لاي قوله ومن كل

١٦٩٧

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with many lines of text. The text is written in a cursive style and is somewhat faded. It appears to be a list of names or titles, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The text is arranged in a vertical column, with some lines starting with a large initial letter.

تاكلون لها طريا وتسترى جود حلية تلبسونها ينعم
انه قصد التشبيه للاستعاره واراد تفصيل البحر العذب
الاجاج على الكافر بانه شارك العذب في منافعها ف
خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى منى كالحجارة
او أشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار
ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآية
من قبيل الاستعاره وان صاحب الكشف اورد

اعني السبع المخصوص
اللا المشبه اعني الرجل
الاشجاع واللامرأى
من المشبه به والمثله
هو

و نغزاصی

لفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل الكرم
زيدا واطعمة وكسوة فقلت نعم ما فعلت لم يكن
لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا
الا انسان حيوان ناطق فليتناقل فان كان هذا
بحسب يشبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون
انه مجاز باعتبار ذكر العام واردة الخاص ويقرون
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومشاوره عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى
تحقيقه وقيل انها مجاز عقلية بمعنى ان التفرقة
في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا
بعد ادعاء دخوله اي دخوله المشبه في جنس المشبه
بانه جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد
كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه
الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما
كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعمالا
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعاره وليا
كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لم يقل

لم يقل

لمن قال ريت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما
لا يقال لمن سمي ولده اسدا انه جعله اسدا لان
جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى
ضمر ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقول
جعله اميلا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا
كان نقل اسم المشبه واذا كان نقل اسم المشبه
الى المشبه تنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون
مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل يقتصر
وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقلي وهذا اي
ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد
ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التفت في
قوله اي قوله اي الفضيل من العبد في غلام قام
على راسه بظلمة قامت تظللني اي يوقع الظل
علي من الشمس نفسا عين على من نفسي قامت
تظللني ومن عجب ويروي فاقول يا عجا ومن
عجب سمى اي انسان كالشمس في الحسن والبراء
تظللني من الشمس فلو لا انه ادعى له معنى الشمس
الحقيق وجعله شمس على الحقيقة لما كان لهذا التعجب
معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنزاع عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب

في قوله لا تعجبوا من بل غلالة هي شعار بليست تحت
 الثوب وتحت الدرع ايضا قد زرا زراعه على القر
 يقال زيرت القيص عليه ازيرته اذا شدت
 ازراعه عليه فلولانه جعله قر حقيقيا لما كان للنس
 عن التعجب معنى لان الكائن انما يسرع اليه البلاء
 بسبب ملازمة القر الحقيقي لا بسبب ملازمة انسان
 كالقر في الحسن ومرد بان الادعاء اي مرد هذا الذيل
 بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يعنى
 كونها اي كون الاستقار مستعملا فاما وضعت له
 للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل النجاع مثلا
 والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك
 ان دخوله في جنس المشبه به مبنى على انه جعل
 افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما
 المتعارف وهو الذي له غاية الحرارة ونهاية القوة
 في مثل تلك الحنة وهاتيك الصور والهيئة وتلك
 الاثباب والمخالب الي عزيز ذلك والثاني غير المتعارف
 وهو الذي له تلك الحرارة وتلك القوة لكن لا في تلك
 الحنة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو من
 المتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير
 ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
 ليعتق المعنى الغير المتعارف وهذا يندفع ما نقل
 ان الاصرار على دهمي الاسدية للرجل النجاع
 ياتي في نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص

وهو الذي له تلك الحرارة وتلك القوة لكن لا في تلك الحنة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو من المتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعتق المعنى الغير المتعارف وهذا يندفع ما نقل ان الاصرار على دهمي الاسدية للرجل النجاع ياتي في نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص

واما

واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
 وعجزها فللبناء على تناسي التشبيه قضاء الحق المبالغة
 ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتعد عن المشبه به اصلا
 حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي
 عنه يترتب على المشبه ايضا والاستقار تغاير
 الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة
 على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستقار
 دهمي دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على
 تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا
 ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستقار
 من قرينة مانعة عن ارادة معنى الحقيقي الموضوع
 له دلالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
 فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
 بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحبه
 المفتاح ان الاستقار تغاير دهمي الباطل
 لبناء الدهمي فيها اي في الاستقار على التاويل
 وتغاير الكذب بنصب القرينة المانعة عن
 ارادة الظاهر والشاكر العلامة فسر الباطل
 بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
 خلاف ما في الضير وانت تغاير تفسير الكذب
 خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا
 فلاحية التخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة
 بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن

الباطل والكذب جميعا نفع فرق بين الباطل والكذب
 بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق
 والحق كون الخزم مطابقا للواقع لقياس الواقع اليه
 والصدق هو كونه مطابقا للواقع لقياسه الى الواقع
 فهما متحدران بالذات متغايران بالاعتبار ولكن
 وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستقارح
 علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبهة في جنس
 المشبهة يجعل افراد قسمين متعارفين وغير متعارفين
 ولا يمكن ذلك في العلم لما فاته الجنسية لانه يقتضي
 الشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم
 وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية
 بسبب اشتراكه بوصف من الاوصاف كحائض فانه
 تضمن الانصاف بالجوهر وكذا ما ذكره في النحل
 وسبحان في الفصاحة وباق في الفهاهة وخ يجوز
 ان يشبه شخص حائض في الجوهر ويتناول في حائض
 فيجعل كانه موضوع للمجود سواء كان ذلك الرجل
 المعهود من طي او اخر فزم كما جعل اسد كانه موضوع
 للشجاعه سواء كان متعارفا او غير فبهذا التأويل
 يكون حائض متناول للفرد المتعارف المعهود والفرد
 الغير المتعارف وهو يتصف بالجود لكن استعماله
 في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له
 فيكون استعاره تخويلات اليوم حائضا وقرينتها اي
 قرينة الاستعاره لانها مجاز لا يدلها من قرينة معانفة

عن ارادة

من ارادة الموضوع له اما امر واحد كما في قولك
 رايت اسديري او اكثر اي امران او امور يكون
 كل منها قرينة لقوله وان تعافوا اي تكرهوا القدر
 والايمانان في ايماننا نيرانا اي سيوفنا تلح كسفل
 الميزان فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
 قرينة على ان المراد بالميزان السيوف للدلالة على ان
 جواب هذا الشرط بخازنون وتجاوزون الى الطل
 بالسيوف او معان ملتزمة مبروطة بعضها ببعض
 يكون الجميع قرينة لكل واحد وح لا يخفى صحة كونه
 قسما لقوله او اكثر لقوله اي قول البحرى وصحة
 روي بالجر على اضرار رب وبالرفع على انه متبادر
 موصوف بقوله من تصل اي فصل سيف المروح
 وجزه قوله تنكف من انكفاي انقلب والباء
 في قوله ثما للتعدي والمعنى رب ناري من حدة
 سيفه نقلها على اروس الاقران حمى سحاب
 اي انا مله لغنى التي هي في الجود وعموم العطايا
 سحاب اي نصبتها على الكفاية في الحرب فنهلكهم
 بها والمراد بأروس الاقران جمع الكره بقرينة المروح
 لان كلاما من صيغة جمع القلة والكره يستعار للام
 لما استعار السحاب لانامل المروح ذكرات
 هناك صاعقة وبنى انها من فصل سيفه ثم
 قال على اروس الاقران ثم قال حمى فذكر العدد
 الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه

انه اراد بالسمايب الانامل وهي اي الاستعاره
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار
آخر غير ذلك فمن باعتبار الطرفين يعني المستعار
منه والمستعار له فسمان لان اجتماعهما اي اجتماع
الطرفين في شئ اما ممكن نحو حينئذ في اوق من
كان مينا فاحييناه اي ضالا فحينئذ استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا
للهداية التي هي الدلالة على طريق موصل الى المطلق
والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وهذا
اولي من قول المصنف ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما واما استعاره الميت للضائر
فلست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصال الميت
بالضلال فلماذا قال نحو حينئذ في اوق من كان
مينا فاحييناه ولستم هذه الاستعاره التي يمكن
اجتماع طرفيها في شئ وفاقية لما بين الطرفين
من الاتفاق واما متمنع عطف على قوله اما يمكن
كاستعاره اسم المعدم للموجود لعدم غناية هو
بالفتح النفع اي لا انتفاء في ذلك الموجود كما في
المعدم ولا شك ان اجتماع الوجود والمعدم
في شئ متمنع وكذلك استعاره الموجود لمن غريم
وفقد اذا بقيت آثاره الجذبة التي تحيي ذكره وتذكر
في الناس اسمه وكذلك استعاره اسم الميت

قوله في شئ واحد هو الله
تعالى فانه واحد وحي
بما شاء

النفع
هو

لحي

للميت الجاهل او العاجز او النائم فان الموت
والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شئ قال المصنف
ثم الضدان ان كانا قابلين للشدّة والضعف
كان استعاره اسم الاشد للاضعف اولى
فكل من كان اقل علما واضعف قوة كما اولى
بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى
بذلك من الاقل بالقوة لان الادراك اقدم من
الفعل لان في كونه خاصة للحيوان لان افعاله
المختصة اعني الحركات الارادية مسبوقه بالادراك
واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به
كان النقصان فيه اشد تبعدا له من الحيوة
وتقربا الي ضدها وكذا في جانب الاسد وكل
من كان اكثر علما كان اولى بان يقال بعد الموت
له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلاف لان
الضدين القابلين للشدّة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعرا اسم احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احدهما للضدين
باعتبار معنى قابل للشدّة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك عليه اولى
والعبارة غير وافية بذلك ولستم هذه الاستعاره التي تم
الذي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ غنادية لتقاء
الطرفين وقهرها اي ومن الغنادية الاستعاره
التمهكية والتعليجية وهو ما استعمل في ضده اي

التي تم

اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها
الحقيقي او تقييده لما مر اي لتتزل التضاد
او التناقض مفردة التناسب بواسطة تلميح
او تمكيم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
تخويفهم بعذاب اليم اي انذرهم استغفرت
المشاره التي هي الاحبات بما يظهر سرور الحبيب للدار
الذي هو ضد لها بادخاله في جنسها على سبيل التلميح
وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جباننا على
سبيل التلميح والظرافه والاستهزاء والاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهما جامعا
فهما لان اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير
الناس رجل يمك عنان فرسه كلما سمع هبته
طار اليها او رجل في شقة في غنيمته حتى ياتيه
الموت قال جابر الله الربيعه الصبيحة التي يفرغ منها
واصلها من هاع يبيع اذا جبن والسفقه راس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه
واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رويس الجبل في غفلة
قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع
داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران

ن
شعنة

قطر

فيها اي

قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم العدو
والطيران الا انه في الطيران اقوي منه في العدو
قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين
تخويفت اسدا ان الاشتراك في صفة توجد
في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانها جنس واحد وهو المروء
وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها
قلة تداخل السكات وذلك لا يوجد اختلافا
في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران
للعدو واستعارة المرس لانف الانسان مع
ان في كل من المرس والطيران خصوص وصف
ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في طائر مرعي في استعارته للعدو بخلاف
خصوص الوصف في المرس والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
كما في غليظ المسافر عند استعارته وقال ايضا كان
الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرس
موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة
السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها
بها فاعتدلت بكلامهم في الجملة ونهت على ذلك
بان سميت استعاره غير مفيدة ووجه التشبيه
وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى جنس
له كالمرس والانف والجماعه والمشاويه من واحد

وهذا بخلاف نحو اليد والفرس اذ لا يجانسه بينهما
 فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة
 منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة
 مضميه وقد تقررت في غير هذا الفن ان جزء الماهية
 لا يختلف بالشد والضعف فكيف يكون الجامع
 داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
 انما هو في الحقيقة الاتري ان السواد جزء من
 المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه
 بالشد والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا
 في مفهوم الطرفين لانه الماهية الحقيقية للطرفين
 والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون
 اسرا مركبا من امور بعضها قابل للشد والضعف
 فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في
 احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
 الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران
 هو قطع المسافة بالجنح وليس السرعة داخلا فيه
 بل هي لازمة له في الاتركا كالحركة للأسد والاول
 ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة
 الاتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض
 لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله
 نفا وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
 الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد
 وكذا استعارة الحياطة الموضوع لضم خرق الثوب

الماهية
ص

الرد

للرد الذي هو ضم خلق الدرع بجامع الضم الداخلة
 في مفهومها المشتري في الاول واما غير ذلك عطف
 على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل
 السجاع والشمس للوجه المتبطل ونحو ذلك فان
 قلت قد صرح نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان
 الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة
 لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو
 الرجل السجاع لا الرجل وحده والجامع ههنا انما
 داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما
 كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
 موضوع كذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف
 له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة
 لا المجموع المركب منها وفرق بين المقيد والمجموع على
 انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لزم ان الجامع
 غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار ان غير داخل
 في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر
 للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي
 المستندة لظهور الجامع فيها نحو رايبت اسدا برمي او
 خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة
 الذين اوتوا ذهنها به ارتفعوا عن طبقة العامة
 والغريبة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تبنيها
 فيه نوع غريبة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلم
 بن عبد الملك يصف فرس له بانه مؤدب وانه

وانه اذا نزل عنه والى عنانه في قريوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قريوسه بقلبه
اي مقيم سرجه وفي الصباح القريوس السرج
بعنانه على الشكيم الى ان يصل الى الزاوية الشكيم
والشكيم هي الحدين العترضه في فم الفرس وارا
بالزاوية نفسه بدليل ما قبله عوده فيما ازور حبابي
اهاله وكذلك كل مخاطرة شبه هية وقوع العنان
في موقعه قريوس السرج ممتدا الى جانيه في الفرس
بهية وقوع الثوب موقعه من ركة المحتبى ممتدا
الى جاني ظهره فاستعار الاحتبا وهو ان يجمع
ظهره وساقه بثوب او غيره لوقوع العنان في قريوس
السرج فجاءت الاستعار غريبة لغاية الشبه فان
قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هية وقوع العنان
في القريوس ممتدا الى جانيه القريوسه وقوع الثوب
في ظهر المحتبى الى جانيه الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القريوس والركبتان والساقان بمنزلة راس
الفرس قلت لا حسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
متضامتين اسمه بالقريوس والثوب في الركبتين
مايل الى العلوية ثم منتهى متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القريوس من العنان اعلى من الذي يليه
الفرس وقد تحصل الغاية بتصرف في العامية
كما في قوله ولما قضينا من مني كل حاجة ومع بالاركان
من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رجاونا

ولم ينظر الغادي الذي هو راج اخذنا باطرافها
وسالت باعناق المطى الاباطح الدهم جمع الدهم
وهي السودا والمهاري جمع مهريه وهي الكنافة للنسوة
الى مهريه بن حيدان بطن من قضاءه والاباطح
جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى الى
لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان
البيت عند طواف الوداع وشدنا الرحال على
المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السايرون في الغارات
السايرون في الوداع للاستعمال اخذنا في الاخذ
واخذت المطايا في سرعة المضي استقار سيلات
السيل الواقعه في الاباطح لسير الابل سير احتفا
في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهرا عاين لكن قد تصرف فيه بما
افاد اللطف والغاية اذا سندر الفحل يعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطى او اعناقها حتى
افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما في قوله تعالى
واشتهل الراس شيئا وادخل الاعناق في السير
لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا
في الاعناق ويتبين امرهما في الهواردي وسائر
الاجزا تستند اليها في الحركة وتتبعها في الخفة والنقل
وقد تحصل الغاية بالجمع بين عدة استعارات
للحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس
فقلت له لهما تطوى بصلبه واردف اعجازا ونا بكلل

اراد وصف الليل في الطول واستعاره صلبا
 يمتطي به اذ كان كل صلب يزبد شي في قوله عند
 تطييه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها
 بعضها ثم اراد ان يصفه بالنقل على قلب ساهرة
 والشد والمشد له فاستعاره كذلك ينوبه اي
 يتقلبه والظاهر ان هذا من قبيل الاستعاره بالكناية
 كاليد للشار والاستعاره باعتبار الثلاثة اي المستعار
 منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار
 منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او السعار
 منه حسى والمستعاره عقلى او بالعكس فهذه اربعة
 اقسام والجامع في الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت
 في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الثلاثة اقسام
 لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف بعضه
 حسى وبعضه عقلى فالجميع ستة اقسام والى هذا
 اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
 اما حسى نحو فخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد
 البقرة والمستعاره الحيوان الذي خلقه الله من خلق
 القبط الذي التي سبكتها نار السامري عند القائه
 في تلك الحلى التربة التي اخذها من موطن فرس جبل
 عليه كدهم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على
 شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة
 على الجدران فرس مجامع الشكل والجميع اي المستعار
 منه والمستعار له والجامع حسى يدرى بالبصر ومما

ذي
 ص

عره

عدة السكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل
 الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو
 هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار
 اقوي والجميع حسى والقرينة الاستعاره الذي هو
 من خواص النار لكن لما كان من قبيل الاستعاره
 بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيها هو
 اعم من الاستعاره المصروفة والمكتنى عنها بخلاف
 المصنف فان كلامه في المصروفة وزعم المصنف
 ان فيه تشبيها بين الاول تشبيه الشيب بشوط
 النار في البياض والآخر وهذا استعاره
 بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في
 الشعر باستعارة النار في سرعة الانبساط مع تقدير
 تلافيه فهذه الاستعاره نصير بحية لكن الجامع فيها
 عقلى واما عقلى عطوف على اما حسى يعني ان
 الاستعاره التي طرفاها حسيان والجامع عقلى
 واما عقلى عطوف على اما حسى نحو واية لهم
 الليل نزل منه النهار فان المستعار منه كسط
 الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن
 مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان
 والجامع ما يعقل من ترتيب امر على آخر اي حصول
 امر عقب امر دأيا او غالبا كترتب ظهور اللحم
 على كسط الجلد وترتيب ظهور الظلمة على كشف
 الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان

وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
 بسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلب النهار
 من الليل اي كسب وازيل كما يكسف السحاب الطاري
 على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
 ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلب اهابه عنه
 ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المقام
 ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واقرض
 بانه لو اريد ذلك لقليل فاذا هم مبصرون ولم
 يقل فاذا هم مظلون اي داخلون في الظلام
 لان الواقع بحقيق ظهور النهار من ظلمة الليل انما
 هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارة
 على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبيان المراد
 بظهور النهار بتميزه عن ظلمة الليل وبيان الظهور
 ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحامسي وذلك عاريا
 ابن ربيعة ظاهره قال الامام المزي في ذلك عار
 ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب وعثرها الواشون
 الى احبها وتلك شكاة ظاهره عارها فالمعنى
 ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فقام
 من مقام من فيكون موافقا لكلام غيرها وذكر
 الشارح العلامة ان السلب قد يكون بمعنى النزع
 نحو سلبت الاهداب عن الجدار الشاة وقد يكون
 بمعنى الاخراج نحو سلبت الشاة عن الاهداب والشاة
 مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني

وعزها

اعترضها بالها وطفق

وغيرها الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم
 مظلون ظاهر على قول غيرها واما على قولها فانما
 صبح من جهة انها موضوعة لما يعتد به العادة مريتا
 غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والاعاد
 فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم
 اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية
 فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار
 من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول
 الظلام بعد اضاءة النهار وتكون ما ينبغي ان لا
 يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عند الزمان
 قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقب اخرج
 النهار من الليل بالامثلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة
 انما تصح اذا جعل السلب بمعنى الاخراج كما يقال اخرج
 النهار من الليل فقاجاه دخول الليل فانه يستقيم
 بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان
 يقال نزع ضوء الشمس عن الهول فقاجاه الظلام
 كما لا يستقيم كسرت الكوز فقاجاه الانكسار لان
 دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون
 نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة
 الانكسار الى الكسر فلماذا جعل السلب بمعنى الاخراج
 دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك
 لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع
 استغراب واستعجاب بحيث يفقر الى نوع اقتدار

وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقب ظهور النهار
لا عقب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف
بعضه حسى وبعضه عقلى كقولك رايت سمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسى الطلعة وحس
حسنى ونباهة الشان وهو عقلى وقد اهل صاحب
المقام هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة
استعارتان الجامع في احدهما حسى وفي الاخرى
عقلى فيدخل فيما تقدم ولا يكون نونا آخر فقال
ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تنوع الهمنة
النوع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
لما قسم السنة والا عطف على قوله ان كانا حسيين
اي وان لم يكونا الطرفين حسيين فهما اي الطرفين
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدا فان المنقار
منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلى فان قلت لم
اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سيجي من انه اذا كان اللفظ المستعار
فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه
في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الزمان والمكان والاله
والفعل او غير صفة كاسم الزمان والمكان والاله
ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد
لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان
يكون الرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار

الرقاد

الرقاد تفسير للكلام وتحقيقا وتكون الاستعارة
اصليه وهما بحث وهوان الجامع بحان
يكون في المستعار منه اقوى ولا شك ان عدم
ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له
اقوى فهو لا يصلح جامعا فليل الجامع البعث
الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة
فيه لاحد وقريبة الاستعارة كون هذا الكلام
كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث اختصاص له بالموت لانه يقال بعث
من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشروهم والقرينة
يجب ان تكون لها اختصاص بالمستعار له واما
مختلفان عطف على اما عقليان اي احد
الطرفين حسى والاخر عقلى والحسنى هو المستعار
منه نحو فاصدع بها نوما فان المستعار منه
كسر الزجاج وهو حسى والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر
اياه لا تنمى كما لا يلتزم صدع الزجاج وكذلك
قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة
محيطه بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها
او جعلت الذلة من ملصقة بهم حتى لمزمتهم حتى
لازب كما يضرب الطين على الحائط وهو حتى

واشهر

فالمستعار ضرب القبة على الخيمة

والاستعارة تثبت الذلة او الصافياهم والجامع
المحاطة او الزوم وهما عقليات ولا استعارة
تبعية تصريحية ويجوز ان يشبه الذلة بالفة
او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعنى
على اليها فتكون استعارة بالكناية واما عاكس
ذلك اي الطرفان مختلفان ولكن هو المستعار
له نحن انما لما ظفي الماء حملناكم في الجارية فان
المستعاره كثره الماء وهو حسي والمستعار منه النكر
والجامع الاستعلا المفرط وهما عقليات والاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على
نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الموصوف فاصليه
اي فلا استعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون
متاولا باسم جنس كالعلم في مخورات اليوم
حاشا ولا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فلا استعارة تبعية كالفعل وما يشق
منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآله
والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
على التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا

بوجه

بوجه التشبه او كونه مشاركا للشبه به في وجه التشبه
وانما يصلح للموصوفه الحقائق اي الامور المتقررة
الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون
معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في معنى ماضي
او عروضة لها دون الحروف وهو ظاهر واما التي
في نحو شجاع باسل وجواد قياض وعالم خير
فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
وهو متناظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متنازل لاسماء الزمان والمكان والآله لانها
تصلح للموصوفية بمقام واسع ومجس فيجب ومبت
طبيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وهم
ايضا قد خصصوا ما يشق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا
صرحوا بان تعريف الصفة بمادل هي ذات
باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه
باسم الزمان والمكان والآله فان المقتل مثلا
اسم للكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان
تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدّر
التشبيه في نفسها لا في مصداقها ولا شك اننا
اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضرب به
بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشار الى

مخصوص فتقول مثلا ابتداء
يسرى من البصرة ولا يخرج منه ذلك عن
الاستقلال وصلاحيته العلم عليه وبه
واذا لاحظنا العقل في حيث هو حالة
بين البصرة والبصرة وجعله له لتصرف
عالمها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح
لان يكون محكوما عليه ومحكوما به وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظه في وهذا
معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى
عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
لكل ابتداء معنى مخصوصه وان نسبة
لا تتعين الا بالمنسوب اليه فالحال يذكر
تعلق الحروف لا يتحصل فرد في ذلك النوع
هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج
وانما يتحصل بتعلقه بتعقل يتعقله وهو
ايضا محمول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
في شرح المفصل حيث قال الضمير في مادل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى مادل
على معنى باعتبار حال نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
تبار في الحرف مادل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار نفسه
انتم كلامه فقد افصح ان ذكر متعلق الحرف
انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن
اذا ذكره الامام دارا متعلقه اذ هو آية من الاخطى
فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لتصور

وقرى المسامع اما نطق بياننا يفوق الحروف الشفوية
 فان تعلق اقرب بكل من السامع والبيان دليل
 على انه استعاره او المجرد نحو بشرهم بعذاب
 اليم فان ذكر العذاب قرينه على ان بشر استعاره
 او الي الجمع اعني الفاعل والفصول والمجرد نحو قري
 حرب بني قلان اعناق الاغادي بالسيف طعنات
 واما تشييل السكاكي في ذلك بقول الشاعر
 تفرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سري النوم
 النوم في الاخفاف انقاظا فيقصر صبحي لان المجرد
 اعني في الاخفاف متعلق بسري لا بتفري وما ذكره
 الشاعر من انه قرينه على ان سري استعاره لان
 السري في الحقيقة السر بالليل فليس بشئ لان
 المقصود ان يكون الجمع قرينه لاستعاره واحدة
 وانما قال مدار قرينتها على كذا الجواز ان تكون
 القرينة غير ذلك كقراين الاحوال نحو قتلت زيدا
 اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف
 فغير منضبطة والاستعاره باعتبار اخر غير
 اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام
 لانها اما ان لم تقرن بشئ يلائم الاستعاره او
 المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعاره او
 قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقه وهي ما
 لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام بما يلائم
 المستعاره والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد

بالصفة

بالصفة المقنونة لا التعت النحوي على ما مر في بحث
 القصص والشاي مجردة وهي ما قرن بما يلائم
 المستعار له لقوله اي قول كثير غير الرد اي كثير
 العطاء استعار الرد للعطا لانه يصون عرضها حبه
 كما يصون الرد ما يليق عليه ثم وصفه بالغير الذي
 يلائم العطاء دون الردا تجريدا للاستعاره والقرينه
 سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي تبسم
 شامرا في الضحك اخذافيه علقته بضمه كنهه برباب
 لما يقال علق الرهن في يدي المرتهن اذا لم يقدر
 على فتيكا كنهه اذا تبسم علقته برباب امواله في
 يد السائلين وعليه قوله نفا فاذا قربا الله لباس
 الجوع حيث لم يقل فكساها لان التزيين وان كان
 ابلغ لكن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللسان
 من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة المصائب
 بخلاف الكسوه وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان
 لاي الاذاقة فهو مضموت لما يفيد لفظ اللباس
 من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
 عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك
 عند الجوع من الضر وانتفاع اللون ورثائه الهيبة
 على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون
 تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابته بذلك الامر
 الحادث الذي استعمله اللباس كانه قيل فاصابها
 لباس من الجوع والخوف والاذاقة هربت عندهم

جرت عندهم بحري الحقيقة شيوعها في البلايا
والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والفقر
واذا قة العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين
احدهما تصريحية وهوانه شبه ما غشي الانبياء
عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لا شتماله على الابسى ثم استعار له اللباس
والاخرى مكنية وهوانه شبه ما يدرك من
اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبس
حتى اوقع عليه المذاقة كذا في الكشاف فعلى
هذا يكون المذاقة بمنزلة الاطفار للنبيه فلا يكون
ترشحا بل استعاره تخيلية والثالث مرشحة
وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشروا الضلالة بالهدى فما زجت تجارتهم فانه
استعار له شرا للاستبدال والاختيار ثم قرع
عليها ما يلائم الاسترا من الزرع والتجارة ونظر
الترشح بالصفة قوله ما ورت اليوم محاررا
متلاطيم الامواج وقد يجمعان اي التمريد
والترشح لقوله لدى اسد شالي السلاح هذا خبر يد
لان وصف يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع
مقترن له ليد اطفارة لم تقلع هذا ترشح لان
هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي
والترشح ابلغ عن الاطلاق والتجريد لا شتماله على

تحقيق

تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعار
مبالغة في التشبيه فترشحها وتزيينها بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبالغة اي
مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار
له نفس المستعار منه لا شئ يشبهه به حتى انه يبنى
على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى
على علو المكان كقوله اي قول الي تمام من قصيدة
يرج بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اياه وهذا
البيت في مدح ابي الهيثم وذكر علوه ويصعد حتى
يظن الجبول بان له حاجة في السماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتفاع في مدارج الكرام في عليه ما
يبنى على علو المكان والارتفاع الى السماء فلو ان قصد
ان يتناسي التشبيه ويصير على انكاره فيجعلها عدا
في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه ونحو اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلا
خلالة فانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره
لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق بل ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب
التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوت المستعار منه
ومذهب النهي عنه اثبات خاصته من خواص

المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام
 بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي النسبة به مع الاعتراف
 بالاصل اي النسبة وذلك لان الاصل في التشبيه وان
 كان هو النسبة به من جهة انه اقوي واعرف في وجه النسبة
 لكن النسبة ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وان
 المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد
 تسمية النسبة اصلا والنسبة به فرعاً فزعمان المراد بالاصل
 هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه
 لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما
 ذكرنا صريح في التاييض ويدل عليه لفظ المفتاح وهو
 قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يستوفون
 ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول عباس بن احمد
 هي الشمس مسكنها في السماء ففر امر من عزاء حلة على
 العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميل فلن تستطيع انيت
 اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك
 النزول وبجث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في محله
 شرح الديباجة فمن جملة اولى هذا جواب الشرط اعني
 قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في
 الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي ذكر الاصل اعني
 المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه
 فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد وما
 المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي
 شبه بمضاه الاصل اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك

حلا المجاز المركب

اللفظ

اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
 منتزعا من متعدد واخر من هذا عن الاستعارة في المفرد
 للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتخاذ الغاية في الاستعارة
 في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدي الصورتين
 المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعي ان الصورة
 المشبه من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبه
 اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما
 يقال لا يتردد في امر اراك تقدم رجلا وتوخر اخري
 وكما كتب الوليد بن يزيد لما يوبع الى مروان بن محمد
 وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فلك اراك
 تقدم رجلا وتوخر اخري فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد
 على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايع بصورة
 تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
 فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخري فاستعمل الكلام
 الدال على هذه الصورة في تلك ووجه النسبة وهو لا
 تارة ولا حجام اخري منتزع من عدة امور كما تكرر
 وهذا اي المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع
 من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه
 به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
 الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقاً من غير تقييد
 بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه
 يقال له تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي وهما بجث
 وهوان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون

الصبر

غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المقار
لعمامتها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لها بينا
التركيبية بحسب النوع مثلاً هيئة التركيب في نحو
زيد فاني موضوعه الاخبار بالاثبات فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هو اي مع المركب
اليماضي مصعد البيت فان المركب موضوع الاخبار
والفرض اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب
في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب
ومتى فشئ استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولا في معناه الاصل ستي مثلاً ولهذا اي يكون المثل
تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغيير
الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبهة
المستعمل في المشبهة فلو بطرق تغيير الى المثل لما كان
لفظ المشبهة بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون
مثلاً وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذي هو حق المشبهة اخذ منه عارية للمشبهة فلو وقع
فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبهة به
فلا يكون عارية فلماذا لا يلتفت في المثل الى مضمونه
تدليل وتبييناً وافراداً وجمعاً بل انما ينظر الى مورد
المثل مثلاً اذا طلب رجل ضيعة قبل ذلك تقول له

يتم معنى الاستعارة

مطالع
المجاز المركب

وتشبه

بالصيف

بالصيف ضيقت اللبن بكسر فاء الخط لان المثل
قد ورد في امرأة واماً ما يقع في كلامهم من نحو ضيقت
اللبن بالصيف على لفظ التثنية فليس مثل بل ما هو
من المثل واسارة اليه ويكون المثل مما فيه غرابه
استعارة لفظه للمجاز او الصفة او الفصحة اذا كان
لها شأن محجب لقوله تعالى مثل الذي استوفد
نارا اي حالهم العجب الشأن ولقوله وله المثل
لا على اي الصفة العجيبه ولقوله مثل الجنة التي وعد
المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصته
الجنة العجيبه **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالمجاز
والاستعارة التخيلية قد تفقت الامر على ان مثل قولنا
اظفار المنية نسبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن اقرب في تشخيص المعنيين الذين يطلق
عليها هذان اللفطان وحصل ذلك يرجع الى ثلاثة
اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب
اليه السكاكي وسجي بيانها والثالث ما اورد المصنف
ولما كانا عنده امرين معنيين غير داخلين في تعريف
المجاز اورد ههما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تنبها
لاقسامها وتكميلاً للمعاني التي تطلق هي عليها فقال
قد يفهم التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصح
بشي من اركان سوي المشبهة فان قلت قد سبق في
التشبيه ان ذكر المشبهة واجب البتة وان اقسامه
لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت

قال المبدئي وروي
بالصيف ضيقت اللبن
والثاني مكسورة في كل حال
فقطت به دخلت تحت عمود
ابن زرار وكان شياً كبيراً
ابن عيسى تزوجها فتى جيل
وظلقتا ثم فبعث الى عمر
الوجه واجدبت فقار عمر في
الوجه طوبى طوبى فلبس
يطلب منه ضيقت اللبن فبعث
الصيف وقال ما قال عمر في
الرسول وقال زوجها وقالت
يدها على منكب زوجها يعني ان الزوج
هذا ومذقة حين من عمر وقد
مع عدم اللين حين من عمر وقد
جرت كتابها مثلاً فالاول نصيب
لن يطلب شيئاً فوته على نفسه والثاني
يطلب لن تقع بالصيف لان
الخطبة وانما خص الصيف لان
سواءها الطلاق كان في
الصيف

ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به
غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشيئة امر يختص بالمشيئة
من غير ان يكون هناك امر يتحقق حيا او معنوي عقلا
يحي عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم
يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولو ازمه واما
الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثنان
ذلك الامر المختص بالمشيئة به المشيئة استعارة تخيلية
لانه قد استعير للمشيئة ذلك الامر الذي يختص بالمشيئة
به وبه يكون قوامه وكماله في وجه الشبه ليختل انت
من جنس المشيئة به ثم ذلك الامر المختص بالمشيئة به
المثبت للمشيئة على ضربين احدهما ما لا بكل وجه الشبه
في المشيئة به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشيئة به فاشار الى الاول بقوله كما في قول الى
ذويب الهدي واذا المنيئة انشبت اي علق اظفارها
الفيت كل ثمرة لا تنفع والتمية الخزة التي تجعل معا ذاة
يعني اذا علق الموت تخليه في شئ ليذهب به بطلت
عنده الخيل روى انه هلك لاني ذويب في عام واحد
بنين وكانوا فين هاجروا الى مصر فزاهم بقصده
منها هذا البيت ومنها قوله اودي بني واعقبوني
حسرة عند الرقاد وعبر لا تقلع حكي ان الحسن
بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما

رأه معاوية قام وتجلد وانشد
بتجلي للشامتين اريهم اني لرب الدهر لا اتضعع
فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا
المنيئة انشبت البيت شبه في نفسه للمنيئة بالسبع
في اغتيال النفس بالقر والظلمة من غير تفرقة بين
نفاع وضيراته ولا رقة لمحوم ولا بقيا على ذي
فضيلة فاثبت لها اي للمنيئة الاظفار التي لا يحل
ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا
للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنيئة بالسبع استعارة
بالكناية واثنان الاظفار للمنيئة استعارة تخيلية
واشار الى الثاني بقوله ولتي نطقت بشكر ترك
مقصدا ولسان حال بالشكاية انطق شبه الحمار
بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو
الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحمار اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسا المتكلم
وهذا استعارة تخيلية فعلى ما ذكره المصنف
كل من لفظي الاظفار والمنيئة حقيقة مستعمل في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز
هو اثبات شئ لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات
الاثبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية امران معنويان وهما فعلا
للتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون
الآخر لان التخيلية يجب ان تكون قرينة للمكنية

الشيء وهو الحق الصريح
الذي لا شبهة فيه لا
حد لا في كونه حقا ولا
في كونه مقبولا بل
العبارة فكانت
البيان ما اختاره
صاحب المنهاج والايضا
حي والى ان كلام جاد الله
لا يحتمل ان يقصد به
شيء منها بل لم يرد به
الا ما فهم من كلام القدماء
بغيره ثم انه كما انه هو
دابة في الكشف ثم
المعضلات وتفصيل
الجملة اذا دان بين
تفسيرها
بانه وان يرد على صاحب
المنهاج والايضا فيما ذهب اليه في الاستعارة
بالكناية وخلص ما ذكره رحمه الله ان صحت
الكناية ولا جعل النقض مستعلا في الابطال
العهد علم انه استعارة تضرعية حيث شبه
ابطال العهد بنقض العهد ثم استعمل لفظ المشبه
به في المشبه وهكذا الافتراض والاعتراض والا
عتراف استعدان تضرعتان حيث شبه
بطشه ونفك لافراء بافتراض الاستعارة
انتفاع الناس به بالاعتراض ثم استعمل
ايضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان
النقض نظيره استعارات مصرحة بهما قد

يرمزوا اليه

الشيء وهو الحق الصريح
الذي لا شبهة فيه لا
حد لا في كونه حقا ولا
في كونه مقبولا بل
العبارة فكانت
البيان ما اختاره
صاحب المنهاج والايضا
حي والى ان كلام جاد الله
لا يحتمل ان يقصد به
شيء منها بل لم يرد به
الا ما فهم من كلام القدماء
بغيره ثم انه كما انه هو
دابة في الكشف ثم
المعضلات وتفصيل
الجملة اذا دان بين
تفسيرها
بانه وان يرد على صاحب
المنهاج والايضا فيما ذهب اليه في الاستعارة
بالكناية وخلص ما ذكره رحمه الله ان صحت
الكناية ولا جعل النقض مستعلا في الابطال
العهد علم انه استعارة تضرعية حيث شبه
ابطال العهد بنقض العهد ثم استعمل لفظ المشبه
به في المشبه وهكذا الافتراض والاعتراض والا
عتراف استعدان تضرعتان حيث شبه
بطشه ونفك لافراء بافتراض الاستعارة
انتفاع الناس به بالاعتراض ثم استعمل
ايضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان
النقض نظيره استعارات مصرحة بهما قد

يرمزوا اليه بفكر شئ من روافده فينبهوا بذلك
على مكانة نحو شعاع يقرس اقله فقيه نبيه على ان
الشعاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار
هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بل وانه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا
يجب ان تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقة
كما استعارة النقض لا بطلان العهد وصحى الكلام على
ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر
كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان
قولنا اظفار المنيه استعارة بمعنى انه اثبت للمنيه
ما ليس لها بناء على نماله لظفار وهو السبع وهذا
قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه
قال في اسرار البلاغة على قسمين احدهما ان ينقل
الاسم من سماء الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه نحو رايته اسد اي رجله شعاعا والثاني
ان يؤخذ الاسم من حقيقة ويوضع موضعها لا
يتبين فيه شئ يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم
لقول لبيد وغداة ربح قد كسفت وقرقة
اذا صحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
من غير ان يشير الى معنى فيجوز عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذا صحت بشئ مثل اليد للشمال
كما يقال رايته رجلا مثل الاسد وانما يتأتى لك
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فنقول اذا صحت

في كون قربة الاستعارة الكنية
فان النقص مع كون استعارة محقة لما جاز
ان يكون قربة على ما ذكره العلامة وقد
حقناه كان البدع كون استعارة للموهوم
المشبه بالبدع الحسية اولى بذلك قال وانما
الانكار عليه كما تكلفه جعل المشبه غير مستعمل
في موضوعها بل قدر المشبه اسما مراد فالمشبه
على سبيل التاويل ثم جعلها مطلقة على مفهوم
المشبه كاطلاق الكعب عليها ولم يخ ذلك
منه مدوح بان جعل المستعار سكونا فلو
ذكر لم يذكر المشبه ولا باس بذكرها مع روا
دنه كما حققه جاد الله ثم قال وعلى هذا نقول
ان الراوي في الماقي به قد يكون ما لا يستقل
والفرض منه التبع فقط كما في تخاليف المشبه
وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالنقص
والاعتراض وهو نظير ما سلف في الترتيب فهذا
ما يدل عليه كلام جاد الله من غير تكلف ولينصح
عن الجمهور ان الاستعارة في الاشارات لا يوجب
لتنزيل على ما حققناه من ان الكتابة في الال
شاة ولا ينظر الى تلك الاستعارة استغناء
لا على ما حمله صاحب الايضاح اقول قد اختار
ان المتخالف والاضطاد والبدع مستعاران لمع
مفهومة لم يقصد بهما انفسه اصلا بل جعل
تبعها فقط على المستعار المسكون عنه وان
النقص والافتراس والاعتراض كما بين مستغ
دة لمعان محقة هي مقصودة في الجملة وان لم
حب تكن مقصودة بالذات والحق ان جعلها
مستعارة لا يورد مفهومة لا يخلو عن نقص
فالاول ان يجعل تلك الالفاظ باقية على معانيها
ويجعل الاستعارة التخييلية عبادة عن
في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها

الاستعارة التخييلية في قوله رابع

المسرح كالحج والتجارة فقصي منها اي من تلك الجهة
الوطر فاهلت الالها ووجه الشبه الاستغناء التام
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكه ولا يحترز
عن صرطه معركه وهذا التشبيه المصريح بالنفس استغناء
بالكناية فانتبه له بعد ان شبه الصبي بالجملة المذكور
اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الا فراس
والرواحل التي بها تقوم جهة السير والفرق فانتبه
للا فراس والرواحل استعارة تخيلية فالصبي على هذا
من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقار صبا
يصبوصبوة وصبق اي ما ر الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح لامن الصبا بفتح الصاد يقار صبا
صبا مثل سمع سمعا اي لعب مع الصبيان واشاد
الى التحقيق بقوله ويجعل ان اي زهير اراد بالاول
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الخاطلة
لها في استنفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي
قلما تنأخذ في اتباع الغي الا وان الصبي وعفوان
الشباب مثل المار والمثار والاعوان فتكون
لا استعاره اعني استعاره للا فراس والرواحل تحقيقه
لتحقيق معناها عقلا اذا اراد بها الدواعي وجها
اذا اراد بها اسباب اتباع الغي ولها كان كلام صاحب
المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف
في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها

هذا تعريف السكالي الحقيقة اللغوية

وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل عرف**
 السكالي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
 له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الآخر
 وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة
 على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز
 لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد
 من الاحتراز عنها واقام على القول الآخر وهو انها مجاز
 عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل
 غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضعت
 فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها
 اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
 مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
 المشتبه في جنس المشتبه به بجعل افراد المشتبه به قسما
 متعارفا وغير متعارفا وغير متعارف ثم رد قولنا
 المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد
 من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى
 الصحيح الذي يجب ان يقصده السكالي لكن عبارة
 قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد
 ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة بعد الكلمة
 وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل
 مجاز لغوي بالبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
 للاستعارة على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على
 اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له

وليس

وليس يصح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في
 كونها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار في
 ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لا تقا
 القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة
 ولو اريد الوضع بالتحقيق فنقول ليس اصح القولين
 ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتناقل
 فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
 ويرتك كون الكلام قلنا وعرف السكالي المجاز
 اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له
 بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقته
 مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع
 والبناء في قوله بالنسبة متعلق بالغير والله في
 الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي
 الكلمة موضوعه له في اللفظة او الشئ او العرف غير
 اما بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع
 حقيقته لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معانيها
 اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما
 كان هذا القيد منزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب
 مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف
 مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في
 اصطلاح به الخطاب مع انه اوضح وادل قرينة
 مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
 الاصطلاح واتي السكالي بقيد التحقيق اي قيد

بالغير
 قوله والبناء في قوله بالنسبة الى النوع
 السكالي قوله استعمالا في الغير لكان البناء في قوله
 بالنسبة متعلقا بغير في قوله غير ما هي موضوعه
 له وكان المقصود حاصل وتعلم انما اراد
 الغير نظير تعلق الجارية وعرفه ليعلم ان
 المراد هو الاول واما ذكر استعماله ليعلم ان
 اطار المتعلق الجارية داخل في الغير وحاصل
 ما ذكره ان المجاز اللغوي هو الذي
 المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعه له
 بالتحقيق مغايرة بالنسبة الى نوع حقيقته
 تلك الكلمة هو سيد

أي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بالتحقيق
 ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي
 على ما مر من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل
 لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل
 هي في التعريف إذا لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير
 ما وضعت له هذا وأصح لكن عبارة في هذا المقام
 قلقة لأنه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا
 يخرج الاستعارة وهذا فاسد لأنه احتراز عن خروج
 الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا
 رأيه مثله في قوله تعالى ليلا يعلم وقال أيضا
 وقولي استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها
 احتراز عما إذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت
 له لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها كما إذا استعمل صاحب
 اللغة لفظ الغايط في فضلات الإنسان مجازا
 أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازا
 أو صاحب العرف لفظ الآية في الحمار مجازا وهذا
 أيضا في الظاهر فاسد لأن مثل ذلك مجاز فلفظ
 يصح الاحتراز عنه فلا بد منها على حذف مضاف
 أي احتراز عن خروج ما إذا اتفق ما إذا اتفق
 أو نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بأن الوضع ما
 يستق من إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل لأنه
 نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى
 بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين

بازاء

بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الأسد على
 الرجل الشجاع وتعيينه بازاءه إنما هو بواسطة
 القرينة في الحاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
 بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
 إلا أن يراد زيادة الإيضاح لا تتمم الخبر وإن المراد
 ذلك فقوله ليحذر عن كذا وكذا مبنى على مجوزة
 وتسامح واجب بآنا لأن سلم أن الوضع عند
 الإطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد
 بقولنا بنفسه إنما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا
 عن الاستعارة لأن تعيين اللفظ في الاستعارة
 بازاء المعنى بنفسه بحسب الأدعاء ونصب القرينة
 إنما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في الشراء
 فإن المستعير يدعي أن أفراد الأسد قسمان متعارف
 وغير متعارف ونصب القرينة إنما هو لتفريق المتعارف
 ليتبين المراد أعني غير المتعارف لا لتفريق الأسد مطلقا
 ولا لا يستقيم الأدعاء المذكور فلا يكون استعارة
 ولا يحق عليك ضعف هذا الكلام ورد أيضا
 ما ذكره بأن التقييد باصطلاح المخاطب أو مابني
 معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو
 لفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
 في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة
 أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما
 وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح

ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل
وانه مختص باخراج الاستعاره فاهل هذا القيد
في تعريف الحقيقة محل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به الخطاب لا بعبارة المفتاح اذ
لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعماله
بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم
الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون
الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان
هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه الكافي عن ذكر
فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير
مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اعني عن هذا القيد لا نأخذ بقول المفرد
هو الوضع التي استعملت فيها هي موضوعه له بذلك
الوضع لا الوضع الذي وقع فيه الخطاب اذ لا دلالة
عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع
في قوله فيها هي موضوعه له بالوضع الذي وقع فيه الخطاب
ولا يغني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان
تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحجية كما في قولنا
المواد لا يجيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى
ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
له من حيث انما موضوعه للدعا والا لما احتج الى

اذ الحقيقة
ما خذوة في
تعريفها

الذي



القرينة

الى القرينة بل من حيث ان الدعا لازم للموضوع له
لا يقال ففعل هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف
المجاز ايضا لاننا نقول او لا اي الاصل في ذكر القيد
وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركها وثانيا انه لو
ترك في تعريف المجاز لصار للمعنى انه الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعه له من حيث انه غير ما هي
موضوعه له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة ما نفع عن ارادة
الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتنا مل واعترض ايضا بان تعريف المجاز
يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه
يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة ما نفع عن
ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارة الى
الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى
الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكت هذا الفرس
وقسم السكاكي المجاز اللغوي المراجع الى معنى
الكلمة المتضمنة للفائدة الى الاستعاره وغيرها بانه
ان تضمنت المبالغة في التشبيه فاستعاره ولا فغير
استعاره وعرف الاستعاره بان يذكر احد طرفي
التشبيه ويريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي

الطرف المتروك مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيًا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبع
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو
الاظفار فالشجاع قد اتسبى اسم الاسد كما اتسبى
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو
شان العارضة فان للتغير يبرز مع العارضة في
معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مأك
لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان
هو المذكور او المتروك مستعارًا منه ويسمى اسم
المشبه به مستعارًا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارًا
له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة
بالنقايه وهو السبع المتروك والمستعار هو لفظ
السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية
كان شعرًا بان المستعار هو الاظفار مثلاً فاسم
من كلامه ما ياتي في جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه
على زعم القوم ضبط في تحقيق الاستعارة بالنقايه
وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصريح
بها والمكنى عنها وعني بالمصريح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل

منها

منها اي من الاستعارة المصريح بها تحقيقه وتخييله
وانما لم يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم
من التحقيق والتخييل ما يكون على القطع وهو
قد ذكر قسمًا آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل
كما ذكرنا في بيت زهير وقسم التحقيق بما مر اي
انما يكون المشبه المتروك متحققًا حتمًا او عقلاً
وعند التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك
امراك تقدم رجلاً وثقوا خراخي منها اي من
التحقيق مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدي صورتين متزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب
المتأني للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي
هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم
يدل على تنافي اللزومات والا لزم اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود
اللزوم وجوابه انه عند التمثيل قسمان مطلق
الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا
يلزم من قسم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازاً مفرداً كما يقال لا يضر
اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل على انه لم يجعل مطلق
الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعروف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال

قطعا

قال وان اريد ما هو اعم من الشخص والنوع الخ اقول
وقد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه ولا وضع به هذا المعنى في المجاز لا شخصا
ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول من
على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على
معنى فانه غير ان يعتبر مع قيد بنفسه

في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه

الاستعارة المحكي عنها بان لفظ المنية فيها
 اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
 مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالموت
 هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه
 فسرهما بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد الطرف
 الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلية
 المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق واذن في معنى
 نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي
 قرينة التشبيه المضمرة في النفس اعني تشبيه المنية
 بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو ان
 لو اردت بالمنية معناها الحقيقية فما معنى اضافة الاظفار
 اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت فانه
 قد ذكر في كتابه ما يحصل به التقصص عن هذا الاعتراض
 حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء
 ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
 شاعرا وبني الاستعارة بالكناية على ذكر المنية
 باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اقل من التصريح
 باسم جنسه ثم اجاب باننا نفعل ههنا باسم المنية
 ما نفعل في الاستعارة المصريح بها بسمي المنية فكما
 ندعى هناك السجاع سمي للفظ الاسد بامر تكاب
 تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التقصص عن التناقض
 بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة
 الهيكل المخصوص لذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما

في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه

في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه

للسبع مراد باللفظ السبع بامر تكاب تاويل وهو
 تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل
 افراد السبع قسما من السباع وغير متعارف ثم
 نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف
 يصح منه ان يضع اسما كلفظ المنية والسبع حقيقة
 واحدة ولا يكونا مترادفين فيتم ههنا لنا بهذا الطريق
 دعوى السبعة للمنية مع التصريح بلفظ المنية
 قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
 مستعارة في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل
 حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
 فكما اننا اذا جعلنا سمي الرجل السجاع من جنس سمي
 الاسد بالتاويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه
 بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم
 المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصح استعمال
 لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا
 اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل
 لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون
 استعماله بل هو حقيقة فليتأمل وبالجمله ان كل احد
 يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ
 موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
 وعلى هذا نرفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل
 مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال مجاز
 وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا

في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه
 في قوله تعالى لا تفسدوا ما آتاكم الله فاستقروا عليه

قوله ذلك سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي الاقول
 حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب شيئا
 فلا يكون لفظ المنية مستعارة في غير ما وضع
 له تحقيقا وذلك ان الادعاء لا يجعل الموضوع
 غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل الموضوع
 له موضوعا له في الاستعارة المصريح بها
 هو سيد

بالحجاب انما قد ذكرنا ان قيد الحينية مراد في تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه
له بالتحقيق من حيث انها موضوع له بالتحقيق
وحي لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في
مثل قولنا انشئت المنية اظفارها استعمال فيها
وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان
ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه
موضوع له في مثل قولنا دنت منه فلان وقد يكون
باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد
من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية
فاستعماله بلا اعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع
والموت فرد من افراده فليفرم هذا غاية ما امكن
في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان
الاستعمال بالخاتمة هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر
الواقع موقفة لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية
مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق
والسكاكي حيث فسر الاستعمال بالخاتمة بذكر المنية
وارادة المنية اراد بها المعنى المصدري وحيث
جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها لفظ المستعار

وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالخاتمة هو
المستبى المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح
في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة
بالخاتمة عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من
الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالخاتمة عن الفاعل الحقيقي فجاءه الاشكال فالتق
ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية
استعارة بالخاتمة حال كونها عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري انما استعمال
المستبى في المستبى ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالخاتمة ويندفع الاشكال بخلافه واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف
والافعال وما يشق منها الى الاستعارة المكنية
عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنية
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكنية عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واطفارها حيث جعل المنية استعارة بالخاتمة
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت
الحال بهذا جعل القوم نطقت استعارة عن ذلك
والحال حقيقة حقيقة لا استعارة لكنها قرينة
لا استعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة
بالخاتمة عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قولنا نفرمهم لميزميات تجعل

قوله واختاروه التبعية الى قولنا فاذا قلت
نطقت الحال بكذا فانقوم على ان في نطقت
الحال استعارة تابعة كاستعارة النطق
للدلالة كانه استعمل النطق في الدلالة اولاً
ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر
الحال قرينة لتلك الاستعارة وعند السكاكي
ان الحال استعارة بالخاتمة عن المتكلم
وان نسبة النطق اليها قرينة للاستعارة
المكنية عنها وانما قصد به التبعية الى
المكنى عنها لتقليل الاقسام ليكون اقرب
الى الضبط كما صرح به ودو عليه صاحب
الكشاف بانه قد يكون تشبيه المصدر وهو
المقصود الاصل والواضح الجلي ويكون
ذكر المتعلقات تابعا ومفعولا بالعرض
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالخاتمة هو
المستبى المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح
في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة
بالخاتمة عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من
الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالخاتمة عن الفاعل الحقيقي فجاءه الاشكال فالتق
ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية
استعارة بالخاتمة حال كونها عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري انما استعمال
المستبى في المستبى ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالخاتمة ويندفع الاشكال بخلافه واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف
والافعال وما يشق منها الى الاستعارة المكنية
عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنية
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكنية عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واطفارها حيث جعل المنية استعارة بالخاتمة
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت
الحال بهذا جعل القوم نطقت استعارة عن ذلك
والحال حقيقة حقيقة لا استعارة لكنها قرينة
لا استعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة
بالخاتمة عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قولنا نفرمهم لميزميات تجعل

بالحجاب انما قد ذكرنا ان قيد الحينية مراد في تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه
له بالتحقيق من حيث انها موضوع له بالتحقيق
وحي لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في
مثل قولنا انشئت المنية اظفارها استعمال فيها
وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان
ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه
موضوع له في مثل قولنا دنت منه فلان وقد يكون
باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد
من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية
فاستعماله بلا اعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع
والموت فرد من افراده فليفرم هذا غاية ما امكن
في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان
الاستعمال بالخاتمة هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر
الواقع موقفة لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية
مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق
والسكاكي حيث فسر الاستعمال بالخاتمة بذكر المنية
وارادة المنية اراد بها المعنى المصدري وحيث
جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها لفظ المستعار

المبرمات استعارة بالخاية عن المطعومات الشمية
 على سبيل التكميم ونسبة لفظ القري اليها قرينة
 الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الاستعارة
 ففي قوله تعالى ليكون لهم عذابا وحزنا يجعل العذاب
 والحزن استعارة بالخاية عن العلة الغائية للالتقاء
 ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله
 ولا تصلبكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
 بالخاية عن الظروف ولا ملكنه واستعارة في قرينة
 على ذلك وبالجمله ما جعله القوم قرينة الاستعارة
 التبعية يجعلها استعارة بالخاية وما جعلوه
 استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالخاية
 وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما
 فيه تقليل للاقسام ورد ما اختاره السكاكي
 بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت
 في قولنا نطقت الحمار هكذا حقيقة بان يرد بها
 معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخيلية لانها
 اي التخيلية مجاز عند اي عند السكاكي لانه جعلها
 من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام
 المجاز المفسر بذكر المشبهة واردة المشبه اما ان المشبه
 به فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا
 بل يكون صورة وهية محضة واذا لم يكن التبعية
 تخيلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
 للتخيلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحمار

واشابه

واشابه بدون التخيلية في وجود الملتزم
 بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزامه
 المكنى عنها للتخيلية باطل بالاتفاق والا اي
 وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها
 حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت
 مثلا استعارة لا مجازا من لا ضرورة ان العلامة
 بين المعنيين هي المشابهة ولا يعني بالاستعارة في
 سوي هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من ر
 التبعية الي المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير
 السكاكي من تقسيم الاستعارة الي التبعية وغيرها
 لانه اضطر آخر الامر الي القول بالاستعارة التبعية
 حيث لم يثبت له ان يجعل نطقت الحمار بكذا
 حقيقة بل لزمه ان يقدر استعارة والاستعارة
 في الفعل لا تكون التبعية وما يقال ان مجرد كون
 العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة
 بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في
 التشبيه وتحقيق هذين الحزين ممنوع مما ينبغي
 ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعراض
 المصنف اما لانهم ان لفظ نطقت اذا كانت
 حقيقة لم توجد الاستعارة التخيلية لانها ليست
 في نطقت بل في الحمار بان يجعل لها لسان وايضا
 معنى قوله في المقام لا تنفك المكنى عنها عن
 التخيلية ان التخيلية مستلزمة للمكنى عنها

في قولنا
نطقت

لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطق لسان الخار
 وارادنا باللسان الصورة المتخيلة للخار التي هي منزلة
 اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للخار
 فمنها استعارة ملكي عنها وتخييلها واما اذا قلنا
 نطقت الخار فالمعنى عنها موجودة دون التخيلية
 فانها من قسم المصريح بها ولا نضرب بالمسند به
 في نطقت الخار هذا كلامه ولا حساس له بجملام
 المسكالي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام
 احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت
 ان اراد بالا تفاق على استلزام المعنى عنها للتخييل
 اتفاق غير المسكالي فهو لا يقوم دليل على ابطال
 كلامه لانه يصدر بخلاف معمم على انه قد ذكر صاحب
 الكشاف في قوله تعالى وينقصون عهد الله ان
 في العهد استعاره بالخاية وتشبيهها بالجدول والنقص
 استعارة لا بطلان العهد وهذا امر متحقق عقلا
 لاوها فيكون قرينة الاستعاره بالخاية استعارة
 تحقيقية لا تخيلية وان اراد اتفاق المسكالي وغيره
 فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك
 المعنى عنها عن التخيلية انما هو مذهب السلف وعنده
 لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخيلية بدونها كما
 في اظفار المنيبة السبيبه بالسبع وهي توجد بدون
 التخيلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان
 قرينة المعنى عنها اما امر مقدّر وهي كالاظفار في اظفار

قول هذا كلامه ولا ساس له بكلام المسكالي
 افول في رد هذا الكلام في حاشيته في هذا
 الموضوع اما اوله فلان قوله الاستعارة
 التخيلية ليست في نطقت بار في
 الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال
 عنده استعارة بالخاية والتخييل
 عنده يجب ان يكون ذكر المسند به و
 ارادة تشبه لا تحقق له حاصلا عقلا
 وانفاها في مثل نطقت الحال اذا
 جعلت نطقت حقيقة مما لا ينبغي
 ان تحق على احد اقول في قوله بان نحو
 لها لسان اشارة الى الاستعارة
 التخيلية ليست في الحال نفسها بل
 في الحال باعتبار ان يجعل لها لسان وقد
 صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الخار
 وارادنا باللسان الصورة المتخيلة لسان الخار
 التي هي منزلة لسان الانسان فلا بد من
 استعارة التكلم للحال فهذه استعارة
 ملكي عنها وتخييلها اما اذا قلنا
 نطقت الحال فالمعنى عنها موجودة
 دون التخيلية وهذا عبارة
 بعينها فلا بد من عليه ان جعل

المنية ونطقت في نطقت الخار او امر متحقق كالانسان
 في قولك انبت الربيع البقل والهنم في هنم الامير الخيد
 قلت هذا يصح ابطال الكلام المصنف لا توجيهها
 لكلام المسكالي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل
 الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهي تشبيه
 بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة
 المتبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب
 المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المعنى عنها
 اذا اعتبر في المعنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا
 في نطقت الخار بكذا يجعل تشبيه الخار بالمتكلم استعارة
 بالخاية واثبات النطق لها استعارة تخيلية ويكون
 نطقت حقيقة مشتملة في المعنى الاصل كما هو مذهب
 في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية
 وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر
 ان التخيلية عندهم حقيقة كيد السمار واظفار المنيبة
 فصل في شرايط حسن الاستعارة حسن كل من
 الاستعارة التحقيقية والتخييلية على سبيل الاستعارة
 برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبه
 شاملا للطرفين والتشبيه واقيا بافادة ما علق به من
 الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان
 منهاها على التشبيه فينبغي ان في الحسن والقبح وان لا
 يشتمل راجحة لفظا اي وبان لا يشتمل كل من التحقيقية
 والتخييلية راجحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان

مطلب شرايط حسن الاستعارة

المنيبة السبيبه بالسبع
 في اظفار المنيبة السبيبه بالسبع
 هي توجد بدون
 التخيلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان
 قرينة المعنى عنها اما امر مقدّر وهي كالاظفار في اظفار

قال ان حسننا بحسب حسن المكتنى عنها متى كانت تارة
 لها وقتا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
 استعمل ما الملام ولقائل ان يقول لما كانت التحليل
 عند استغارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن
 حسننا برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في
 التحقيق والمكتنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما
 توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصل كذا كان
 به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصل الى غير ظاهر عارة
 المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب
 وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في
 ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز
 بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال وهو قد صرح
 بان الحر في ليس كمثل مجاز والمقصود في فن البيان
 هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التشبيه على الثاني
 اقتداء بالسلف واجتذبا بوضع السامع عن الزنق
 عند تصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار ففكر
 وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر
 ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه شعر لفظ
 المقام اي تغير اعرابها في نوع الى آخر كحذف لفظ
 او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك وال
 القرية والناس قول ليس كمثل شئ اي جاء امر ربك
 لا سبحانه بحسن الرب واسئل القرية للقطع بان المقصود
 سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

الحمدان

الحمدان ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالخذ
 ههنا الامر يرجع الى عرض المتكلم حتى لو وقع في عين
 هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام
 رجل من بقرية قد خربت وبارا اهلها فاراد ان يقول
 لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه مستظا ومعتبرا
 سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال
 سل الارض من شئ انهارك وغرس اشجارك وحي
 اثمارك فالحكم الاصل لربك والقرية هو الجرح وقد تغير
 في الاول الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب
 حذف المضاف وليس مثل شئ فالجرح الاصل لمثله
 هو النصب لانه جرح ليس وقد تغير الى الجرح بسبب زيا
 الكاف وذلك لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله
 تعالى لان نفى ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا
 تجعل الكاف زائده ويكون من باب الكناية وفيه
 وجهان احدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم
 يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاه زيدا اخ فاخو
 زيد ملزوم واخ لازمه لانه لا بد لاه زيدا من اخ هو
 زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اي ليس
 لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
 فلذا نفيت لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ
 لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
 والثاما ذكر صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا
 مثلك لا يخل فنقول البخل عن مثله والغرض عن

ذاته فسلكو طريق الكناية قصد الى المبالغة لانهم
اذا نقوه عما يماثلوه وعن يكون على اخصا وصفه
فقد نقوه عنه كما يقولون قد ايقعت لذاته وبلغت
اترابه يريدون ايقاعه وبلوغه في لا فرق بين
قوله ليس كالله شيء وقوله ليس لمثل شيء الا ما
يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقتان
على معنى واحد وهى فى المماثلة عن ذاته ونحو قوله
فعالى بل يراه مبسوطتان فان معناه بل هو
جواد في غير تصور يدر ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم
استعملوها فى لا يبدله وكذلك يستعمل هذا فى
له مثل ومن لا مثله قال صاحب المقام فى هذا
النوع ان يعدل المجاز بالمجاز ومثله لا شرا كرها فى
التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعدل مجازا
ولمذا لم اذكر الحدة شاملا لى العدة فى ذلك
على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعد المجاز
اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فى ذلك سواء
كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم
جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة
المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق
السلف على وجوب كون المجاز مستعملا فى غير ما
وضع له مع اختلاف عباراتهم فى تعريفاته كما فى
التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة ارد

قوله حتى انهم استعملوها الى اخره **اقول**
اعلم ان استعمال بسيط اليد في الجود
بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سواء
وجدت وصحت او شئت او قطعت
او فقدت لنقصان في الخلقة كناية
محضة لجواز ارادة المفسر الاصل في
الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد
كقوله تعالى بل يداه مبسوطاتان
بجواز استفرغ على الكناية لامتناع
تلك الارادة فقد استعمل بطريق كناية
هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه
الجود في غير ان يتصور يداو بسيط
ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وقر
على ذلك نظائره كما في قوله الرحمن على
العرش استوى وقوله ولا ينظر اليهم
فان الاستواء على العرش اي الجلوس
عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة

بها غير ما وضعت له في وضع واضع للاحاطة بين
الثاني والاول فظاهرا انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والى الدخول
في تعريف السكالي واما تعميم المجاز الى هذا النوع
وعنه فغناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى
متصل ومنقطع فلا يعرف للسكالي ههنا رأيا ينفرد
به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر فوكد كنيته
بكراعي كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في
الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى الصفة
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم واردة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
ملكي به والمعنى ملكي عنه والثاني نفس اللفظ وهو
الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظا يريد
به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك
المعنى مع اللازم كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها تختلف المجاز من جهة ارادة
المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة اللازم كما ارادة طول
النجاد ايضا فظهر انها تختلف المجاز مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا
في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة

خطبة الكفاية

الحمد لله

المعنى الحقيقي فلوانتفى هذا انتفى المجاز لا انتفاء
 الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان
 المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة ولزوم
 معاندة الشيء معاندة لذلك الشيء والا لزم صدق
 الملزوم بدون اللازم وهنا بحث وهو ان
 المفهوم من التعريف المذكور ان الكناية هو لان
 المعنى وارادة المعنى جائزه لا واجبه وبهذا يشعر
 قوله في المقام ان الكناية لا تنافي لارادة الحقيقة
 فلا يمنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
 طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق
 لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
 وان كانت جائزة للقطع بضم قولنا فلان طويل
 النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته
 وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
 المعنى الحقيقي وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان
 الكلب ومهرزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا
 فصيل وفي موضع آخر من المقام تصريح بان المراد
 في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه فاكه المراد
 بالكل المستعمل اما معناها وحده او غير معناها
 وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة
 والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
 يشتركان في كونهما حقيقتين ويفرقان في النقص
 وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انهما

تخالف

المراد
 2 تعريف

تخالف
 المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان
 كان مشيرا الي ان ارادة اللازم اصل وارادة
 المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمر ولهذا
 يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه
 فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله
 من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من
 التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين
 المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى بقرينة
 ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
 بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة
 المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس يصح اللهم الا
 ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى
 الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه
 ما فيه ولفظ اي فرق السكالي وعنه بين الكناية
 والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
 الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو
 لازم طول القامة اليه وفيه ترفي المجاز من الملزوم
 الى اللازم كالانتقال من العيب الذي ملزوم
 العيب الى السجاع ومن الاسد الذي هو ملزوم
 السجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم
 ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان
 اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من
 الملزوم ولادلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك

هو

على تقدير تلازمها ونسأولها فان قيل يجوز ان يدل
عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا ينبغي اعم
ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا
لكذلك وح أي اذا كان اللازم ملزوما يكون
الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا
يتحقق الفرق والسكالي ايضا معترف بان اللازم
ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح
يكون متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى
الملزوم ح منزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم
فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من
خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دون قلنا
لاستلزام ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول
النخار التابع لطول القامة ولم يذبحوا كون
اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فانما
ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورد في ويراد
به ما هو متبوع ومرتدوف والمجاز بالعكس وفيه
فظهر لان المجاز قد يكون من الطرفين كما ستعار
الحيث في البنت واستعار البنت في العيث
وهي أي الكناية ثلاثة اقسام الاولى أي القسم
الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكناية

بمعنى

بمعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا
نسبة فمنها أي من الاولى ما هي معنى فقط واحد
وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصا
بوصف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل
بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ايض
والظاعنين بمجامع الاضغان المحذوم القاطع والفقير
المحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن
القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يوصف
صفة فتضم الى لازم آخر وآخر ليصير حملتها مختصة
بوصف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن
الانسان حتى يستوي القامة عرض الاظفار
ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها أي شرطها
الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل انتقال
من العام الى الخاص وجعل السكالي الاولى اعني
ما هي معنى واحد قرينة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وفاق المصنف فيه نظر ولعل وجه
النظر انه قسم القرينة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوي القامة
عرض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان فالحق
ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ

لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخره وتلحق
بينهما وتكلف في المتساوي والاختصاص
والبعيد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك
منها ان قريبه وبعيده فان لم يكن الا انتقار من
الكناية الى المطلوب بواسطة فقرينة والقربة فما
واضحة يحصل الانتقار منها بسهولة كقولهم كانه
عن طول القامة طويل بخارده طويل النجاد ثم اشار
الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل بخارده
وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة
لا يشوبها شئ من التصريح وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيستل على نوع تصريح
بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد
طويل بخارده وهند طويل بخاردها والزبدون
طويل بخاردهم بافراد الصفة وتذكرها لكونها
مستندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويل
النجاد والزبدان طويلان النجاد والزبدون طويل
النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مستندة
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير
المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ

جزا

جزا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة
له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن الحسن في
او كانت غيرها نحو زيد ابيض الوجه اي سيج وكثير
الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمقرسه
واسود ثوبه فانه يفهم فيه الاضافة وكذا يفهم
قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى
ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مستوحدة
بالتصريح وهلا كانت تصرح كما ان قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفخ ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر
احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مستوحدة
بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو مجاز
امر لفظي وهو متناع خلق الصفة عن معمول مرفوع
بها او خفية عطف على واضحة وخفاء وانما
يتوقف الانتقار منها على تأمل واعمال روية كقولهم
كناية عن الا بلة عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الراس بالا فراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقار
منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد
وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامس
الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن

لا في باري النظر وبهذا يمتاز عن البعيد وجعل
صاحب المقام قولهم عرض الواسدة كتابية
قريبة خفية عن هذه الكتابية اعني قولنا عرض
القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كتابية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عرض القفا
ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان
يكون الكتابية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون
الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنية صاحب
المقام على ان المطلوب بالكتابية قد يكون هو
الوصف المقصود المصريح وقد يكون ما هو
كتابية عنه وهذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة
وان كان الانتقال من الكتابية الى المطلوب بهما
بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرهاد كناية عن الضياء
فانه ينتقل من كثرة الرهاد الى كثرة الاحراق المحطب
تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا
كل صير في منها عايد الى الكثرة التي قبله الى كثرة
الطباخ جمع طبخة ومنها الى كثرة الاكل جمع اكل
ومنها الى كثرة الضيفات بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو الضيفات وبحسب قلة
الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
ومنوها وخفاء عليك ينتبع الامثلة فانها
اكثر من ان تخصي الثالثة من اقسام الكتابية

الكتابية

الكتابية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لآخر
او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المقام ان
المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد
بالتمخيص للحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي
قوله زياد الاصح ان السباحة والمروءة اي كمال
الرجولية والندى في فية ضربت على ابن الحشر
فانه اراد ان يثبت اختصاص بن الحشر بهذه
الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
اولا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول
يقول انه مختص بها او نحو مجرور معطوف على
ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف
على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا
انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى
كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان
يقول سباحة ابن الحشر او السباحة لابن الحشر
او سمع بن الحشر او حصل السباحة او ابن
الحشر سمع كما ان اختصاص الصفة بالموصوف
مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافة او
اسنادها الى الموصوف او ضمير الى تركي ان طول
القائمة المكثرة عنه بطول التجاذب مضاف الى ضمير
في قولنا طول بل تجاده ومسند الى ضمير في قولنا
طول بل التجاذب وكذا في كثير الرهاد وغيره كذا في
المقام وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص

اسم الممدوح

ههنا هو المحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى
الكناية بان جعلها اي تلك الصفات في قبة تنبها
على ان محلها ذوقية وهي تكون فوق الخية بضمها
الرؤسا مضروبة عليه اي على ابن الحشر وانما
احتاج هذا لوجود ذي قباب في الدنيا كثيرين
فاذا اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت
المصر في مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له وحقه
اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة
الى الموصوف بان يحصل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين توبية والكرم بين بردية حيث
لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كفي عن ذلك
بكونها بين بردية وتوبية وفي هذا إشارة الى
دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين توبية والكرم
بين بردية من القسم الثاني اعني نحو طول الجادة
بناء على ان اضافة البرد والتوب الى ضمير الموصوف
كإضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
طول النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو
قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة
النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصرحا باثبات
طول القامة وان كان ذكر طول القامة غير صريح
وليس في قولنا المجد بين توبية دلالة على ثبوت
المجد للتوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون
التصريح باضافة التوبين الى ضمير تصريحا
بإثبات

بإثبات المجد لمن يعود اليه الضم وامثلة هذا القم
ايضا الكرم ان تخص فان قلت ههنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة
معكما في قولنا يكثر الرهاد في ساحة عمر كناية عن
نسبة المضاميه اليه قلت ليس هذا بكناية و
بل كائيات احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرهاد والثانية المطلوب بها نسبة
المضاميه اليه وهي جعلها في ساحة ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثالث
قد يكون مذكورا كامرا وقد يكون غير مذكور
كما يقال في عرض من يودي المسلمين المسلمين
سلم المسلمون من لسانه وبيده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن الموزي وهو غير مذكور في الكلام
وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلالها
وانت تريد تكفيره ان لا الاعتقاد حلال الخمر وهذا
كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كفي عن
الكفر ايضا باعتقاد حلال الخمر ولا يخفى عليك ان
قوله ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات
الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف
في محال وعرض الشيء بالضم نافية من اي
حيث يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي
من جانب وناحيه قال السكاكي الكناية
اعني ان لا يكون الموصوف مذكورا في الكلام
او في محال وعرض الشيء بالضم نافية من اي
حيث يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي
من جانب وناحيه قال السكاكي الكناية

بإثبات المجد لمن يعود اليه الضم وامثلة هذا القم
ايضا الكرم ان تخص فان قلت ههنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة
معكما في قولنا يكثر الرهاد في ساحة عمر كناية عن
نسبة المضاميه اليه قلت ليس هذا بكناية و
بل كائيات احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرهاد والثانية المطلوب بها نسبة
المضاميه اليه وهي جعلها في ساحة ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثالث
قد يكون مذكورا كامرا وقد يكون غير مذكور
كما يقال في عرض من يودي المسلمين المسلمين
سلم المسلمون من لسانه وبيده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن الموزي وهو غير مذكور في الكلام
وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلالها
وانت تريد تكفيره ان لا الاعتقاد حلال الخمر وهذا
كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كفي عن
الكفر ايضا باعتقاد حلال الخمر ولا يخفى عليك ان
قوله ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات
الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف
في محال وعرض الشيء بالضم نافية من اي
حيث يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي
من جانب وناحيه قال السكاكي الكناية

في كتابه في بيان ما هو موضوعه

قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على
سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال
الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد
تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها
شبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها
وهي فيه غير موضوع له وليست بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة
للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية
من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له مراد
منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه
لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر
وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد
بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيح من عزاء يكون
حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل
الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به
المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا اذ يتبين فتعرف كلام دال على معنى يقصد
به تهديد المخاطب بسبب الايذاء يلزم منه التهديد
الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته وارتدت
به تهديد المخاطب وعينه من المؤذي كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء
بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا

واما

واما فرضا وتقديرا كان مجازا وامه اعلم
فصل اطبق البلغا على ان المجاز والكناية يبلغ
من الحقيقة والتصريح لان الانتقال بينهما من ملزوم
الى لازم فهو كدعوى الشيء بيقينة فان وجود
الملزوم يقتضي وجود اللازم لا امتناع انفكاك
الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال
في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتخييلية
ابلق من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان
المجاز ابلغ من الحقيقة وانما خدنا الاستعارة
بالتحقيقية والتخييلية لان التخييلية والمكني
عنها ليسا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغا من واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافا بل لانه
يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيد خلافا فليست
مزنية قولنا رايت رجلا هو ولا سد سواد في
الشجاعة ان الاول افاد زيادة عن مساواة
للسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة
لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيدا
لا ثبات كثره القوي لم يفدها الثاني واعترض
المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه

ما ريت اسد اعلى قولنا

ولست فضيلة قولنا
لنرا الرهاد على قولنا
كثيرا القوي ان الاول
افاد زيادة لقراءة
لم يفدها الثاني هو

للمطابقة لقتضى الحال والخلق عن التقيد غير
 ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا
 في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية
 المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا
 في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان في اللغة
 والصرف والتخولات يدخل فيها بعض ما
 ليس من الحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلق
 عن التنازع مثلا ان ليس من علم البديع وهي
 اي وجوه تحسب الكلام ضربان معنوي
 اي راجع الى تحسب المعنى بحسب العرف
 والاصالة وان كان بعضها لا يخلق تحسب اللفظ
 ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي
 لان المقصود الاصل والغرض الاولي هو المعاني
 والالفاظ توابع وقالب لها فقال اما المعنوي
 فالمدكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
 فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا
 والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين
 اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد
 بالمتضادين ههنا الامر من الوجوديين المتواردين
 على محل واحد بينهما غائبة الخلاف كالسواد والبياض
 بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف
 في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
 حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل تضاد

قوله بعض ما ليس من الحسنات
 البديعية لبلاغة الكلام
 كالتلوين والتنافر مثلا **قوله**
 بل نقول لا يخرج منها الا
 مطابقة مقتضى الحال
 والخلق عن التقيد مطلقا
 بان يخرج وضوح الدلالة ايضا
 على مفهومه المتعارف في الخلق والتنافر
 بين الحروف او الكلمات والخلق عن مخالفة
 القياس والخلق عن ضعف التاليف كلها
مطلب المطابقة
 ١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
 والملك او تقابل التضاد او ما يشبه شيئا
 من ذلك على ما يحتمل الامثلة ويكون ذلك
 للجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين
 نحو وتكسبهم اي قاطا وهم رفقا او فعلين نحو
 يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
 ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي
 على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها
 ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
 بعصيتها غيرها وتخصيص الجز بالسلب والشر
 بالاكساب لان الاكساب فيه افعال والشر
 تشهير النفس وتجذب اليه وكانت احد في
 تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قول
 من نوع والقسم تقتضيان يكون هذا ثلاثة
 اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
 حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو ومن كان
 ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء ما يتقابلان
 في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل
 وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
 وطباق السلب وهوان الجمع بين فعل ومصدر
 احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر
 نهي فالاول نحو ولكن الناس لا يعلمون يعان
 ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني لا تحسوا الناس

قوله او يقال التقايف اقول فيه بحث لان
 الجميع بين الابد والابن لا يسمى في الظاهر
 مطابقة بل هو مراعات النظر
 اقرب هو سيد

تقارب

واختصني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدرجاً
من دمج للطرق المرفوعة زيتها وفسره بان يترك في معنى
من المدح او غيره الموانى لقصد الكناية او التورية
وامراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
داخل في تفسير الطباق لما بين الموهبي من التقابل
صريح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس
قسماً من المعنوي بل من فتيحة الكناية نحو قوله
اي قول الي تمام في مرتبة ابي لمثل محمد
حين استشهد تودي ثياب الموت حمل مما في
لها اي تلك الثياب الغيل الا وهي من سندس
خضر اي ارتدي الثياب الملطخة بالدم فلم
ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة الا وقد صارت
الثياب خضراء من ثياب الجنة وقد ذكر لون الخمر
والخضر والقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في
هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى
حيث يستغنى عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف
معنى الكناية واما تدرج التورية فكقول الحريري
فذا غبر العيش الا خضر واذور المحبوب الا صفر
اسود يومى الا بيض ولا بيض فودي الا سود
حتى رقي الي العدة الا زرق فيا حبذا الموت الا حمى
المعنى القريب للمحبوب الا صفر هو الانسان الذي
له صفره والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا
فيكون

المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم
المراد بالثياب الملطخة بالدم

فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر
نوع تعلق مثل السببية والضرورة نحو استدلال على
الكفار برحمة بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدّة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد
الشدّة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لنا الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتستقوا من فضله فان
اتباع الفضل وان لم يكن مقابلاً للسكون لكن
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله انزفوا
فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الحرق
المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير
متقابلين غير عزمها بل فظين يتقابل معناه
الحقيقيان نحو قوله اي قول دغيل لا تعجبى يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحكك المشيب بل سمه اي
ظهر ظهوراً تاماً فبكى ذلك الرجل فان لا تقابل
بين البكا وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب
بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي يضاد معنى
البكا وبسمى الثاني ايها التضاد لان المعنيين
الذكرين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون
التضاد حقيقياً لكنهما قد ذكرا بل فظين يوهان
بالتضاد نظراً الى الظاهر والغفل على الحقيقة فدخل
فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسماً

قوله اي قول دغيل على وزن ذريح الشاذ
المسنة واسم الشاعر خزام بن عكرمة

براسه من المحسنات المعنوية وهي ان يوتي
 معينين متوافقين او اكثر اي بمعنى متوافقة
 ثم بما يقابل ذلك اي ثم يوتي بما يقابل المعينين
 المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
 فدخل في الطباق لانه لا يكون جمع بين معينين
 متقابلين في الجمله والمراد بالتوافق خلاف المتقابل
 لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير
 مشروط كما يحى من الامثلة ثم يخص اسم المقابل
 بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابل مثل
 مقابلة الاثنين بالاثنتين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة
 والاربع بالاربع الى غير ذلك فمقابلته الاثنين
 بالاثنتين نحو فليضحا قليلا وليكول كثيرا اتي
 بالضحك والكثرة لقلة المتوافقين ثم بالبيكة والكثرة
 المقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي
 اي قول ابي دلامه ما احس الدين والدين اذا
 اجتمعا واقبح الكفر والفلاس بالرجل قابل الحسن
 والدين والعنى بالقيح والكفر والفلاس على
 الترتيب ومقابلة الاربع بالاربع نحو فاقام
 اعطى وانقى وصدق بالحسن فيسره لليسر وايما
 من بخل واستغنى وكذب بالحسن فيسره للفسر
 ولما كان التماثل المتقابل في الجميع ظاهر في المقابلة
 الاتقا والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى زهد
 فيما عند الله فقد كانه مستغن عنه اي عما عند الله
 تعالى

فلم يبق او استغنى بشهوات الدنيا عن غير الجنة
 فلم يبق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقا المقابل
 للاتقا ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابل قد
 يترب مما هو ملحق بالطباق لهما من ان مثل
 مقابلة الاتقا والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق
 مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
 المقابل قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين
 متوافقين او اكثر وضدبهما واذا شرط ههنا اي
 فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط تمت
 اي فيما بين الضدين او الاضداد صده اي ضد
 ذلك الامر كما تاتي الاليتين فانه لما جعل التفسير
 بين الاعطاء والاتقا والتصديق جعل ضده اي ضد
 التفسير وهو التفسير العبر عنه بقوله فيسره للفسر
 مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المفكورات
 وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون
 بيت ابي دلامه من المقابل لانه اشترط في الدين
 والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والفلاس ضده
 ومنه من العنوي مراعات النظر ويسمى التماثل
 والتوفيق والامتلاف والتاميق ايضا وهي جمع
 امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
 يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
 وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس
 والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور

قوله وذا السكاكي واذا شرط ههنا امر
 شرط تمت ضده **اقول** ظاهر هذا الكلام
 انه لا يجب ان يكون في المقابلة شرط
 لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط
 وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر
 ثم ان السكاكي مثل في المطابقة بقوله
 فليضحكوا قليلا وليكولوا كثيرا ولا شك
 انه مندرج عنده في المقابلة ايضا اذا
 لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر و قد
 يعلم انشاء التباين بين المطابق والمقابل
مطلب مراعاة النظر فاذا توالت
 حديد ما عرفت كونها
 اخص من المطابقة
 كما عند المصنفين
 سيد قوس

نحو قوله اي قول البحر في صفة الابل كالقسي العظمت
 اي المنحنيات من عطف العود وعطفه حنا
 بل الاسم مبررة اي منحوتة من براه تحت بل الاوار
 جمع بين القوس والسرهم والوتر وقد يكون بين
 اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايتها
 الوزير اسماعيل الوعد بقبي التوفيق يوفق
 العهد محمد بن الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن
 مرسق اصبح واقوي ما سغناه في الذي من الخير
 الماثور منذ قدم احاديث يروها السيول عن
 الحيا عن البحر عن كف الامير تيم فانه ناسب فيه
 بين الصحة والقوة والساع والجزر الماثور والامارت
 والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحب
 والبحر وكف تيم مع ما في البيت الثامن صحة الترتيب
 في العنفة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع
 في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والطر
 اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف المروج على
 ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعات النظر
 ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يحتمل الكلام
 بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون
 ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدركه البصار
 وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير
 مدركه للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء
 لان المدرك للشيء يكون مجازيا وقد يكون حقيقيا
 كقوله

كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
 فانك انت العزيز الحكيم فان قوله تغفر لهم يوم
 ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل
 ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق
 العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
 وهو العزيز اي الغالب من غرم بغرة عليه شئ
 وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس
 لئلا يتوهم انه خارج عن الحكم اذ الحكيم من يضع
 الشئ في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العقاب
 فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما جعلته
 ويحقق بها اي مراعات النظر ان يجمع بين معنيين
 غير متناسبين بل فظان يكون لهما معنيان متناسبان
 وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر
 بحسبان والشمس اي النيات الذي ينبغي ان يظهر من
 الارض لا ساق له كالبقول والشمس الذي له ساق
 يسجدان ينقادان لله تعالى فيها خلقا له فالشمس بهذا
 المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لانه قد
 يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما في هذا
 يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد
 ومن ايهام التناسب بيت السقط
 وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم الرخم
 الحرف الناقصة المرسولة وهي بحرفة معطوفة على
 الرهط في البيت السابق تجلي عن الرهط الا في
 عادة

من قوله ليرحمه الله
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩
 ١٥٦٠
 ١٥٦١
 ١٥٦٢
 ١٥٦٣
 ١٥٦٤
 ١٥٦٥
 ١٥٦٦
 ١٥٦٧
 ١٥٦٨
 ١٥٦٩
 ١٥٧٠
 ١٥٧١
 ١٥٧٢
 ١٥٧٣
 ١٥٧٤
 ١٥٧٥
 ١٥٧٦
 ١٥٧٧
 ١٥٧٨
 ١٥٧٩
 ١٥٨٠
 ١٥٨١
 ١٥٨٢
 ١٥٨٣
 ١٥٨٤
 ١٥٨٥
 ١٥٨٦
 ١٥٨٧
 ١٥٨٨
 ١٥٨٩
 ١٥٩٠
 ١٥٩١
 ١٥٩٢
 ١٥٩٣
 ١٥٩٤
 ١٥٩٥
 ١٥٩٦
 ١٥٩٧
 ١٥٩٨
 ١٥٩٩
 ١٦٠٠
 ١٦٠١
 ١٦٠٢
 ١٦٠٣
 ١٦٠٤
 ١٦٠٥
 ١٦٠٦
 ١٦٠٧
 ١٦٠٨
 ١٦٠٩
 ١٦١٠
 ١٦١١
 ١٦١٢
 ١٦١٣
 ١٦١٤
 ١٦١٥
 ١٦١٦
 ١٦١٧
 ١٦١٨
 ١٦١٩
 ١٦٢٠
 ١٦٢١
 ١٦٢٢
 ١٦٢٣
 ١٦٢٤
 ١٦٢٥
 ١٦٢٦
 ١٦٢٧
 ١٦٢٨
 ١٦٢٩
 ١٦٣٠
 ١٦٣١
 ١٦٣٢
 ١٦٣٣
 ١٦٣٤
 ١٦٣٥
 ١٦٣٦
 ١٦٣٧
 ١٦٣٨
 ١٦٣٩
 ١٦٤٠
 ١٦٤١
 ١٦٤٢
 ١٦٤٣
 ١٦٤٤
 ١٦٤٥
 ١٦٤٦
 ١٦٤٧
 ١٦٤٨
 ١٦٤٩
 ١٦٥٠
 ١٦٥١
 ١٦٥٢
 ١٦٥٣
 ١٦٥٤
 ١٦٥٥
 ١٦٥٦
 ١٦٥٧
 ١٦٥٨
 ١٦٥٩
 ١٦٦٠
 ١٦٦١
 ١٦٦٢
 ١٦٦٣
 ١٦٦٤
 ١٦٦٥
 ١٦٦٦
 ١٦٦٧
 ١٦٦٨
 ١٦٦٩
 ١٦٧٠
 ١٦٧١
 ١٦٧٢
 ١٦٧٣
 ١٦٧٤
 ١٦٧٥
 ١٦٧٦
 ١٦٧٧
 ١٦٧٨
 ١٦٧٩
 ١٦٨٠
 ١٦٨١
 ١٦٨٢
 ١٦٨٣
 ١٦٨٤
 ١٦٨٥
 ١٦٨٦
 ١٦٨٧
 ١٦٨٨
 ١٦٨٩
 ١٦٩٠
 ١٦٩١
 ١٦٩٢
 ١٦٩٣
 ١٦٩٤
 ١٦٩٥
 ١٦٩٦
 ١٦٩٧
 ١٦٩٨
 ١٦٩٩
 ١٧٠٠
 ١٧٠١
 ١٧٠٢
 ١٧٠٣
 ١٧٠٤
 ١٧٠٥
 ١٧٠٦
 ١٧٠٧
 ١٧٠٨
 ١٧٠٩
 ١٧١٠
 ١٧١١
 ١٧١٢
 ١٧١٣
 ١٧١٤
 ١٧١٥
 ١٧١٦
 ١٧١٧
 ١٧١٨
 ١٧١٩
 ١٧٢٠
 ١٧٢١
 ١٧٢٢
 ١٧٢٣
 ١٧٢٤
 ١٧٢٥
 ١٧٢٦
 ١٧٢٧
 ١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠
 ١٧٣١
 ١٧٣٢
 ١٧٣٣
 ١٧٣٤
 ١٧٣٥
 ١٧٣٦
 ١٧٣٧
 ١٧٣٨
 ١٧٣٩
 ١٧٤٠
 ١٧٤١
 ١٧٤٢
 ١٧٤٣
 ١٧٤٤
 ١٧٤٥
 ١٧٤٦
 ١٧٤٧
 ١٧٤٨
 ١٧٤٩
 ١٧٥٠
 ١٧٥١
 ١٧٥٢
 ١٧٥٣
 ١٧٥٤
 ١٧٥٥
 ١٧٥٦
 ١٧٥٧
 ١٧٥٨
 ١٧٥٩
 ١٧٦٠
 ١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣

والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به
 النافه المنزوله وهي بحروف في الدقة والاختنا
 وليس المراد به الحوت على ما وقع وراء اسم فال
 من رايته اذا اصبحت ربيته وكذلك دال اسم
 فاعل من دلاء الركائب اذا رفق بسوقها واما د
 بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله
 يوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيب
 عن ان تركب من النوق ما هي في الضرع والاختنا
 كالنون مركبها الاعرابي لزيارة الاطلا فيضرب
 ربيته اذا اهراك بها من شدة الهزال يريد ان
 سراكب هذه الحبيب سمان ذوات اسنة ففي ذكر
 الحرف والنون والراء والدال والنقط ابراهم ان
 المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم
 بالتفويف من قولهم برز مغوف الذي على لون
 وفيه خطوط بيض على اطول وهو ان يوت في
 الكلام سمان متلائمة وجل مستوية المقادير او
 متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا في
 تسربل وشيا من خروز تظرت مطارها
 طرنا من البرق كالنبر فوسى بلا رتم ونقش
 بلايد ودع بلاعي وضحك بلا نغمة تسربل
 اي لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخروز
 جمع خرز وتظرت اي احمرت والمطارف جمع
 مطرف وهو مرداء من خرز مبرج له اعلام والطرز
 جمع

على ان يكون له
 على ان يكون له
 على ان يكون له

جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الحق
 اخل وامرر وضروا نفع ولن واخش ورس
 فابن وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاوليا
 مرا على الاعدا ضارا كتمخالف نافع للموافق
 ليتالى يلاين خشنا لمن يخاشن ورس اي
 اضلح حال من تخيل حاله واثر من يرى القلم تحت
 اي افسد حال الفسدين وانتدب اي احب
 للمعالي واجمعها يقال نذبه لامر فانتدب اي
 دعاه له فاجاب فالا ولد داخل في مراعات النظر
 لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والتا داخل
 في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه
 اي من المعنوي الارصاد هو نصب الرقيب في
 الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي
 يرصد ليث والرصد القوم يرصدون كالحرس
 يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم
 التبريح ويرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان
 يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر منزلة
 البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسماء
 بجواهر لفظه فقرة ويقع الاسماع بزواجر وعظ
 فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة
 الفهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز
 وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي
 الطرف متعلق ببدل اي انما يجب فهم العجز في

مطلب الارصاد

التسهم ما خوذ من الثوب المسهم وهو الذي
 يدل واحد سهامه على الذي يليه لكون لونه
 يقتضي ان يليه لون مخصوص له لمجاورة غيره
 اللون الذي قبله او بعده ظهور ليس له
 مثله للمجاورة غيره من الالوان ومنه الموالف
 من سماه التبريح والتوشيح ومنه سماه
 الارصاد ومناله من الكتاب العزيز قوله
 تعالى افرايت ما تحزنون انتم تزدعون
 ام نحن الزاد دعون لوف جعلناه حطا
 ما فظلم تفكروا فان ذكر الحق بالانتم
 الزرع وذكر الخطام القفلة ومثاله من ان
 قول البحري فاذا احادوا فواذ لو اعزنا
 واذا اسالموا عروا ذليلا والفرق بين
 التسهم والتوشيح من ثلاثة اوجه
 احدها ان التسهم من ثلاثة اوجه
 من اول الكلام التسهم

هو صاوب بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
 الذي يبين عليه اواخر الآيات او الفقر ويجب
 تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما
 لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقول
 تعالى وما كان الناس الامة واحدة فاختلوا ولو
 كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه مختلفون
 فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لزم ان توهم
 ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه
 وكقوله احلت دي من غيرهم وحرمت بلا سبب
 يوم اللقاء كلاي فليس الذي خللته محلل
 وليس الذي حرمته محرام فانه لو لم يعلم ان القافية
 مثل سلام وكلام لزم ان توهم ان العجز محرم فالحق
 في الفقر مخوفه وما كان الله ليظلم ولكن كانوا
 انفسهم يظلمون وفي البيت مخوفه اي قول عرب
 معدي كرب اذا لم تستطع شيا فادعه وجاوزه الى ما
 تستطيع ومنه اي من العنوي المشاكلة وهو ذكر
 الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحة اي لوقوع ذلك
 الغير في صحة ذلك الشئ تحقيقا او تقديرا اي
 وقوعا محققا او مقديرا فلا قول كقوله قالوا اقترح
 شيا من اقترحت عليه شيا اذا سالت اياك من غير
 رؤية وطلبته على سبيل التكليف والتكلم لامن اقتر
 الشئ ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارجاله فانه غير
 مناسب على ما لا يخفى تجدد مجزوم على انه جواب

الامر

٥
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مطلب المشاكلة

لو وقع ذلك الشئ
 في صحة ذلك الغير

خاتمة

الامر من الاجادة وهو تحيين الشئ لك طبقه قلت
 اطمحوا الى حبة وقيصا اي خيطوا ذكر خياطة
 الحبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحة طبخ الطعام
 وتوهم تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي
 حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثا
 وهو ما يكون وقوعه في صحة الغير تقديرا نحو
 قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل المينا الى
 قوله صبحه صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
 وتوهم له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر
 لانه فاعله من صبح كالجلس من جلس وهي الحالة
 التي يقع عليها الصبح مؤكدا لامنا بالله اي تظهير
 الله لان الايمان يظهر النفوس فيكون آمنا
 مشتملا على تظهير الله لنفوس المؤمنين والاعليه
 فيكون صبغة الله بمعنى تظهير الله مؤكدا المضمون
 قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليل
 لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيا المشاكلة
 ووقوع تظهير الله في صحة ما يعبر عنه بالصبح
 تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى
 وهو ذكر التظهير بلفظ الصبح ان النصاري
 كانوا يغسبون اولادهم في ماء اصفر يسمى به
 العمودية ويقولون انه اي الغس في ذلك
 الماء تظهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده
 ذلك قال ثلاث صار نصرا نبيا حقا فامر المسلم

بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصيغنا الله
 بالآيمان صبغة لا مثل صبغتنا وظهرنا به نظير
 لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا
 آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين
 فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا
 الله بالآيمان صبغة ولم نصنع صبغتنا ابرياء
 النصاري فغير عن الآيمان بصبغة الله للمشاكل
 لوقوعه في صبغة صبغة النصاري تقدير ابرياء القرينة
 الحالية التي هي سبب النزول في غمض النصاري
 اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا
 وهذا كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس
 فالان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم
 فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكل بقرينة
 الحار وان لم يكن له ذكر في الفاء وهذه اي من المعنوي
 المزاج وهي ان تزوج اي توقع المزاج على ان
 الفعل مستدلي ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين
 العير والتروان بين معنيين في الشرط والجزا اي
 يجعل معنيين واقعا في الشرط والجزا مزدوجين
 في ان ترتب على كل منهما معنى يرتب على الآخر كقوله
 اي قول البخاري اذا ما نزل الناهي ومعنى عن جها
 فلم في الهوي ولزمني اصاحت الى الواشي اي استعت
 الى النعام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما
 اقري على فلم بها الهجر زواج بين نهي الناهي

مطلب المزاوجة
 قال الكاكي ومنه تبعه هوان بين زواج بين
 معنيين في الشرط والجزا كقول البخاري
 اذا احزب يوما ففاضت دماءها تذكرت
 الغزاة ففاضت دموعها وقال ابن ابي
 الاصم وابن مالك ومنه تبعه هوان بين
 مثالين في اصل المعنى والاشتقاق وذلك
 ايضا داي العسكري ومنه تبعه هوان

واصاحتها

واصاحتها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزا
 ان ترتب عليها الحاج شئ ومثل قوله ايضا اذا
 احزبت يوما ففاضت دماءها تذكرت القرني ففاضت
 دموعها زواج بين الاحزاب وتذكر القرني الواقعين
 في الشرط والجزا ترتب شئ عليهما ومن يتبع المثال
 المذكور للمزاج علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
 الى الوهم من ان معناها اي يجمع بين معنيين في
 الشرط ومعنيين في الجزا كاجمع في الشرط بين نهي
 الناهي والحاج الهوي وفي الجزا بين اصاحتها الى الواشي
 والحاج الهجر الا يعرف احد يقول بالمزاج في مثل
 قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسه فانعت عليه
 ومنه اي من العكس والتبديل وهوان يقدم
 جزء في الكلام على جزء آخر ثم يواخر ذلك المتقدم
 عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم
 حيث قالوا هوان تقدم جزء ثم تعكس فتقدم ما
 اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف
 فيصدق على مثل قوله وتحتل الناس والله احق
 ان تحشاه وقول الشاعر سريع الي بني الاعم يلبطوا به
 وليس الي داي الذي سريع ولا عكس فيه ويقع
 العكس على وجوه منها اي ان يقع بين احد طرفي
 جملة وما اضيف اليه ذلكا طرف نحو عادات
 السلطان السادات سادات العادات فان العكس
 قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين

مطلب العكس

وهو عبارة عن ان يقدم في جزا شئ
 في الكلام ثم يواخر ذلك المتقدم
 عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم
 حيث قالوا هوان تقدم جزء ثم تعكس فتقدم ما
 اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف
 فيصدق على مثل قوله وتحتل الناس والله احق
 ان تحشاه وقول الشاعر سريع الي بني الاعم يلبطوا به
 وليس الي داي الذي سريع ولا عكس فيه ويقع
 العكس على وجوه منها اي ان يقع بين احد طرفي
 جملة وما اضيف اليه ذلكا طرف نحو عادات
 السلطان السادات سادات العادات فان العكس
 قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

السادات ثم عكس تقديم السادات على العادات
ومنها أي ومن الوجوه أن يقع بين متعلقين فعلين
في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بات قدم
الحي وآخر الميت ثم عكس تقديم الميت وآخر الحي
وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها أي ومن
الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو
لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس
فاخرهن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي
جملتين ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما قلت
طوبت بأحرار الفنون ونبيلها رداء شباي والجنون فنون
فحين تعاطبت الفنون وحظها تبتين أي ان الفنون
ومنه أي ومن المعنوي الرجوع وهو يعود إلى
الكلام السابق بالنقص أي بنقصه وإبطال النكته
كقوله أي قول زهير قف بالديار التي لم يعقها
القدم بلى وغيرها المرواح والدمم دل الكلام
السابق أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف
الديار ثم عاد إليه ونقصه بأنه قد غيرت المرواح
والدمم لنكته وهو ظاهر الكتاب والخزن والحر
والدهش حتى كأنه اجزأ ولا عالم يتحقق عقده
ثم رجع إليه عقده وأفاد بعض الأقسام فنقص كلامه
السابق فأبطل عفاها القدم وغيرها المرواح

والدم

مطلب الرجوع



مطلب التورية

الديم ومثله قاف لهذا الدهر لابل لاهله ومنه
أي من المعنوي التورية ويسمى الأيهام أيضا وهو
أن يطلق لفظا له معنيان قريب وبعيد ويراد
البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجزؤه
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوي فانه أراد باستوي
معناه البعيد وهو استوي ولم يقرن به شي مما يلائم
المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرتحة عطفت
على مجزؤه وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
المؤثري به عن المعنى البعيد المراد أما بلفظ قبل
نحو والسماء بنيناها بأيد فانه أراد بأيد معناها
البعيد أي القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب أعني الجارحه المخصوصه وهو قوله بنيناها
أو بلفظ بعده كقول القاضى أبي الفضل عياض نصف
ربيعا باردا أو الغزاة من طول المداخرت
فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من
كبرها وطول مدتها صارت حرفة قليلة العقل
فتترك في برج الجدي في أو ان الحول ببرج الحمل أراد
بالغزاة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذي ليس المراد أعني الشمس
حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل
من التوريتين ترشيحا للآخرى كبيت السقط
إذا صدق الجدا فركب العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخاف

قبله
كان كقول اهدي بن ملا
شهر نيسان انواعه الخلل

وما للشهر وهو لا يتغاضى فضل الله على الترتيب
 واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضرر
 لانه اما ان يكون الاول في النشر للآخر من اللف
 والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليست معكوس
 الترتيب كقوله اي قول ابن حبوش كيف اسلوب
 وانت حقف وعرض وعزال لحظا وقد ورد فا
 فاللحظ لهم للفرار والقدر للخصم والردف
 للحقف والتقام للرجل نسبة به الكفل في العظم
 ولا سنده او لا يكون كذلك وليست مختلط
 الترتيب كقولك هو شمسي واسد وحر جوي دا
 وبها وسجاعة والثا وهو ان يكون ذكر المفرد
 على سبيل الاجازة نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من
 كان هودا او نصاري فان الضمير في قالوا لليهود
 والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجازة دون
 التفصيل ثم ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجالا
 هو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه
 قد لفت بين القولين في قالوا اي قالت اليهود
 وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
 بين القولين فان ما لفت بينهما في هذا البناء هو
 المتعدد المذكور او لا على ما صرح به صاحب الفتا
 حيث قال هوات تلفت بين الشين في الذكر ثم
 تتبعها كلاما مستملا على متعلق باحدها ومتعلق
 باخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل
 الجنة

ذكر

الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
 الجنة الا من كان نصاري فلف بين الفريقين او
 القولين اجالا لعدم الالتباس والتفاهات السا
 برت الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
 كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة
 هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
 على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ
 وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه
 وهما نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهوات
 يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى
 بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجازة ملحوظا او مقدرا
 فيقع النشر بين لفتين احدهما مفصل والاخر مجمل
 وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت
 زيد واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا والتاد
 والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله
 تعا فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
 او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر
 ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
 على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب
 الكشاف الفعل المعلن محذوف مدلول عليه بما
 سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
 ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني حله ما
 ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المخضلة

الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصاري فلف بين الفريقين او القولين اجالا لعدم الالتباس والتفاهات السا برت الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وهما نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهوات يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجازة ملحوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفتين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيد واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا والتاد والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعا فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلن محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني حله ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المخضلة

قوله لطيف المسلك **اقول** لا يخفى عليك ان مجرد وقوع شرين لغتين مفصل ومجمل لا يقتض لطف مسلكه بحيث لا يهتدى الى تنبيه الالتفات المحدثين علماء البيان بل لا بد هناك من امر اخر وان كنت في ريب مما ذكرناه فتأمل ما اودده الشارح من المثال هو هذه الفقرة من الرقة واللطافة ما اظن ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الآية الكريمة ففيها رقة وجه التعليل والطف بجملة المناهضة الا ترى ان تعليل الامم بمراعاة العدة باكمال الامكان فيه اشارة الى ان تلاقي المطل بقدر ايام مخصوصة وبما كان المطل او لا صوم خصوصية الايام بناء على العذر من رعاية العدة حفظا له من الغوات بالكلية وتحصلا بقدر الامكان وفي ذلك لطافة باينة فظهر من ذلك ان لا معنى للتعليل باكمال العدة في مراعات العدة فلا يكون قوله ولتكملوا العدة في الشاهد بصوم

بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحه
 الفطر فقولك لتكلموا العدة علة الامن مراعات العدة
 وتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج من
 عمده الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا
 علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللطف
 لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الي تبينه الا النقيب
 الحديث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال
 وهو انه جعل الاول من تفاصيل العللات امر الشاهد
 بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
 اليه وجعل وتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
 وهو ما لم يذكر في تفاصيل العللات فما ذكره
 في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير
 الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
 امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل العللات
 ليس لانه باستقلاله معلل بشئ من العلل المذكورة
 بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعات
 العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم
 يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال
 ومن الترخيص فالخامس ان المذكور فيما سبق
 من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
 وامر المرخص بمراعات عدة ما افطر بصومها في
 ايام احز وفي هذا دلالة واضحة على تعليل كيفية
 القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر تلا

اصرف

احدها امر المرخص بمراعاة العدة والتا تعليل كيفية
 القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
 الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى
 واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله وتكلموا
 علة الامن مراعات العدة شامل لامر الشاهد بصوم
 الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد
 وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا
 معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باجماعه
 ايام الشهر على انه لا يرتأى في ان الامن مراعات
 العدة في قوله وتكلموا العدة اشارة الى المذكور قبله
 وهو امر المرخص بمراعات عدة ما افطر فيه ومنه
 اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدي في
 حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين لقوله تعالى
 المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون اكثر
 بمقول اني القاهية علمت يا مجاشع بن مسعود
 ان الشباب والفراخ والجدد اي الاستغناء يقال
 وجد في المال وجدا ووجدوا وجدا وجدة اي
 استغنى تفسيره للمراية مفسدة هي ما يدعوا
 الي الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو
 البقاء بقاء بين امرين من نوع في المدم او غير
 لقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع
 كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين
 هي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء

مطلب الجمع

مطلب التفريق

قوله اي قول الوطواط قال في الصوامع
 الوطواط الغمام وقيل وقال ابو
 عبيدة هذا شبه القولين عندي بالقوام
 والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال
 ولا اراد يسمي بالانثى بالظاه

ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التبيين وبهذا القيد
يخرج عنه اللف والنشر وقد هله السكاكي فيكون
التقسيم عند اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول
ان ذكر الاضافة مقنن عن هذا القيد اذ ليس في اللف
والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده فليتامر وهو دقيق
كقوله اي قولا المتكلم ولا يفهم على صيغة اي
ظلم يراد به الضير راجع الى المستثنى منه المقدس
العام اي لا يفهم احد على ظلم يراد ذلك الظلم
بذلك الواحد الى الاذلال هذا استثناء مفرغ وقد
استدل به الفعل اعني لا يفهم في الظاهر وان كان
في الحقيقة مسند الى العام المحذوف غير الحق العبر
الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتر
هذا اي غير الحق على الخسف اي الزل مربوط
برمته هي قطعة جبل باليه وذا اي الوتر يسم
اي يدق ويشق راسه فلا يرق اي لا يرق ولا
يرحم له احد ذكر العبر والوتر ثم اضاف الى
المقول الربط مع الخسف والى الثاني البيع على
التبيين فان قلت هذا وذا احتساويا في الاشارة
الى القريب وكل منهما محتمل ان يكون اشارة الى
العبر والى الوتر فلا يتحقق التبيين وانه يكون
البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التاوي

بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل
وانه يقتضي تنبيه ما فيكون اشارة الى غير
الحق ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى غير
الحق وذا الى الوتر وبالعكس يحصل التبيين غاية
ما في الباب ان التبيين محتمل ومثل هذا ليس
من اللف والنشر فليتامر ومنه اي من المعنوي
الجمع مع التفرق وهو ان يدخل شيئا في معنى
ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوحدها كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونها كالنار ثم
فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة
الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاختلاف
ومنه اي من المعنوي الجمع والتقسيم وهو
جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي
تقسيم متعدد ثم جمع تحت حكم فالاول كقوله اي
الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام المر
وهو سيف الدولة ولتضيق المقامه معنى السليط
عذاها بعلى فقال على ارباض جمع ربيض وهو ما
حول المدينة خرسية وهي بلاد الروم لتضيق به الروا
والصلبان جمع صليب النصاري والبيع جمع
بيعه بكسر الباء وسكون الياء وهو متعبد النصا
وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاذ
المقانب يعني قاذ عساكر حتى اقام حول هذا

١٣
مطلب الجمع مع التقسيم
قوله اي قول الوطواط
فوحدها كالنار في ضوئها
ادخل قلبه ووجه الحبيب
فرق بينهما بان جهة ادخال
الضوء وادخال القلب من جهة
الحر والاختلاف
ومنه اي من المعنوي الجمع
والعكس اي تقسيم متعدد
ثم جمع تحت حكم فالاول
الجمع ثم التقسيم كقول
ابي الطيب حتى اقام المر
وهو سيف الدولة ولتضيق
المقامه معنى السليط
عذاها بعلى فقال على ارباض
جمع ربيض وهو ما حول
المدينة خرسية وهي بلاد
الروم لتضيق به الروا
والصلبان جمع صليب
النصاري والبيع جمع
بيعه بكسر الباء وسكون
الياء وهو متعبد النصا
وحتى متعلق بالفعل في
البيت السابق اعني قاذ
المقانب يعني قاذ عساكر
حتى اقام حول هذا

المدينه وقد شقيت به الروم وهذه الاشيا فقد
 جمع في هذا البيت شفاء الروم بالمدوح اجمالا
 لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم
 قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا
 والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا
 ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
 ولين في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانه
 وقلة المبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من جنس ذوي
 العقول وذكر صاحب المقام قبل هذا البيت
 قوله الدهر مقتدر والسيف منتظر وارضهم
 لك مصطاف ومرتبج وقال قد جمع فيه ارض
 العدو وما فيها في كونها خالصه للروح ثم قسم في
 هذا البيت والمذكور فيما رينا من نسخ ديوان ابي
 الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف
 وقوله الدهر مقتدر بعد قوله للسبي ما نكحوا بايات
 كثيره والثاني لقوله اي التقسيم ثم الجمع كقوله
 حسان بن ثابت قوم اذا هاربوا ضروا عدوهم
 او هادوا النفع في اشيا عنهم اي اتاعهم وانصاتهم
 نفعوا سجنه اي عزيزه وخلق تلك منهم غير
 محذرة ان الخلايق جمع خليفه وهي الطبيعة والخلق
 فاعلم شرها البدع جمع بدعه وهي في الاصل الخدث
 والخلق بعد الاستحالة والمراد ههنا مستحدثات
 الاخلاق لا ما هو كالغرائب منها قسم في البيت الاول

اي طلبوا

صفحة

صفة المدوحين الى ضمير الاعداء ونفع الاوليا
 ثم جمعها في الثاني في كونها سجنه حيث قال
سجنه تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع
مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه
 معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة
 كقوله بقا يوم ياتي يعني ياتي الله امره او
 ياتي اليوم اي هوله والكظف منصوب باضمار
 اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جوار
 او شفاعه الابدانه اي باذن الله كقوله
 لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في
 موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
 فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه
 هو الجواب الحق والمنوع عنه هو العذر الباطل
 فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار
 بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بقضى
 الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها رجز
 وشهيق الزفير اخرج النفس والشهيق ردة
 خالدين فيها ما دامت السموات والارض
 اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
 لا ابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع
 كقول العرب ما اقام ثبير وما لاج كوك ونحو
 ذلك اما شاء ربك ان ربك فقال لما يريد
 واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها

مطلب الجمع مع التقسيم والتفريق ١٤

فانما مع ذلك لئلا يكون اخرى كذا وكذا

ما دامت السموات والارض اما شاء ربك
عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه تمتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في
قوله اما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلق
في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة معنى
اهل النار لا يجلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالنهر بر و نحوه من انواع العذاب
سوي عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوي
الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكر صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما
عندنا فعناه ان فساق المؤمنين لا يجلدون في
النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف
الحكم عن الكل في وقت ما يكفه صرفه عن البعض
وكذا الاستثناء الثاني فعناه ان بعض اهل
الجنة لا يجلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون
الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من
سبأ معنى كما ينتقض باعتبار الانتها فكذا
ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة
عليهم باعتبار نشرهم بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع النفس في
عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكر في سياق
النفي تعني ثم فرق بان اوقع النباي بينهما بان

بعضها

في قوله اما شاء ربك
اي غير مجذوذ اي غير مقطوع
الاستثناء من الخلق
في عذاب النار
من الخلود في نعيم الجنة
اهل النار لا يجلدون
في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالنهر بر و نحوه
من انواع العذاب
سوي عذاب النار
وكذا اهل الجنة لهم سوي
الجنة ما هو اكبر منها
اجل وهو رضوان الله
وما يتفضل به الله عليهم
مما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكر صاحب الكشاف
بناء على مذهبه
واما عندنا فعناه ان
فساق المؤمنين لا يجلدون
في النار وهذا كاف
في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل
في وقت ما يكفه صرفه
عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني فعناه ان بعض اهل
الجنة لا يجلدون فيها
وهي المؤمنون الفاسقون
الذين فارقوا الجنة
ايام عذابهم والتابيد من
سبأ معنى كما ينتقض
باعتبار الانتها فكذا
ينتقض باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم
باعتبار نشرهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان
شقوا بسبب المعاصي فقد
جمع النفس في عدم التكلم
بقوله لا تكلم نفس لان
النكر في سياق النفي تعني
ثم فرق بان اوقع النباي
بينهما بان

بيان بعضها شقي وبعضها سعيد فقوله فمن شقي
وسعيد اذ النفس واهل الموقف واحد قسم
واضاف الى السعدا ما لهم من نعيم الجنة والى
الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين
يشقون الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين
احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من
تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول الى الطيب
كأطلب حتى بالقفا ومشاخه كانه من طول ما التفتوا
اسروا يقال لشدة وطأهم على الاعدا وثباتهم
على اللقاء اذ الاقل اي حاربوا الاعدا خفاف
مسرعين الى الاجابة اذ ادعوا الى كفاية مهمهم وما
خطب كثيرا اذا استدروا لان واحدا منهم يقوم مقام
جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ و اضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء
اقسام الشيء لقوله تعالى رب لي بشاء انا واهب
لي بشاء المذكور او نرجعهم ذكرنا وانا ما ويجعل
من يشاء عقبا فان الانسان اما ان يكون له وليد
او لا يكون فاذا كان فاما ان يكون ذكر او انثى
او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه
تعالى يفضل ما يشاء لا الانسان فكان ذكر الاناث
على اللاتي هي من جملة ما يشاء الانسان اهم
لكنه بالجرح تاحض عرفهم لان في التعريف تنويها

المذكور

في قوله اما شاء ربك
اي غير مجذوذ اي غير مقطوع
الاستثناء من الخلق
في عذاب النار
من الخلود في نعيم الجنة
اهل النار لا يجلدون
في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالنهر بر و نحوه
من انواع العذاب
سوي عذاب النار
وكذا اهل الجنة لهم سوي
الجنة ما هو اكبر منها
اجل وهو رضوان الله
وما يتفضل به الله عليهم
مما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكر صاحب الكشاف
بناء على مذهبه
واما عندنا فعناه ان
فساق المؤمنين لا يجلدون
في النار وهذا كاف
في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل
في وقت ما يكفه صرفه
عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني فعناه ان بعض اهل
الجنة لا يجلدون فيها
وهي المؤمنون الفاسقون
الذين فارقوا الجنة
ايام عذابهم والتابيد من
سبأ معنى كما ينتقض
باعتبار الانتها فكذا
ينتقض باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم
باعتبار نشرهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان
شقوا بسبب المعاصي فقد
جمع النفس في عدم التكلم
بقوله لا تكلم نفس لان
النكر في سياق النفي تعني
ثم فرق بان اوقع النباي
بينهما بان

بالذكر وكأنه قال وذهب لمن يشاء الفرياً الذي
لا يخفى عليك ثم اعطى كل الحسنيين حقهما من التقديم
فقدم الذكور واخر الاناث تنبيهاً على ان تقدري
الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه
اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مائل لذلك الامر
ذي الصفة في تلك الصفات مبالغة لكانها فيه
اي لاجل المبالغة لكان تلك الصفة في ذلك الامر
ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الي حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك
الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون
بن التجريدي مخوولهم في من فلان صدوق حليم
في الصحاح هيمك قريبك الذي زعم لاسره اي
بلغ فلان من الصداقة حدا يصح معه اي مع ذلك
الحذر ان يتخلص منه اي من فلان صدوق آخر مثله
فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدي
الداخل على المنتزع منه مخوولهم ليس سئل فلان
لتسأل به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى
انتزع منه بحر في السماحة وزعم بعضهم ان
من التجريدي والباء التجريدي على حذف مضى
بمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقاية
اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى
لقيت به اسدا لقيت بلقاية اسدا ولا يخفى

ضعف

ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من فلا صدق
حليم لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصول
صدوق فلينا مل ومنها ما يكون بدخول
بواب المعية والمصاحبة في المنتزع مخوول
وشوهاة من شأنت الوجوه فبحت وفرس
شوهاة صفة محودة يراد بها سعة اشراقها
وقيل يراد بها فرس يفتح الوجه لما احياها من
شديد الحرب بعدوا يسرع الى صارع الوعي
اي مستغث في الوعي وهو في الحرب يستسلم
اي لا يس لامر وهو الدرع والباء للملازمة
والمصاحبة مثل الفديق وهو الغفل المكرم
عند اهله المرحل من رحل البعير شخصه عن
مكانه وارسله اي بعدوني ونفى من نفسي لابس
درع لكان استعدادي للحرب بالغ في اتصافه
باستعداد الحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس
درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع
منه مخووله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم
دار الخلد لكنه انتزع منها دار اخرى وجعلها
معداة في جهنم لاجل الكفار ثم يبدل الامرها
ومبالغة في اتصافها بالسدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف مخووله اي قول قتاده بن
سلة الخفي فلن بقيت لارحلت بغزوة تحوي
اي بجمع الفنائم الجملة صفة غزوة وردني نحو

في صح

...فان كان له نفسه فهو تجريد والا فليس
من التجريد في شئ بل انما هو كناية عن كون الممدوح
غير مجيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد
وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه
ويكون داخل في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه
وبيان التجريد انه يتفرع فيها من نفسه شخصا
اخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه
بقوله اي قول الى الطيب لاحيل عندك ثم يرد
ولامالك فليست النطق ان لم يستعمل الحار اراد
بالحار الغنى وكانه انتزع من نفسه شخصا اخر
مثله في فقد الخيل والمالك والحار ومثله قول
للعشى ودع ههنا ان الركب مر قتل وهل
يطبق ودعاها الرجل ومنه اي من المعنى
المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من الحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة
مطلقا لان جز الكلام ما خرج يخرج الحق وجاء
على منبج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر كالمريض يرضى على الجالس ان كسا
وان حقا فان اشعر بيت انت قابله
بيت يقال اذا اشربة صدقا وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا بل الفضل متصور لان
الشعر الكذب وخير الكلام ما بولغ فيه وهذا يستدل
بالمبالغة على حسان في قوله لنا الخفيات الغرض بالضم

ان الخاطب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس
من التجريد في شئ بل انما هو كناية عن كون الممدوح
غير مجيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد
وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه
ويكون داخل في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه
وبيان التجريد انه يتفرع فيها من نفسه شخصا
اخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه
بقوله اي قول الى الطيب لاحيل عندك ثم يرد
ولامالك فليست النطق ان لم يستعمل الحار اراد
بالحار الغنى وكانه انتزع من نفسه شخصا اخر
مثله في فقد الخيل والمالك والحار ومثله قول
للعشى ودع ههنا ان الركب مر قتل وهل
يطبق ودعاها الرجل ومنه اي من المعنى
المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من الحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة
مطلقا لان جز الكلام ما خرج يخرج الحق وجاء
على منبج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر كالمريض يرضى على الجالس ان كسا
وان حقا فان اشعر بيت انت قابله
بيت يقال اذا اشربة صدقا وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا بل الفضل متصور لان
الشعر الكذب وخير الكلام ما بولغ فيه وهذا يستدل
بالمبالغة على حسان في قوله لنا الخفيات الغرض بالضم

هذا المبالغة

واسيا فنا يقطن من لحد ما استعمل جمع القلة
اعني الحفريات والسيوف وذكر وقت الضحوة
وهو وقت تناول الطعام وقال يقطن دون
يكن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي
ان المبالغ منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف
اشار الى تفسير المبالغ مطلقا والى تفسيرها التقييد
المقبولة من المردودة ولذلك لم يقل وهي بل قال
المبالغ ان تدعى لوصف بلوغه في الشدة او
الضعف حرا بفعل بلوغه مستجيلا او مستعلا
وانما تدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف
عن متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير
الضرب باعتبار عودته الى احد الامور وتخصيص
المبالغ في التبليغ والاعراق والغلو لان المدعي
ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي
قول امرئ الضبي يصف في سائكه بانه لا يعرف
وان الكثر العدو فعادى عداء العدا بالانكسار
الموالاه بن الصيرين يصرع احدها على اثر
الآخر في طلق واحد بين ثور ونجعة اراد بالثور
الذكر من ولد بقر الوحش وبالنجعة الانثى منها
درا كما متابعا فلم ينضج بما فيفسل مجزوم
معطوف على ينضج اي لم يعرف ولم يغسل ادعى
ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيتين
في مضمار واحد ولم يعرف وهذا ممكن عقلا

وعادة

وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله ويكرم جارنا مادام فينا وننبه الكرامة
حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطا على اثره وهو
ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاعراق
مقبولان والى اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا
عادة لا ممتنع وان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا
فقلو كقوله اي قول الى نواس واخفت
اهل الشرك حتى انه الضم للشان لخافك النطف
التي لم تخلق ادعى انه يخاف من المردوح النطف
الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول
منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما
يقربه الى الصحة بخوليفة مكاد في يكاد زيتها
يضئ ولولم تمسسه نار وعليه بيت السقط
شجار كجا وافر اساءا وبلا وزاد فكاد ان يشحوا جلا
ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله
اي قول ابى الطيب عقدت سنايك عليها
الضمير للحياة اي عقدت سنايك تلك الحيات
فوق رؤسها عثرا اي عثرا لوتسعي تلك
الحيات عنقا هو نوع من البير عليه اي على
ذلك العثرا لا ممكنا اي لا يمكن العنق ادعى ان
العبار المرتفع من سنايك الخيل قد اجتمع فوق
رؤسها متراما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن

ان تبر عليها تلك الحيات وهذا مستع عقلا وعا
 لكنه تخيل حسن وقد اجتمعا اي ادخارا ما
 يقرب الي الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل
 في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول
 الليل بخيل لي ان ستم الشهب في الدرجي وشدت
 باهتاني اليهن اجماني اي يوقع في حياي ان
 الشهب محكة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان
 اجماني عيني قد شدت باهتاني الي الشهب طول
 سري في ذلك الليل وعدم انطباقها وانقائها
 وهذا امر مستع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن
 ولفظ تخيل مما يقرب الي الصحة ومنها ما اخرج
 نخرج الهزل والخلاعة لقوله اسكر بالامس ان
 عزمت على الشرب غدا ان دام العجب ومنه
 اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو مراد
 للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون
 بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب نحو لو
 كان فيها الهمة الا الله لفسدتا واللازم وهو
 فساد السموات والارض باطل لان المراد به
 خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم
 وهو تعدد الاله وفي التخييل بالآية ترد على الجاحظ
 حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن
 وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس
 المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا
 تخمل

وهو ما خوذ من اتيان المتكلمين احوال الدين
 بالدليل القاطع والمراد به فهمنا ان يورد
 مع الخصم حجة صحيحة مسلمة ليقطع بها الخصم
 كقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات و
 الارض بقادر على ان يخلق مثلام بل وهو
 الخلاق العليم

مذهب المذهب الكلامي

النقيض بوجه ما وتعدد الاله ليس قطعي كلام
 للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله
 اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الي
 النعمان بن المنذر وقد كان يمدح ال جفنه
 بالشام فتذكر النعمان من ذلك حلفت ولم
 اترك لنفسك ربيبة هي ما يريب الانسان وتعلقه
 واراد بها الشك وليس وراء الله للمطلب
 اي هو اعظم المطالب فالخلف به اعلى الاحلاف
 لمن كنت قد بلغت غنى جنانية لمبلغك الواسي اغنى
 من غنى اذا خاف والكذب واللام في لي كنت
 موطنة للقسيم وفي لمبلغك جواب القسم ولكني
 كنت امرا الي جانب من الارض فيه اي في ذلك
 الجانب واراد به الشام ستراد اي موضع يتكرر
 فيه لطلب الرزق ومنتهج من راد الكلا وارتاد
 ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب واخوان
 اذا اطمعهم احم في اموالهم واقرب كفعلك
 اي يجعلون لي حكا في اموالهم مقربا منهم رفيع
 المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعهم
 واحسنت اليهم فلم ترهم في مدرجهم لك اذبنوا
 يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح ال جفنه قد
 احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدرجوك وقد احسنت
 اليهم وكان مدح او لك لك لا تعدد ذنبا
 كذلك مدح لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة

التشيل الذي يعده بسمه الفقه قايما ويكون مرده
الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
لاي جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايضا لكن
اللازم باطل فكذا المنزوم ومما ورد على صورة
القياس الاقرا في قوله تعالى وهو الذي يبرز الخلق
ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعاده اهون
واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل
في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله
تعالى حكاية فلما اقل قال لا آحت الاقلين اي
القر اقل ورتي ليس باقل فرتي ليس باقل فالتع
ليس برتي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل
وهو ان يدعي بوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف
غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ورفق
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان
لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع
والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف
فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم
وهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنه هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان
الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات
العقل غير مطابق للواقع وهذا اربعة اضرب

مطلب حسن التعليل ١٨

لان

لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما
ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها
والاولي اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان
كانت لا تخلو في الواقع عن علة لقوله اي قوله
اي الطبيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي
عطا ولا السحاب وانما حجت به اي ضاربت
تحموه بسبب نائلك وتفوقه عليها فقصها اثر
اي فالمصوب من السحاب هو عرق الحمى
فتزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر
لها علة في العادة وقد علة بان عرق حياها
الحادث بسبب عطاء المروج او يظهر لها اي
لذلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت
علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقة
فلا يكون من حسن التعليل لقوله اي قوله
اي الطبيب جابه قتل اعاديه ولكن يتفق خلاف
ما يرجو الذي بان فان قتل الاعاد اي قتل
الملوك اعاداهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم
حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره
من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبتهم
ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل
اعاديه لما علم انه لما غدا الحرب غدت الدنيا
ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا
مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة

قوله اذ لو كانت علتها هي المذكورة
لكانت العلة المذكورة علة حقيقة
لا يلزم من ظهور العلة حقيقة
دالة ان لا يكون علة حقيقة في العا
لما في نفس الامر كما فسرناها بذلك اذ
ربما كانت في المشهورات الكاذبة
اللطيف اذ لا بد من نوات الاعاد
كانت مع ذلك علة حقيقة فان
القيود الاخير ايضا سيد

في وصفه بالشئ اعلم على وجه تخيلي اي تنافى في
 الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب
 وغيرها فاذا غدا للمحرب رجيت الذئاب ان ينالوا
 من لحوم اعدائهم ويتضمن ايضا مدح بانه ليس
 ممن يسرق في القتل طاعة للغيظ والحق اي
 ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن
 ايضا قصور اعدائهم عنه وفراط ائمنه منهم وانه
 لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي
 الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة
 كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واثيا حسنت
 فينا اسائة نجى حذارك اي حذارك اياك انسانا
 اي انسان عيني من الغرق فان استحسن اسائة
 الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه
 حيث لا يستحسن الناس اسائة الواشي ان كانت
 ممكنا عقيمة اي عقب الشاعر استحسن اسائة
 الواشي بان حذارك اي حذار الشاعر منه اي من
 الواشي نجى انسان اي انسان عين الشاعر من الغرق
 في الدروع حيث ترك البكا خوفا منه او غير ممكنة
 عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت المصنف
 وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه
 لولم يكن بنية الجوز اخذته لما رايت عليها عقد منتطق
 من انتطق اي شد النطاق و هو الجوز كواب
 يقال لها نطق الجوز فنية الجوز اخذته الممدوح

و قد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه
 لولم يكن بنية الجوز اخذته لما رايت عليها عقد منتطق
 من انتطق اي شد النطاق و هو الجوز كواب
 يقال لها نطق الجوز فنية الجوز اخذته الممدوح

صفة

صفة غير ممكنة قصد اثباتها كما ذكر المصنف
 وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل
 لو من امتناع الجزا لا امتناع الشرط ان يكون
 بنية الجوز اخذته علة لروية عقد النطاق عليه
 وروية عقد النطاق عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق
 المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية اخذته الممدوح
 فيكون هذا من الضرب الاول مثل لولم يحك
 نأيلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان
 الانتطاق صفة متمنعة الثبوت للجوز وقد
 اثبتها الشاعر وعللها بنية اخذته الممدوح فقد
 اخطأ مرتين لان حديث نطق الجوز اشهر من
 ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذا المراد به الحالة
 الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد
 صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل
 يجوز ان يكون لوفي البيت مثلها في قوله تعالى
 لو كان فيهما الالهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال
 بانتفاء الجزا على انتفاء الشرط فيكون روية ما
 على الجوز من هبة الانتطاق علة لكون بنية اخذته
 الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد
 دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة
 المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف
 ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوت الوصف
 وقد يقصد كونها علة للعالم به كما في الاخيرين

لعدم العلم بشيعة بل الغرض اثباته فاذا جعلت
نية خدمة المذبح علة للانتطاق كان من الضرب
المؤول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية
خدمة المذبح كان من الضرب الرابع فيصح
التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعي توصف علة مناسبة اثرها
علة لنفس ذلك الوصف لا العلم به والحق به اي
بحسب التقليل ما ينشأ على الشك فلكونه مبنيا
على الشك لم يجعل من جنس التعليل لان فيه
ادعاء واحدا والشك يناهيه كقوله اي
قوله اي تمام كان السحاب الغر جمع الغر والدر
السحاب الماطر الغر جمع الغر غيبى تختبر
حيثما فارتقا اراد ترقا بالهز مخفها ما تسان
لهم مداع والضرب في تحتها الزنى في البيت الذي
قبله وهو قوله زنى شفت ربح الضبا بنسبها
الى المزن حتى جادها وهو هاهنا مع
ساق الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المظ
العظيم الفطر والهامع السائل فقد علمك على
سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها
غيبت حيثما تحت تلك الزنى فهي تلي عليه
البيت يشير الى قول محمد بن وهب طلالان طال
عليها الامد درسا فالاعلم ولا تضد
لبس البلا فلانما وجد بعد الاحبة مثل ما وجد

وقد

وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا
اراد يجب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملازمة
لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من غراي
بلاي بلاقع عشيبة شافتي الديار البلاقع
وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل
قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضرب تحتها
الديار البلاقع وكان نفسي اي تمام هو الحبيب
الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه
اي من المعنوي التفرع وهو ان يثبت لمتعلق امر
حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له امر
على وجه مشعر بالتفرع والتعقيب اجازا عن
حق قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل لقوله اي
قول المكث في قصيدة يمدح بها اهل البيت
احلام لسقام الجمل شافية كما دما كسفى من الكلب
بفئة اللام شبه جنون محديث للانسان في غرض
الكلب الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس
فياخذ من ذلك شبه جنون لا بعض انسانا
الى كلب ولادوا له اجمع من شرب دم ملك يعنى
انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف
وفي طريقة قول الحاسي بناء مكارم واساة كلم
دماءكم من الكلب الشفاء فقد فرغ على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجمل وصفهم بشفاء دماهم

١٩

مطلب التفرع

وسماه قوم النفي والجحود وهو من انواع
 العجز وهو ان يستدعي المتكلم بلفظ
 نفي العيب عن ممدوحه
 غير اتمام الكلام بل الحذف
 بعده الحذف
 الالفت

من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح
 بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاصح والالا
 فقد يكون في ذلك في غير المدح والذم وقد يكون
 من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان اكل
 لحم ان تنكحوا ما سلف فلتنكح فلا يحل لكم غير ذلك
 غير مكر والغرض المبالغة في تحريمه وليست تأكيد
 الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان احدهما
 ان يستثنى من صفة منفية عن الشئ صفة مدح
 لذلك الشئ بتقديم قولها فيها اي دخول صفة
 المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني
 ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسوف
 من قراع الكنايب اي من مضاربة الجيوش
 فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح
 وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي كان فلول
 السيف عيبا فان ثبت شيئا منه اي من العيب
 على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من
 العيب وهذا زيادة توضيح المقصود وتصریح
 به والا فهو مفهوم من بناء على الشرط المذكور
 وهواي هذا التقديم وهو كون القول من العيب
 محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات
 الشئ من العيب في المعنى تغليب المحال كما يقال
 حتى يبيض القادر وحتى يلج الجمل في سم الخياط

فالتاكيد

فالتاكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في
 هذا الضرب من جهة انه لدعوي الشئ بيبينه
 لانك قد عرفت نقيض المطلوب وهو اثبات
 شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فقدم
 العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء
 هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل
 فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
 ليكون ذكر المستثنى اخرا جاله عن حكم الثابت
 للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز
 على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل
 في الاستثناء الاتصال فذكر اداة قبل ذكر ما بعد
 وهو المستثنى يوجب اخراج شئ وهو المستثنى مما
 قبلها اي ما قبل اداة وهو المستثنى منه يعني
 يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان
 يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد
 اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب يقال
 توهمت الشئ اي ظننته واوهمة عزي فاذا ان
 وليها اي اداة صفة مدح وتحويل الاستثناء
 من الاتصال الى النقطاع جاء التاكيد لما فيه
 من المدح على المدح ولا شعار بانه لم يجد فيه
 صفة ذم حتى يقهرها فاضطر استثناء صفة مدح
 مع ما فيه من نوع خلاية وتأخير للقلوب والقر
 الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان ثبت

ينفيها

لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء
 أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء
 أداة استثناء يليها صفة مدح أخرى كـ أي
 لذلك الشيء نحو أنا أفصح العرب بيداني من فريسي
 ويد يعني غير وهو أداة الاستثناء وأصل الاستثناء
 فيه أي في هذا الضرب أيضا أن يكون منقطعا
 كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لأن
 المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي في
 قوله أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
 فليتناقل لكنه أي الاستثناء المنقطع في هذا
 الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الأول
 بل بقي على حاله من الانقطاع لأنه ليس في هذا
 الضرب صفة دمع منفية عامة يمكن تقدير دخول
 صفة المدح فيها وإذا لم يقدر الاستثناء في
 هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد إلا من
 الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
 الأول وهو أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال
 فذكر أداة قبل ذكر المستثنى بوجه آخر أي شيء مما
 قبلها من حيث أنه استثناء فإذا ذكر بعد
 أداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا ي
 يتأني فيه التأكيد من الوجه الأول أعني دعوى
 الشيء بيمينه لأنه مبني على التعليق بالمجاز
 المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا أي
 يكون

يكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط
 كان الضرب الأول أفضل لإفادة التأكيد
 من الوجهين وأما قوله تعقب لا يسمعون فيها
 لغوا إلا سلا ما فيجمل أن يكون من الضرب
 الأول بأن يقدر السلام وإخلا في اللغو فيفيد
 التأكيد من وجهين وأن يكون من الضرب
 الثاني بأن لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء
 من أصله منقطعا ويجمل وجه آخر وهو أن
 يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لأن معنى السلام
 الدعاء بالسلامة وأهل الجنة أغنيا عن ذلك وكان
 ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا
 ما فيه من فائدة الإكرام فكانه قيل لا يسمعون
 فيها لغوا إلا هذا النوع من اللغو فيها لغوا ولا
 تأنيما إلا قبلا سلا ما سلا ما يمكن حمله على كل من
 ضرب في تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله
 على الوجه الثالث أعني حقيقة الاستثناء المتصل
 لأن قولهم سلا ما وإن أمكن جعله من قبيل اللغو
 لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأييم وهو النسبة إلى
 التأييم وليس لك في الكلام أن تذكر متعددين
 ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الأول مثل أن تقول
 ما جاءني ولا أملأه الزبد ولو قصدت ذلك
 كان الواجب أن يوحى ذكر الرجل ومينه أي
 من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو

قوله فيجمل أن يكون من الضرب الأول
 أمول الظاهر أنه من الأول فإنه إن
 قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر
 جهتها تأكيدية والأفلا يصير الوجه
 واحدة وذلك جار في جميع أفراد
 الضرب الأول ولا يصير بذلك
 من الضرب الثاني الذي لا يمكن
 فيه الاعتراض جهة واحدة
 كيد وإن كان مثله في مال حفظه
 واحدة للتأكيد ولعلمه أواد يكون
 من الضرب الثاني هذه المماثلة فقط
 هو سيد

مظهر تأكيد الذم بما يشبه المدح

ان يوقى بالاستثناء مفرقا ويكون العامل مما فيه معنى
الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تقم
من الامان امنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا
الاصل المناقب والمفاحر كلها فان الاستفهام
فيه لانكار فلو كان بمعنى النفي وهو كالضرب
في قول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الاول عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب
تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة
المراد كما في قوله اي قول الي الفضل بديع الزمان
الجهدي في يدج خلف بن احمد السجستاني هو
اليدري ان الله البحر زاخر سوي ان الضرع غام لكنه
الويل فلا ولان استثناء ان مثل قوله بيداني
من فريش وقوله لكنه الويل استدراك يفيد
من التاكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء
لانه استثناء منقطع ولا فية معنى لكن ومنه
اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى صفة مدح مبنية
عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي
دخول صفة الذم في صفة المدح لقولك فلان
لا خير فيه الا انه يسمى الي من احسن اليه وثانيها
ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء
يليهما صفة ذم اخرى له لقولك فلان فاسق الا
انه جاهل بالضرب الاول يفيد التاكيد من
وجهين

قوله لا يوقى بالاستثناء مفرقا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح

مطلب تاكيد المدح بما يشبه الذم

وجهين والثامن وجه واحد وتحقيقه على
قياس ما مر وياقي منه الضرب الاخر اعني
الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جملته
والاستدراك كونه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه
فاسق ومنه اي من المعنوي الاستثناء وهو
المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله
اي قول ابي الطيب تهبت من الاعداء ما لوجه
لتهبت الدنيا بانك خالد مدح بالنهاية في
الشجاعة اذكر قتلاة بحيث لو ورث اعداءهم
لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدح بكونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل
الدنيا تهمة بخلوها ولا معنى لتهمة احد بشئ
لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربيع وفيه
اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما
انه تهبت الاعداء دون الاعداء وهذا مما ينبغي
علق لهمة والثاني انه لم يكن ظالما من قتلهم
اي قتل مقتولين لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهمة الدنيا انما
هي تهمة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل
لما كان لاهل الدنيا سرون بخلوها ومنه اي
من المعنوي الادماج يقال ادج الشيء في التوب
اذالقة فيه وهو ان يضمن كلام سبق معنى
مدحا كان او غير معنى اخر منصوب مفعول

مطلب الاستثناء

وسماه السكاك بهذه التسمية وسماه
العسكري المضاعف وابن ابي الاصم
ومن بعده التعليل وسماه الرجائي
الوجه ولم يعبر احد منهم بالشواهد
وهو ان ياتي التكميل بمعنى في غرض منه
اغراض التعريضة بمعنى اخر من ذلك
الغرض ليقتضي زيادة وصف في ذلك الغرض
الكم نزل الرسل عما اتوا كما هم فيما ذهبت
بمعدن في الشجاعة والعز في ذلة الرسل
عما اتوا به وصدعهم عن مطلوبهم والتهوان
بمسلم

مطلب الادماج

وهو ان يدمج التكميل غرضه لانه قد نجاه من جملة
المعاني ليومئ اليه ان لم يقصده وانما
غرضه في كماله بتممة مغناه الذي قصده
كما في هذا الكهدو

ثان ليضن وقد اسند الى المفعول الاول وهذا
 المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحاً به ولا
 يكون في الكلام اشعاراً به مسوقاً لاجله من
 قال في قول الشاعر ابي دهرنا اسعافنا
 في نفوسنا واسعفتنا فمن يحب ونكرم
 فقلت له نعمك فيهم انتهى وودع امرنا ان المهم
 المقدم انه ادجج شكوى الزمان في التهنئة
 فقد سهلات الشكاه مصرح بها فكيف تكون
 مدحجة ولو جعل التهنئة مدحجة لكان اقرب
 فهو اعظم من الاستتباع بالمدح لقوله اي قول
 ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفيا
 كما في اعدتها على الدهر الذنوباً فانه ضمن وصف
 الليل بالطول الشكاه من الدهر يعني لكثرة
 تقلي لا جفائي في ذلك الليل كما في اعد علي الله
 ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعظم
 ان يكون واحداً كما في بيت ابي الطيب او اكثر
 كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جملة في وصاله
 فمن لي بخل اودع الخمر عنده فانه ادجج في الغزل
 الفخر بكونه جليماً حيث كنى ذلك بكلمة استفهام
 عن وجود خليل صالح لان يودعه حليمه وضمن
 الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان
 حيث اخرج الاستفهام مخرج التكاثر تنبيهها
 على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن

دور

السمت والدمع والبرق واخفاص من كبرياء

وقد نيه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حليمه
 اي لكن لما كان مريداً لتوصل هذا المحبوب الى قوف
 على الجبل الثاني للبحر عزم على انه ان وجد من
 يصلح لان يودعه حليمه اودعه اياه فان الواجب
 تستعاد آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه
 ويسمى بحمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملاً
 لوجهين مختلفين لقول من قال لا غور يسمى
 عمر و اخاطب لي عمر قبالت عينيه سؤل فانه
 لا يحتمل ثمن ان تصير العين الغور اصحبه
 فيكون مدحاً وتعني حين وبالعكس فيكون ذماً
 قال السكالي ومنه اي من التوجيه متشابه
 القرآن باعتبار وهو احتمال الوجهين المختلفين
 وتفاير في اعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه
 استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد
 الاعتبارين قريب والآخر بعيد ولهذا قال
 السكالي والآخر متشابهات القرآن من قبيل
 التورية والاهام ومنه اي من المعنوي الفصل
 الذي يراد به الفصل لقوله اذا ما غمى اناك مفاحل
 فقل عد عن ذالك اكلت للضرب ومنه اي
 من المعنوي تجاهل العارف وهو كمال سماء
 السكالي سوق المعلوم مساق غير لفظة وقال
 لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلامه
 تعالى كالتوبيخ في قول الخارجيه ايا شجر الخابور

٢٤
 مظهر التوجيه

فقد ادخل قوم التوجيه في التورية وبينهما
 فرق والتوجيه ان يوجه المتكلم مقدرات
 بعض الكلام ادججاً الى اسماء متلازمة
 اصطلاحاً من اسماء اعلام او قواعد علوم
 او غيرها توجيهها مطابقاً لمعنى اللفظ الثاني
 في غير اشتراك حقيق الخلفان التورية
 وتغيرك لؤلؤ وخذرك كافور وخبان
 لك غير هذا اما وجه في اسماء الاعلام
 واما ما وجه في قواعد العلوم فقول النبي
 اذا كان متزجبه فعلا مفاداً مضى قبل ان تلقى

٢٥
 مظهر التورية

٢٦
 مظهر تجاهل العارف

وهو ديار بكر مالك مورفا من اوراق
 الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على بن طرف
 فري تغلب ان الشجر لم تجزع على ابن طرف نكثها
 تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على المناد
 والمبالغة اي كالمبالغة في المدح لقوله اي
 قول البحر الميم يرق سري ام ضوء مصباح
 ام ابتسامتها بالنظر الضاحي اي الظاهر بالغ
 في ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لم الريق
 وضوء المصباح او المبالغة في المدح في قوله اي
 قول البحر زهر وما ادركي وسوف اذاني
 ادركي اقوم ال حصن ام نساء فيه دلالة على
 ان القوم للرجال خاصة والتدليل اي كالتحيز
 والدهش في الحب في قوله اي قول حبيب بن
 عبد الله يا بيه يا ظلمات القاع هو المستوي
 من الارض قلن لنا ليلاي منلى ام ليلى من البشر
 في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتقصير باسمها
 الظاهر ثانيا تلذذا ومن هذا القبيل خطاب
 الملال والرسوم والمنازل والى استغناء عنها
 لقوله امزلقى حتى سلام عليكاهل الارض اللا
 مصين وراجع وهل يرجع التسليم او يدفع
 التكاليف الثاني والديار البلاقي والتحقير
 لقوله تغل حكاية عن الكفار هل نزل على
 رجل ينبتكم اذا مزقتم كل مزق انا كفى خلق

جديد

بلغ

جد يد بعنون محمد اصل الله عليه وسلم كان
 لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو غني
 اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تغل
 وانا واياكم لعلى هدي او في ضلال مبين
 وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي
 ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان
 احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن
 شيء اثبت له اي لذلك الشيء قل فتشها
 لغيره اي تثبت انت في كلامك تلك الصفة
 لغير ذلك الشيء من غير تعريض لثبوت له او نفيه
 عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم
 لذلك الغير او لانتفاءه عن ذلك الغير نحو يقولون
 لبي رجينا الي المدينة ليمرحنهم عز من الله الاول
 والله العزة ولسولة وللمؤمنين فالعز صفة
 وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقتهم
 والاولى كناية عن المؤمنين وقد استعملوا لفرقتهم
 المكنى عنه بالا عن الاخراج فانبت الله تعالى بالمدح
 عليهم صفة العزة لغير فريقتهم وهو الله وسوله
 والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم
 الذي هو الاخراج للمؤمنين صوفى بالعزة
 اعني الله وسوله والمؤمنين ولا لنفسه عنهم
 والثاني حمل كل لفظ وقع في كلام الغير على
 خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف

طلب القول بالموجب

هو حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف
 مراده مما يحتمله بذكر متعلقة وحاصل هذا
 القول ما قاله ابن ابي الاصم وهو معتزلة
 الاول قال هو ان يخاطب المتكلم مخاطبا
 بكلام يفهم الخطاب الى كلمة مفردة
 في كلام المتكلم فينبغي عليها من لفظ ما يو
 بالموجب لان حقيقة رد الخصم كلام خصم
 من فحوى لفظه كقول الصنف العلى قالوا
 صحت والبر من سقم هو

خلاف مراده من المعاني التي يجهلها ذلك اللفظ
 بذكر متعلقه متعلق بالمثل اي يحمل على خلاف
 مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله
 قلت ثقلت اذا اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
 باليادي فلفظ ثقلت وقع في كلام العزير
 خلتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
 وقد حمله على تثقيل عاتقه باليادي والمنه
 والنعيم وبعده قلت طولت قال لا تطولت
 وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقا
 والاتيان وابرمت اي املت وابرمت ايضا
 احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا
 من هذا القبيل واما قول الشاعر واخواتهم
 دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلصهم
 سها ما صايات فكانوها ولكن في فوادي
 وقالوا صفت منا قلوب وقد صدقوا وتكون في
 ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل
 والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحم
 على معنى آخر لم يقع في كلام العزير بل وقع في
 ظنه بمعنى خلة على خلاف ذلك المعنى ومنه
 اي من المعنوي الاطراد وهو ان تأتي باسماء
 المذبح او غيره واسماء آباية على ترتيب الولادة
 من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان
 تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده

مطلب الاطراد

هذا في معنى الشاعر باسم المذبح ولقبه
 وكنية وصفته واسم ابيه وجده
 وقبيلته غالبا او ما امكن في ذلك
 متواليا في بيت واحد ثم غير تكلف
 ولا تكلف ولا انقطاع بينها بالفاظ
 اجنية في الغالب لانه مشتق من اطراد
 الماء واحسن ما يقال في ذلك والكلمة بعض
 مؤيد الدرس ان جعفر محمد بن العلقمي
 الوزير

وسهولة

وسهولة التمام كقوله ان يقتلوك فقد ثلثت عرشهم
 بعثينة بن الحارث بن شهاب يقال ثلث الله
 عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب
 عزهم وتضعفت حالهم قد ثلث عرشهم اي ان
 يتجولوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد ثلث
 في عزهم وخدمت اساسي بخدمهم بقتل رئيسهم
 عثينة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم
 ابن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب
 ابن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في
 الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من
 الوجوه المحسنة للكلام فالملزوم منه في الكتاب
 سبعة فمئة الحناس بين اللفظين وهو تشابههما
 في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في
 المعنى نحو سدر وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو
 ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقيل
 ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجي تفصيلها
 والحناس ضربان تام وغير تام والتام من ان
 يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف
 والباء والتاء على آخر الحروف وبهذا يخرج نحو
 ويخرج ويخا اعدادها وبه يخرج نحو الساق والماء
 وفي هاتين وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدى
 وضمة الاخر فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار
 حركات الحروف وسكانها فتضرب وتقتل على

مطلب الحناس اللفظي

مطلب الحناس التام
 نوع آخر من
 انواع

هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب
 المبنى للمفعول وفي ترتيبها اي تقدم بعض الحروف
 على بعض وتأخره عنه نحو الفتح والخف ووجه
 الحس في هذا القسم اعني التام حين الافادة
 مع ان صوتية صورة الاعادة فان كان اي
 اللفظان المتفقان في جميع ما ذكره نوع واحد
 من انواع الكلمة كاسمين او فعلان او حرفين سمي
 مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان
 اما متفقان في الافراد او الجمع بان يكونا مفردين
 نحو قوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المحرمون
 ما ليسوا غير ساعة اي القيامة من ساعات الايام
 او جمعين نحو قول الشاعر حرق الاجال اجاله
 والهوى للزقتال الاول جمع الاجال بالكر وهو
 القطيع من بقرة الوحش والثاني جمع اجل والمراد
 به منتهى الامار واما مختلفان نحو قول الحريري
 وذي ذمام وقت بالعهده ذمته ولا ذمام له في
 مذهب العرب الاول الحرمة والثاني ذمة وهي جمع
 البير القليلة الماء ونحو فلان طويل النجاد وطلاح
 النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع
 من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان
 فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
 او فعل وحرف سمي متوقفا كقوله اي قول ابي
 تمام ما مات من لرم الزمان فانه يجي

لهوي

لذي يحيى بن عبد الله لا مذكر مع حي المكرم ويجدده
 وايضا تقسم اجزاء للتام وهو انه ان كان احد
 لفظية اي لفظي التحنيس التام مركبا والآخر
 مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون
 التحنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا
 التحنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في
 الخط خضع هذا النوع من جناس التركيب
 باسم المتأخر لاتفق لفظية في الخط ايضا كقوله
 اذا ملك لم يكن ذاهبة اي صاحب هيئة قدعه
 فدولة ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء
 مطايا مطايا وجدك منازل منازل غيرها ليس
 عني بقطع ش فخطا فعل ماض ويا حرف ندا ومطايا
 منادي والاي واي لم يتفق اللفظان اللذان
 احدهما مفرد والآخر مركب في اللفظ الخط خضع
 هذا اللفظ النوع من جناس التركيب باسم
 المفروق لا فراق اللفظين في الخط كقوله
 اي قول ابي الفتح كلم قد اخذ الجاه ولا جام لنا
 ما الذي ضرب من الجاه لو حاسلنا اي غافلنا
 بالحميل فان قلت يدخل في قوله والا خضع باسم
 المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة بعض
 كلمة كقول الحريري ولا تل عن تذكر ذنك وايمه
 يدع يضاهي التوبل حال مصابه ومثل العينيك
 الحام ووقعه وزوعه ومطعم صابه فالثاني

مطايا
 جناس التركيب

قوله مطايا مطايا وجدك منازل منازل
 الخ مطايا بمعنى مدد منازل اي قدود
 عنها اي يصبرها قيل المعنى ان هذه
 المطايا لما وصلت الى منازل اهانت
 الذي كان قاصدا اليها ذهبت عنها
 الاعيا والكالا لانها قامت بها
 وهو لما وصل اليها لم يزد رويتهما
 الاتذوا ونحو او فيه وجه اخر وهو
 انها بقيت فيها بقيته زال عنها القدر
 فلم ينلها وامكنها الوصول وقيل اراد
 ان تاتي منازل الطريق فيه ابلغ من
 تاسرها في المطايا فاقبل عليها فحاطها
 ويقول ايها المطايا وان طالت
 وجدك فقد نجوت منها بحثا شقة
 الاوماق ولم يات عليك قدر الله
 فيها والقدر الذي اخطا كن فيها
 لا يكاد يفارقني وياتي على ما بقي في
 دمع وهذا المعنى اظهر كذا في حواشي
 السقط هو سيد

مركب من صاب والميم من مطع والصاب عصاة
شجرة مرة والصاب الأول بالفتح من صاب المطر
إذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقاً
قلت لا إذا في المفروق أن لا يكون الركب مركباً من
كلمة وبعض كلمة والتفصيل أن المركب أن كان مركباً
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مفروقاً ولا فهو
أما متشابه أو مفروق صريح بذلك في الأيضاح ففي
عبارة الكتاب تسامح هذا إذا كان اللفظان متفقين
في أنواع الحروف وأعدادها وهيئتها وترتيبها
وإن لم يكن متفقين في ذلك فهو أربعة أقسام لأن
عدم الاتفاق في ذلك إما أن يكون بالاختلاف في
أنواع الحروف أو في أعدادها أو في هيئتها أو في
ترتيبها لأنها لو اختلفت في اثنين من ذلك أو
أكثر حتى لم يبق الاتفاق إلا في النوع والعدد
مثلاً أو في الهيئة أو العدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما فلها حصر
المذكور في الأقسام الأربعة فقال وإن اختلفا
وهو عطف على الجملة الاسمية أعني قوله والنام
منه أن يتفقا أو على مقدار أي هذا أن اتفقا
فيما ذكر وإن اختلفا أي لفظاً المتجانسين في
هيئة الحروف فقط والتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفاً لا بخلاف هيئة
أحد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد
يكون

مركب من صاب والميم من مطع والصاب عصاة
شجرة مرة والصاب الأول بالفتح من صاب المطر
إذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقاً
قلت لا إذا في المفروق أن لا يكون الركب مركباً من
كلمة وبعض كلمة والتفصيل أن المركب أن كان مركباً
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مفروقاً ولا فهو
أما متشابه أو مفروق صريح بذلك في الأيضاح ففي
عبارة الكتاب تسامح هذا إذا كان اللفظان متفقين
في أنواع الحروف وأعدادها وهيئتها وترتيبها
وإن لم يكن متفقين في ذلك فهو أربعة أقسام لأن
عدم الاتفاق في ذلك إما أن يكون بالاختلاف في
أنواع الحروف أو في أعدادها أو في هيئتها أو في
ترتيبها لأنها لو اختلفت في اثنين من ذلك أو
أكثر حتى لم يبق الاتفاق إلا في النوع والعدد
مثلاً أو في الهيئة أو العدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما فلها حصر
المذكور في الأقسام الأربعة فقال وإن اختلفا
وهو عطف على الجملة الاسمية أعني قوله والنام
منه أن يتفقا أو على مقدار أي هذا أن اتفقا
فيما ذكر وإن اختلفا أي لفظاً المتجانسين في
هيئة الحروف فقط والتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفاً لا بخلاف هيئة
أحد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد
يكون

يكون في الحركة كقولهم جنة البرد جنة البرد والمراد
لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وأما لفظا الجنة
والجنة في التجنيس اللاحق ونحوه أي نحو قولهم
جنة البرد جنة البرد فيكون من التجنيس المحرف
وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم قولهم
الجاهل أما مفرط أو مفرط لأن المراد في مفرط
وإن كان مشدداً والمشدد حرفان وهذا يقتضي
أن يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع عنهما دفعة
واحدة لحرف واحد عدد حرفاً واحداً فكان في
الصورة حرف واحد زيرت فيه كيفية وإي هذا
أشار بقوله والحرف مشدد في هذا الباب في
حكم المحذف فعلى هذا المراد من مفرط حرف مكسور
كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط
وهو أن الفاء من الأول ساكن وفي الثاني متحرك
وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الأول وغير
قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك
فإن الشين في الأول مفتوح وفي الثاني مكسور
والراء في الأول مفتوح وفي الثاني ساكن
وإن اختلفا في أعدادها أي وإن اختلف
لفظا المتجانسين في أعداد الحروف بأن يكون
حرف أحدهما أكثر من الآخر بحيث إذا حذف

المساكن

الزائد انقفا في النوع والهيئة والترتيب سمي
الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن
الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف
واحد او اكثر فهو اما في الاول او في الوسط او
في الآخر والي هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما حرف واحد في الاول نحو والنقت الساق بالساق
الي ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي
جدي او في الآخر كقوله اي قول الى تمام يدرون
من ايدي عواصم عواصم تمامه فقول باسيف
قواض قواض من في من ايدي صفة محذوف اي
يدرون سوا عد من ايدي او زائد على مذهب الخليل
او للتبعيض مثلها في قولهم هزم من عطفة وبالجمل
هو الواقع موقع مفعول يدرون وعواصم جمع عاصمة
من عاصمة ضرب بالسيف عواصم من عصر حفظ
وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من
قضبه قطعه اي يدرون للضرب يوم الحرب
ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات
على الاقران سيوف حاكمه بالقطع بالقتل قاطعه
ورتما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الآخر مطرفا ووجه حسنة انه توهم قبل ورود
آخر الكلمة كالميم في عواصم انما هي الكلمة التي مضت
انما في بها تاكيد الاول حتى اذا تكرر آخرها في نقل
ووعاء شعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل

لك

لك فآيد بعد اليأس منها وإما بالكثرة عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر منه الاقساما واحدا وهي
ما يكون الزيادة في الآخر كقوله اي الجناس ان
البياء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين
الجوى ورتما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف
مديلا وان اختلفا في النوع اي اختلف لفظا
التي اسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
الاختلاف بالكثرة حرف واحد ولا بعد بينهما
التشابه فيخرجان عن التماس كلفظي نصروا
ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب
ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف
ان كانا متقاربين في الخرج سمي هذا الجناس
مضارعا وهو ثلاثة انواع لان الحرف الخارج
اما في الاول نحو بين وبين كني ليل داس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينفون
عنه وينفون عنه او في الآخر نحو الخيل يعقود
بنوا صبرا الخيل ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهزة والهاء وما بين اللام والراء
من تقارب الخرج والي وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا في الاول نحو
ويل لكل همة همة الهز الكسر والهمز الطعن
وشاع استعمالهما في الكسر من دعاض الناس
والطعن فيها وبناء فعله يدل على اعتياد

اضرب
مطلب
الجناس التام

مطلب
الجناس التام

لا يقال ضحك ولعنه الا لكثرة المتعود او في الوسط
 حتى ذلك بما كنت تفرحون في الارض بغير الحق وبما
 كنتم ترحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على
 ذلك شهيد وانه حبة الخبز لشريد لان في عدم
 تقارب الفاء واليم الشقوين نظرا او في الآخر
 نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في
 ترتيبها اي وان اختلف لفظ المتجانسين في
 ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة
 لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو موافق
 في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
 وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة
 الاولى او من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا
 على الترتيب سمي قلب الكل والاسم قلب البعض
 والبرهان اشار بقوله سبحانه فتح لاوليايه حنف
 لاعلايه قال الحنف شاملا فيه للاخبار فتح
 وريحك منه لاعلاء حنف ويسمى قلب كل
 ونحو اللهم استر عورتنا وآمن بروعنا ويسمى
 قلب بعض واذا وقعوا احدهما اي احد المتجانسين
 تجنيس القلب في اول البيت والمتجانسين
 في اخره يسمى تجنيس القلب في مقلوبا مجتمعا لان
 اللفظين كانا جناسا حان للبيت لقوله لام انوار
 الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين
 سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم
 الظاهر

جناس القلب

الظاهر دون المضر المتجانس الآخر سمي الجناس مزدوجا
 ومكبرا ومرددا نحو وحيتك من سباء بنبا
 يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد
 وقولهم النبيل بغير النعم غم وبغير الدسم سم
 ومثل عواصي عواصم وقواض قواضب حسام
 لاوليا ولاعداء فتح وحنف وقد يقال التجنيس
 على توافيق اللفظين في الكتابه ويسمى تجنيسا
 خطيا لقوله والذي هو بيطمني ويسقيني واذا
 مرضت فهو يشفيني وكقوله عليه السلام عليه بالابكار
 فانهم اشد حبا واقل حبا وكقولهم غرك غرك
 فصار قصار ذلك فافحش فافحش ففلك
 ففلك ثم يهنا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر
 فيه الى الحروف وانفصالها لقولهم في مسعودتي
 يعود وفي المستنصرة جنة المسى تضرب حية
 وقيل لفاضل استنصرتك اي ش تصحيفه فقل
 اتيت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيان احدهما
 ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافيق الحروف
 في الحروف الاصول مرتبة ولا تفاق في اصل
 المعنى نحو قائم وجهك للدين القيم فانهما
 مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمع
 اي اللفظين المسماة وهي ما يشبه الاشتقاق
 وليس باشتقاق بان يوجد في كل من اللفظين
 جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن

الجناس المزدوج

وذلك م

لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال
 اني لعلم من القالين فان قال من القول
 والقالي من القلي ونحو قوله انا قلتم لي الارض
 ارضيتكم بالحياة الدنيا وبهذا يعرف ان المراد
 بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في
 الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل
 القم والرقم والرق والرق ونحو ذلك والارض مع ارض
 ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع
 التخييس تخييس الشارح وهو ان لا يظهر
 التخييس باللفظ بل بالاسماء كقوله
 خلقت حية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلنا
 ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر
 وهو ان يجعل احد اللفظين المكررين اعنى
 المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي
 المشابهين في اللفظ دون المعنى او اللحقين بهما
 اي بالمجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
 يجمعهما الاشتقاق او نسبة الاشتقاق في اول
 الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر
 في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
 احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو ونحش
 الناس واسه احق ان يحسناه والثاني ان
 يكونا متجانسين نحو سائل النبي يرجع ودعه

مطرد العجز على الصدر

في النص

سائل

سائل الاول من السؤال والثامن السبلا
 الثالث اجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفر
 ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعها شبه
 الاشتقاق نحو قال اني لعلم من القالين
 وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين
 المكررين او المتجانسين او اللحقين بهما في آخر
 البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول
 او حشو او آخر او صدر المصراع الثاني
 واعتبر صاحب المقام قسما آخر وهو ان يكون
 اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو
 في علمه وزهد وعهد مشر مشر وراى الصنف
 تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر
 اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف
 المصراع الاول فالعجز عند اربعة اقسام وهو
 ان يقع الآخر في صدر المصراع الاول او حشو
 او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
 فاللفظان اما مكرران او متجانسين او لحقان
 بهما يصير اثني عشر حاصلا من ضرب اربع في ثلث
 وباعتبارين ان اللحقين قسمان لانه اما ان
 يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير
 اقسام ستة عشر حاصلا من ضرب اربع في
 اربع لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق
 الا مثلا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة النثر

الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني
فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون
المصنف وما يكون التماسا للآخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري
فشعوف بايات المثاني اي القرآن قال الله
المثاني القرآن ما كان اقل من المثنى وتسمى
فاحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة
ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقران آية
الرحمة بآية العذاب ومفتون بركات المثاني
اي بركات او تارة الزامير التي تضاف طاق منها
الى طاق الواحد مثنى مفعول وما يكون التماسا
للاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي
قول القاضي الجرجاني املتهم ثم تاملتهم
فلاح اي ظهري ان ليس في فيهم فلاح اي فوز
ونجاة واما اذا كان اللفظان المحققين بالتجانس
ما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر
المصراع الاول اي قول البخاري ضرايب ابدعتها
في السباح فلست اري لك فيها ضربيا فالضرايب
جمع ضربه وهي الطبيعة والسجية التي ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل
واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان
الي اصل واحد في الاشتقاق وما يكون المحقق
للاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي

شوقه

قول

قول امرئ القيس اذا المرء لم يحزن عليه لسانه
فليس على شئ سواه يحزان اي اذا لم يحزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعرض
اليه فلا يحزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له
فيه فيحزن وحزان مما يجعها الى اشتقاق وقوله
اي قول اي العلا لو اختصرتهم من الاحسان
زرتكم والعذب من الماء لا يحزن الا في الضم
اي البرودة يعني ان بعدى عنكم لكثرة انعام
عليّ وهذا ايضا مثال لما وقع احد المحققين
في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول
لان من القسم الثاني من الملحق اعني ما
يجعها شبهه الى اشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد
فما وعيد ضايري اطين اجنة الذباب يضير
ضاير ويضير مما يجعها الى اشتقاق وما يكون
الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابني تميم من مرثية محمد بن زهشحي
استشهد ثوي في الشري من كان يحيى به الورى
ويغمر صرف الدهر نايله الغر وقد كانت البيض
القواضب اي السيوف القواطع في الوحي
بوانتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي
لان من بعدد بتر جمع لا يتر اي لم يبق بعده
من يستعملها استعماله فيغر والغر مما يجعها

لا اشتقاق وكذا البواتر والبترة ^{واما} الامثلة الثلاثة
 التي استعملها المصنف فمثال ما يقع احدا
 المحققين الذين يجعها سبعة الاشتقاق في آخر
 البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول
 قول الحريري ولاخ يلجى الى جري العنان الى ملهى
 فسحقا له من لاج لاج فالاول ماضى يلوم
 والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق
 الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومصطفى بتلخيص
 المعاني ومطلع الى تخلص عاني فالاول من
 عني يعني والثاني من عنا يعنى ومثال ما
 وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول
 الآخر لعمري لقد كان الشربا مكانه شرا فاضى
 لان منواه في الشرب فالتركي وادي من الثروة
 والتركي ياي ومنه اي من اللفظي السجع
 وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاجزاء من الفقرة
 باعتبار كونها موافقة للكلمة الاجزاء من الفقرة
 الاخرى كما يسمى وقد يطلق على توافقها واي
 هذا اشار بقوله قتل وهو توافقه الفاصلتين
 من الشعر على حرف واحد في الآخر وهو معنى
 قول السكاكي هو اي السجع في الشعر كالفافية
 في الشعر وفيه بحث لان الفافية هو لفظ في
 آخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير
 منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا
 نطلق

اهلها

مطلب السجع

تطلق الفافية على توافقي الكلمتين من اواخر
 البيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي
 بالاسجاع حيث قال انما هي في الشعر كالفافية
 في الشعر اللفاظ المتواطى عليها في اواخر الفقر
 وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها باللفظ
 الجمع والخاص ان لم يرد بالاسجاع معنى
 المصدر كما ارادة المصنف قوله وهو معنى
 قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام
 السكاكي وتحصوه يعني كما ان الفواحي هي
 اللفاظ المتوافقة في اواخر البيات كذلك
 الاسجاع هي اللفاظ المتوافقة في اواخر الفقر
 وكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع
 بمعنى المصدر حين توافقها وهو اي السجع
 ثلاثة اضرب مقرف ان اختلفا اي التفاضل
 في الوزن نحو ما لا لانه حوت له وقارا وقد
 خلقا اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان
 وزنا واما اي وان لم يختلفا فاصلتان في
 الوزن فان كان حافي احدي القريبتين
 من اللفاظ او كان الكثرة اي الكثرة في احد
 القريبتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في
 احدي القريبتين من الاخرى في الوزن
 والتقفية اي التوافق على حرف للاخر فترصيع
 نحو هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويصرع

ولا ينبغي في كل صورة إلا بالوقف والبناء على
السكون كقولهم عا بعد عا فاق و
اقرب ما هو ان فانه لو اعتبر الحركه
لغات السجع لان البناء من فاق
مفتوح ومن اقرب مكسور مكسورين
وهذا غير جائز في القوافي ولا واف
بالتفصيل

في الله من تغيب

منتظر ثوابه وخائف عقابه فالسطر الاول سمعة
مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدير مبتدا
وجزء في البيت الثالث وهو قوله لم يبرح قوما
ولم يطلب الي بلد الا تقدمه جيش من العرب
ومن السجع على القول بجر يانه في النظر ما يسمى
التصريح وهو جعل العروض مقفاة تقفية
الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من
البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال
ابن الاثير التصريح ينقسم الى سبع مراتب الاولى
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريح الكامل كقول امرئ القيس افاطم
مريلا بعض هذا التذييل وان كنت قد ارضعت هجر
فاجعلى الثانية ان يكون الاول غير محتاج فاذا
جاء جاء مرتطبا به كقوله ايضا قفانك من ذكري
حبيب ومنزل بسقط اللوي بين الدخول فحول
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
منهما موضع الآخر كقول ابن الجراح البغدادى من
شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع ظلو
المكان الرابعة لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريح الناقص كقول ابى الطيب
مغاني الشعب طيبا في المغاني منزلة الربيع
من الزمان الخامسة ان يكون بلفظة واحدة
في المصراعين ويسمى التصريح المكرر وهو ضربان

لان

لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول
عبيد بن ابرص وكل ذي غيبة يؤوب وغائب
الموت لا يؤوب وهذا النزول درجة واما مختلف المعنى
لكونه مجازا كقول ابى تمام فنى كان سريا للعقاة
ومرتعاه فاصبح للهندية البيض مرتعاه السالمة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي
ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصيوما
الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبر
وهذا معيب جدا السابع ان يكون التصريح
في البيت مخالفا لقافية ويسمى التصريح المستطوع
كقول ابى نواس اقلني قد ندمت من الذنوب
وبلا قدر عديت من الجحود فصرع بالباء ثم
قفاه بالذال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة
خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة
وهي تساوي الفاصليتين اي الكلمتين الاخيرتين
من الفقرتين او المصراعين في الوزن دون التقفية
نحو ونمارق مصفوفة وزراعي مبنوة فلفظا
مصفوفة ومبنوة متساويان في الوزن لا
في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الباء
اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله هو الشمس قدرا والملك كواكب
هو البمر جودا والكلام جداول والظاهر من

مطلب الموازنة

وهي ان ينظم البيت ويقو جميع اجزائه
العروضية على قافية واحدة او دوي
واحد مخالفا لقافية واحدة ويسمى البيت من غير حشو
لفظة اجنبية كقول امرئ القيس
افاد فساد وقاد فذاذ وساد فجاد وقاد فافضل

قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا
تساوي الفاصلتان في التقفية البتة و
يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل ان يد
انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفية و
يكون بينهما وبين
السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سرر مرفوعة والكواب موضوعه
وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونما
مصغوفه وزرا في مبيتة وبالعكس في مثل
مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا
واما ما ذكره بن الاثير في المثل السابق من ان
الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدور البيت
ومجزة في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع
وكل سجع موازن وليس كل موازن سجع
فبنى على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الا
كشد يد وقريب وهي ذلك فان كان اي ثم
اذا كان تساوي الفاصلتان في الوزن دون
التقفية فان كان ما في احدي القرينتين او
الكره ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى
في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن
فخص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي
من الموازنة بمنزلة الترتيب من السجع ولما كان

في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة بما فسر به
المماثلة مما يختص بالشعر وورد لها مثلا من النثر
ومثالا من الشعر تبينها على انها تجري في النثر
والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلى هذا ان المماثلة لا تختص بالنثر كما
يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين
فقال نحن فأتيناها الكتاب المستبين وهذا
الصراط المستقيم وقوله اي نحن قول الى تمام
منها الوحش اي بقرا الوحش الا ان هاتان الواح
اي هذه النساء تاسي بك ويحد يثك ومنها الوحش
نوافر قنا الخط الا ان تلك المقادير والنسب
نوافر لا يقول فيها الظاهران الآية والبيت مما
يكون الترخا ما في احدي القرينتين مثل ما يقابله
من الاخرى لاجتماعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن
في اتيناها وهذا ما وكذا في هاتان وتلك وتلك
لجميع قول البخري فاجعلنا لم يجد فيك مطعما
واقدم ليالم يجد عند مكرها ومنه اي من
اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث
اذا قلبته وابتدأت من حرفه الا خيرا الى الحرف
الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد
يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم
فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا
للاخر لقوله امرنا الهة هلا انا قارا وقد لا يكون

مذهب النقاد

وسماه السكاكي مقلوبا بالكال وعرفه ابن
الخزرجي بما لا يستعمل بالانعكاس وهو
ان يكون عكس البيت او الشطر كطرو
اسرعا اذا عرى وادع اذا المرأسا

كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعة كقوله اي
قول القاضى مودته تدوم لكل هول وهلك مودته
تدوم واما في النثر اشار اليه بقوله وفي التنزيل
كل في فلك وربك فكبر والحرف المشد في هذا الباب
في حكم التحقيق لان المقبر هو الحروف المكتوبة
ومنه اي من اللفظي التبريع ويسمى التوسيع
وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين
وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند
الوقوف على كل منهما لانه يجب في التبريع ان
يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت
لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحر من اوصاف من بحر واحد فعلى
اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين شعر بذلك فليتأمل كقوله
اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراه
الدينية الخسية انها شرك الردي اي حباله الهلاك
وقوله الكدرا اي مقر الكدورات دار متى ما
اضحكت في يومها ابكت عند بعدا لها من دار
غارها لا تنقضي واسيرها لا يفندي بجلائل الاخطار
وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل
لانها على القافية الثانية من ضربها الثاني وعلى
القافية الاولى من ضربها الثامن والقافية

عند

الارجح
ع
المخفف

طلب التبريع

وسماه ابن الاصبغ التوام وهو ان يبنى
القصيدة على وزن في اوزان العروض
وقافيتين فاذا سقطت من آخر البيت جزا
او جزان صاد ذلك من وزن آخر غير الاول
ولقد وجدت لذلك مثلا في الكتاب المذكور
اي يقوم منها وزن سوا ذلك في الوزن
الاول على اعجازه وانجم فصاحته في
قوله تعالى اني وجدت امرأة تملكهم
فمن كل شئ ولها عرش عظيم فاذا تملكهم
اسقطت من آخر الآية فاذن
شئ ولها عرش عظيم فاذا تملكهم
وزن البيت في بحر واحد
فاذا اسقطت من آخر البيت
قوله اني وجدت امرأة تملكهم
فمن كل شئ ولها عرش عظيم فاذا تملكهم
اسقطت من آخر البيت فاذن
بيت في الرمل

البحر
البحر
البحر
البحر
البحر
البحر
البحر
البحر
البحر
البحر

عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروي عنه
ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافية والقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردي الى
الآخر او مجموع قوله كالردي والقافية الثانية
من فتحة الدال من الكدار الى الآخر او لفظة
دار منه وهنا اقوال آخر مذكورة في علم
القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
او اكثر كان احسن ليشمل نحو قول الحريري
جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطى توصاه
وترحمي ذا المبلى المتفكر القلب الشجي السفي
عن حاله لا تظلي وان قبل اذا وجد البناء على اكثر
من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا
الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
ايه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظ
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضيق
والتشديد والاعنائ ايضا وهو ان يبنى قبل
حرف الروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة
وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية
مثلا نسي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت
الحبل اذا قتلت وهذا لان القتل يجمع بين
قوي الحبل او من رويت على البعير اذا شدد

مطلب التبريع ما لا يلزم

عليه الرواء وهو الجبل الذي يجمع به الأقاليم او
 من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع
 كما ان عند الارثوا ينقطع الشرب او ما في
 معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف
 الروي من الفاصله يعني الحرف الذي وقع
 في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي
 الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام
 حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من
 الفاصله حال ما في معناه وقوله ما ليس بلازم
 في السجع فاعل يجي والمراد ان يجي ذلك في
 بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر ولا ففي
 كل بيت يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم
 في السجع مثلاً قوله قفا نيك من ذكرى
 خبيب ومزمل يسقط اللوي بين الدخول
 نحو مل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو
 ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم
 ما لا يلزم لوجي في البيت الثاني ايضا بيم
 وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه ياتي في
 قبل حرف الروي ما فيه البيت او قبل ما
 في معناه من فاصله الفقر بشئ لا يلزم الاثبات
 به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان
 او الفاصلتان سجعين لم يجز الى الاثبات من ذلك
 الشئ ويصح السجع بدونه وهذا يظهر فساد

ما

ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
 في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف
 الروي او ما في معناه فجي ما ليس بلازم في
 السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من
 الفاصله نحو فاما اليتم فلا تنهر واما السائل
 فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جرى
 قبلها في الفاصلتين بالهاء فليس بلازم لتحقيق
 السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تنهر
 ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقيق
 السجع في نحو لا تنهر ولا تنصر ولا تنصر كما
 ذكر في قوله تعالى اقربت الساعة وانشق القبر
 وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر
 ويجيء قبل حرف الروي نحو قوله سا شكر
 ان تراخت منيتي ايادي لم تمن وان هي جلت
 اي لم تقطع ولم تخلص منته وان عظمت وفي
 لما ساس شكرت به نعمة واشكر والي وقد
 يقال شكرت فلانا يريدون نعمة وكأنه اراد
 سا شكر لعمري فحذف الجار او جعل ايادي بدل
 اشمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محبوب
 الغنى من صديق ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
 يقال في الكناية عن نزول الشئ وامتحان المرء
 زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر كشايه
 اذا نزل به البلايا وابتل بالشدة بل يصبر

وهو

على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته
اذا افتقر المرء لم يوفقه وان ايسر المراسل
راى خلتي اي فقري من حيث يحكي مكانها الي
كنت استرها بالتميل وكانت خلتي قدي عينية
حتى تجلت اي انكشفت وذالت باصلاحه
لها باياديه يعني من حسن اهتمامه كالا من اللازم
له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جئنا قبلها في الابيات بلام مشدده مفتوح
وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقيق السجع
في نحو جلت ومدت ومنت وانكشفت ونحو
ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من
لزوم ما يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء
واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول
بدون الثاني كالقمر والمستمر وبالعكس كقول
ابن الرومي لما تقوذن الدنيا به من صرورها
يكون بكاء الطفل ساعة بولده والافما يبيكه
منها وانما لاوسع مما كان فيه وارغد في حيث
الترزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف
في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلين
ايضا كقول الحريري وما استار العسل من
اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السني التي يحصل
السجع بدونها كذلك قد التزم في استار

واختار

واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور
قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي
او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف
القافية والفاصله او غيرها لان جميع ما في
البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل
حروف الروي وكذا ما في معناه من الفاصله
فينصدق على التاء في استار واختار انه
قبل اللام التي هي منزلة حرف الروي لكن
هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما يلزم انما
يطلق على ما يكون في القافية او الفاصله
لانهم فسروا بان يلزم المتكلم في السجع والتقفيه
قبل حروف الروي مما يلزمه من نحو حركه
مخصوصه او حرف بعينه او الكثر وان قوله
قبل حروف الروي او ما في معناه يعني من
حروف القافية او الفاصله والالكان المنا سب
ان يقول في البيت او الفقه وقوله في
الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين
ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي
يسمى لزوم ما يلزم قد يجي في كلمات الفقر
او في ابيات غير الفواصل والكقوافي واصل
الحسن في ذلك كله ان يعني في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعه

للمعاني دون العكس اي لان تكون المعاني توافع
 للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتهما
 طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيجس اللفظ
 والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة
 وجعل المعاني تايها كان لظاهر موع على
 باطن مشوة ولباس حس على مبطن فيجوع وعقد
 من ذهب على فصل من خشب فينبغي ان يحجب
 عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف
 بايراد شئ من المحسنات ويجعلون الكلام كأنه
 غير مسوق لا فائدة المعنى فلا يبالون بحفاة
 التلايلات وبركاته المعاني قال المصنف هذا
 ما يتسرع باذن الله همه وتحريم من اصول
 الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع
 بعض المصنفين وهو قسمان ما يتعين احواله
 ويجب ترك التقر من له اما لعدم دخوله في فن
 البلاغة او لعدم كونه مرجعا الى تحسين الكلام
 البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى تحسين
 في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
 مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا
 فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
 يكون كل من كالاته متصلة الحروف كقول الحريري
 فتنتني فجننتني شجنني بجنني بفتني
 عب تجني ومثل النقطع وهو ضد الموصل

كقول

وذكرنا في

كقول الوطواط وادرك ان ذرت دار ودور
 دُرْ وورْدَا وورْدَا ومثل الخيفاء وهي
 الرسالة او القصيدة التي تكون حروفها
 كلمتها منقوطة باجتماع حروف الهجاء غير
 منقوطة باجتماعها كقول الحريري الكرم ثبت
 ثبت الله جيش سعادك تزين الى اخر الرسالة
 ومثل الرقطة وهي التي احدى حروف كلمة
 منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الخذف
 وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي
 برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
 بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في
 التحسين قطعا مثل الترتيد وهو ان
 تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم
 تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى مثل ما
 اوتي رسل الله اعلم وكقول زهير
 من تلق يومنا على ملالة ههنا يلق السماحة فيه
 والندي خلقا وقول ابي نواس صفلا لا
 تنزل الحزان ساحتها لومسها حجر مستنقلا
 ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو
 ابقاء اسماء مقترنة على سياق واحد ومثل
 ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب
 موصوف بصفات متواليه واما لعدم القايد
 في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماه

قوله وادرك ان ذرت الخ اقول ورد اسم
 العقيقة كما ان تجي في بيت الحريري اسمها
 ايضا والورد بالفتح ما يشع وبالكسر الجزر
 يقال قرأت وردى وخلاى الصدر و
 بمعنى الورد ومع الذين يرون الماء يوم
 الحمر يقال وردت الحمى وبالضم جمع ورد
 على مثال جون وجوده يقال فرس
 وورد وارسد وورد وهو الذي
 بين الكبر والاشقره قوله ومثل
 الخيفاء اقول يقال فرس اخيف بين
 الخيف اذا كان احدى عينيه ذرقا
 والاخرى سودا قوله ومثل الرقطة
 اقول الرقطة سواد يشوب نقط
 بياض يقال دجاجة رقطة والله
 اعلم بالصواب وهذا اخر ما كتبه
 السيد من حواشي المطول على يد
 العبد الفقير القرب بالذنب والعقير
 محمد بن الحاج رجب الشهر
 باني القادسي عنهما
 والمسلمين
 ١١٦٦

بعض المتأخرين الأيضاح وهو ان توكي في كلام
خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد وتوضيح
فانه داخل في الاطناب ومثل التوضيح
بالمعنى المذكور بالمعنى المذكور في باب الاطناب
وقد اورد في المحسنات او لم يكن مشتملا
على تخطيط مثل ما سماه حسن البيان وهو
كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد
يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع
المساواة ايضا القسم الثاني ما لا يباس بذكر
لاشتماله على فايد مع عدم دخوله فيما سبق
مثل القول في السرقات الشعرية وما يشتمل
بها ومثل القول في الاقتل والتخلص والانتها
والمصنف قد حتم الفن الثالث بذكر هذه
الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان
الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست
خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالقدم على ما يتوهم بعضهم خاتمة
في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسفر
مثل الاقتباس والتضيي والعقد والحل
والتمليح وغير ذلك مثل القول في الاقتل
والتخلص والانتها اتفاق القائلين ان
كان في الغرض على العموم كالوصف بالشيء
والسغا وحسن الوجه والبهاء ومخوذلك

فلا

طلب السرقات الشعرية

فلا بعد سرقة ولا استعانة ولا اخذ ومخوذلك
مما يؤدى هذا المعنى لتقريره اي لتقرير هذا
الغرض العام في العقول والعادات يشترك
فيه الفصيح والاعمج والشاعر والفح وان كان
اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض
وهو ان ما يستدل به على ثبات وصف من
الشجاعة والسغا وغير ذلك كالتشبيه والمجاز
والكناية ولكن هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن
تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل
غير ورود العفاهة اي السائلين وكوصف
الخيال بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لا استقرار فيما اي في العقول والعادات لتشبه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي
فلا اتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض من
كالا اتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة
ولا اخذ فقلوه فهو كالاول جزاء لقوله فان
اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء
لقوله وان كان وجه الدلالة والا اي وان
لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
كل احد يكون مما لا يقال الا بفكر جازان
يرمي فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة

على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا
يعد سرقة ولا اخذا ففوله فهو كالاول جزاء لقوله
فان اشترك في السرقة السبق والزيادة بات حكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما
اكل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او
نقص عنه وهو اي ما اشترك الناس من
وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما اكل
خاص في نفسه غريب لا يقال الا بفكره والآخر
عامي تصرف فيه بما اخرج عن الابتدال الى الغراب
كلامه في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها
الى الغريب الخاص والمبتذل العام اما مع
التقاعلى الابتدال او مع التصرف فيه بما اخرج
من الابتدال الى الغراب كما في المسئلة المذكورة
ثمّة فاذا تقرّر هذا فالأخذ والسرقة اي
ما يسمى من هذين الاسمين نوعان ظاهر وغير
ظاهر واما الظاهر فهو ان يوحى المعنى كلاما
مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على
قوله اما مع اللفظ اي او يوحى المعنى وحده
من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر
بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوحى المعنى
مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوحى المعنى
وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ
مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير

النظر

او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير للنظر اي
لكيفية الترتيب والتأليف الواقعة بين المفردات
فهو مذموم لانه سرقة محضه ويسمى نسخا
وانتخالا كما حكى عن عبدالله بن الزبير انه فعل
بقول يعن بن اوس اذا انت لم تنصف انا
اي لم تقط صاحبك النصفه ولم توفه حققة
متوخيا المدة بما خاتك ان كانت فيه مسلة
وله عقل ومعرفة وتركب حد السيف امراد
يركوب حد السيف تحل امور تقطع تقطيع
السيف وتأثر تأثره او اراد الصبر على الحرب
والموت من ان يصير اي بدلا من ان
يصير اذا لم يكن عن شفرة السيف اي
عن ركوب حد السيف مزجل اي مبعث
اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يترفيه
تأثر السيف بخافة ان يدخل عليه ضيق او
يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه
مبعث او معذرا فقد حكى ان عبدالله بن
الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد سرعت بعدي يا ابا بكر
ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل يعن
ابن اوس المزني فانشد قصيدة التي اولها
لعمر ما ادري واني لا وجل على ايتا تعد

المنة اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان
 فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له
 ألم تجر انما لك فقال اللفظ والمعنى له
 وبعد فمواخى من الرضا عنه وانا حق بشعره
 وفي معناه اي في معنى ما لم يتغير فيه النظم
 ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يردونها
 يعني انما ايضا مضموم وسرقة كما يقال في قول
 الخطيب دع الكارم لا ترحل بغيرها واقعد
 فانك انت الطامع الكاسي ذر الخلابس
 الماثر لا تذهب لطلبها واجلس فانك انت
 لا كل الالبس وكقول امرئ القيس وقوفنا
 بها صبحي على مطيهم يقولون لا نزلك اسأ
 وتجل في اوردته طرفه في داليتة الا انه اقام
 تجل مقام تجل وقال العباس بن عبد المطلب
 وما الناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي
 كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه
 اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان
 يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية
 النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بن
 الوجود كرامة احسانهم شمع الانوف من الطراز الاول
 سود الوجوه لئمة احسانهم فطس الانوف من
 الطراز الاول وان كان احد اللفظ كله مع تغير
 لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ

اللابس

لا

لا كله يسمى هذا اخذ اعادة ومسحا وهو ثلاثة
 اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول
 او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول
 لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول الحسن
 السيئ والاختصار والايضاح او زيادة معنى
 فمدوح اي فالثاني مدوح مقبول كقول بشار
 من راقب الناس اي حادهم في الاساس
 رقبه وراقبه هاذي لان الخائف يرقب
 العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز
 وفاز بالطيبات القاتك اللهم اي السجاء
 القتاك الذكيه ولوع بالقتل وقول سلم
 الخاسر بالخاسر المعجى سمي بذلك لخسرانه في تجارته
 في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفنا
 ورثه واشترى بمئنه عودا يضرب به من راقب
 الناس مات هتأ اي حزنا انتصب على انه
 مفعول له او تميز وفاز بالذرة الجسور اي
 السديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر
 لفظا مروى عن ابي معاذ مرواية بشار انه
 قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب دابة
 بيتي فمواخف منه واعذب واسه لا اكلت
 اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في
 كل عين وحاجب بسم القنا والبيض عينا وحاجبا
 وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا

في ظهورهم عيوننا لما وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى
وهو الاشارة الى انهم اهلهم حيث وقع الطعن
والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه
اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة
توحيد الاول فهو اي الثاني مذكوم مذكور
كقول ابي تمام في مرقية محمد بن حميد وكاقد
استشهد في بعض غزواته بهيمات لا ياتي
الزمان بمثل ان الزمان بمثل لم يخل
اي بعد ان ياتي الزمان بمثل يدل ما بعده
او بعد نسبائي له وهو قوله اني نسي ابا نصر شيت
اذا يدري من حيث ينتصر الفتي وينيل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال
الشيخ في هذا البيت بقصير لان الغرض في نحو
هذا نفي المثل وان يقال انه يعز او انه لا يكون
فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد
اخذ بالغرض وجوز وجود المثل ولم ينعه
من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان
يجوز بمثله وقول ابي الطيب اعدي الزمان
سجاء فسخر به ولقد يكون به الزمان مخيلا
فالمصراع الثاني ما حوذه من المصراع الثاني
لا في تمام لكن مصراع ابي تمام احوذ سبكا لان
قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع

لم يجر

لم يصب مجزؤه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد
كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه اي يكون الزمان مخيلا
بهلاكه ابدل فعله بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام
العالم قلت السجاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان
اذا سجاه فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسم
بهلاكه او يخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه
محصلا للمحصل واما اعلامه فاننا في فناءه فباق
بعد في تصرفه فله ان يسم بهلاكه وان يخل
ففي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعلامه
كان بيد الزمان فسجاء ايجاده لكنه لا يسخر
باعلامه وط لكونه سببا لصلاح قلنا وعلى
تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام
اجود سبكا لا استغنايه عن تقدير المضاف
الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى
سالم يذهب اليه احد من فسر البيت قال
ابن جني اي تقل الزمان من سجاءه فسجاء
به واخرجه من القدم الى الوجود ولولا
سجاءه الذي افاد منه بخله على الدنيا
واستبقاه لنفسه قال ابن فوريه هذا تاويل
فاسد وغرض بعيد لان سجاء غير موجود
لا يوصف بالعدوي وانما المراد سجاءه على

وكان تخيلا على فلما اعدى سخاؤه اسعدت بعض
اليه وهذا يتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع
ما خوذ من مصراع ابي تمام لان معناه نخل الزمان
يا هلاكه او بايجاده او بايصاله الي الشاعر كما
ان مصراع ابي تمام نخله مثل المرنج ولو اشترط
في الاخذ اتحادها في المعنى بحيث لا يكون بينهما
تفاوتة مما كما سبق الي بعض الاوهام لما كانت
ما خوذ امنه على واحد من التفاسير لان ابا
تمام قد علق النخل بمثل صريحها ولهذا قال
ابو تمام الواحد ي بعد ما ذكر معنى من جنس وان
فوجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام
هيئات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل
الاول فابعد اي فالثاني بعد من الدم والفضل
للاول كقول ابي تمام لو حار مرثدا المنيه لم
له يجد الفراق الي النفوس دليله الارتداد
الطلب واضافة المرتاد الي المنيه للبيان اي
المنيه الطالبه للنفوس لو تحيرت في الطريق
الي اهلاكها ولم يكنها التوصل اليها لم يكن
لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا
الي امر واحنا سبلا الضمير في لها المنايا وهو
حال من سبلا وقيل انه جمع لها وهو فاعل
وجدت اضيفت الي المنايا وروي يد المنايا

معنى

فقد

فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنيه
والفراق والوجدان ويدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضى الارجاني لم يكن الا حديث
فراقك لما استن به الي مودعي هو ذلك الدر
الذي اودعته في مسعى القية من مدمعي
وقول جاد الله في مريية استاده وقابله ما هذا
الدر الذي تساقطها عنك سمطين سمطين
فقلت هي الدر التي الالاتي حشاها ابو مضر
اذني تساقط من عيني وقوله فهو بعد
من الدم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني
دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية
والامر هو مضموم جدا كقول ابي تمام مقمظ
عندك ولا ما في وان قلت ركابي في التبلاد
ولا سافرت في الافاق الا ومن جد والزل حلت
وزادي وقول ابي الطيب واني عندك بعد
بجد لغاد وقلبي عن قبلك غير غادي محبك
حيث ما اتجئت ركابي وضيغك حيث
كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول
من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني
منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ وحده وهو عطف على قوله وان
اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده كما مر الم
اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به

المعنى

المعنى

وسمى وهو كسط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ
 للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كسط من المعنى جلد
 آخر وهو ثلاثة أقسام كذلك أي مثل ما سمي
 أغارة ونسخا يعني أن الثاني أما يبلغ من
 الأول أو مثله أو دونه أو كلها أي أول الأقسام
 وهو أن يكون الثاني يبلغ من الأول كقول
 أي تمام هو ضم الشأن الصنيع أي الأحسان
 وهو مبتدأ خبر الجمله الشرطية أي قوله أن
 يجعل خبره وان يرت أي يتطو فليرت في
 بعض المواضع يقع وقول أي الطيب ومن
 الخير بطو سيبك أي تأخر عطاءك عنى أسرع
 السعي في المسير الجاهل أي السحاب الذي لا ماء
 فيه بقوله لعل تأخر عطاياك عن بذل على كثرتها
 كالسحاب إنما يسرع منها ما كان جها ما لا ماء فيه
 وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فنبئت أي الطيب
 يبلغ لا شتاله على زيادة بيان للمقصود من
 ضرب المثل بالسحاب وثانيهما أي ثاني الأقسام
 وهو أن يكون دون الأول كقول البخري وإذا
 تالق أي لقي في الندي أي في المجلس الغاصي
 بأشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت
 لسانه من غضبه أي من سيفه القاطع شت
 لسانه بسيفه وقول أي الطيب كان السهم في
 النطق قد جعلت على رماحه في الطعن خرصانا

خبر

خرصان السهم قضبانها وخرصان الرماح استنها
 واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاه
 استنه رماحه وفقاده كان السهم عند
 النطق جعلت استنه على رماحه عند الطعن
 وصارت الاستنه في النفاذ كالسهم فنبئت أي
 الطيب دون بيت البخري لانه قد فاته ما
 افاده البخري بلفظ تالق والمصقول من
 الاستفارة التخيلية حيث اثبت التالق والصقاله
 للكلام كاثبات الألفاظ للنبيه ويلزم من هذا
 تشبيه كلامه بالسيف وهو استفاد بالتحايه
 وثالثها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني
 مثل الأول كقول الأعزني أي زياد ولم يكن
 أكثر الغنيان مالا وروي وما كان أكثرهم
 سواما السائب والسوام الأول الرابع ولكن
 كان أرجحهم ذمرا وفي الأساس فلان رجب
 المباع والذراع ورجبها أي سحى وقول اسجع
 يمدح جعفر بن يحيى وكيس بأوسعه في العنى
 الضريح أوسعه للملوك في البيت قبل يروم
 الملوك يدي جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن
 معروفة أي احسانه أوسع وكقول الآخر في
 في مرتبة ابن له والصبر محمد في المواطن كلها
 إلا عليك فانه مذكوم وقول أي تمام بعد
 وقد كان يدعى لابس الصبر حارها فأصبح

يدعى حارما حين يخرج هذا هو النوع الظاهر
 من الاخذ والسرقة واما غير كظاها منه ان
 يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى
 البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب
 اي حاجة لحام بالضم جمع لمح سواء ذوا العامة
 والحمار اي لا يمنعك من الحاجة كونها ولاء على
 صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء
 في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة
 يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن
 في كفة منهم قناة كن في كفة منهم خضاب فقير
 جرير على الرجل بذي العامة كنعير ابي الطيب
 عنه ثم في كفة قناة وكذا التعبير عن المرأة بذا
 الحمار ومن في كفة خضاب ويجوز في تشابه
 المعنيين ان يكون احد البيتين نسبيا والاخر
 مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك قال الشاعر
 الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس ليظهر
 احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
 من النسب او المديح او غير ذلك وعن وزنه ومن
 قافية ومنه اي من الظاهر ان ينقل المعنى
 الى محل اخر كقول البحري سلبوا اي ثيابهم
 واشرفت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا
 لان الدماء المشرفة صارت بمنزلة ثياب لهم
 وقول ابي الطيب يابس الجميع عليه اي علي

غيره

السيف

السيف وهو مجرد عن عمده وكانما هو مفترق لان
 الدم اليابس صار بمنزلة عمده فنقل المعنى من
 القتل والجرح الى السيف ومنه اي من غير كظا
 ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول
 كقول جرير اذا غصبت اليك بنوهم وجدت
 الناس كلهم غصبا لا منهم يقومون مقام كلهم
 وقول ابي نواس وليس من ابيه مستنكر ان
 يجمع العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم
 وهو الناس وهذا يشبههم وغيرهم ومنه اي من
 غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني
 نقيض معنى الاول كقول ابي السيف
 احدا الملامة في هوال لفظة حبال الذر فيليلي اليوم
 وقول ابي الطيب احبة الاستغفار لانكار
 والانكار مل جمع الى القيد الذي هو الحار اعني
 قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصل وانت
 بحدث هذا اذا جعلت الواو والحار اما على تجويز
 تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض
 او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها
 للعطف فالانكار مل جمع الى الجمع بين الامرين
 اعني محبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا
 ان الملامة فيه من اعلاية وما يكون من عدو
 الحبيب يكون مفضوا لا محبوبا فهذا نقيض معنى
 بيت ابي السيف والاحسن في هذا النوع ان

ان يبين السبب كما في هذين البيتين ^{ان} ان يكون
 ظاهرا كما في قول ابي تمام ونقمة مقتف جده
 احلى على اذنيه من نغم السماع وقوله ابي الطيب
 والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال
 واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ بنغمات السائلين
 لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب
 انه ان سبقت نقمة من سائل عطاء الممدوح بلغ
 ذلك منه مبلغ الجراح من الممدوح لان عادته
 ان يعطي من غير سؤال ومنه اي من غير
 الظاهر ان يوحى بعض المعنى ويضاف اليه
 ما يحسنه كقول الا فوه وتري الطير على آثارنا
مراي عيني اي عيانا ثقة حال اي وثقة على ان
 المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له في الفعل
 الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كناية على آثارنا
 لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي يستطعم من حوم
 من تقتلهم من القتل وقول ابي تمام قد ظلمت
 اي القيت عليها الظل عقبان اعلانه ضحي يعقب
 طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض
 عطش اقامت عقبان طير مع الرايات اي
 الاعلام اعتمادا على انها ستطعم حوم قتلاه حتى
 كانها من الجيش الا انها لم تقا تل يعني ان رايات
 الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظلة بالعقب
 من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج

للعزوة

للعزوة وتسائر العقبان فوق رايات لاكل لحوم
 القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ايا تمام لم يلم بشئ
 من معنى قول الا فوه مراي عيني ومن معنى قوله
ثقة ان ستمار يعني ان ايا تمام انما اخذ بعض
بيت الا فوه لانه لان الا فوه افاد بقوله مراي
عيني قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لا مرسية مراي عيني وقربها انما
 يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى
 المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار
 على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فحصل
 الطير وثقة بالبره لاعتبارها بذلك وهذا
 ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشئ
 مما افاده قول الا فوه مراي عيني وقوله ثقة
ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظلمت
المام بمعنى قوله مراي عيني لان وقوع الظل
على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول
 هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو
 في حق السما بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابي
 تمام عليه اي على الا فوه زيادات مستحسنة
 لبعض المعنى الذي اخذه من الا فوه وهو
 تسائر الطير على آثارهم بقوله لانها لم تقا تل
 ويقول في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات
 حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها

محسنة

مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حين
الاول اعني قوله الا انها لم تقابل لانه لو قيل
ظلمت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها
لم تقابل لم يحسن هذا المستثنى المنقطع ذلك من
الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانت مع الجيش
مظنة انها ايضا تقابل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق
بخلاف وقوع ظمها على الرايات ويحتمل ان
يكون معنى قوله وبما يتم حسن الاول ان هذه
الزيادات يتم حين معنى البيت الاول اعني
تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولاهو
الموافق لما في الايضاح وعليه التعميل واكثر
هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
ومنها اي من هذه الانواع ما يخرج حين
التصرف من قبيل الاتباع الى غير الاقتداء
وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع
يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الشا
ياخذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد
تأمل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد
عن الاحتراز والسرقة وادخل في الابتداء والتصرف
هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره في ادعاء
سبق احدها واتباع الثاني وكونه مقبولا
او مردودا او تسمية كل من الاسامي المذكورة

وغير

وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول
الاول حين نظم اوبان يخبر هو من نفسه
اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدها واتباع
الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز
ان يكون الاتفاق اي اتفاق القابلين في
اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من
قبيل توارد الخاطر اي مجيء على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الاخذ كما يحكي عن ابن مباد
انه انشأ لنفسه مفيد ومثلا اذا ما
انبتة ثم ليل واهتز اهتز اهتز المهند فصيله ان
تذهب بك هذا المخطئة فقال ان علمت
اني شاعر اذا وافقت على قوله ولم اسمعه
وتماحكي ان سليمان بن عبد الملك اتى باسا ركب
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر
سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى
فما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب
ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف
اتي زعوان سيف مجاسع يعني نفسه
وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم
او ابن ظالم ثم ضرب بسيف الرومي واتفق
ان نبا السيف وضحك سليمان فقال الفرزدق
ايجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله

يستسقى به المطر في لم ينف سيفي من عاب
ولاد هنت عن الأسير ولكن اخذ المقدس
ولن يقدم نفسا قبل ميتها جمع اليدين ولا
الصمصامة المذكورة ثم اغمد سيفه وهو يقول
ما يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صا رم
اذا انبا ولا يعاب شاعر اذا كا ثم جلس
يقول كافي بابن الراغب يعني جريزا قد هجاء
فقال سيف الى زعوان سيف مجاسيع
ولم يضرب الله السيف ابن ظالم وقام وانف
وحضر جريز فحبر الخبر ولم يشر الشعر
فانشا يقول شعر بسيف الى زعوان سيف
محاسن ضربت ولم يضرب بسيف ابن
ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جريز
يا امير المؤمنين كافي بابن الفين يعني
الفرزدق قد اجابني فقال ولا تقتل الاسري
ولكن تفكرهم اذا انقل الاعناق حمل الفارم
ثم اخبر الفرزدق بالوجود ما عداه
فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبوا
ظلماتها وتقطع احبانا منا ط التام
ولا تقتل الاسري ولكن تفكرهم اذا انقل
الاعناق حمل الفارم وهل ضربة الرومي
عاجلة لكم ابا عن كليب او اها مثل دامر
فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل

قال

قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا
ليفتم بذلك الصدق ويسلم من دعوى العلم
بالغيب ومن نسبة الغرابة النقص ومما
يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعر
القول في الاقتباس والتضمن والعقد
والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لم
اذا ابصر لوجه اتصال القول فيها بالقول
في السرقات ان في كل منها اخذت من
الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام
نثرا كان او نظرا شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك
الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه
لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث
وهذا احتراز عما يفاكر في اثنا الكلام قال
الله تعالى او قال النبي صلى الله عليه وسلم
كذا وفي الحديث كذا وتحذرك ومثله في
الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما
من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
في الكلام اما منتورا ومنظوما فالاول
لقول الحريري فليكن الاكبر البصر واقر
حتى انشد فاعرب والثاني مثل قول الآخر
ان كنت ازمعت اي غزمت على هجرنا من غير
ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا

فحسبنا الله ونعم الوكيل ^{مكرر} و الثالث قول الحريري
قلنا شأهت الوجوه وفيه اللكم ومن يرحوه
فان قوله شأهت الوجوه لفظ الحديث على ما
روى انه لما استند للحرب يوم حنين اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم كفاه من الحصا
فرمى بها وجهه المشركين وقال شأهت الوجوه
اي قمت بالضم من القبح فقبض الحسن
وقوله الحريري وفيه اللكم اي لعن اللعنه وقبل
البعد من لعنه الله اي ابعد عن الحزن والربيع
مثل قول بن ابي عمير قال الحبيب في ان
رفيقي سبي الخلق فداره من المدايرة وهي
المخائلة والملاطفة وضمير المفعول للرفيق قلت
دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا
من قوله عليه الصلاة والسلام حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفته
بكذا اي جعلته محفوفاً بمحاطا بعني ان وجهك
جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرفيق كما لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكليف وهي اي
الاقتباس ضربان احدهما ما تم ينقل فيه المقتبس
عن معناه الاصل كما تقدم من الامثلة الاربع
والثاني خلافة اي نقل عنه المقتبس عن
معناه الاصل كقوله اي قول ابن الرومي
لن اخطأت في مدحك اخطأت في معي

لقد

لقد انزلت حاجاً بواد غير ذي زرع فقوله
بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى
حكاية رب ابي اسكنت من ذريتي بواد غير
ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في
القرآن واد لأماء فيه ولا نبات وقد نقله
ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لاجر
فيه ولا تقع ومن لطيف هذا الضرب قول
بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فخلق رأسه
تجرع الحمام عن كش للؤلؤ والبس من ثوب
الملاحه ملبوساً وقد جرد موسى لتزيين
رأسه لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن
او غير كالتقضية كقوله اي قول بعض الغا مره
عند وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما
حفت ان يكونا انا الى الله راجعون وفي
القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين
فهو ان يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير
بما كان او ما فوقه او مصراعاً او مادونه
مع التنبية عليه اي على انه من شعر الغير ان
لم يكن ذلك مشهوراً عند السامع وان كان
مشهوراً فلا احتياج الى التنبية وهذا يتميز
عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله
من شعر الغير من شعر اخ كان احسن لتبادل

ما اذا ضمن الشاعر شيئا من قصيدة الاخرى
 لكنه لم يلتفت اليه لتدبره في استعار العرب
 اما قضيت البيت مع التنبيه على انه من شعر
 العزير فلكول عبد القاهر بن القاهر التميمي
 اذا ضاق صدري وخفت ثملت بيتي
 بحالي يلقى : فبالله ابلغ ما ارجى وبالله
 ارفع ما لا اطيق : وبدون التنبيه كقول
 بعضهم : كانت بلمنيبة السبيبية سكرة
 فضحت واستبدلت سريرة بجل : وقعت
 انتظر كراكب عرف المحل فبات دون المنزل
 البيت الثاني لمسلم بن الوليد انصاري
 ومما نبه فيه على انه من شعر العزير مع كونه
 مشهورا لاحاجة اليه قول ابن الحميد
 كانه كان مطويا على اذن ولم يكن في قديم الدهر
 انشدني : ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا
 من كان يالفهم في المنزل الحسن : البيت
 الثاني لاني تمام وقضيت المصراع مع التنبيه
 على انه من شعر اخ كقوله اي الحريري
 يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
 للبيع على اني سانشد يوم بيعي اضاعوني
 واي فتى اضاعوا : المصراع الثاني للعرجي
 وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان
 عفان رضى الله عنه نسب الى الخالعرج

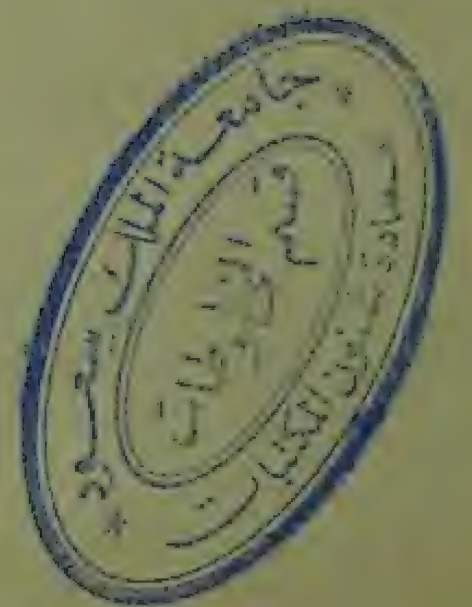
صوابه
 بلمنيبة
 الفناء
 ص

ده

وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية
 ابن ابي الصلت وثمامة ليوم كريمة
 وسداد تغر : اللام في ليوم للوقت والكرامة
 من اسماء الحرب وسداد التغر بكسر السين
 لا غير وهو سده بالخيل والرجال والتغر
 موضع الخاف من فروع البلدان اي اضاعوني
 في وقت الحرب ومما سد التغر ولم تراعوا
 حتى اخرج ما كانوا الى واي فتى اي كمالا
 من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما
 بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت
 لما اطلعت وجنات هود الشقيق الغض
 روضة آس : اعداء الساري العجل
 توقفا : ما في وقوفك ساعة من ناس
 المصراع الاخير لاني تمام واعلم ان قضيت
 مادون البيت ضربان احدهما ان يتم
 المعنى بدون تقدير الباقي تمام آخر
 والثاني ان لا يتم بدون كقول الشاعر
 كما معا امس في نوس نكاده والعين
 والقلب منا في قدري واذا في : والآن
 اقبلت الدنيا عليك بما تهوي فلا تنسى
 ان الكرام اذا : اشار الى بيت ابي تمام
 ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى :
 لا يتم بدون : واحسنه اي احسن التضمين

ما زاد على الأصل بنكتة اي يشتم البيت
 والمصراع في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
 لا في حد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو
 ان يذكر لفظ له معنيين قريب وبعيد
 ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول
 صاحب التحير اذا الوجه ابدي لي اي اخبر
 لي لماها اي شجرة شفتها وتغريها تذكرت
 ما بين العذيب وبارق ويدرني من
 الذاكر من قدما ومداعي بجرعوا لينا
 وجرى السوابق انتصب بجرعوا لينا
 مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الهم
 وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
 بجرعوا لينا وجرى السوابق مطلع قصيد
 لابي تمام الطيب والعذيب وبارق موضعان
 معروفان وما بين ظرف للتذكر او للجر والجرى
 وقد عرفت جواز تقدم الظرف على المصدر
 ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
 وجرعوا لينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا يزولوا
 بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح
 عند مطاردة الفرسان ويسابقون على
 الخيل فهذا الشاعر اراد في قصيدته بالعذيب
 وبارق معنيين البعدين لانه جعل العذيب
 تصغير العذوب وعنى به شفة الحبيبة وبارق

تغريها



٢٨٨
بارق

تغريها الشبيهة باليدوق وما بينهما رقيقا
 وشبه تخت قدما يتمايل الريح وجرعان
 على التتابع بجرعان الخيل السوابق فزاد على
 ابي الطيب معنى التورية والتشبيه ولا يضر
 في التصريح التغير اليسير لما قصد تضمينه ليذكر
 في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
 الثعلب اقول لعشر غلطوا وغضوا من التي
 الرشيد وانكروا هو ابن جلا وطلاع الثنايا
 متى يضع العامة يعرفوه قال البيت لسحرين وشلا
 واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
 العامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة
 ليدخل في المقصود وقوله وقوله غلطوا
 وغضوا اي وقول في الغلط في حقهم ومطلو
 من رتبة ولم يعرفوا مقداره وفيه تلميح
 وصفية بالرشيد واراد به اللغوي على طريق
 التزكيم ومن مما سمي بضم البيت فيما زاد على
 البيت استعانة وتضمين المصراع فادونه
 ابداعا لان الشاعر الثاني فزاد شعرا
 شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره فيل
 مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر
 الغير واما العقد فهو ان ينظر من قرأنا
 كان او حدثنا او مثلا او غير ذلك لا على طريق
 الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس

في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ
من قبل الشاعر العلامة حيث سوي بين
التلميح والتلميح وفسرها بان يشار الى قصة
او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبها
لعدم التمييز فتوان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره
اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير
لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح
سنة لانه اما ان يريد يكون في النظم او في
النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة
الى قصة او شعر او مثل اما في النظم والتلميح
الى القصة لقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخرهم
وقد حوكم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي
وقع " فردت علينا الشمس والليل راغم
بشمس لهم من جانب الحذر نطلع " نضاً
ضوءها صبح الدجّة والظوى كبر حجبها
يؤب الساء المجرع " فوالله ما ادري اهلهم
نائم المت بناءم كان في الركب يوسف الضيف
اخبرهم ولهم للاعبة وان لم يجر لهم ذكر في
اللفظ وهاهنا الطير على الماء دار وصوم
عز نضاً ذهب به واذا له الضيف ضوؤها
وبه حجبها للشمس الطالع من الحذر الدجّة
الظلمة انطوى انضج المجرع ذو لونين وقوله

اعلم

اعلم نائم استغلام لما راي واستغراب اشار
الى قصة يوسف ابن نون فتى موسى عليه السلام
واستيقاظ الشمس اي طليه وفوق الشمس
فانه روي انه قاتل الجارين يوم الجمعة فلما ادبر
الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم
ويدخل السبت فلا يحل له فيه قتالهم فدعا
الله فرزله الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح
الى الشعر لقوله لغز مع الرمضاء ارض رمضاء
اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق والنار
والنار تلتظي ارق من ريق له اذ ارمه والى
من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة
الكرب اللام للابتداء وعمر مبتدا جزم ارق
ومع الرمضاء حال من الضيف في ارق والنار
عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار
اشار الى البيت المشهور المشعر اي المستغيث
بعمر عند كربته الضيف للوصول اي الذي يستغيث
عند كربته بعمر كالمستجير من الرمضاء بالنار
وعمر وجساس بن مرة ولهذا البيت قصه وهي
ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس
بجار لها من جرم بن ريان له ناقة وكلب
فدحا ارضا من الجالية فلم يكن يرعاها الا ابل
جساس لمصاهرة فخرجت في ابل جساس
ناقة الهرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب

بينها

فرماها فاختل ضرعها حتى بركت بفناء صاحبها
 وضرعها يشخب دما ولينا فولت وصاحت
 البشوش واذللة واغربتاه فقال حساس
 ابتها الحرة اهذي فوائده لا عقرن فخلا هو عزم
 على اهله منها فلم يزل حساس يتوقع غره كليب
 حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ حساسا خروجه
 فخرج على فرسه واتبعه فرى صلبه ثم وقف
 عليه فقال يا عمرو اعشني بشرية ماء فاجهر عليه
 فقيل المستجير بعرو البيت ونشبت الشربين
 تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر
 ولهذا قيل اشام من البسوس والتلب الى
 المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك
 خرط القتاد اشار الى المثل السابق دون
 عليان القتادة والخرط ودون خرط القتاد
 يضرب للامر الساق قاله كليب اذ سمع قول
 حساس لا عقرن صفا فخلا يظن انه يعرض بفعل
 له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة
 من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها
 واما في النثر والتلب الى القصة او الشعر
 كقول الحريري فنت بليلة نا بغية وا حزان
 يعقوبية اشار الى قول النابغة فنت كافي ساورتي
 ضيلة من الرقش في انيابها السم ناع
 والى قصة يعقوب عليه السلام والتلبيح الى

المثل

المثل كقول العنبي فيالها من هرة تعق اولادها
 اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها
 ومن التلبيح ضرب يشبه اللغز كما روي ان ثيما
 قال لشريك النخري ما في الجوارح احب الي من
 البازي فقال النخري وخاصة اذا كان يصيد
 القطا اشار النخري الى قول جرير انا البازي
 المطل على نير اشبح من السماء لها انضبايا
 واشار شريك الى قول الطرماح نيم بطرفت
 اللوم اهذي من القطاة ولو سلك طريقا كالمزمار
 ضلت ودوي ان رجلا من بني محارب
 دخل على يزيد بن عبد الله الهلالي فقال عبد الله
 ما ذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما
 نركونا تادم واراد قول الاخطل تكس بلاشي
 شيوخ محارب وما خلتها كانت تزيش ولا
 تيري ضفادع في ظلام ليل تجاوبت فدل
 عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك
 الله اضلوا اليارح يرفقا وكانوا في طلبه
 اراد قول القائل لكل هلاكي من اللوم برفع
 ولا بن يزيد برفع وجلال
 الخاتمة في حسن التبدل والتخلص ولما نها
 ينبغي للتكلم شاعر كان او كاتب ان يتأنق
 اي يفعل فعل التأنق في الرياض من تتبع
 التأنق ولما حسن ان يقال تأنق في الروضة

طلب الخاتمة فحضر الابتداء

اذا وقع فيها متبعا لما يؤول اليه اي يعجز في بلا
 مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع اللز
 اعذب لفظا بان تكون في غاية البعد من التناض
 والثقل واحسن سبكاً بان تكون في غاية
 البعد من التقيد والتقدم والتأخر الملبس
 وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة
 والدقة والسلاسة وتكون المعاني متناسبة
 للالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشئ
 المعنى السخيف او على العكس بل يصاغات
 صياغة تناسب وتلاؤم واحسن معنى بان
 يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
 والاعتدال ومعنى ذلك وما يجب المحافظة
 عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشياء
 ووصف ايام العباد وفي استخلاص المودات
 وملائكات الاستعطاف وامثال ذلك اهل
 الابتداء لانه اول ما يفرغ السمع فان كان
 عذبا حسن السبك فصح المعنى اقبل السامع
 على الكلام فوعى جميعه وكل اعرض عنه ورفضه
 وان كان الباقي في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن
 في تذكرا الاحياء والمنازل كقوله اي قول
 امر القيس قفانك من ذكرى حبيب
 بسقط اللوي بين الدخول فحمل السقط
 منقطع الرمل حيث يدق وهو اللوي رمل

مطلب الامتداد

معوجة

معوجة يلتوي الدخول وهو مل مواضع
 والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول
 كاسم للجمع مثل القوم والال لم يصح الفاء وقد
 بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التنا
 لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر
 الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ
 سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف
 الثاني بل اتي فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة
 تباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة
 كلبني له يا ايممة يا صبيء وليل افا سبه
 بطي اللواكب وكقوله اي وحسن الابتدا
 في وصف الديار كقول اسحق السلمي
 قصر عليه تحية وسلام خلقت عليه جبالها واليا
 في الاساس خلع عليه اذا البسه نزع ثوبه فطرح
 عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب
 فراق ومن فارت غير مذم وام ومن تمت
 حريم وفي الشكاية قوله ايضا فوادما
 تسليه اللام وعمر مثل ما يهب اللبائم
 وفي الغزل قوله ايضا اريدك ام ماء
 العمامة ام خم بقي برود وفي كبري جري
 وينبغي ان يجتنب في المدح ما يتطيرة
 كقوله اي قول ابن مقاتل القصير في مطلع
 قصيدة اشدها الداعي العلوي موعده

۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

المصفاة

باب التخلص

وانما كان التخلّص من المواضع التي ينبغي ان
يتأق فيها لان السامع يكون مترقباً لا انتقاد
من الفتاح الى المقصود كيف يكون فاذا
كان حسناً مثلاً في الطرف في حركة من نشاط
السامع واعان على اصفاء ما بعده ولا في العكس
في التخلّص قليل في كلام المتقدمين واكثر
انفعاله منهم من قليل الا قضايب وامّا
المتأخرون فقد اوجوب له ما فيه من الحسن
والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول
اي تمام في عبادته بن ظاهر يقول في قوس
اسم موضع قوي وقد اخذت من السري
اخذ منه اي اترفيه ونقصه والسري مصدر
سريت اذا سرت ليلاً ويقال سرياً سرية
واحدة بالضم وبفض العرب تترتب السري
والهدي وهم بنو اسد توهها انما جمع سرية
وهدي لان هذا الجمع من ابنة الجمع ونقل
في المصادر كذا في الصحاح وخطي المهرية القود
الخطا جمع خطوه وهي ما بين القدمين والمهرية
المسوبة الى مهرب حيدات الى قبيلة بنسب
اليها المبدل المهرية والقود الطويلة الظهور
والاعناق والواحد القود اي يقول قومي
والحال ان مزاوله السري ومسايرة الطايا
بالخطي قد اثرت فينا ونقصت من قوتنا

صوابه
انتقالاً

والسري

فقود

فقوله وخطي المهرية عطف على السري لا على
قوله منا بمعنى ان السري احب منا واحب
خطي الابد على ما يتوهم ومفعول يقول قوله
مطلع السري يعني ان يؤتم بنا فقلت كلاماً
مردع على القوم وتنبية ولكن مطلع الجود وا حسن
التخلّص ما وقع في بيت واحد لقول ابي الطيب
يودعهم والبيت فينا كانه قنا ابن ابي الصيا
في قلب فياق وقد ينقل منه اي مما شئت
في الكلام الى ما لا بد منه ويسمى ذلك الا انتقاد
الاقتضايب وهو الاقتطاع والارحال وهو
اي الاقتضايب مذهب العرب الجاهلية
ومن يلزم من المخضرمين بالخاء والضاد
المجتمعين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمه
جذع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك
الجاهلية والاسلام كما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضايب وان كان مذهب
العرب والمخضرمين لكن الشعر الاسلامي
ايضاً قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم
وان كان الاكثر فيهم التخلّص كقوله اي قول
اي تمام وهي من الشعر الاسلامي في الدولة
العباسية لوراي الله ان في الشيب خيرا
جاورة الابرار في الخلد شيباً جمع اسيب

وهو حال من الابدان التي انتقل من هذا الكلام
الى مالا يلايه فقال كل يوم تبدي صروف
الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه
اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلّص
في انه يشوبه شيء من الملازمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو
اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمدا
والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير
ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلّص من جهة انه لم
يؤت بالكلام الاخر فجئة من غير قصد
اتي ارتباط وتعلق بما قبله بل اتي بلفظ
اما بعد اي مما يلي من شيء بعد حمدا فاني
فعلت كذا وكذا قصد الى ربط هذا الكلام
بما سبق عليه وقيل هو اي قوله بعد حمدا
فصل الخطاب قال ابن ابي ثور والذبي جمع
عليه المحققون من علماء البيان ان فصل
الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه
في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى ويحمد
فاذا اراد ان يفرغ يخرج منه الى العرض المتوقّف
اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما
بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلّص
ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل
الجنة هذا وان للطاغية لسرهاب فمنوا اقتضاب

لكن

لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال
ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامور
هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر
وقد يكون الخبر مذكور مثل قوله تعالى حيث
ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن اثير لفظ هذا في هذا المقام من
الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي
علاقة وكيفية بين الخروج من كلام الى كلام
آخر ثم قال وذلك من فصل الخطأ الذي
هو احسن موقعا من التخلّص ومنه اي
من الاقتضاب الذي يقرب من التخلّص
قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حد
الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط
حيث لم يبتدأ الحديث الاخر فجاء ومن هذا
القبيل لفظ ايضا في كلام المناخرين من
الكتاب وتاليتها اي ثالث المواضع التي
ينبغي ان يتأنق فيها الا نتمها فيجب على البلّغ
ان يحتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة
باحسن خاتمة لانه اخر ما يسمع السامع ويرسم
في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع
واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعم

مطلب الانتباه في براءة الختام

التفهم وان كان بخلاف ذلك كان على العكس
 حتى من انساها المحاسن الموردة فيما سبق
 لقوله اي قول ابي نواس في الحبيب بن
 عبد الحميد واني حدير اي خليف اذ يفتك
 بالمني اي حدير بالفوز بالاماني وانت بما
 املت منك حدير فان تولني اي تعطيني
 منك الخيل فاهله اي فانت اهله لا عطاء
 ذلك الخيل والا فاني عاذر اياك في هذا
 في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الصفاء
 الى المدح او من العطايا السابقة واحسن
 اي احسن الامتنان ما اذن بانتهاء الكلام
 حتى لم يبق تشويق للنفس الى ما وراءه لقوله
 اي قول الغزالي بقيت بقاء الدهر يا كرم
 اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان نقاء
 سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال
 وقد قلت عنانية عنانية المتقدمين بهذا النوع
 والمتأخرين يجتهدون في رعايته ويسمونه
 حسن القطع وبراعة القطع وجميع فوائد
 السور وهوائها وامرده على احسن الوجوه
 واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فوائد
 السور جلها ومفرداتها رايت من البلاغة
 والتفنن وانواع الامتياز ما يقصر عن كنه
 وصفه العبار واذا نظرت الى خواصها وجدتها

في غاية

في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين اذنية
 ووصايا وموعظة وتحذير ووعد ووعدا
 غير ذلك من الخواص التي لا يبقى للنفوس
 بعد ما تطلع ولا تشوق الى شئ آخر وكيف
 لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من
 البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة
 وقد اعجز مصانع البلاغة واخرى شقا شوق
 الفصحى ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة
 الى بعض الازهار حيث اقتضت بعض
 السور بذكر الهمال والافراء واحوال
 الكفار وامثال ذلك لقوله تعالى يا ايها
 الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ
 عظيم وقوله ثبت يد ابي لهب وعنه ذلك
 وكذا خواتم بعض هذه السور مثل قوله تعالى
 يا ايها الناس غير المضروب عليهم ولا الضالين
 وان شأنك هو الا يتر ويخوذك اشار الى
 ان هذا انما يظهر عند التأمل والتدبر لا كلام
 المذكور في علمي المعاني والبيان وان لكل
 مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
 وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتأمل مع
 التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في
 الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا
 به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها

إلى لعلهم الغيوب هذا آخر ما اردنا جمع
 من الفوائد ونظمه في الفوائد مع توزع البلاء
 وتشتت الأحوال وتفاقم الآهوان والمحن
 وتكاثر الأفراح والفتن وتواتر حوادث
 اورقت الطبع ملالا والمخاطر كلالا لكن
 الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام وحقق
 لنا الفوز بهذا المرام والحمد لله وفي الأنعام
 والصلوة على سيدنا محمد وآله وعليه وسلام

كتاب ناسخ هذه النسخة المباركة
 الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلوة
 والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
 ملا الأرض والسموات انتهى نسخ هذا الكتاب
 المبارك المستقيم بالمطوق شرح تلخيص الفتا
 للعلامة سعد الدين التفتازاني حذيفة
 البيان والمعاني ومنه هي فن القضاة
 والبلاغة اصل اصيل للمعاني وفي
 البديع للأديب البليغ غاية منتهى الامانة
 فيآله من كتاب اعني في فن كنوز البلاغة عن
 المفتاح واظهر من روضها ما اجمع عن ايضا
 في ايضاح فرضي الله تعالى عن الماتن والشارح
 وجزاهم الله جزا عن هذا العمل الصالح وعن سائر
 العلماء الخاتم منهم والفاخر وجعل هذا العبد الفقير
 المسكين

المسكين بركات انقاسهم ناصح اللهم كما مننت
 بعمود الرقعة والتزبير في انعم على بهداية الفهم
 والتقريب وبلغنا اللهم في احسانك المعنى
 واختم لنا بالحسنى وصل وسلم وبارك على
 سيدنا ومولانا محمد صاحب المقام الاسنى وعلى
 آله واصحابه والمفتفين سنن آدابهم ولهم
 من رب العالمين وكان ذلك في سنة ١٢٥٢ هـ
 في الفجر النبوية وكان بمقام الاربعين
 بحلة العفة بمدينت حلب على يد العبد
 الفقير اليه محمد مولا الكرم اسرافه
 محمد السهرى البغنى الحلبى الموطن الحلبى
 المولد النبوى الحلبى الحلبى الحلبى
 المذهب الحنابلة الطريقة المشربة
 عنقاسه له ولوالديه ولجميع
 واهله واجلادهم ومجيبه
 ولهم نظرفه ودعا
 لنا سمن وتولف
 بالرحمة والمغفرة
 ونكافؤهم
 اجمعين
 امرا